

الرَّغْصَةُ الْبَهِيَّةُ

فِي شَرْحِ

الْبَعْثِ لِلدِّمَشْقِيِّ

لِلشَّهِيدَيْنِ السَّعِيدَيْنِ

عَمَدِ بْنِ جَعْفَرٍ الدِّينِ مَكِّيِّ الْعَسَاكِلِيِّ  
وَزَيْنِ الدِّينِ الْحُجْبِيِّ الْعَسَاكِلِيِّ

مَنْشُورَاتُ

مُؤَسَّسَةِ الْأَعْلَى لِلْمَطْبُوعَاتِ

بِكَيْرُوت - لُبْنَان





مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

الرَّوضَةُ الْبَهِيَّةُ



الْبَهْجَةُ الْمَشْقِيَّةُ

لِلشَّهِيدِ السَّعِيدِ، زَيْنِ الدِّينِ الْجَبِّيِّ الْعَامِلِي  
(الشَّهِيدُ الثَّانِي)  
قُدْسِيَّة

تم الكتاب تصحيحاً وتعليقاً

باشراف من :

السيد محمد كلا فتر

حقوق طبع هذا الكتاب الشريف

المزدان بهذه التعليقات

والتصحیحات والاشكال محفوظة لـ

( جامعة النجف الدينية )

## الأهـمـاء

إن كان الناس يتقربون إلى الأكابر بتقديم مجهوداتهم فليس لنا  
أن نتقرب إلى أحد سوى سيدنا ومولانا إمام زماننا وحجة عصرنا  
( الإمام المنتظر ) عجل الله تعالى فرجه .

فإليك يا حافظ الشريعة بالطايف الخفية ، وإليك يا صاحب  
الأمر وناموس الحقيقة أقدم مجهودي المتواضع في سبيل إعلاء كلمة  
الدين وشريعة جدك المصطفى وبقية آثار آبائك الأنجيين ، ديناً قيماً  
لا عوج فيه ولا امتناً .

ورجائي القبول والشفاعة في يوم لا ترجى إلا شفاعتكم أهل  
البيت .

عبدك الراجي

## ( عند الصباح يحمد القوم السرى )

كان لى وطبنا بالفوز فیا اقدمت علیه من مشروع فی سبیل الهدف الاقصى للدراسات الدینیة ( الفقه الاسلامی الشامل ) .  
فاردت الخدمة بهذا الصدد لازیل بعض مشاكل الدراسة والآن وقد حقق الله عز وجل تلك الامنیة بإخراج الجزء الاول من هذا الكتاب الضخم الى الاسواق .  
فرأیت للنجاح الباهر نصب عینی : انہالت الطلبة علی اقتناءه بكل ولع واشتیاق .

فله الشکر علی ما انعم والحمد علی ما وفق .  
بید أن الاوضاع للراحة ، وما اكتسبه الایام من مشاكل إنجازات العمل وفق المراد اخرجنی بعض الشيء . فإن الطبعة بتلك الصورة المنقّحة المزدانة بأشکال توضیحية ، وفي أسلوب شیّق کلفتنی فوق ما كنت اتصوره من حساب وارقام مما جعلنی آءن نحت عبثه الثقیل ، ولا من مؤازر أو مساعد .  
لرأیت نفسي بین امرین : التّرك حتى یقضي الله امرًا كان مفعولاً ، أو الإقدام المجهود مہا کلفت الامر من صعوبات .  
فاخترت الطریق الثانی واحتملت صعوباته فی سبیل الدین ، والاشادة بشریعة ( سید المرسلین ) ، وإحياء آثار ( أئمة الهدی المعصومین ) صلوات الله وسلامه علیہ وعلیہم اجمعین .

فأبعت بعون الله عز وجل ( الجزء السادس ) ( بالجزء السابع ) بعزم قوي ، ونفس آمنة .

وكل اعتادي علی الله سبحانه وتعالى وتوسلي الى صاحب الشریعة الغراء واهل بيته الاطهار علیہم صلوات الملك العلام .  
ولا سیما ونحن فی جوار سیدنا الکریم مولى الکونین ( امیر المؤمنین ) علیہ الصلاة والسلام .

فبک يا مولای استشفع الى ربی لیسهل لنا العقبات ویؤمن علینا للثببات إنه ولی فک والقادر علیہ .  
السید محمد کلاتر

## شكر وتقدير

وافقتا بتأريض جملة من أفاض أعلام العلم والتقى مقدرة هذا العمل الذي قضا به . والذي يعني بنشر المعارف الإسلامية على ضوء مذهب ( أهل البيت ) صلوات الله عليهم أجمعين الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا .

واخراج الفقه الاسلامي بصورته الجميلة على حسب ما بينته علماء ( أهل البيت ) عليهم الصلاة والسلام للذين هم أدري بما في البيت . ونحن بدورنا نشكر تقديراتهم الفاضلة ونرجو ان تكون المساعدة في نشاطنا المتواصل الى المستقبل ان شاء الله تعالى :

فان كنا قد قضا فيما مضى باخراج اجزاء من هذا الكتاب القيم الثمين ( اللمعة الدمشقية ) وتواصل في نشر بقية اجزائها في الحال ان شاء الله استعين الباري عز وجل ان يوفقنا فيها باقى من مستقبل قريب لإخراج كتاب ثمين آخر وهو كتاب ( المكاسب ) لشيخنا الانصاري قدس الله نفسه : وقد انتهاه على خمسة اجزاء :

المكاسب المحرمة . البيع جزءان : الخيارات جزءان . ونرى من الواجب نشر ما كتبه سماحة شيخنا العلامة الكبير جهته العلم استاذ الفقه والأصول آية الله ( الشيخ حسين الحلّي ) دام ظله . فقد تفضل سماحته بتقريب قيم اتقى بحق ان يزدان به هذا السفر الجليل كما لتبرك بلمس سطوره وكلماته وحروفه . ولا غرو فانها خرجت من قريحة عالم رباني تحرر من زيارج هذه الحياة وزخارفها : فكانت الحقيقة ومعارفها ضالته فوجدناها وألفها واعرض عن غيرها : واليك نص التقرير .

السيد محمد كلانتر

جامعة النجف للدينية

في ٩ / ٩ / ١٣٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

ولدنا العلامة المحجة السيد محمد كاظم آية الله وسدد خطاه

تحية مبتدئة بالسلام عليك منفعلة بالدعاء والتوفيق لمناجاة الاملاح وكرم لك منها ما انتو  
الشأن المضاعف والتمنى التقدير اللائق لك ولكل من يقف موقفك المشكور ويضع كأننا جك  
العالى العالي وبعد فقد وصلتني بعد تلك الآخرة وهو الجزء السادس منها للأحرار المحجة  
السابقة من كتاب اللمعة المستقيمة وتصغيرها كما تصفحت ما سبق من الأجزاء  
وكلها طراز واحد واخراج كامل زاد في بعضها وروعتها بما علق عليها تعليقا واضحا  
بكل إشكالاتها والأشارة إلى أساسها وتوضيح ما يوهم العقيد فيها فارتأت الكبار لما رأيت  
أن أحيط لك هذه السطور بغير أعمال ضئيلة من الإعجاب وترددت في الساني من الشكر  
والثناء مصنفاته لعل لجلال أعمالك الخالدة وجهادك المتواصل في خدمة الدين والعلم  
وطالما استطار بلي واستنطقني هاتفا بالاطراء تشييدك بناء رجا مقدر الخلف  
الدين في الخلف الأشرف على أتم ما يقضيه الأتقان وعلى أحسن ما ينبغي  
أن تكون عليه من الروعة وعلى الكمال ما فرضته فيها من منافع التدريس طلبة وأسائده  
وسهرت عليها بكل شفقة مهيباً بهم للجد المنيع والعمل المثمر فلك الله وفقهم وجزاك  
خير جزاء المحسنين والسلام عليك وبرحمة الله وبركاته (١) شعبان ١٣٨٨

الأقل حين  
الحكي





مرکز تحقیقات کتب و میراث علوم اسلامی





مرکز تحقیقات و بایگ عمومی اسلامی

## كتاب النصب (١)

(١) مصدر عَصَبَ يَنْصِبُ وِزَان (حرف يرف) وهو اخذ الشيء  
قهرًا رغم انف صاحبه .  
وشرعاً كما أفاده (الشارح) رحمه الله .

• • •

لا شك ان العقلاء اعتبروا سلطنة المالك على ماله حقاً مشروعاً لا يجوز لاحد  
من الناس معارضته في سلطانه .  
كما اعتبروا التطاول على اموال الآخرين تصرفاً باطلاً ، ولعدواً على الحقوق  
المعترف بها لدى الجميع .  
ومن الظلم الفاحش ان يعد انسان يده الى ملك غيره عدواناً ومن غير مبرر  
مشروع :

وهذا النوع من الظلم مذموم ومستقبح في شريعة (العقل والدين) .  
وهذا الأخير يسمى مثل هذا التصرف الشنيع (فصياً) في الاصطلاح .  
وقد أكد الدين الحنيف الاسلامي على اقرار سلطنة المالكين :  
قال صلى الله عليه وآله : ( للناس مسلطون على اموالهم ) كما وأنه ليد  
بأولئك المتطاولين على اموال الناس ظلماً وعدواناً .

وقال عز من قائل : ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ  
وَتُدْأَرُوا بِهَا إِلَى الْمَسْكِينِ إِنَّا كُنَّا قَرِيبًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ )  
للبقرة : الآية ١٨٤

( إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ -



= في "يُطَوِّرْنَهُمْ فَإِذَا وَاسِعُوا صَعِيرًا" . الفساد الآية : ١١

الآيات تنهيد الظالمين كثيرة جداً في القرآن الكريم . واليك أي منها :

( وَكَرَّ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ) . البقرة : الآية ١٦١

( ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ ) . يونس : الآية ٥٣

( وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ) . النحل : الآية ٨٧

( وَصَبَّحُوا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ) الشعراء : ٢٢٨  
إنه تنهيد لا ذع جداً ،

( قَبِيلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابٍ يَوْمَ الْيَوْمِ ) الزخرف : الآية ٦٥  
إن الظلم لحسرة على الظالم من ذلك اليوم الفظيع .

( وَيَوْمَ يَعْصُفُ الظَّالِمُ عَلَى بَدَنِهِ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا الْمُنْتَقِلُ انْخُذْ مَعِي الرَّسُولُ مُسْبِلًا ) الفرقان : الآية ٢٣

أي انخذت نهجه الحق فلم أتجاوز حدود ما أنزل الله ما افطع حال الظالم في آخر ساعة حياته من هذه الدنيا ، وعند مسكرة الموت .

( وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا إِلَيْهِمْ أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ ) الانعام : الآية ٩٣

( قَالُوا : يَا وَيْلَتَنَا لَمَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ) الانبياء : الآية ١٦

الآيات بهذا الصدد تفوق الحصر ...

أما الأحاديث الشريفة في هذا المقام فكثيرة جداً .

الامر الذي ينبغي بمبلغ اهتمام الشريعة المفصلة الإسلامية بهذه الناحية الخطرة =

( وهو الاستقلال بآثبات اليد على مال الغير عدواناً ) (١) . والمراد بالاستقلال : الافلال (٢) وهو الاستبداد به لا طلبه (٣) كما هو الغالب في باب = من التجاوزات الاجتماعية ربما بلغ فوق حدود التصور : -

قال ( الامام الصادق ) عليه السلام فيمن غصب أرضاً لغيره ، ونى فيها وخرس : ( ليس لعرق ظالم حق ) .

ثم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ( من اخسأ أرضاً بغير حق كلف ان يحصل ترايبها الى المحضر ) .

يا هذا التكليف من تكليف شاق مستحيل ...

قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث المناهي : ( من خان جواره شبرا من الارض جعله الله طوقا في عنقه من تخوم الارض الساعة حتى يلقى الله يوم القيامة مطوقا ) .

ولشدة اهتمام الشارع المقدس بقضية الغصب الذي هو نوع من الظلم الفاحش والاسلام دين العدالة والانصاف

عقد ( الفقهاء ) رضوان الله عليهم كتاباً خاصاً يبحث عن احكام ( الغصب والغاصبين ) ، وعن كيفية مرد المظالم الى اربابها : وفاء بكلام مولاهم ( امير المؤمنين ) حيث قال صلوات الله وسلامه عليه : ( اخذ الله على العلماء ان لا يقاروا على كظة ظالم ، ولا سغب مظلوم ) ؛

وسندرس ذلك في هذا الكتاب بلمعان انشاء الله تعالى .

(١) اي ظلماً من دون ان يكون للغاصب حق .

(٢) وهو ( الانفراد بالشيء ) .

(٣) اي لا طلب للمال ؛

هذا دفع وهم حاصل الوهم : أن صيغة ( الاستفعال ) موضوعة غالباً

لطلب كما يقال : استخرج الماء استوطن البلد اي طلب خروج الماء . وطلب =

الاستقلال ، وخرج به (١) مالا اثبات معه اصلا كتمه (٢) من ماله حتى تلف ، وما (٣) لا استقلال معه كوضع يده (٤) على ثوبه (٥) الذي هو لابه فان ذلك (٦) لا يسمى غصباً .

وخرج بالمال الاستقلال باليد على الحر . فانه لا تتحقق فيه الغصبة فلا ضمن (٧) ، وبإضافة (٨) المال الى الغير مالمواستقل باليات يده  
= المتوطن في المدينة .

فعل هذا يلزم ان يكون ( الاستقلال ) بمعنى طلب الاقلال اي طلب الانفراد بالشئ مع أنه ليس الامر كذلك في باب الغصب ، لأن يد الغاصب ثابتة على المال فعلا .

فاجاب رحمه الله : أن المراد بالاستقلال هنا نفس الاقلال الذي هو الانفراد بالشئ مجردا عن معنى الطلب .

(١) اي بقيد ( الاستقلال ) الذي هو اثبات اليد على مال الغير .  
(٢) اي الغير كنتم الغاصب صاحب المال عن التصرف فيه .  
(٣) اي وخرج بقيد ( الاستقلال ) يد الغاصب التي لا استقلال لها مع الباتنا على مال الغير .

ومرجع الغصب في مع ( اثبات اليد ) اي لا استقلال لهذه اليد مع اثباتها على مال الغير .

(٤) اي يد المتعدي :  
(٥) اي على ثوب المالك الذي هو لابه .  
(٦) اي هذا الاثبات .  
(٧) اي الحر لو تلف بوضع يد المتعدي عليه .  
(٨) اي وخرج بإضافة ( المصنف ) المال الى الغير في تعريفه الغصب بقوله :  
( وهو الاستقلال بإثبات اليد على مال الغير ) .

على مال نفسه عدواناً كالمرهون (١) في يد المرتهن ، والوارث (٢) على التركة مع الدين فليس بغاصب وإن أتم (٣) ، أو ضمن (٤) ، وبالعنوان (٥) اثبات المرتهن ، والولي ، والوكيل ، والمستأجر ، والمعبر ايديهم على مال لراهن ، والمولى عليه ، والموكل ، والمؤجر ، والمعبر ، ومع ذلك (٦) فينتقض التعريف في حقه (٧) بما لو اشترك اثنان فصاعداً في غصب بحيث لم يستقل كل منها بالبدل فلو ابدل الاستقلال بالاستيلاء لشمله ، لصدق الاستيلاء مع المشاركة .

(١) فان وضع يد المالك على المرهون لا يعد غصباً ، لأنه ماله ، وإن كان آتياً بهذا العمل .

(٢) أي وكذا وضع يد الوارث على التركة قبل اداء ديون الميت لا يكون غصباً ، لأنها ماله : بناء على انتقال التركة اليه بمجرد موت المورث وإن وجب عليه اداء الدين قبل التصرف في التركة .

(٣) كما في صورة تلف مال المرتهن :

(٤) كما في صورة تلف مال التركة قبل اداء الدين :

(٥) أي وخرج بقيد العنوان الاشياء المذكورة كلها : أي إن وضع الولي يده

على مال المولى عليه ، او وضع الراهن يده على المال المرهون ، او المعبر على المال المستعار ، او المؤجر على المال المستأجر او الموكل على المال الموكل فيه لا يعد غصباً وعدواناً .

(٦) أي ومع هذه الاستثناءات المذكورة :

(٧) أي ينتقض تعريف (المصنف) في انه لا يكون جامعاً للأفراد (بما

لو اشترك اثنان فصاعداً في غصب) . فالتعريف لا يشمل هذا الفرع مع أنه من أفراد الغصب .



وبالاستغلال (١) بإثبات اليد على حق القبر كالتحجير وحق المسجد (٢) المدرسة والرباط ونحوه مما لا يعد مالا فان النصب متحقق (٣) ، وكما غصب الا يتمولى عرفاً كحبة الخنطة فانه يتحقق به (٤) أيضاً على ما اختاره المصنف ويجب رده (٥) على مالكه مع عدم المالية ، إلا أن يراد هنا (٦) جنس المال ، أو يدهى اطلاق المال عليه (٧) .

(١) أي ويتحقق التعريف أيضاً بأنه لا يكون جامعاً للأفراد فيها إذا وضع يده على حق القبر واستولى عليه كحق التحجير الذي يحجره الانسان من ( الأراضي الموات ) ثم يستولى عليه شخص آخر . فالتعريف لا يشمل ، لعدم وجود مال مع تحقق النصب .

(٢) كما لو كان شخص جامعاً في ( المسجد ) ثم جاء آخر ودفعه عنه وجلس في مكانه . فان دفع الأول والجلوس في مكانه يعد غصباً ، لحق السابقة للأول . لكن التعريف لا يشمل ، لأنه أخذ المال في تعريف النصب ومفهومه . وكذا الأمر في ( المدرسة والرباط وغيرهما من الأماكن العامة التي أهدت لعموم الناس ) . فان وضع اليد عليها مع سابقة آخرين يعد غصباً . لكن تعريف ( المصنف ) لا يشملها ، لأنه أخذ المال في تعريف النصب ومفهومه .

(٣) أي وكذا غصب مالا يقال له مال عرفاً كحبة الخنطة . فان أخذه وغصبه يعد غصباً ، لكن التعريف لا يشمل ، لعدم مالية الحبة .  
(٤) أي بوضع اليد على حب الخنطة وإن لم يعد مالا .  
(٥) أي رده ما لا يتمولى لى صاحبه .  
(٦) أي في تعريف ( النصب ) .  
(٧) أي يقال : إن المال يطلق على حبة الخنطة . إذن التعريف يشمل .

ويُفرق بينه (١) وبين المثلول وهو (٢) بعبد وعلى (٣) الحر الصغير والمجنون اذا تلف تحت يده بسبب . كلدغ الحية ، ووقوع الحائط . فانه يضمن عند المصنف وجاعة كما اختاره في الدرر فلو ابدل المال بالحق لشمل جميع ذلك .

وأما من ترتب يده (٤) على يد الغاصب جاهلا به ، ومن سكن دار غيره خطأ ، أو ليس ثوبه (٥) خطأ فانهم ضامنون وإن لم يكونوا غاصبين ، لأن الغصب من الافعال المحرمة في الكتاب (٦)

(١) اي يفرق بين حب الحنطة الذي يطلق عليه المال ، وبين المثلول . يبدل المال . فان الاول لا يقابل بالمال ولا يبدل بازائه ، وان صدق عليه المال ، بخلاف الثاني . فانه يبدل بازائه مال . فهذا هو الفرق بين حب الحنطة ، وبين ما يمتثل .

(٢) اي اطلاق المال على غير المثلول بعبد ، لأن الظاهر من المثلول ما كان مالا حقيقا وعرفا . واطلاق المال على حب الحنطة ليس اطلاقا حقيقيا عرفيا ، بل اطلاقا حقيقيا فقط ، اذا عرف لا يرى اطلاق المال عليه اطلاقا صحيحا . (٣) اي ينتقض تعريف ( المصنف ) في قوله : وهو ( الاستقلال باثبات اليد على مال الغير ) بالحر الصغير والمجنون فيما اذا تلفا ، او نقص منها . فانها يضمنان عند المصنف وجاعة من التلفاء . مع انها ليس بمال .

(٤) بأن وصله المال المقصوب من يد الغاصب ، او وصله ممن وصله من الغاصب وهو لا يعلم أنه مقصوب .

وهذا هو المبرر في هذا الباب بـ ( ترتب الايدي ) ، أو ( تعاقب الايدي ) . (٥) أي ثوب غيره .

(٦) في قوله تعالى : ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ )

البقرة : الآية ١٨٨

والسنة (١) بل الإجماع (٢) ، ودليل القفل (٣) فلا يتناول غير العالم وإن شاركه في بعض الأحكام (٤) ، وأبدال (٥) المعدوان بغير حق ليتناولهم من حيث أنهم ضامنون ليس يجيد ، لما ذكرناه (٦) وكلنا (٧) الاعتناء

(١) في قوله صلى الله عليه وآله : (المسلم آخر المسلم لا يحل ماله إلا عن طيب نفس منه) ،

(مستدرک الوسائل) المجلد ٣ ص ١٤٥ كتاب الغصب الباب الأول الحديث ٥ وفي قول (أمير المؤمنين) صلوات الله وسلامه عليه : (ولا يجوز أخذ مال المسلم بغير طيب نفس منه) ،

نفس المصدر الحديث ٣ .

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (من أكل اليد ما أخذت حتى تؤدي)

نفس المصدر الحديث ٤

وقوله صلى الله عليه وآله : (لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه) (نيل

الآوطار) الجزء ٥ ص ٣٣٤ كتاب الغصب والضمانات الحديث ٢ :

(٢) إذ الأمة الإسلامية أجمعت على عدم جواز التصرف في مال الغير بغير

إذنه . لعدم جواز التصرف أصبح من (الضروريات الدينية) ،

(٣) وهو قبض التصرف في مال الغير بدون إذنه .

(٤) كالضمان .

(٥) بالرفع مبتدأ خبره قول الشارح :

(ليس يجيد) . فهو دفع لما يقال : (لو أن المصنف) أبدل لفظ (المعدوان)

بكلمة (غير حق) لتشمل هذه الموارد المذكورة التي يضمن فيها المال وإن لم يكن

الاستيلاء عدوانياً .

(٦) من أن هؤلاء ليسوا بخاصين .

(٧) أي وكذلك ليس يجيد لو اعتذر معتذر عن قبل (المصنف) بأن =

بكونه بمعناه أو دعوى (١) الاستثناء عن القيد أصلاً ليشملهم ، بل الأجود الافتقار إلى قيد المدوان الدال على الظلم .

وقد تلخص : أن الأجود في تعريفه أنه الاستيلاء على حق (٢) الغير عدواناً ، وإن أسباب الضمان غير منحصرة فيه (٣) .

وحيث اعتبر في الضمان الاستقلال والاستيلاء ( فلو منعه من سكنى داره ) ولم يثبت المانع يده عليها ( أو ) منعه ( عن أملاك ذاته المرسلة ) كذلك (٤) ( فليس بغاصب لها (٥) ) فلا يضمن العين لو تلفت ، ولا الأجرة (٦) زمن المنع ، لعدم الثبات البد الذي هو جزء مفهوم الغصب . وبشكل (٧) بأنه لا يلزم من عدم الغصب عدم الضمان ، لعدم انحصار

= تعاقب الأيدي على المخصوص بمعنى الغصب ليشمله التعريف .

ووجه كونه ليس بجيد : أن الغصب مأخوذ في مفهومه الاعتداء والظلم ، وهذا ليس كذلك ، لعدم علم الآخر بالغصب . فلا يصدق مفهوم الغصب .

(١) أي وكذا ليس بجيد لو قيل : بالاستثناء عن قيد المدوان .

ووجه كونه ليس بجيد : ما ذكرناه في الهامش رقم ٧ ص ١٨ .

(٢) وهو يشمل المال أيضاً . لأن لكل مالك حق التصرف في ماله . فلو

خصبه غاصب فقد منعه حقه الشرعي .

(٣) أي في الغصب .

(٤) أي من دون أن يستولي عليها .

(٥) أي للدار ، والداية :

(٦) أي ولا يضمن أجرة الدار ، والداية أيضاً .

(٧) أي عدم ضمان العين والأجرة في الدار ، والداية .



السبب فيه (١) ، بل ينبغي أن يخص ذلك (٢) بما لا يكون المانع سبباً في تلف العين بذلك (٣) بأن اتفق تلقها (٤) مع كون السكنى غير معتبرة في حفظها والمالك غير معتبر في مراعاة الدابة كما يتفق (٥) لكثير من الدور وللدواب ، أما لو كان حفظه متوقفاً على سكنى الدار ومراعاة الدابة لضعفها أو كون أرضها مسبعة (٦) مثلاً . فإن المتجه الضمان (٧) نظراً إلى كونه (٨) سبباً قوياً مع ضعف المباشر .

#### (١) أي في النصب .

فبين النصب والضمان عموم وخصوص من وجه .

مادة اجتماعهما اختصاب أموال الناس . ففي ذلك الضمان ، والنصب .

مادة الافتراق من ناحية عدم الضمان مع كونه غصباً غصب حق المسجد ، والمدرسة ، أو الرباط وغيرها ، لصدق النصب ، دون الضمان .

مادة الافتراق من ناحية الضمان مع عدم كونه غصباً ، ما تعاقبت الأيدي على مال الغير المغصوب منه مع الجهل بكونه غصباً ، حيث يثبت الضمان ولا يصدق النصب .

#### (٢) أي عدم الضمان .

#### (٣) أي بسبب منع الناصب المالك .

#### (٤) أي تلف العين .

(٥) أي يتفق عدم توقف حفظ الدار على سكنها ، وعدم توقف حفظ الدابة على مراعاة المالك .

#### (٦) أي ذات سباع ، وذئاب من الحيوانات المفترسة .

#### (٧) لأن المانع هو السبب في الاتلاف

(٨) أي الظالم الذي منع صاحب الدار من سكنها ، ومالك الدابة من إساكها هو السبب القوي في الاتلاف .

ومثله (١) ، ما لو منعه من الجلوس على مساطه فلفل أو مرق أو غصب (٢)  
الأم فأت ولدها جوعاً وهذا (٣) هو الذي اختاره المصنف في بعض  
فوائده وإن اتبع هنا وفي الدروس المشهور (٤) .

أما لو منعه من بيع متاعه فتقصت قيمته السوقية مع بقاء العين وصفاتها  
لم يضمن قطعاً لأن الفاتئ ليس مالا بل اكتسابه (٥) .

( ١ ) ولو سكن (٦) معه قهراً ( في داره ) فهو غاصب للنصف ( عيناً  
وقيمة (٧) ، لاستقلاله به (٨) ، بخلاف النصف الذي يفسد المالك

(١) أي ومثل منع صاحب الدار من سكناها ، ومالك الدابة عن امساكها .

(٢) عطف على ملخول ( لو ) الشرطية أي ومثله ما لو غصب حيراناً

فلفل ولدها .

لهذه من الموارد التي يتخلف فيها الغصب عن الضمان ، لوجود الضمان ،

دون الغصب :

(٣) أي الضمان . .

(٤) وهو عدم الضمان :

ولا يخفى : عدم ظهور كلام ( المصنف ) هنا في اتباعه المشهور وهو ( عدم  
الضمان ) حيث قال : ( لو منعه من سكني داره ، أو امالك دابته فليس بغاصب )  
فعبارة هذه ليس لها ظهور في ( عدم الضمان ) .

(٥) بل هو مال مضمون كإذهب إليه جماعة من ( علمائنا ) رضوان الله عليهم .

راجع ( الجواهر ) الطبعة القديمة المجلد السادس ص ٩٥ كتاب ( الغصب ) .

(٦) أي سكن الغاصب مع صاحب الدار .

(٧) أي يضمن الغاصب نصف الدار عيناً لو كانت العين موجودة غير نالفة

أو قيمة لو كانت نالفة ، بل يضمن الاجرة أيضاً .

(٨) أي لاستقلال الغاصب بالنصف .

هذا (١) إذا شاركه في سكنى البيت على الاشاعة من غير اختصاص بموضع معين ، أما لو اختلفت بمكان معين اختلفت بزمانه (٢) كما لو اختلفت بيت (٣) من الدار وموضع خاص من البيت الواحد (٤) ، ولو كان قويا مستوليا وصاحب الدار ضعيفا بحيث اصبحت يده معه احتمال قويا ضمان الجميع (٥) .

(ولو انعكس) الفرض بأن (ضعف الساكن (٦) الداحل على المالك من مقاومته ولكن لم يمنعه المالك مع قدرته (٧) (ضمن) الساكن (أجرة الساكن) لاستيفائه منفعته بغير إذن ماله .

(وقيل) والقاتل المحقق والعلامة وجماعة : (ولا يضمن) الساكن (العين) ، لعدم تحقق الاستقلال باليد على العين الذي (٨) لا يتحقق الغصب بدون (٩) . ونسبته (١٠) الى القول يشعر بتوقفه فيه :

- 
- (١) أي صدق الغصب والضمان في صورة سكنى الغاصب الدار قهرا .
  - (٢) أي ضمان العين من النصف ، والرابع ، والثلث ، والخمس وهكذا .
  - (٣) المراد من البيت (الغرفة) .
  - (٤) كنصف الغرفة مثلا .
  - (٥) وإن لم يكن مستوليا إلا على البعض .
  - (٦) أي للغاصب من مقاومة المالك .
  - (٧) على منعه من السكنى كما لو كان الساكن رحا ، أو صديقاً للمالك بحيث يضر بحاله إخراجه منها اجتماعياً .
  - (٨) صفة (للاستقلال) لا العين ، لأنها مؤنثة يجب التطابق بينها وبين صفتها .
  - (٩) أي بدون الاستقلال باليد على العين .
  - (١٠) أي نسبة (المصنف) عدم الضمان الى القول مشعر بتوقفه في ذلك .

ووجهه (١) ظهور استيلائه على العين التي انتزع بسكنائها ؛ وقدره (٢) المالك هل دفعه لا ترفع الغصب مع تحقق العدوان .  
نعم لو كان المالك القوي نائباً (٣) فلا شبهة في الضمان لتحقق الاستيلاء .  
(ومدّ (٤) مقبوض الدابة ) بكسر الميم وهو الحبل الذي يشد بزمامها أو لجامها (٥) (غصب الدابة) وما يصحبها للاستيلاء عليها عدواناً (إلا أن يكون صاحبها راكباً) عليها (رقوباً) هل دفع القائد (مستيقظاً) حالة القود غير نائم فلا يتحقق الغصب حينئذ (٦) ، لعدم الاستيلاء .  
نعم لو اتفق تلفها بذلك (٧) ضمنها ، لأنه جان عليها .  
ولو لم تلف هل يضمن منفعتها زمن القود ؟ يحتمل قريبا ذلك (٨) ،  
لتغويتها بمباشرة وإن لم يكن خاصباً كالضعيف الساكن (٩) ولو كان

(١) أي وجه التوقف .

(٢) مرفوع على الابتداء خبره (لا ترفع) وهو دفع وهم حاصل الوهم :  
أن المالك قادر على دفع الساكن ، لقدرته على الدفع ، ولضعف الساكن . إذن لا يتحقق معنى الغصب فاجاب رحمه الله : أن القدرة على الدفع فقط لا ترفع الغصب مع تحقق العدوان والظلم والاستيلاء على الدار .

ولعل إخراجها منها موجب للاضرار بحاله اجتماعياً .

(٣) أي بعيداً عن الدار .

(٤) أي سحب حبل الدابة .

(٥) وهو الحديد المقترض في فم الدابة .

(٦) أي حين أن كان راكباً مستيقظاً قريبا .

(٧) أي بمدّ مقبوض الدابة .

(٨) أي ضمان المنافع .

(٩) في ضمان العين لو كانت باقية ، أو القيمة لو كانت تالفة .



الراكب ضعيفاً عن مقاومته ، او قائماً فلا ريب في الضمان ، للاستيلاء  
ولو ساقها فداه بحيث صار مستولياً عليها لكونها تحت يده ولا جاح (١)  
لها فهو غاصب ، لتحقيق معناه (٢) ، ولو تردت (٣) بالجاح حينئذ ،  
أو غيره (٤) فنظمت أو عابت ضمن (٥) ، للسبية (٦) .

(وعصب الحامل غصب الحمل) ، لأنه منصوب كالحامل ، والاستقلال  
باليد عليه حاصل بالتبعية لأمه ، وليس كذلك حل البيع فاسداً (٧) حيث  
لا يدخل في البيع ، لأنه ليس مبيعاً فيكون أمانة في يد المشتري ، لأصالة

(١) مصدر جمع يجمع وزان (منع بمنع) بمعنى الامتناع ، وعدم الانقياد .  
يقال : جمع الفرس على راكبه أي تغلب عليه وذهب به فلم يمكنه الاستيلاء عليه ؛  
(٢) أي معنى الغصب ؛

(٣) لفعل ماض مفرد من (تردى يتردى تردياً) من باب التفعّل بمعنى  
السقوط يقال : تردت الدابة أي سقطت في البئر ، أو الوادي . ومنه قوله تعالى :  
(وَأَكْثَرُ دَبَّيْنِ) أي الحيوان الذي سقط من جبل ، أو حائط ، أو في بئر  
لا يجوز أكله .

وبأي أيضاً بمعنى ارتداه الثوب أي ثبته كما قال الشاعر :  
تردّي ثياب الموت حمراً فما لي لها الأيل إلا وهي من سندس محضرة .  
أي لبس ثياب الموت .

(٤) أي سقطت بغير الجاح ؛  
(٥) أي ضمن سائق الدابة العين أن تلفت ، وارشها لو عابت .  
(٦) أي كان ضمان العين ، أو الأرض لأجل أن السائق صار سبباً للتلف ،  
أو العيب .

(٧) أي لا يدخل الحمل في البيع مطلقاً حتى إذا كان البيع فاسداً .  
وانما قيد الشارح البيع بالفاسد ، لأن المشتري يضمن الأم في البيع الفاسد .  
دون الحمل .

عدم الضمان ، ولأنه تسلمه باذن البائع : مع احتماله (١) ، لعدم اعلانه على اليد ما اخذت حتى تؤدي (٢) . وبه (٣) قطع المحقق في الشرائع ( ولو تبعتها الولد ) (٤) حين غصبها ( ففي الضمان ) للولد ( قولان ) مأخذها عدم (٥) اثبات اليد عليه . وأله (٦) سبب قوي .

والاقرى الضمان وهو الذي قرره في الدروس .

( والايدي المتعاقبة على المصروب ايدي ضمان ) ، سواء علموا جميعاً بالغصب ام جهلوا ام بالتفريق ، لتحقيق التصرف في مال الغير بغير اذنه فيدخل في عموم ، على اليد ما اخذت حتى تؤدي ، وان انتفى الاثم عن الجاهل بالغصب ( فتتغير المالك في تضمنين من شاء ) منهم العين والمنفعة ( او ) تضمنين ( الجميع ) بدلا واحداً بالتفريط (٧) وإن لم يكن (٨) متساوياً ، لأن جواز الرجوع على كل واحد بالجميع يستلزم جواز الرجوع بالامض . وكذا له تفريط ما يرجع به (٩) على ازيد من واحد ، وترك الباقي ،

(١) اي مع احتمال ضمان الحمل .

(٢) ( مستدرک الرسائل ) المجلد ٣ ص ١٤٥ كتاب الغصب الباب ١ الحديث ١ .

(٣) اي وبالضمان .

(٤) اي تبع الولد امه .

(٥) دليل لعدم ضمان الولد ، لأنه تبع امه من دون قصد من الغاصب .

فلا بدله على الولد حتى يضمن .

(٦) دليل للضمان ، لأن الغاصب لو لم يصحب الام لما تبعها الولد .

(٧) اي يوزع بدل العين ، او بدل المنفعة ، او بدلها معاً على الجميع بأن

ياخذ من كل واحد مساوياً لما ياخذ الآخر .

(٨) اي ما ياخذ من كل واحد .

(٩) اي ما يريد ان يتقاضاه من قيمة العين ، او المنفعة من الغاصبين

لما ذكر (١) :

( ويرجع الجاهل منهم بالنصب ) اذا رجع (٢) عليه ( على من غره )  
 فسلطه على العين ، او المنفعة ولم يُطْلِمه بالحال (٣) ، وهكذا الآخر (٤)  
 الى ان يستقر الضمان على الغاصب العالم وإن لم تلتف العين في يده (٥) .  
 هنا (٦) اذا لم تكن يد من تلفت (٧) في يده يد ضمان كالعارية  
 المضمونة (٨) ، وإلا (٩) لم يرجع على غيره ، ولو كانت ابدي الجميع

(١) من أن جواز الرجوع على كل واحد بجميع البدل يستلزم جواز الرجوع  
 على البعض ، دون البعض الآخر .

(٢) أي المالك رجع على الغاصب الجاهل .

(٣) هذا معنى تقرير الغاصب للجاهل بالنصبية .

(٤) وهو المرجوع عليه أولا فيرجع على من غره أيضاً وهكذا :

(٥) أي وإن لم تلتف العين في يد الغاصب العالم . لكنها تلفت في يد الجاهل

بالنصب رجع الجاهل على للعالم بالنصب لو رجع المالك على الجاهل .

(٦) أي رجوع الجاهل منهم بالنصب على غيره .

(٧) أي تلفت العين :

(٨) مثال لمن يده يد ضمان . فلو كان إحدى الأبدى المتعاقبة قد استمرت

العين المنصوبة من السابقة بالعارية المضمونة أي اشترط عليه المير بالضمان والمستعير  
 لا علم له بالنصبية :

لكنه بعد ذلك تعاقبت على يده أيد أخرى . فلو رجع المالك الأول الأصلي

على هذا الذي ترتب يده على العين بالعارية المضمونة فليس لهذا المستعير الرجوع  
 على من سبقه :

وذلك لمكان الشرط عليه .

(٩) إن كانت يد من تلفت العين عنده يد ضمان كما في العارية المضمونة . =

عارية نخبر المالك كذلك (١) ويستقر الضمان على من تلفت العين في يده  
فيرجع غيره (٢) عليه (٣) لو رجع (٤) عليه دون (٥) ، وكذا يستقر  
ضمان المنفعة على من استوفاهما علماً .

(والحر لا يضمن بالنصب) عيناً ومنفعة ، لأنه ليس مالا فلا يدخل  
تحت اليد (٦) .

هذا (٧) اذا كان كبيراً عاقلاً اجماعاً ، او صغيراً فوات من قبل الله  
تعالى ، ولو مات بسبب كدغ الحية ، ووقوع الحائط فقي ضمانه قولان

= فلا يرجع هذا المستعير على من سبقه .

كما عرفت في الهامش ٨ ص ٢٦ .

(١) اي للمالك الرجوع على كل من ترتب يده على الاستعارة .

(٢) اي غير من تلفت العين في يده وهو (الذي لم تلفت العين في يده)  
واخذ المالك منه العوض .

(٣) اي على (من تلفت العين في يده) .

فالمنعني : أن الذي اخذ المالك منه القيمة يرجع بموضها على من تلفت العين  
في يده ، وليس لمن تلفت في يده حق الرجوع على من لم تلف في يده .

(٤) اي المالك على من لم تلفت العين في يده .

(٥) اي دون من تلفت العين في يده . بمعنى أن المالك لم يرجع على من تلفت  
العين في يده ، بل رجع على من لم تلف في يده واخذ منه الغرامة . ففي هذه  
الضرورة يرجع الدافع وهو الذي لم تلفت العين في يده على من تلفت في يده .

كما عرفت في الهامش ٨ ص ٢٦ .

(٦) في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : (على اليد ما أخذت حتى تؤدي) .

(٧) اي عدم ضمان الحر .

للشيخ ، واختار المصنف في الدروس الضمان ، لأنه (١) سبب الائلاف ،  
ولأن الصغير لا يستطيع دفع المهلكات عن نفسه ، وعروضها (٢) اكثري  
من تم رجوع (٣) السبب .

والظاهر أن حد الصغير المعجز عن دفع ذلك (٤) عن نفسه حيث  
يمكن الكبير دفعها عادة ، لا عدم (٥) التمييز ، والحق به الجنون ، ولو كان  
بالكبير تحيل (٦) ، أو بلغ مرتبة الصغير لكبر ، أو مرض ففي إلحاقه (٧)  
به وجهان .

(ويضمن الرقيق) بالنصب ، لأنه مال ( ولو حبس الحر مدة )  
لما أجرة عادة ( لم يضمن أجرته إذا لم يستعمله ) ، لأن منافع الحر لا تدخل  
تحت اليد (٨) تبعاً له ، سواء كان قد استأجره لعمل فاعتقله ولم يستعمله أم لا .

(١) أي الغاصب :

(٢) أي عروض هذه المهلكات بنفق كثيراً .

(٣) أي ( المصنف ) رحمه الله ،

(٤) أي المهلكات :

(٥) أي ليس حد الصغير الذي يضمن به عدم تمييزه .

(٦) مصدر تحيل : بكسر العين مضارعة بفتحها وزان ( علم يعلم ) بمعنى

فساد العقل .

(٧) أي ففي إلحاق هذا القسم من الكبير بالصغير وجهان : الإلحاق : وعدمه

وجه الإلحاق : أنه كالصغير في عدم إمكان الدفع عن نفسه ، لشدة الكبر

أو المرض :

وجه عدم الإلحاق : أنه ليس صغيراً .

والأول أولى :

(٨) وهو قوله صلى الله عليه وآله : ( على اليد ما أخذت حتى تؤدي ) .

نعم لو كان قد استأجره مدة معينة فمضت زمن (١) اعتقاله وهو  
بإذن نفسه للعمل استقرت الأجرة لذلك (٢) ، لا للنصب ( بخلاف الرقيق )  
لأنه مال محض ومنافعه كذلك (٣)

( وغير الكافر المستتر ) بها ( محترم يُضمن بالنصب ) مسلماً كان  
الغاصب أم كافراً ، لأنما مال بالاضافة اليه (٤) وقد أقر عليه (٥) ولم تجز  
مزاحمة فيه (٦) .

وكان عليه تأنيث ضيائر الخمر ، لأنها مؤنث سماعي :  
ولو غصبها من مسلم ، أو كافر متظاهراً فلا ضمان وإن كان قد اتخذها  
للتخليل ، اذ لا قيمة لها في شرع الاسلام . لكن هنا (٧) بأثم الغاصب :  
وحيث يضمن الخمر يعتبر ( بقيمته عند مستحليه ) ، لا بمثلها (٨) وإن  
كان بحسب القاعدة مثلاً ، لتعذر الحكم بامتنعاق الخمر في شرعنا وإن

(١) ظرف للمضي أي مضت المدة المعينة في زمن اعتقال العامل .

(٢) أي لأجل تفويت المستأجر على العامل وقته وهو بإذن نفسه للعمل .

(٣) أي مال محض .

(٤) أي إلى الكافر ،

(٥) أي من قبل السلطان في شروط اللزمة .

(٦) أي مزاحمة الكافر في هذا الاقرار من قبل السلطان .

(٧) أي إذا كان قد اتخذها للتخليل .

ولا يخفى : أن عدم الضمان من حيث الحكم الوضعي .

وأما الحكم التكليفي فيجب عليه رد الخمر إذا كانت للتخليل .

(٨) مرجع الضمير ( الخمر ) والواجب إتيانه مؤنثاً ، لأنها مؤنث سماعي

كما أفاده ( الشارح ) رحمه الله وقد أورد نفس الاشكال على ( المصنف ) آنفاً ،  
لاعتمة الالة .

كنا لا نعترفهم (١) اذا لم ينظاهروا بها .  
ولا فرق في ذلك (٢) بين كون المتلف مسلماً او كافراً على الاقوى .  
وقيل : يضمن للكافر المثل ، لامكانه (٣) في حقه من حيث إنه  
مثلي مملوك له (٤) يمكنه دفعه سرّاً .  
وردد بأن استحقاقه كذلك (٥) يؤدي الى اظهاره (٦) لأن حكم  
المستحق (٧) أن يجلس خروجه او امتنع من ادائه والزامه (٨) بحقه وذلك (٩)  
بناي الاستتار .  
( وكلنا ) الحكم في ( الخنزير ) ، إلا أن ضمان قيمة الخنزير واضح  
لأنه قيمى حيث يُملك (١٠) :  
( ولو اجتمع المباشر ) وهو موجد عدة التلف كالاكل ، والاحراق ،

- 
- (١) أي الكفار الذميين اذا كان استعمالهم للخمر محرراً .  
(٢) أي في الضمان بالقيمة لو كان صاحب الخمر ذمياً .  
(٣) أي لامكان ضمان المثل في حق الكافر .  
(٤) أي للكافر المتلف :  
(٥) أي استحقاق الكافر المتلف للخمر .  
(٦) أي الى اظهار الكافر الخمر . فالمصدر مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف  
(٧) وهو من يستحق المثل :  
(٨) أي وللمستحق المثل لزام الغريم المتلف بدفع حقه .  
(٩) أي حبسه والزامه وعما كنهه بدفع المثل متناف لاستتار الخمر .  
(١٠) أي يُملك عند الكافر الذمى اذا استتر به ، بخلاف ما اذا لم يستتر به  
فانه لا يُملك .



## والقتل ، والاتلاف (١)

(١) بالاكل في المطاعم ، والشرب في المشروبات ، والاحراق في الاجسام القابلة لذلك .

كل هذه الاشياء علل للتلف . فالشرب علة لتلف الماء ، والنار علة لتلف الخشب : فمن اوجد الاكل يكون مباشرا لتلف المأكول بأن يأكل ما حضره من الطعام :

ومن اوجد الشرب يكون مباشرا لتلف الماء بأن يشربه .

ومن اوجد سبب الاحراق يكون مباشرا لخرق بأن يلقي النار على الخشب . ومن اطلق الرصاص ، او اهرى بالسيف على شخص فأصاب مقتله فقد اوجد علة للتلف وهو اطلاق الرصاص . والهرى بالسيف فيكون مباشرا للقتل ، او قل : مباشرا للتلف .

وهكذا لو دفع الانسان شخصا في الماء مع علم الدافع أنه لا يجسن السباحة ، او أن المكان خطر ، او شدة يديه ورجليه والقاء في الماء وما شاكل ذلك . كل هذه الاشياء يكون المتلف فيها مباشرا للتلف ، لأنه اوجد علة : ولا يخفى : أن معنى المباشرة عدم وجود واسطة بين التالف والتلف كما هو المتبادر منها .

هذا كله في مباشرة إتلاف العين .

أما إتلاف المنفعة فوجد علة تلفها هو المستوفى لها بأن سكن الدار ، او استخدم العبد ، او حمل الدابة ، او زرع الأرض ، او ليس الثوب ، او استفاد من أي شيء كان مما يستفاد منه مع بقاء عينه فانه قد اوجد تلف المنفعة فصار مباشرا للإتلاف فهو ضامن اذا كان معتديا .

فما افاده (الشارح) رحمه الله من القتل ، والاكل ، والاحراق ، والاتلاف كلها امثلة للمباشرة .

( والسبب ) ( ١ ) وهو فاعل ملزوم العلة كحافر

ثم إن الائتلاف اعم من الجميع فيشمل اراقة الماء وتنجيس ما لا يقبل التطهير  
الابذهاب عنه كالمياه المضافة ، واخلط شيء في دواء المريض بحيث يلحق خاصيته  
الدوائية ولا يمكن تداركها :

( ١ ) قد حرفت في النسخة رقم ١ ص ٣١ معنى المباشر وما هو علة التلف :  
والآن نشرح بحوله وقوته في معنى ملزوم العلة ( والشارح ) رحمه الله مثل  
له بحفر البئر :

فقول : حفر البئر في طريق المارة لا ينفك غالباً عن سقوط الانسان ،  
او الحيوان فيها . فالسقوط لازم حفر البئر ، والحفر ملزوم لسقوط الانسان ،  
او الحيوان ، او شيء آخر فيها .

ففاعل الحفر يكون قد اوجد ما يستلزم منه السقوط الذي هو لازم الحفر .  
فحافر البئر هو فاعل ملزوم العلة .

وكذا لو دفع شخص انساناً امام سيارة مثلاً فقتل بها . فالمقتول قتل بسبب  
الدافع ومباشرة السيارة :

وان شئت فقل بمباشرة سائق السيارة .

وكذا من دفع انساناً الى ظالم فقتله كان الدافع موجد ملزوم العلة بدفعه  
هذا الانسان الى الظالم مع علمه بأنه يقتله ، لأن قتل الظالم لازم استيلائه على هذا  
الانسان وتسلطه عليه هو فاعله بمعنى أنه موجد ملزوم العلة :

ثم اعلم : أن السبب والمباشر قد يجتمعان في واحد وقد يفرقان :

مثال الاجتماع كما في الظالم حين استولى على شخص فقتله ، او حفر البئر ثم  
دفع انساناً فيها فمات . ففي المثالين اجتمع السبب والمباشر :

وأما الاتراق فقد حرفت امثلته عند ذكر السبب والمباشر في الهامش

رقم ١ ص ٣١ وهذا الهامش . .

البئر ( ضمن المباشر (١) ) ، لأنه اقوى ( إلا مع الاكراه ، أو الفرور )  
للمباشر ( فيستقر الضمان في الفرور على الغار ، وفي الاكراه على المكبره )  
لضعف المباشر بها (٢) فكان السبب اقوى كمن قدم طعاماً (٣) الى المفرور  
فاكله فقرار الضمان على الغار فيرجع المفرور عليه (٤) لو ضمن (٥) .  
هذا في المال أما في النفس فيتملق (٦) بالمباشر مطلقاً ، لكن هنا (٧)  
يحبس الأمر حتى يموت .

( ولو ارسل ماءً في ملكه ، او اجمع ناراً فسرى الى الغير ) فافسد  
( فلا ضمان ) على الفاعل ( اذا لم يزد ) في الماء والنار ( عن قدر الحاجة )

و أما الضمان في صورة التعدد فهل على المباشر ، او على السبب ؟ يذكره  
( الشارح ) رحمه الله قريباً .

(١) المراد من اجتماع المباشر والسبب كون المباشر غير السبب . كما اذا حفر  
البئر شخص ، وشخص آخر التقى انساناً فيها .

فهنا يكون المباشر اقوى من السبب ، والضمان متوجه نحوه ، لأن الفعل صدر  
منه بالاختيار ، وكما العفل ، وعدم الاكراه والفرور .

(٢) أي سبب الاكراه والفرور .

(٣) أي قدم طعام الغير الى ضيقه مثلاً فأكله .

(٤) أي على الغار لو رجع المالك على المفرور باخذ العرض مع جهل المفرور  
أنه مال الغير ، أو أنه منسوب .

(٥) بصيغة المجهول ونائب الفاعل ضمير ( المفرور ) أي لو أغرم المفرور  
بدفع العرض .

(٦) أي الضمان ، سواء كان مكرماً أم مفروراً .

(٧) أي في الجناية على النفس .

ولم تكن الريح ( في صورة الإحراق (١) ( عاصفة ) بحيث علم ، او ظن  
التعدي الموجب للضرر ، لأن (٢) الناس مسطرون على اموالهم ، ولهم الانتفاع  
بها كيف شاءوا .

نعم لو زاد (٣) عن قدر حاجته فالزائد مشروط بعدم الضرر بالغير  
ولو بالظن ، لأنه (٤) مناط امثال ذلك جمعاً بين الحقيقين (٥) ودفعاً للاضرار  
المنفي (٦) ، ( والا (٧) ضمن ) .

وظاهر العبارة (٨) ان الزائد عن قدر الحاجة يضمن به وان لم يقترن

(١) بان لم تكن الريح شديدة ، بحيث تطير النار ، بخلاف ما اذا كانت  
عاصفة فان موجج النار يكون ضامناً ، لأنه عالم يكون للريح عاصفة فاجع  
النار واحرقت .

(٢) تعليل لعدم الضمان لو ارسل الماء في ملكه ، او اجمع للنار بشرط عدم  
الزيادة عن قدر الحاجة .

(٣) اي مرسل الماء ، وموقيد النار :

(٤) اي الظن مدار معرفة الاضرار ، وعدم الاضرار .

(٥) حق المتصرف في ملكه . وحق الجار اي القول بالضمان في هذه الصورة

وهي الزيادة عن مقدار الحاجة مع ظن السراية .

وعدم الضمان في الصورة الاولى جمع بين الحقيقين .

(٦) في قوله صلى الله عليه وآله : ( لا ضرر ولا ضرار ) ( مستدرك الوسائل )

المجلد ٣ ص ١٥٠ كتاب احياء المرات الباب ٩ - الحديث ١ - ٢ :

(٧) اي وان زاد عن قدر الحاجة ، او كانت الريح عاصفة ضمن مرسل

الماء وموجج النار .

(٨) اي عبارة ( المصنف ) في قوله : ( ولا ضمن ) تفيد الضمان بلا قيد

حيث لم يقيد الضمان بظن التعدي كما فعل ( الشارح ) .

بظن التعدي .

وكلا (١) مع عصف الريح وان اقتصر (٢) على حاجته لكونه (٣) مظنة للتعدي . فعدم الضمان على هذا (٤) مشروط بأمرين . عدم الزيادة عن الحاجة . وعدم ظهور سبب التعدي كالريح فتي انتفى احدهما ضمن : ومثله (٥) في الدروس إلا أنه اعتبر علم التعدي ، ولم يكتف بالظن ولم يعتبر الهواء فتي علمه وان لم يكن هواء ضمن وان لم يزد عن حاجته فبينها (٦) مغايرة ، وفي بعض فتاويه اعتبر في الضمان احد الامور الثلاثة : مجاوزة الحاجة . او عصف الهواء . او غلبة الظن بالتعدي : واعتبر جماعة

---

(١) اي وكلا عبارة ( المصنف ) في قوله : ( عاصفة ) تفيد الضمان بلا قيد ظن التعدي :

(٢) اي المزوج اقتصر على قدر حاجته من النار ، لكن الريح كانت عاصفة شديدة :

(٣) اي عصف الريح بغيره والزيادة عن الحاجة مظنة للتعدي :

(٤) اي على ما ذهب اليه ( المصنف ) من عدم الاحتياج الى ظن التعدي ،

(٥) اي ومثل ما افاده هنا من حيث الاطلاق ما افاده في ( الدروس ) :

لكن الاطلاق مختلف هناك وهنا ، لأن الاطلاق هنا من حيث إنه لم يقيد الضمان بظن التعدي :

والاطلاق هناك لعدم تقييد الضمان بالزيادة عن الحاجة ، او عصف الريح

لكنه قيد بالعلم :

فالاطلاقان متغايران .

(٦) اي بين الاطلاقين .

منهم الفاضلان (١) في القيمان اجتماع الامرين معاً . وهما : مجاوزة الحاجة وظن التعدي ، او العلم به فحق انتفى احدهما فلا ضمان .  
وهذا قوي وان كان الاول (٢) احرط ،

( ويجب رد المصوب ) على مالكه وجوباً فورياً اجماعاً ، وتقرره  
صل الله عليه وآله وسلم : على اليد ما اخذت حتى تؤدى (٣) ، (مادامت  
العين باقية) يمكنه ردها ، سواء كانت على هيئتها يوم خصبها ام زائلة  
ام ناقصة ( ولو ادى رده الى عسر ، وذهاب مال الغاصب ) كالخشب  
في بنائه ، واللوح في سفينه ، لأن البناء على المصوب لا حرمة له ، وكذا  
مال الغاصب في السفينة حيث يُخشى تلفه ، او حرق السفينة على الاقوى .  
نعم لو خيف غرقه (٤) ، او حرق حيوان محترم ، او مال كثيره  
لم يُنزع الى أن تصل الساحل ( فإن تعذر ) رد العين لتلف ونحوه (خسره)  
الغاصب ( بالمثل ان كان ) المصوب ( مثلياً ) وهو المتساوي الأجزاء  
والمنفعة المتقارب الصفات (٥) كالخنطة ، والشعير ، وغيرهما من الحبوب ،

(١) وهما : (المحقق والعلامة) قدس الله نفسهما وقد مضى شرح حال  
(المحقق) في الجزء الثالث من طبعتا الحديثة ص ٣٢٢ - ٣٢٤ وحال (العلامة)  
في الجزء الخامس من طبعتا الحديثة ص ٤٠٤ - ٤١٠ .

(٢) وهو اعتبار (المصنف) في بعض فتاويه احد الامور الثلاثة - مجاوزة  
الحاجة - او عصف الهواء - او ظن التعدي .

(٣) نقلت الاشارة الى الحديث في الهامش رقم ٢ ص ٢٥ .

(٤) اي فرق الغاصب .

(٥) لما انجز الكلام الى المثلي والقيمي احيينا ان نذكر حروفها ما يكشف

متار عنها ، فاليك خلاصة الكلام في المثلي والقيمي :-

لا شبهة في ضمان ( من ائلف مال الغير ) كما أنه لا شبهة في ضمانه عند تلفه تحت يده اذا لم تكن اليد امانة ولم يكن التلف بتفريط .

ولا ريب في أن الواجب اولا اداء العين نفسها ، لا اشتغال اللزمة بها ابتداء . فما دام المكلف متمكنا من تأدية نفسها فلا تصل التوبة الى تأدية بدلها .

أما في صورة عدم التمكن فالواجب عليه دفع بدلها وعرضها . ولما كان العوض والبدل من باب الوفاء ، لا انه اداء لنفس العين ، فالعين بنفسها باقية في المهددة واللزمة الى اداء بدلها وعرضها .

فعل هذا الضوء اذا كان للعين النافذة في الخارج مايمثلها من حيث الاوصاف المرجحة لاختلاف القيمة زيادة ونقصا وجب عليه دفعها الى مالكيها ، لأنه اقرب عند العرف والعقلاء الى رد العين . فاذا لم يتمكن المكلف من رد نفسها وجب رد مماثلها .

واما اذا لم يكن لها في الخارج مماثل فالواجب على المكلف دفع قيمة العين لانها اقرب الى العين بنظر العرف .

وهذا معنى قول ( الفقهاء ) وضوان الله عليهم : ( ان البدل في الواجب هو المثل في المثلّيات ، والقيمة في القيميّات ) .

ثم إنه ليس للمثل حقيقة شرعية ، او متشرعية بل هو بمعناه اللغوي والعرفي وهو المماثل ،

ومن هنا قالوا : ( ان المثل عبارة عن الاحيان الخارجية التي يكون مدار ماليتها الجهات المشتركة بينها ) مثلا الحنطة تكون ماليتها باعتبار الجامع والجهات الكلية المشتركة بين جميع افرادها ، ولا تلاحظ الشخصيات الفردية في مرحلة التقويم فان المناطق في معرفة الافراد والجزئيات انما هو بالتطابق تلك الجهات الكلية عليها من الحنطية ، والحمرة ، واللصفرة ، ونحوها التي هي المناطق في ماليتها . -

= وبكلمة اخصر : أن المثل هو الكلي الذي يكون المدار في مالهته جهاته الكلية كالخطة مثلا . فان مالية جميع افرادها انما هي ملحاط الجهات الكلية الجنسية ، والنوعية ، والصفية .

والقيمي بعكس ذلك . فان المناط في مالهته الجهات الشخصية الخارجية مثلا الفرس بعد من القيمي ، لأن مناط مالهته هي الجهات الشخصية فيه ، والارصاف الخارجية ؛

والجاصل : أن المثل ما يكون له مماثل في الارصاف والجهات التي تتفاوت القيمة بها زيادة ونقصا . وكل ما كان كذلك فهو مثلي .  
والقيمي مالا يكون له مماثل في الارصاف والجهات التي بها المالمية زيادة ونقصا .

بل الملاك في مالهته الارصاف الشخصية الخارجية فيه القائمة بشخصه وكل ما كان كذلك فهو قيمي .

وهذا يختلف بحسب الازمان والبلدان . فالثوب وان كان معلودا من القيمي الا أنه في عصرنا الحاضر مع وجود هذه المعامل بعد مثليا كما لا يخفى .

ومن هنا يظهر : أن تعريف المثل بما تتساوى اجزأؤه من حيث للقيمة ناظر الى الغالب .

ان قيل : إن اريد من التساوي التساوي بالكلية وفي تمام المثلبات بشئ اشكالها والوانها فالامر ليس كذلك . فان الخطة والشعر ونحوهما تكون افرادهما مختلفة بحسب القيمة ، فان قفيزاً من حنطة كذا يساوي عشرين ديناراً ، ومن حنطة كذا يساوي خمسة عشر ديناراً ، ومن حنطة كذا يساوي عشرة دنانير ، وهكذا في الشعر .

وان اريد من التساوي التساوي في الجملة فهو موجود في بعض التقييمات =



= ايضا كالارض ، وبعض اصناف الثوب ، وماشا كلها .

قلنا : أما أولا فلأن مثل هذه التعريفات كلها من قبيل شرح الاسم ، وتبديل لفظ بلفظ أوضح منه كتقولك : ( معدانة نبت ) .

فاذن لا مجال للشك في بالطرديتارة كما في الحنطة والشعير ، وبالعكس اخرى كما في الارض وبعض اصناف الثوب .

وأما ثانيا فلان الاصحاب وإن اطلقوا المثلث على جنس الحنطة والشعير . لكن الظاهر ان هذا الاطلاق باعتبار مثلية انواعها واصنافها .

ومن المعلوم أن المراد كل نوع ، او صنف منها متساوية بحسب القيمة . مثلا افراد الحنطة الحمراء متساوية في القيمة . وكذا افراد الحنطة الصفراء .

لا يقال : ان كان المراد من الأجزاء أجزاء الكل والمركب فلا يصدق التعريف على الحنطة والشعير ونحوهما ، لأننا فرضنا ان ليس لهما أجزاء ، بل لهما افراد .

وان كان المراد من الأجزاء افراد الكل والطبيعي فلا يصدق على الدرهم والدينار الواحد ، لأن لهما أجزاء ، لا افراد . ويصدق على بعض اقسام القمح ايضا كالثوب ونحوه .

فانه يقال : انك قد عرفت أن هذا التعريف ناظر الى الغالب وليس تعريف حقيقي حتى يشكل تارة في طرده بالحنطة والشعير ، واخرى في عكسه بالدرهم والدينار هذا مضافا الى أنه يمكن ان يكون المراد من الأجزاء الاعم منها ومن الافراد : ولا يخفى أن هذين ( الفظين ) لم يردا في شيء من الروايات وإنما وردا في معتد اجماعات الاصحاب .

فاذن يدور الامر مدار تحقق الاجماع . ففي كل مورد تم الاجماع على ان التالف =

والإدعان ( وإلا ) يكن مثلياً ( فالقيمة العليا من حين الغصب الى حين التلف ) ، لأن كل حالة زائدة (١) من حالاته (٢) في ذلك الوقت مضمونة كما يرشد اليه (٣) : أنه او تلف حيثئذ (٤) ضمنها فكذا اذا تلف بعدها (٥) .  
( وقيل ) والفائل به المحقق في أحد قوليه على ما نقله المصنف عنه  
بضمن الأهل من حين الغصب ( الى حين الرد ) أي رد الواجب وهو القيمة .

وهذا القول مبني على أن التقييمي يتضمن بمثله كالمثلي ، وإنما ينتقل الى القيمة عند دفعها لتعذر المثل فيجب أعلى القيم الى حين دفع القيمة ،

— مثلي فهو مضمون به .

وأما في موارد الاختلاف فلا يثبت الضمان بالمثل ، لعدم تحقق الإجماع فيها .

إذن لا اثر لاطالة الكلام فيها —

هذه خلاصة الكلام في المثلي والتقييمي وله الحمد على ما انعم والشكر

على ما اهتم .

(١) كالسمن او غلاء معمره . وهي حالة اي صفة زائدة متصلة مضمونة

على الغاصب :

(٢) أي من حالات المنصوب المعارضة عليه بعد الغصب وقبل التلف

المرجبة لزيادة القيمة وهذه الزيادة مضمونة وان زالت حين التلف .

(٣) أي يدل على ان تلك الحالة الفاتية مضمونة : أن المنصوب لو كان

تلف في حين زيادة تلك الحالة لكانت مضمونة مع الأصل إذن فهي مما يتعلق

بها الضمان :

(٤) أي حين وجود تلك الحالة الزائدة .

(٥) أي بعد ذهاب تلك الحالة الزائدة :

لأن الزائد في كل آن سابق من حين الغصب مضمون تحت يده (١) ولهذا لو دفع العين حالة الزيادة كانت للمالك فاذا تلفت في يده ضمنها (٢) .  
وعلى القول المشهور من ضمان القيمي بقيمته ابتداء لاوجه لهذا القول (٣)  
(وقيل ) ولتفاضل به الأكثر على ما نقله المصنف في الدروس : إنما يضمن ( بالقيمة يوم التلف الأخير ) ، لأن الواجب (٤) زمن بقائها إنما هو رد العين ، والغاصب مخاطب بردها حينئذ (٥) زائدة كانت (٦) أم ناقصة من غير ضمان شيء من النقص إجماعاً . فاذا تلفت وجبت قيمة العين وقت التلف ، لانتقال الحق إليها (٧) حينئذ ، لتعذر البذل ونقل الحق في الشرائع عن الأكثر : أن المعبر بالقيمة يوم الغصب ، بناء على أنه أول وقت ضمان العين .

ويصنف بأن ضمانها (٨) حينئذ إنما يراد به (٩) كقولها لو تلفت (١٠)

(١) أي تحت يد الغاصب .

(٢) أي ضمن الزيادة .

(٣) أي القول بضمان أهل القيم .

(٤) يعني : أنه مادامت العين باقية فلاوجه لضمان القيمة . نعم عند ما تلف

العين ينتقل الضمان إلى قيمتها . اذن فالاعتبار بيوم التلف .

(٥) حين وجود العين .

(٦) أي للعين .

(٧) أي إلى القيمة حين تلف العين .

(٨) أي ضمان العين حين وجود العين .

(٩) أي بالضمان المذكور .

(١٠) يعني أن المراد بضمان العين حين وجودها هو الضمان التقديري

أي لو تلفت العين لكالت مضمونة بقيمتها .

لوجب بطلان (١) ، لا وجوب قيمتها (٢) إذ الواجب مع وجود العين منحصر في ربحها ؛

وفي صحيح (٣) أبي ولاد من أبي عبد الله عليه السلام في إكتراء البطل ، ومخالفة الشرط (٤) ما يملك على هذا القول (٥) .

(١) وهي القيمة أو الثمن .

(٢) حين وجود العين .

(٣) خبر مقدم للمبتدأ وهو ( ما يدل ) .

(٤) الشرط هو الاكتراء الى قصر ( ابن أبي هيرة ) .

ومخالفة الشرط هو الذهاب الى ( النيل ) .

(٥) وهو ( ضمان القيمة يوم النصب ) في قوله عليه السلام : ( نعم قيمة

بطل يوم مخالفته ) ؛

ولما كان محل للشاهد مذكورا في ( صحيح أبي ولاد ) رأينا من المناسب ذكر

الصحيحة هنا بقدر موضع الحاجة .

إليك نص الصحيحة :

عن أبي ولاد قال : اكرتيت بطلا الى قصر ( ابن أبي هيرة ) ذاهبا وجائيا

هكذا وكذا وخرجت في طلب غريمي فلما صرت قريب ( قنطرة الكوفة ) أخبرت

ان صاحبي توجه الى ( النيل ) فتوجهت نحو ( النيل ) فلما اتيت ( النيل ) أخبرت

أنه توجه الى ( بغداد ) فاتبعت فظفرت به ورجعت الى ( الكوفة ) الى ان قال :

فأخبرت ( أبا عبد الله ) عليه السلام :

فقال عليه السلام : ( أرى له عليك مثل كراء البطل ذاهبا من الكوفة الى

النيل ، ومثل كراء البطل من النيل الى بغداد ، ومثل كراء البطل من بغداد الى الكوفة

وتوفيه أياه ) .

قال : قلت جعلت فداك قد عطفه بدراهم علي عليه عطفك :

ويمكن أن يستفاد منه (١) اعتبار الأكثر منه (٢) الى يوم التلف .

- قال : ( لا لائك غاصب ) .

قلت : أرأيت لو عطب البخل ، او نطق أليس كان يلزمني .

قال عليه السلام : ( نعم قيمة بخل يوم خالفته ) قلت : فان اصاب البخل كسر ، او دبره او عقر .

فقال عليه السلام : ( عليك قيمة ما بين الصحة والميب يوم رده ) الى آخر الحديث .

راجع ( التهذيب ) الطبعة الحديثة الجزء ٧ ص ٢١٥ - ٢١٦ الباب الثاني كتاب التجارة الحديث ٢٥ .

فوضع الحاجة من الحديث قوله عليه السلام : ( قيمة بخل يوم خالفته ) فالجملة هذه تدل على ضمان القيمة في اليوم الذي خالف المكثري وذهب من قصر ( ابن أبي هبيرة ) كما نقله ( المحقق ) قدس سره عن الأكثر .

ومن اراد مزيد الاطلاع عن مفاد هذه الصحيحة وما فيها من الفوائد فليراجع ( مكاسب الشيخ ) قدس سره الامر السابع في انه لو كان التالف المبيع فاسدا قيميا .

(١) أي من ( صحيح أبي ولاد ) المشار اليه في الهامش رقم ٥ ص ٤٢ يستفاد اعتبار أكثر القيمة من يوم الغصب الى يوم التلف .

وجه الاستفادة : أن الامام عليه السلام قال أولا : ( نعم قيمة بخل يوم خالفته ) .

ثم قال عليه السلام ثانيا : ( عليك قيمة ما بين الصحة والميب يوم رده ) فاعتبر يوم التلف ويوم الرد .

ومنه يستفاد : أن الاعتبار بالاخلا من يوم الغصب الى يوم الرد والتلف .

(٢) أي من يوم الغصب .

وهو قوي عملاً بالخبر الصحيح (١) ، والا لكان القول بقيمته يوم التلف مطلقاً (٢) أقوى .

وموضع الخلاف ما إذا كان الاختلاف بسبب اختلاف القيمة السوقية أما لو كان لنقص العين ، أو تضييقها فلا إشكال في ضمان ذلك النقص (وان عاب) المضمومة ولم تلعب عينه (ضمن أرشه) (٣) إجماعاً ، لأنه عوض عن أجزاء ناقصة ، أو أوصاف (٤) . وكلاهما مضمون ، سواء كان النقص من الغاصب أم من غيره ، ولو من قبل الله تعالى ، ولو كان للمغبى غير

(١) المراد بالخبر الصحيح : ( صحيح أبي ولاد ) بعد أن استفيد منه ذلك على ما مر توضيحه في الهامش رقم ١ ص ٤٣ .

(٢) سواء كانت قيمة يوم التلف أعلى للقيم أم لا ، لأنه يوم انتقال الضمان إلى القيمة .

(٣) الأرض عبارة عن بدل للنقص الحاصل في العين المضمومة وهي قيمة التفاوت ما بين الصحيح والمغبى بأن تقوم العين صحيحة ومعيبة ويأخذ مالك العين من الغاصب ذلك التفاوت .

وقد مر مفصلاً شرح تفاوت القيمة ما بين الصحيح والمغبى في الجزء الثالث من طبعتنا الحديثة كتاب التجارة من ص ٤٧٥ إلى ص ٤٩٦ فراجع .

(٤) النقص في العين ( تارة ) بتقصان جزء منها ، ( وأخرى ) بتقصان صفة من صفاتها .

( الأول ) كذهاب عين الحيوان ، أو يده ، أو رجله ، أو أذنه ، أو قرله . وما شاكل هذه الأشياء .

( الثاني ) كما إذا كان الحيوان سمينا ثم صار هزيباً ، أو كان صحيحاً ثم صار مريضاً ، أو كان ثنياً فصار عجوزاً .

هذه كلها صفات قد تنقص في العين في الحيوان وأما في غير الحيوان فيمكن -

مستقر ، بل يزيد على التدرج فإن لم يمكن المالك بعد قبض العين قطعه (١)  
او التصرف فيه . فعل للغاصب ضمان ما يتجدد (٢) ايضاً ، وان امكن (٣)  
ففي زوال الضمان (٤) وجهان : من (٥) استناده الى الغاصب وتفريط (٦)  
المالك واستقرب المصنف في الدروس عدم الضمان .

= تصوير النقص في الصفة بغير ذلك من حيث الجدة . ولتقدم .

(١) بالرفع فاعل لقوله : ( فان لم يمكن ) .

يحتمل ان يراد بقطع العيب : ازالته . وبالتصرف فيه : ابقائه عن الزيادة .  
ويحتمل ان يراد ابقائه عند حده وعدم السريان الى اكثر منه او قطع الزيادة  
من دون ان يزيل ما سبق .

ويراد بالتصرف فيه تقبيل الزيادة المستلزم لتقبل الضمان :

(٢) أي من العيب فكلما يتجدد يكون الغاصب ضامناً كما كان ضامناً  
في أصل العيب الحادث .

(٣) لعل المراد من الامكان هنا : امكان القطع ، او التصرف فيه مع عدم  
فعل المالك ذلك .

والدليل على ذلك قوله : ( وتفريط المالك ) أي فرط المالك ولم يفعل ، وكان  
متمكناً من القطع ، او التصرف فيه .

(٤) أي زوال ضمان الغاصب ما يتجدد من العيب .

(٥) دليل لضمان الغاصب ( العيب المتجدد ) .

(٦) بالجر عطفاً على مدخول ( من الجارة ) أي ولتفريط المالك في عدم  
قطع العيب ، او التصرف فيه بإبقائه على حده . فهو متمكن من القطع ولم يفعل  
فهو دليل لضمان المالك ، دون الغاصب .

(وضمن (١) ايضاً (اجرة (٢) ان كان له اجرة ، لطول المدة )  
 التي خصه فيها ، سواء (استعمله اولاً) ، لأن منافع اموال تحت اليد (٣)  
 فتضمن بالفوات (٤) ، والتفويت (٥) ، ولو تعددت المنافع فإن امكن  
 فعلها جملة ، او فعل اكثر من واحدة وجب اجرة ما امكن (٦) والا (٧)  
 كالخياطة ، والحياكة ، والكتابة فأعلاها (٨) اجرة ، ولو كانت الواحدة (٩)  
 اعلى منفردة عن منافع متعددة يمكن جمعها ضمن (١٠) الاعل .  
 (ولا فرق بين مينة القاضي ، والشوكي (١١) في ضمان الارش) إجماعاً

(١) أي الفاضل .

(٢) أي اجرة المنسوب كالدار ، والاثاث ، والحيات ، والعقار ، والارض  
 الصالحة للارتفاع بها للزراعة ، وغيرها .  
 وكالمكان الزراعي ، والمعامل للصناعة .  
 (٣) أي يد من استولى على العين .

(٤) أي تضمن تلك المنافع الناتجة من العين التي لم يستوفها المستولي عليها .  
 (٥) أي تضمن المنافع الناتجة ايضاً لو كانت للعين منافع ولقد استوفها  
 المستولي عليها .

(٦) أي ما أمكن فعل المنافع جملة واحدة في آن واحد ، أو أمكن فعل  
 اكثر من واحدة من المنافع .

(٧) أي وان لم يمكن استفاضة المنافع في آن واحد .

(٨) أي فأعلا المنافع اجرة

(٩) أي المنفعة الواحدة اعلى اجرة اذا كانت منفردة من المنافع المجتمعة .

(١٠) فعل ماض جواب (لو الشرطية)

(١١) منسوب الى (الشوك) بفتح الشين وسكون الواو جمعه أشواك ما يخرج

من النبات شبيهاً بالابر .



لعموم الادلة (١) ، وخالف في ذلك بعض العامة فحكم في الجنابة على بهيمة القاضي بالقيمة ويأخذ الجاني العين نظراً الى أن المعب لا يليق بمقام القاضي . ( ولو جنى على العبد المنصوب ) جان غير الغاصب ( فعل الجاني ارش الجنابة ) المقرر في باب الدييات ( وعلى الغاصب ما زاد عن ارشها من النقص إن وفق ) زيادة للو كانت الجنابة بماله مقدّر كقطع يده الموجب لنصف قيمته شرعاً فنقص بسببه (٢) ثلثا قيمته فعل الجاني للنصف وعلى الغاصب الساس الزائد من النقص ، ولو لم يحصل زيادة (٣) فلا شيء على الغاصب بل يسقر الضمان على الجاني .

والفرق : (٤) أن ضمان الغاصب من جهة المالية لمضمن ما فات منها مطلقاً (٥) ، وضمان الجاني منصوص (٦)

= والمراد منه هنا من يحتطب الشوك للارتزاق

(١) أي أدلة للضمان وهي الأخبار الواردة في هذا الباب .

راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد الثالث ص ٣٢٥ كتاب الغصب الباب ٧ - الحديث ١ .

التهذيب الطبعة الحديثة الجزء ٧ ص ٢٢١ الحديث ٥٠ .

(٢) الوسائل ) أيضاً الطبعة القديمة المجلد الثالث ص ٤٨٣ كتاب الدييات الاحاديث

(٢) أي بسبب قطع يده .

(٣) أي زيادة نقص توجب الضمان على الغاصب .

(٤) أي الفرق بين حصول زيادة للمضمن فيجب على الغاصب دفع قيمة

مؤاد من النقص بسبب الجنابة .

وبين عدم حصول زيادة في النقص فلا يجب على الغاصب دفع شيء .

(٥) سواء كان تغربت مالية العين من قبل الغاصب أم من قبل غيره .

(٦) راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الدييات ص ٤٨٣ الاحاديث .

فيقت عليه (١) حتى لو كان الجاني هو الغاصب فيأله بمقدّر شرعي فالواجب عليه (٢) أكثر الأمرين من المقدّر الشرعي ، والأرض ، لأن الأكثر أن كان هو المقدّر فهو (٣) جان ، وإن كان هو الأرض فهو مال فروته (٤) تحت يده كغيره من الأموال لعموم على اليد ما دخلت حتى تؤدي ولأن (٥) الجاني لم تثبت يده على العبد فيتعلق (٦) به ضمان المالة ، بخلاف الغاصب (٧) .

والأقوى عدم الفرق بين استغراق أرض الجناية القيمة (٨) ، وعدمه (٩)

(١) أي على المنصوص المشار إليه في الهامش رقم ٦ ص ٤٧

(٢) أي على الجاني الغاصب . فلا يضمن الجاني أكثر من المقدار الشرعي

المنصوص عليه .

إذن فالباقي من النقص يكون على الغاصب ، لأن كل نقص حصل تحت يده يكون مضموناً عليه ، سواء كان هو السبب أم غيره .

(٣) أي الغاصب هو الجاني فيجب عليه دفع المقدّر الشرعي .

(٤) أي الغاصب . ومرجع الضمير في فروته ( المال ) .

وفي يده ( الغاصب ) .

(٥) تعادل ثان للفرق بين وجوب دفع قيمة ما زاد من النقص على الغاصب

بسبب الجناية ، وبين عدم وجوب دفع القيمة الزائدة لو لم نحصل زيادة في النقص .

وبما أن الجاني لم تثبت يده على المنصوب فهو لا يضمن كل نقص حدث

فيه بل مجرد أرض الجناية فقط .

(٦) الفاء في ( فيتعلق ) بمعنى حتى أي حتى يعلق بالجاني ضمان المالة .

(٧) حيث إن يده ثابتة على المنصوب .

(٨) كما لو كانت قيمة العبد خمسمائة دينار وأرض الجناية الواردة عليه كذلك

(٩) بالجر عطفاً على منقول (بين) أي ولا فرق بين عدم استغراق أرض =

فيجتمع عليه رد العين والقيمة فإزاد (١) .  
 (ولو مثل به) الغاصب (انعتق) ، لقول الصادق عليه السلام : كل  
 عبد 'مثل' به فهو حر (٢) ، (وَعَزَمَ قيمته للمالك) .  
 وقيل : لا يُعتق بذلك (٣) ، اقتصاراً فيما خالف الأصل (٤) على موضع  
 الوفاق وهو تمثيل المولى ، والرواية (٥) العامة ضعيفة السند .  
 وأما بناء الحكم (٦) على الحكمة في عتقه : هل هي عقوبة للمولى (٧)  
 أوجبه للمملوك ؟ فباعتق هنا على الثاني (٨)

= الجناية قيمة العبد كما لو كانت قيمته أربعمائة دينار ، وأرش الجناية خمسمائة ، فإنه  
 في هذه الصورة يعطى للمالك العبد الناقص أولاً ، ثم يعطى له أرش الجناية وهي  
 الخمسمائة : أربعمائة تجاه قيمة العبد . والزائد وهي المائة تكملة للارش .

(١) أي أزيد منها تكملة للارش كما عرفت في الهامش رقم ٩ ص ٤٨ مفصلاً

(٢) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٢٠٢ كتاب العتق الباب ٢٢

الحديث ٩ .

(٣) أي بتكيل الغاصب .

(٤) وهو عدم الانعتاق بلا عتق :

(٥) وهي المشار إليها في الهامش رقم ٢ للدالة على عموم من مثل بالعبد

سواء كان المولى أم غيره وأن التكيل موجب للانعتاق .

إكناها ضعيفة السند لا يمكن الاعتماد عليها في هذا الحكم وهو ( الانعتاق )

المخالف للأصل وهو ( عدم الانعتاق بلا عتق ) .

(٦) وهو انعتاق العبد بتمثيل الغاصب .

(٧) إذن لا يعتق العبد أو مثل به الغاصب ، بناء على هذه الحكمة .

(٨) أي على الوجه الثاني وهو ( كون الحكمة في انعتاق العبد جبران المملوك

لاعقاب المولى ) .

دون الاول (١) فهو رد للحكم (٢) الى حكمة مجهولة لم يرد بها نص (٣) والاقوى عدم التعاق .

نعم لو أُقيد ، او تقيى حُتق وضمن الغاصب (٤) ، لأن هذا السبب غير مختص بالمولى إجماعاً .

( ولو غصب ) ما يتقصه التفريق ( مثل الخفين ، او المصراحين (٥) او الكتاب سفرين (٦) قُلف احدهما ) قبل الرد ( ضمن قيمته ) اي قيمة التالف ( مجتمعاً ) مع الآخر وتقص الآخر . فلو كان قيمة الجميع عشرة وقيمة كل واحد مجتمعاً خمسة ، ومنفرداً ثلاثة . ضمن صبعة ، لأن النقصان الحاصل في يده مستند الى تلف عين مضمونة عليه ، وما نقص من قيمة الباقي في مقابلة الاجتماع فهو بفوات صفة الاجتماع في يده ، أما لو لم تثبت يده حل الباقي ، بل غصب احدهما ثم تلف في يده ، او انلله ابتداءً ففي ضمان قيمة التالف مجتمعاً (٧)

= اذن ينعتق العبد بناء على هذا الملاك والحكمة .

(١) وهو ما كانت الحكمة من انعاق العبد بالتنكيل عقاب المولى فعينئذ لا ينعتق ، لأن التنكيل لم يحصل من قبل المولى ليعاقب .  
(٢) وهو انعاق العبد .

(٣) فهذه الحكمة هالة مستنبطة لا يمكن ابتناء الأحكام الشرعية عليها : لانه قياس باطل لا تلعب اليه .

(٤) لأنه نقص حدث تحت يده ولو كان من فعل غيره .

(٥) أي مصراحي الباب .

(٦) أي مجلدين .

(٧) أي حالة اجتماع المصراحين ، وكل ما يرتبط وجوده ، او الانتفاع به بالآخر .

او منفرداً (١) ، او منصفاً (٢) الى نقص الباقي (٣) كالاول (٤) اوجه .  
اجودها الاخير (٥) ، لاستناد الزائد الى فقد صفة وهي كونه مجتمعاً حصل  
الفقد منه (٦) .

( ولو زادت قيمة المقصوب بفعل الغاصب فلا شيء عليه ) (٧) لعدم  
النقصان ( ولا له ) ، لأن الزيادة حصلت في مال غيره ( إلا ان تكون )  
الزيادة ( عيناً ) من مال الغاصب ( كالصيغ فله قلعه ) ، لأنه ماله ( إن  
قبل الفصل ) ولو بنقص قيمة الثوب جمعاً بين الحقين (٨) ( و ) كنقص  
لثوب يتجبر بأن الغاصب ( يضمن ارش لثوب ) ولا يرد أن قلعه يستلزم  
التصرف في مال الغير بتفسير اذن وهو (٩) ممنوع ، بخلاف تصرف مالك  
الثوب في الصيغ (١٠) ، لأنه (١١)

- (١) أي يؤخذ من الغاصب قيمة التالف منفرداً غير منضم الى الآخر .
- (٢) أي يؤخذ من الغاصب قيمة التالف حالكون التالف منضمماً الى الآخر  
لو كان موجوداً قبل تلفه .
- (٣) أي مع نقص الباقي أي يؤخذ منه قيمة التالف المنضم الى نقص الباقي :
- (٤) وهو مالو غصب الاثنين معاً . فكان ضماناً لهما مع صفة الاجتماع .
- (٥) وهو منضمماً الى نقص الباقي .
- (٦) أي فقد تلك الصفة وهي صفة الاجتماع حصل من الغاصب :
- (٧) أي على الغاصب .
- (٨) أي حق الغاصب . وحق المالك .
- (٩) أي التصرف في مال الغير ممنوع :
- (١٠) بالكسر وهو نفس الصيغ الذي يصيغ به الثوب والمعنى : أنه يجوز  
لمالك الثوب التصرف في هذا الصيغ .
- (١١) أي الصيغ بالفتح المراد منه ايقاع الصيغ على الثوب وقبح ظلماً من =

وقع عدواناً . لأن وقوعه (١) عدواناً لا يقتضي إسقاط ماله (٢) ، فإن ذلك (٣) عدوان آخسر ، بل حاجته أن يُنزع (٤) ولا يلتفت إلى نقص قيمته (٥) ، أو اضمحلاله ، للمعدوان بوضعه (٦) . ولو طلب أحدهما مال صاحبه بالقيمة لم تجب إجابته (٧) كما لا يجب قبول حبه (٨) .

### = الغاصب على الثوب .

- واللام في ( لأنه ) تعليل لجواز تصرف مالك الثوب في الصبغ بالكسر ،
- (١) أي وقوع الصبغ بالكسر في الثوب
- واللام في ( لأن ) تعليل لجواز تصرف الغاصب في الثوب بقطع الصبغ بالكسر وإن استلزم نقصاً في الثوب ، لأن نقصه يتدارك بالارش .
- (٢) أي ماله الصبغ بالكسر .
- (٣) أي إسقاط ماله الصبغ بالكسر لو امتنع مالك الثوب من إذن التصرف في الثوب بقطع الصبغ . فيكون هذا الامتناع عدواناً من المالك على الغاصب .
- (٤) أي الصبغ بالكسر .
- (٥) أي قيمة الثوب وضمحلاله كما هو المتعارف في عصرنا الحاضر من نزع الصبغ من الثياب بكبسها في أجهزة خاصة . وربما يوجب اضمحلال الثوب ويحتمل كون المراد من نقص القيمة ، أو الاضمحلال نقص قيمة الصبغ أو اضمحلاله بحيث لا ينفع به مرة أخرى .
- (٦) مرجع الضمير ( الصبغ ) والمصدر أضيف إلى المفعول :
- وقاعله ( الغاصب ) أي بوضع الغاصب الصبغ في الثوب عدواناً وظلماً .
- (٧) بأن قال المالك للغاصب : ( يعني الصبغ بقيمته ) :
- أو قال الغاصب للمالك : ( يعني الثوب بقيمته ) .
- (٨) أي لا يجب على كل واحد منهما قبول حبه الآخر فيما يخصه بأن وهب =

نعم لو طلب مالك للثوب بيعها ليأخذ كل واحد حقه لزم الغاصب  
اجابته ، دون العكس (١) .

( ولوبيع مصبوغاً بقيته مصبوغاً ) بغير صبغ ( فلا شيء للغاصب )  
لعدم الزيادة بسبب ماله (٢) .

هذا اذا بقيت قيمة الثوب بجالها . أما لو تجدد نقصانه (٣) للسوق  
فالزائد للغاصب ، لأن نقصان السوق مع بقاء الثوب غير مضمون .  
لعم لو زاد الباقي عن قيمة المصبغ كان الزائد بينها على نسبة المالكين (٤)

---

= الغاصب المصغ للمالك . والمالك وهب الثوب للغاصب .

(١) أي دون ما اذا طلب الغاصب بيع الثوب المصبوغ .

(٢) أي بسبب مال الغاصب وهو المصغ .

(٣) أي تجدد نقصان قيمة الثوب لأجل النقص في القيمة السوقية بأن

كان الثوب مجرداً عن المصغ قيمته ديناراً . ومع المصغ ديناراً ورهماً .

ثم نزلت قيمة الثوب عن قيمته الأولية بأن صارت ثلاثة أرباع الدينار .

ولكن يباع بدينار لأجل ذلك المصغ بحيث لولاه لكان يباع بثلاثة أرباع الدينار ؛  
فالزائد عن ثلاثة أرباع للغاصب .

(٤) كما لو غصب شخص كتاباً من زبد عارياً من الجلد وكانت قيمته خمسة

دراهم فجلده بدرهم . ثم نزلت قيمة الكتاب فصارت أربعة دراهم ، ولكن بيع  
بسبب التجليد ستة دراهم .

فالملك يأخذ قيمة الكتاب السوقية وهي أربعة دراهم ، والغاصب يأخذ قيمة

التجليد وهو الدرهم الواحد والدرهم الزائد يقسم بينهما بنسبة ما يملكه المالك  
والغاصب .

فالمالك أربعة أخماس الدرهم ، والغاصب خمسة .

كما لو زادت القيمة عن قيمتها (١) من غير نقصان ، ولو اختلف قيمتها بالزيادة والنقصان (٢) للسوق فالحكم للقيمة الآن (٣) ، لأن النقص غير مضمون في المنصوب السوق (٤) وفي الصبيغ مطلقاً (٥) ، فلو كان قيمة كل واحد خمسة وبيع بعشرة إلا أن قيمة الثوب ارتفعت الى سبعة ، وقيمة الصبيغ انخفضت الى ثلاثة فلصاحب الثوب سبعة ، وللغاصب ثلاثة وبالعكس (٦) .  
(ولو غصب شاة فأطعمها (٧) المالك جاعلاً) بكونها شاته (ضمنها الغاصب) له ، لضعف المباشر (٨) بالبرود فيرجع على السبب (٩) وتصلطه (١٠)

(١) أي عن قيمة الصبيغ والثوب من غير نقصان في القيمة السوقية . فالزائد بينهما بنسبة المالكين .

(٢) بأن نقصت قيمة الصبيغ ، وزادت قيمة الثوب ، او بالعكس بأن نقصت قيمة الثوب ، وزادت قيمة الصبيغ

(٣) أي بأخذ كل واحد منها بما يستحقه بحسب القيمة السوقية .

(٤) أي لاجل نقصان القيمة السوقية وإن كان للغاصب ضماناً لو نقصت قيمة الثوب بغير نقصان السوق . وهو المعبر عنه بالنقص الخارجي .

(٥) أي وأما نقصان القيمة في الصبيغ فلا يضمه المالك مطلقاً ، سواء كان النفس نقصاً سوقياً ام خارجياً .

(٦) بأن ارتفعت قيمة الصبيغ وانخفضت قيمة الثوب .

فلصاحب الثوب قيمته المنخفضة ، ولصاحب الصبيغ قيمته المرتفعة .

(٧) مرجع الضمير (الشاة) : والفاعل في أطعم (الغاصب) والمالك منصوب أي ذبح الغاصب الشاة وأطعمها مالكها .

(٨) وهو المالك :

(٩) وهو الغاصب .

(١٠) بالرفع مبتداء خبره ( لا يوجب ) فهو دفع وهم حاصل الوهم : =



المالك على ماله وصيرورته يسده على هذا الوجه لا يوجب البراءة ، لأن التسليم غير تام فإن التسليم التام تسليمه على أنه ملكه يتصرف فيه كتصرف المالك ، وهنا ليس كذلك ، بل اعتقد أنه للغاصب وأنه بإباحته اتلافه بالضيافة ، وقد يتصرف بعض الناس فيها بما لا يتصرفون في أموالهم كما لا يخفى :

وكذا الحكم (١) في غير الشاة من الاطعمة ، والاهيان المنتفع بها كاللباس (ولو اطعمها غير صاحبها) في حالة كون الآكل (جاهلا ضمن المالك) قيمتها (من شاء) من الآكل ، والغاصب ، لقرب الأيدي كما سلف (٢) (والقرار) أي قرار الضمان (على الغاصب) ، لغروره للآكل بإباحته الطعام مجانا مع أن يده ظاهرة في الملك وقد ظهر خلافه .

(ولو مزج) الغاصب (للمنصوب بغيره) ، أو امتزج في يده بغير اختباره (كأن قسمته (٣) يتميزه (إن أمكن) للتمييز (وإن شق) كما لو خلط الحنطة بالشعير ، أو الحمراء بالصفراء لو جوب رد العين حيث

= ان الغاصب سلب المالك على ماله وجعله تحت يده ليتصرف فيه . فهذا التسليط موجب لعدم الضمان .

فاجاب : أن هذا النوع من التسليط لا يوجب براءة ذمة الغاصب عن المال المنصوب .

ومرجم التضمير في ماله (المالك) . وفي صيرورته (المال) . وفي يده (المالك) أي وتسليط الغاصب المالك على ماله بهذا الوجه من التسليط .

(١) أي من عدم براءة ذمة الغاصب لو وقع المال في يد مالكه في هذه الموارد (٢) في تعاقب الأيدي على المنصوب .

(٣) أي كلف الغاصب قسمة المال المخطط بتمييز المال المنصوب عن غير المنصوب .

يمكن ( ولو لم يمكن ) التمييز كما لو خلط الزيت بمثله ، او الخلطة بمثلها  
وصفا (١) ( ضمن المثل إن مزجه بالاردى ) ، لتعذر رد العين كاملة ،  
لأن المزج في حكم الاستهلاك من حيث اختلاط كل جزء من مال المالك  
بجزء من مال الغاصب وهو (٢) ادون من الحق فلا يجب قبوله ، بل  
ينقل الى المثل .

وهذا (٣) مبني على الغالب من عدم رضاه (٤) بالشركة ، او قول  
في المسألة (٥) .

والاقلوى تخيره بين المثل ، والشركة مع الارش (٦) ، لأن حقه  
في العين لم يسقط ، لبقائها كما لو مزجها بالاجود ، والنقص بالخلط يمكن  
جبره بالارش ( وإلا ) بمزجه بالاردى ، بل بالمساوي ، او الاجود ( كان  
شريكاً ) بمقتدار عين ماله (٧) ، لاقبته ، لأن الزيادة الحاصلة صفة  
حصلت بفعل الغاصب عدواناً فلا يسقط حق المالك مع بقاء عين ماله كما  
او صاغ النقرة (٨) وعلف الدابة فسمنت .

(١) كاعاد اللون حرة وصفرة .

(٢) أي مال الغاصب .

(٣) أي ضمان المثل مبني على الغالب .

(٤) أي رضا المالك .

(٥) أي ضمان المثل في مسألة المزج احد الأقوال .

(٦) اذا مزجه بالاردى

(٧) أي وزناً ، لاقبته . لأن قيمة ماله أقل من قيمة المجموع لخلطه

بالاجود .

(٨) بضم النون وسكون القاف : للقطعة من الذهب والفضة المذابة ويقال

لها : السيكة أيضاً جمع نقار .

وقيل : يسقط حقه من العين (١) ، للاستهلاك فيتخير الغاصب بين الدفع من العين ، لأنه متطوع بالتزاد ، ودفع المثل ، والاقوى الاول (٢) .

( ومؤلة القسمة على الغاصب ) ، لوقوع الشركة بفعله تعديا .  
هذا (٣) كله اذا مزجه بنفسه ، فلو مزجه بغيره كالزيت بالشبرج (٤)  
فهو اللاف ، لبطان فائدته ونعاصيته (٥) .

وقيل : تثبت الشركة هنا ايضاً كما لو مزجها بالتراضي ، او امتزجا بانفسها ، لوجود العين .

وبشكل (٦) بأن جبر المالك على اخذه (٧) بالارض ، او بدوله لزام بغير الجنس في المثل وهو خلاف القاعدة (٨) ، وجبر الغاصب (٩) الثبات لغير المثل عليه بغير رضاه ، فالمدون الى المثل اجود ، ووجود العين غير متميزة من غير جنسها كالثالفة .

(١) أي يسقط حق المالك بسبب الاختلاط ، لأن الاختلاط ، موجب للنف :

(٢) وهو كون المالك شريكاً مع الغاصب في صورة لاختلاط ماله بالاجود او المساوي .

(٣) أي ضمان المثل وحكم المال اذا مزج بالاردي ، او الاجود ، او المساوي (٤) وهو ( دهن لسم ) .

(٥) أي لبطان فائدة دهن الزيت بعد الاختلاط .

(٦) أي القول بالشركة .

(٧) أي اخذ هذا المختلط .

(٨) اذ القاعدة : ان المثل يجب ان يتدارك بالمثل ، والقيمي بالقيمة .

(٩) أي على الشركة .

( ولو زرع ) الغاصب (١) ( الحب (٢) ) فبیت ( او أحضن البیض )  
فأفرخ ( فأنزع والفرخ للمالك ) علی اصح القولین ، لأنه عین مال المالك  
وانما حدث بالتغیر اختلاف الصور (٣) ، ونماء الملك للمالك وإن كان  
بفعل الغاصب .

وللشیخ قول بأنه (٤) للغاصب تنزیلاً لتلك منزلة الائلاف ، ولأن  
النماء بفعل الغاصب . وضمها (٥) ظاهر :

( ولو نقله الی غیر بلد المالك وجب علیه نقله ) الی بلد المالك  
( ومؤنة نقله ) وإن استوعبت اضعاف قیمته ، لأنه عادی بنقله لیجب علیه  
الرد مطلقاً (٦) ولا یجب اجابة المالك الی اجرة الرد مع ابقائه فیما التقل  
الیه ، لأن حقه الرد ، دون الاجرة ( ولو رضي المالك بلك المكان ) الذي  
نقله (٧) الیه ( لم یجب ) الرد علی الغاصب ، لاسقاط المالك حقه منه (٨)  
فاورده حیثلذ كان له الزامه برده الیه .

( ولو اختلفا فی القيمة حلف الغاصب ) ، لأصالة البراءة من الزائد  
ولأنه منكر ما لم یدّع ما یعلم كسلبه كالدرهم قيمة للعبد (٩) فیکلف

(١) بالرفع .

(٢) أي الحب المنسوب . وكذا المراد من البیض . البیض المنسوب .

(٣) وهي صیرورة الحب زرعاً . والبیض فرخاً .

(٤) أي الزرع والفرخ .

(٥) وهما : تنزیل الزرع والفرخ بمنزلة التلف وكون النماء بفعل الغاصب :

(٦) سواء كانت مؤنة نقله أكثر من قيمة عبته أم لا .

(٧) أي نقل الغاصب لئال الی ذاك المكان .

(٨) أي من الغاصب .

(٩) أي یدعی الغاصب أن قيمة العبد درهم مثلاً .

بدعوى قلريمكن ، مع احتمال تقديم قول المالك حينئذ (١) .

وقيل : يحلف المالك مطلقاً (٢) . وهو ضعيف .

( وكذا ) يحلف الغاصب ( لو ادعى المالك ) اثبات ( صناعة (٣) يزيد بها الثمن ) ، لأصالة حكمها ، وكذا (٤) لو كان الاختلاف في تقديمها لتكثر الاجرة ، لأصالة حكمه (٥) ، ( وكذا ) يحلف الغاصب ( لو ادعى التلف ) وإن كان (٦) خلاف الأصل ، لا مكان صدقه ، فلو لم يقبل قوله لزم تخليده الحبس لو فرض التلف ، ولا يرد مثله (٧) ما لو أقام المالك يئنة ببقائه مع امكان كذب اليئنة ، لأن ثبوت البقاء شرعاً يجوز الاهانة والضرب الى أن يعلم بخلافه ومتى حلف على التلف طوّل بالبدل وان كانت العين باقية بزعم المالك ، للمعجز عنها بالخلف كما يستحق البدل مع المعجز عنها (٨) وان قطع بوجودها ، بل هنا (٩) أولى ( لو ادعى ) الغاصب

(١) أي حين ان ادعى دعوى يقطع بكذبها .

(٢) سواء ادعى الغاصب دعوى يقطع بكذبها ام لا .

(٣) كوجود التطريز في الثوب .

(٤) أي وكذا يحلف الغاصب لو ادعى المالك وجود الصناعة قبل الغصب

وأنها متقدمة .

(٥) أي عدم التقدم .

(٦) أي دعوى التلف .

(٧) وهو تخليد الغاصب في الحبس على تقدير تلف المال حقيقة فيما اذا أقام

المالك البنية على بقاء عين ماله مع أنها في الواقع كاذبة . والعين تالفة .

(٨) أي كما يستحق المالك البدل مع المعجز عن العين وان قطع المالك بوجود العين

(٩) وهي صورة حلف الغاصب على التلف فالغاصب أولى من أن يطالب

بالبدل من صورة ما اذا كان الغاصب عاجزاً عن رد العين وهي موجودة

( تملك ما على العبد من الثياب (١) ونحوها ، لأن العبد بيده ، ولهذا بضمته ومنافعه فيكون مامعه في يده فيقدم قوله في ملكه .

( ولو اختلفا في الرد حلف المالك ) ، لأصالة عدمه ، وكذا لو ادعى ردّ بدله مثلاً ، أو قيمة (٢) ، أو تقدم رده على موته (٣) وادعى المالك موته قبله (٤) ، لأصالة عدم التقدم (٥) ولا يلزم هنا (٦) ما يلزم في دعوى التلف ، للانتقال (٧) إلى البديل حيث يتعلّق بتخلص العين منه ، لكن هل ينتقل إليه (٨) ابتداءً ، أو بعد الحبس والعذاب إلى أن تظهر امارّة هدم إمكان العين نظر .

(١) فإن القول قول الغاصب . فيحلف على أن ما على العبد من الثياب ملكه

(٢) أي يقدم قول المالك أيضاً في هذه الصورة .

(٣) أي موت المخصوب إذا كان حيواناً .

(٤) أي قبل الرد :

(٥) أي لأصالة عدم تقدم الرد على الموت .

(٦) أي في صورة تقدم موت المخصوب ، وهذا دفع لما يتوهم حاصل الوهم :

أنه في صورة اختلاف الغاصب والمالك في التلف يقدم قول الغاصب بحجة أنه لو لم يقدم قوله لزم تخليده في الحبس لو كانت العين نائمة في الواقع .

وهنا أي في صورة اختلافها في تقدم موت المخصوب وتأخره يلزم أيضاً تخليد الغاصب في الحبس لو تقدم قول المالك . حيث إنه يجوز أن يكون الغاصب في الواقع صادقاً .

فأجاب رحمه الله : أن المخصوب الميت ينتقل إلى البديل بعد حلف المالك على تقدم موته على الرد :

(٧) تعليل لعدم لزوم هنا ما يلزم في التلف :

(٨) أي إلى البديل بمجرد الحلف .

ولعل الثاني (١) أوجه ، لأن الانتقال الى البذل ابتداء (٢) يوجب الرجوع الى قوله (٣) ، وتكليفه (٤) بالعين مطلقاً قد يوجب خلود حبسه (٥) كالاول (٦) ، فالوسط (٧) متجه . وكلامهم هنا (٨) غير متقح .

(١) وهو انتقال العين الى البذل بعد الحبس والعذاب :

(٢) ( وهو القول الأول ) .

(٣) أي الى قول الناصب بمعنى : ان الرجوع الى البذل ابتداء تصديق

الناصر .

وهذا معنى الرجوع الى قوله . فلم تبق اذن فائدة في حلف المالك .

(٤) أي وتكليف الناصب رد العين مطلقاً على كل حال :

وهذا هو القول الثالث .

(٥) لأنه من الممكن ان الناصب رد العين ويكون صادقاً في دعواه . والمالك

حلف على عدم الرد . فالحلف يوجب تخليده في الحبس الى أن يقضى عليه بالموت

(٦) وهو ( اختلاف المالك والناصر في أصل التلف ) لو قدّم قول المالك

(٧) وهو انتقال العين الى البذل بعد الحبس والعذاب .

والمراد من العذاب ضربه بالسوط يومياً ، أو إيقافه على رجل واحدة بعض

الوقت ، أو منعه من النوم كللكت ، أو تقليل وجبات اكله . وما شابه ذلك .

(٨) أي في المسألة الأخيرة في ( باب النصب ) .

والمراد من ( غير متقح ) : أنه غير محقق وغير مهذب :





كتاب القضاة



## كتاب اللقطة (١)

(١) لإعلم ان وزن ( فَعْلَة ) يسكون للعين يستعمل للثلاث معان حسب حركات الفاء :-

١ - فَعْلَة - بفتح الفاء وسكون العين - : تستعمل مصدراً بمعنى المرة نحو أكلت أكلة ، أي أكلا واحداً .

٢ - فَعْلَة - بكسر الفاء وسكون العين - : تستعمل مصدراً لبيان النوع . نحو أكلت إكلة : أي نوعاً من الأكل . ونحو جلست جلسة ، أي نوعاً من الجلوس .

٣ - فَعْلَة - بضم الفاء وسكون العين - : تستعمل إسمياً - أي اسم جنس - لما يقع عليه الفعل . نحو "أكلة" : اسم لما يؤكل . و"لقمة" : اسم لما يلقم .

• • •

٤ - وأما ( فَعْلَة ) بضم الفاء وفتح العين فتستعمل وصفاً بمعنى اسم الفاعل وفيه شيء من المبالغة . نحو رجل ضحككة . أي كثير الضحك . ورجل هَمْزة . أي هزاز . ورجل لُقطة أي كثير الالتقاط .

• • •

والحاصل أن هذا الوزن قد يكون مصدراً . وذلك إذا كان على وزن ( فَعْلَة ) و ( فَعْلَة ) . الأولى للمرة ، والثانية للنوع .

وقد يكون إسمياً : وذلك إذا كان على وزن ( فَعْلَة ) .

وقد يكون وصفاً . وذلك إذا كان على وزن ( فَعْلَة ) .

• • •

( المُقَطَّعة ) بضم اللام وفتح القاف اسم للمال الملقوط ( ١ ) ،  
او للملقط ( ٢ ) . كباب مُقَعَّلَةٌ كَهْمَزَةٌ وَلُزْزَةٌ ( ٣ ) او يسكون القاف  
اسم للمال ( ٤ ) وأُطْلِقَ على ما يشمل الانسان تفلحيا ( ٥ ) ( وفيه فصول ) :

### الاول في اللقيط

( اللقيط ) وهو فعل بمعنى مفعول كطريح وجريح . ويسمى منبذاً ،  
وباعتلاف اسمه ( ٦ ) باعتبار حالته اذا ضاع ( ٧ ) فانه يُنبَذُ اولا اي يُرمى  
ثم يلقط ( وهو انسان ضائع لا كافل له ) حالة الالتقاط ( ولا يستقل بنفسه )

- ( ١ ) بناء على رأي جماعة من النحاة كالاصمعي وابن الاعرابي .
- ولكن هل رأي الأكثر فاصح هو سكون القاف .
- قال ( الخليل بن أحمد ) - كبير النحاة - : هي بالسكينة لا غير .
- وأما بالفتح فهو اسم للملقط أي اسم للفاعل .
- ( ٢ ) أي فاعل الالتقاط : بناء على الرأي المشهور .
- ( ٣ ) أي قياساً على باب ( مُقَعَّلَةٌ ) الذي يستعمل بمعنى اسم الفاعل . كَهْمَزَةٌ  
بمعنى الهامز . واللزمة بمعنى اللامز . وَتَقَطَّعَ بمعنى اللاتقط .
- ( ٤ ) لأن ( مُقَعَّلَةٌ ) اسم لما يقع عليه الفعل ، كاللقمة والأكلة . فَلُقِطَةُ :  
اسم للماء الملقوط .
- ( ٥ ) لأنه لو كان اسماً للمال الملقط . فاطلاقه على الإنسان يكون مجازاً ،  
باعتباره مالا أحياناً . فإذا كان اللقيط مملوكاً ، أو كان لقيط دار حرب :
- ( ٦ ) وهو اطلاق اسم اللقيط عليه تارة واسم المقطعة أخرى .
- ( ٧ ) فباعتبار اوله حيث يُرمى وينبذ . يُسمي "لقبلاً" وباعتبار آخره حيث  
يلقط ويؤخذ من الأرض يُسمي "لقطة" .

أي بالسعي على ما يصلحه ويدفع من نفسه المهلكات الممكن دفعها عادة (١)  
 ( فيلنقط الصبي والصبية ) وإن مَيَّزا على الأقوى ، لعدم استقلالها بأنفسها  
 ( ما لم يبلغا ) فيمتنع التقاعُّها حينئذ ، لاستقلالها ، وانتفاء الولاية عنها :  
 نعم لو خاف على البالغ التلف في مهلكة وجب اتقاؤه كما يجب اتقاؤه  
 الغريق ، ونحوه ، والمجنون بحكم الطفل وهو داخل في إطلاق التعريف وإن  
 لم يخصه في التفصيل وقد صرح باندخاله في تعريف الدروس . واحتراز بقوله :  
 لا كافل له ، عن معلوم الولي ، أو الملتقط ( فإذا عُلِمَ الأب ، أو الجَد )  
 وإن علا ، والام وإن صعدت ( أو الوصي ، أو الملتقط السابق ) مع انتفاء  
 الأولين (٢) ( لم يصح ) التقاطه ( وسلم إليهم ) وجوباً ، لسبق تعلق الحق  
 بهم فيجبون على اخذه .

( ولو كان القبط (٣) مما وكما حفظ ) وجوباً ( حتى يصل إلى المالك )  
 أو وكيله ويفهم من إطلاقه (٤) عدم جواز تملكه (٥) مطلقاً (٦) ، وبه (٧)

(١) لا من قبل الموت والمرضى المجاري .

(٢) وهما : الأب والجد .

(٣) وهو الملتقط بالمتنع .

(٤) أي فهم من إطلاق كلام ( المصنف ) رحمه الله في قوله : ( يُحِفظ

حتى يصل إلى مالكه ) حيث لم يقيد الحفظ بشيء . عدم تملك الملتقط - بالكسر -  
 المملوك .

(٥) مرجع الضمير ( المملوك ) . والمصدر مضاف إلى المفعول . والفاعل

وهو الملتقط بالكسر محذوف .

(٦) سواء كان قبل التعريف أم بعده . قبل الخول أم بعده :

(٧) أي وعدم جواز تملك الملتقط بالكسر المملوك مطلقاً ، سواء كان قبل

التعريف أم بعده .

صرح في الدروس .

واختلف كلام العلامة . ففي القواعد قطع بجواز تملك الصغير بعد التعريف حولا . وهو قول الشيخ ، لأنه مال ضائم يُنحس ثلثه ، وفي التحرير أطلق المنع من تملكه (١) عنجا (٢) بأن العبد يتحفظ بنفسه كالأهل ، وهو (٣) لا يتم في الصغير ، وفي قول الشيخ قوة (٤) .

ويمكن العلم برقيقته بأن يراه ياع في الأسواق مراراً قبل أن يضم ولا يعلم (٥) مالكه ، لا بالقرائن (٦) من اللون وغيره ، لأصالة الحرية . (ولا يضمن) لو تلف ، أو آتق (إلا بالتضييط) (٧) للأن في قبضه شرعاً فيكون لهالة . (٨) (نعم الأقرب المنع من أحله) أي أخذ المملوك (إذا كان بالغاً ، أو مراهقاً) أي مقارباً للبلوغ ، لأنها كالفضالة الممتنعة

(١) أي من تملك الملتقط - بالكسر - المملوك .

(٢) دليل لعدم تملك اللقيط المملوك مطلقاً .

(٣) هذا كلام (الشارح) رحمه الله رداً على ما أفاده (العلامة) قدس سره

في دليله :

من أن العبد يتحفظ بنفسه : ببيان أن اللقيط المملوك إذا كان صليماً كيف يمكنه تحفظ نفسه .

فالدليل خاص لا يشمل المدعى وهو (عدم تملك الملتقط - بالكسر - اللقيط المملوك) ،

(٤) وهو تملك الملتقط - بالكسر - اللقيط للمملوك الصغير بعد تعريفه حولا كاملاً

(٥) أي لا يعرف الملتقط بالكسر مالك العبد الصغير حينئذ .

(٦) أي لا يمكن الاعتماد على رقيقته بالقرائن مثل اللون ، والملايس الخاصة

(٧) من قبل الملتقط بالكسر .

(٨) أي أمانة شرعية ، لا مالكية .

بنفسها ، ( بخلاف الصغير الذي لا قوة معه ) على دفع المهلكات عن نفسه .  
 ووجه الجواز (١) مطلقاً أنه مال ضائع يُخشى تلفه ، ويلبى القطع  
 بجواز اخضه اذا كان (٢) مخوف التلف ولو بالاباق ، لأنه (٣) معاونة  
 على البر ، ودفع لضرورة المضطر (٤) . واقل مراتبه (٥) الجواز . وبهذا (٦)  
 يحصل الفرق بين الحر والمملوك ، حيث اشترط في الحر للصغر ، دون  
 المملوك ، لأنه لا يخرج بالبلوغ عن المالة ، والحر انما يُحفظ عن التلف ،  
 والقصد من لقطته حضائته وحفظه فيختص (٧) بالصغير ، ومن ثم (٨)  
 قيل : إن الميز لا يجوز لقطته .

( ولا بد من بلوغ الملتقط وعقله ) فلا يصح التقاط الصبي والمجنون  
 بمعنى أن حكم القبط في يديها ما كان عليه قبل اليد (٩) ، ويفهم من اطلاقه (١٠)

(١) أي وجه جواز أخذ المملوك مطلقاً ، سواء كان بالغاً أم لا ؛

(٢) أي لمبد القبط ؛

(٣) أي اخضه معاونة على البر لقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر )

والتقوى ( المائدة : الآية ٢ .

(٤) وهو المالك .

(٥) أي أقل مراتب الأمر بالتعاون على البر في الآية الكريمة هو الجواز ؛

(٦) أي جواز التقاط المملوك مطلقاً ، سواء كان صغيراً أم كبيراً ؛

(٧) أي جواز الالتقاط .

(٨) أي ومن اجل ان التقاط الحر لاجل حضائته وحفاظته ؛

(٩) أي يصح للعامل البالغ اخذ القطة من يديها ؛ فيكون التقاط يجري

عليه أحكام القطة ؛

(١٠) أي من اطلاق ( للصنف ) في قوله : ( ولا بد من بلوغ الملتقط وعقله )

حيث لم يعتبر شرطاً آخر ؛

اشتراطها ، دون غيرها : أنه لا يشترط رشده (١) فيصح من السفه ، لأن  
حضانة الاقبط ليست مالا (٢) . وإنما يُحجر على السفه له (٣) ، ومطلق  
كونه (٤) مولى عليه غير مانع .

واستقرب المصنف في الدروس اشتراط رشده ، محتجاً بأن الشارع  
لم يأمنه على ماله فعل الطفل وماله أولى بالمنع ، ولأن الالتقاط إتهان شرعي  
والشرع لم يأمنه .

وفيه نظر ، لأن الشارع إنما لم يأمنه على المال ، لا على غيره ، بل  
جوز تصرفه في غيره (٥) مطلقاً ، وعلى تقدير أن يوجد معه (٦) مال  
يمكن الجمع بين القاعدتين الشرعيتين وهما : عدم استئذان المبلر على المال .  
ولأهله (٧) لغيره من التصرفات التي من أجلها الالتقاط والحضانة فيؤخذ  
المال منه خاصة .

نعم لو قيل : إن صحة التناطه يستلزم وجوب انفائه . وهو (٨) ممنوع  
من المبلر ، لاستلزامه التصرف المالي (٩) ، وجعل التصرف فيه (١٠) لآخر

(١) أي رشد الملتقط .

(٢) حتى يدخل في الحجر .

(٣) أي لأجل أن ماله يحجر عليه . وهذا ليس مال موجوداً حتى يحجر عليه

(٤) أي كون السفه مولى عليه من قبل الحاكم غير مانع من صحة التناطه

(٥) أي في غير المال مطلقاً ، سواء كان له أم لغيره .

(٦) أي مع الاقبط .

(٧) أي ولكون أن الشارع أهّل السفه للتصرفات غير المالية .

(٨) أي الاتفاق .

(٩) والسفه مجبور عليه من هذه الجهة .

(١٠) أي في المال بمعنى أن يعطى مقداراً من المال يومياً لأجل الاتفاق على =



يستدعي الضرر على الطفل بتوزيع اموره ، امكن (١) تحقق الضرر بذلك (٢) وإلا (٣) فالقول بالجواز اجوده .

( وحرجه ) فلا حرة بالنقاط العبد ( إلا بإذن السيد ) ، لأن منافع له ، وحقه (٤) مضيق ، فلا يضرب (٥) الحضانة ، أما لو أذن له فيه ابتداءً أو أقره عليه بعد وضع يده جاز وكان السيد في الحقيقة هو الملقط والعبد نائبه ، ثم لا يجوز السيد الرجوع فيه (٦) .

ولا فرق (٧) بين اليقين ، والمكاتب ، والمدبر ، ومن تحرر بعضه ، وام الولد ، لعدم جواز تبرع واحد منهم بحاله ، ولا بمنافعه إلا بإذن السيد ولا يدفع ذلك (٨) مهابة المبعوض وإن وفي زمانه المختص ، بالحضانة ، لعدم

الطفل ولكن بيد آخر ، لا بيد السيد .

(١) جزاء له ( لو الشرطية ) .

(٢) أي بتوزيع امور الطفل

(٣) أي وإن لم يحصل الضرر على الطفل فالقول بجواز النقاط السببه للطفل

احسن وأجود من عدم الجواز .

(٤) أي حق المولى على العبد منحصر في شخصه ، وليس للعبد ان يصرف

من حق مولاه لغيره .

(٥) أي العبد ليس له ان يصرف وقته لحضانة الطفل .

(٦) أي في الاذن ، سواء كان ابتدائياً ام بعد وضع العبد يده على اللقطة .

(٧) أي ولا فرق في عدم جواز النقاط العبد .

(٨) أي لا يدفع عدم جواز النقاط العبد مهابة العبد ،

هذا دفع وهم ، حاصل التوهم : أن دليل عدم جواز النقاط العبد وهو عدم

جواز تبرع واحد من العبد بحاله ، ولا بمنافعه لا يجري في العبد أمهايا الذي قسم

اوقاته بينه وبين مولاه بان قال : انهم لك يوما ، ولنفسي يوما ، بجواز حضائنه

لزومها فجاز تطرق المانع (١) كل وقت .

نعم لو لم يوجد للتقيط كافل غير العبد ويخيف عليه التلف بالابقاء  
فقد قال المصنف في الدروس : إنه يجب حينئذ على العبد التقاطه بدون  
إذن المولى . وهذا في الحقيقة لا يوجب الحاق حكم التقطة ، وإنما دلت  
الضرورة على الوجوب من حيث اتقاء النفس المحترمة من الهلاك ، فإذا  
وجد من له أهلية الالتقاط وجب عليه انتزاعه منه (٢) وسببه  
من الجملة (٣) ، لانتفاء أهلية العبد له (٤) .

( وأسلامه إن كان التقيط محكوماً بإسلامه ) لانتفاء السبيل للكافر  
على المسلم ، ولأنه لا يؤمن أن يفته (٥) عن دينه فإن التقطه الكافر لم يُقر  
في يده ، ولو كان التقيط محكوماً بكفره جاز التقاطه للمسلم ، والكافر ،  
لقوله تعالى : « وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعُصْرِهِمْ أُولَئِكَ يَنْفَرُونَ » (٦) ( قبل )

---

= العبد الملتقط في اليوم الذي يكون له .

فاجاب رحمه الله : أن التقاط العبد المأهبا ممنوع ايضا ، لعدم لزوم  
المأهباة ، لجواز فسحها من الجانبين .

وقد اشير الى لفظ المأهباة ومعناها في كتاب الفتى من هذه الطبعة في

الجزء السادس ص ٢٧٣ فراجع :

(١) وهو الفسخ في كل آن من الآتات .

(٢) أي من العبد الملتقط :

(٣) أي من جملة من لهم الأهلية للالتقاط .

(٤) أي للالتقاط :

(٥) أي يضلعه عن دينه .

(٦) الانفال : الآية ٧٣ :

والقائل الشيخ والعلامة في غير التحرير : (وعنده (١) ) ، لا انتقار الالتقاط  
الى الخصاصة وهي استئان لا يليق بالفاسق ، ولأنه لا يؤمن أن يستقره  
ويأخذ ماله .

والأكثر على عدم ، للأصل ، ولأن المسلم محل الإمالة ، مع أنه (٢)  
ليس استئاناً حقيقياً ، ولا نقاضه (٣) بالتقاط الكافر مثله ، لجواز (٤)  
بغير خلاف .

وهذا هو الأقوى ، وإن كان اعتبارها احوط ؛ نعم لو كان له مال  
قد قيل : باشتراطها (٥) ، لأن الخيانة في المال أمر راجع للوقوع .  
وبشكل (٦) . بإمكان الجمع (٧) بانتزاع الحاكم ماله منه كالمبدّر (٨)  
وأولى بالجواز التقاط المستور (٩) ، والحكم (١٠) بوجود نصب الحاكم

(١) اي ويشترط عدالة الملحق .

(٢) اي الالتقاط .

(٣) اي ولا نقاض اشتراط العدالة .

(٤) اي وجواز التقاط الكافر اللقيط الكافر بلا خلاف عندنا ؛ والفاسق  
المسلم ليس بآحاداً من الكافر .

(٥) اي باشتراط العدالة في الملحق حينئذ .

(٦) اي بشكل اشتراط العدالة في الملحق لو كان مع اللقيط مال ،

(٧) اي بإمكان الجمع بين جواز التقاط الصبي ، وعدم جواز اخذ الملحق

المال بان يأخذ الملحق الصبي . والحاكم ينتزع منه المال :

(٨) وهو السفه . حيث قلنا بجواز التقاطه . والمال في يده غيره .

(٩) وهو الذي لا يعلم فسقه ، ولا عدالته .

(١٠) مرفوع على الابتداء غيره (مفيد) .

مراقباً عليه (١) لا يعلم به الى أن تحصل الثقة به ، او ضدها (٢) فينتزع منه ، بعيد .  
( وقيل ) : يعتبر ايضاً ( حضره (٣) ، فينتزع من البدوي (٤)  
ومن يريد السفر به (٥) ، لأداء التقاطها (٦) له الى ضياع نسبه بانتقالها  
من محل ضياعه الذي هو مظنة ظهوره (٧) .  
ويضعف (٨) بعدم لزوم ذلك (٩) مطلقاً ، بل جاز العكس (١٠) ،  
وأصالة عدم الاشتراط تدفعه (١١) ، فالقول بعدمه أوضح ، وحكاية (١٢)

(١) اي على المستور .

(٢) اي ضده الثقة :

(٣) اي يكون الملتقط مقبلاً غير مسافر :

(٤) وهو الساكن في الصحراء خارج المدن اي تؤخذ النقطة من يد الرجل

الذي هذه صفته :

(٥) اي يقصد اخذ القبض معه في السفر ، سواء كان الملتقط مقبلاً ويريد

اخذها ام سافراً ويريد اصطحابه معه .

(٦) اي للتقاط البدوي ومن يريد السفر .

(٧) اي ظهور نسبه .

(٨) اي لزوم اشتراط الحضرة في الملتقط .

(٩) وهو ضياع النسب في جميع الحالات والموارد ، بل قد يفتق ذلك ،

لا مطلقاً في جميع الموارد .

(١٠) وهو ( اصطحابه في السفر ) لانه موجب لظهور نسبه ، لا مكان ان

يكون اصله من هيد فيوجد في السفر .

(١١) اي أصالة عدم اشتراط الحضرة ، لانه قيد مشكوك فيه تدفع

اعتبار الحضرة :

(١٢) اي حكاية (المصنف) اشتراط هذين الامرين وهما: العدالة والحضرة .

اشتراط هذين قولاً يدل على تخريجه . وقد حكم في الدروس بعدمه ، ولو لم يوجد غيرهما (١) لم يترع قطعاً ، وكذا لو وجد مثلها (٢) ( والواجب ) على الملقط ( حضائنه بالمعروف ) وهو تعهده ، والقيام بضرورة تربيته بنفسه ، أو بغيره ، ولا يجب عليه الاتفاق عليه من ماله ابتداء ، بل من مال القبط الذي وجد تحت يده ، أو الموقوف على أمثاله ، أو الموصى به لهم باذن الحاكم (٣) مع امكانه ، وإلا أنفق بنفسه ولا ضمان .

( ومع ثلثه (٤) يُنفق عليه من بيت المال ) برفع الامر الى الامام لأنه (٥) عمد للمصالح وهو (٦) من جملتها ، ( أو الزكاة ) من سهم المقراء والمساكين ، أو سهم سبيل الله إن اعتبرنا القبط ، وإلا فنها (٧) مطلقاً ولا يترتب احدهما (٨) على الآخر ، ( فان تعذر ) ذلك (٩) كله ( استعمال ) الملقط ( بالمسلمين ) ويجب

(١) أي غير البدوي ، وغير من يريد السفر بناء على اشتراط الحضرية :

(٢) أي مثل البدوي ، ومثل من يريد السفر .

(٣) القيد للجميع أي يكون الاتفاق على القبط من ماله ، أو من مال القبط

أو من المال الموقوف على القطاء ، أو من مال الموصى به لهم باذن الحاكم الشرعي :

(٤) أي ومع ثلثه وجود مثل هذه الاموال بأن ليس للملقط مال ،

ولا للقبط ، ولا موقوف عليهم ، ولا موصى به لهم :

(٥) أي بيت المال .

(٦) أي الاتفاق على القبط من جملة المصالح .

(٧) أي من الزكاة بلا تعيين سهم خاص .

(٨) أي بيت المال والزكاة في الاتفاق على هذا القبط في عرض واحد من

غير ان يكون احدهما مقدماً على الآخر .

(٩) أي الاتفاق على القبط بأي نحو من انحاله من الموارد التي ذكرها -

عليهم مساعدته بالنفقة كفاية ، لوجوب إعالة المحتاج كذلك مطلقاً (١) فان وجد مبرع منهم ، وإلا كان الملتقط ، وغيره ممن لا يتفق إلا بنية الرجوع سواءً (٢) في الرجوع .

( فان تعلم اتفق ) الملتقط ( ورجع عليه ) بعد يساره ( اذا نواه ) ولو لم ينوه كان مبرعاً لا رجوع له ، كما لا رجوع له لو وجد الممين المبرع فلم يستعن (٣) به ولو اتفق غيره (٤) بنية الرجوع فله (٥) ذلك : والاقوى عدم اشتراط الاشهاد في جواز الرجوع وان توقف لونه (٦) عليه بدون الممين ، ولو كان القبط مملوكاً ولم يتبرع عليه مبرع بالنفقة رفع أمره الى الحاكم ليتفق عليه ، أو يبيعه في النفقة (٧) ، أو يأمره به (٨) ، فان تعلم (٩) اتفق عليه بنية الرجوع ثم باعه فيها (١٠) إن لم يمكن

= (الشارح) رحمه الله :

(١) لقبط كان المحتاج أم غيره :

(٢) بالنسب خبر كان أي كان الملتقط ، وغيره في وجوب الاتفاق على القبط

متساويين حين تعلم كل ذلك وكان الاتفاق بنية الرجوع :

(٣) أي الملتقط بهذا الممين .

(٤) أي اتفق غير الملتقط بنية الرجوع وأخذ النفقة من القبط بعد .

(٥) أي الملتقط أيضاً بالاتفاق بنية الرجوع حيث لا تبرع في البيع :

(٦) أي ثبوت الاتفاق على القبط بشرط الرجوع على الملتقط : ومراجع

الضمير في عليه ( الملتقط ) .

(٧) بأن يبيع الحاكم القبط لشخص وتكون نفقته ثمنه له :

(٨) أي يأمر الحاكم الملتقط بالاتفاق على القبط :

(٩) أي تعلم رفع الأمر الى الحاكم :

(١٠) أي في النفقة .

بيمه تدريجاً ،

( ولاولاء عليه لملقط ) ، ولا لغيره من المسلمين ، خلافاً للشيخ  
 بل هو سائبة يتولى من شاء ، وان مات ولا وارث له فيراثه الامام .  
 ( واذا خاف ) واجده عليه التلف ( وجب أخذه كناية ) كما يجب  
 حفظ كل نفس محترمة عنه (١) مع الامكان ، ( وإلا ) يخلف عبه التلف  
 ( استحب ) أخذه ، لأصالة عدم الوجوب مع ما فيه من المعاملة على البر .  
 وقيل : بل يجب كفاية مطلقاً (٢) ، لأنه "معرض" للتلف ، ولوجوب  
 اطعام المضطر ، واختاره المصنف في الدروس .

وقيل : يستحب مطلقاً (٣) ، لأصالة البراءة ولا يخفى ضعفه .  
 ( وكل ما بيده ) عند التقاطه من ذال ، او المتاع كلبوسه ، والمشدود  
 في ثوبه ( او تحته ) كالفراش ، وللدابة المركوبة له ( او فوقه ) كالخفاف ،  
 والخبيمة ، والفسطاط التي لا مالك لها معروف ( فله (٤) ) ، لدلالة اليد  
 ظاهراً على الملك :

ومثله (٥) ما لو كان بيده قبل الانقطاع ثم زالت عنه اعارض كطائر  
 أفلت من يده ، ومتاع "غصب" منه ، او سقط ، لا ما بين يديه (٦) ،

(١) اي عن التلف :

(٢) سواء خيف عليه التلف ام لا .

(٣) حتى اذا خيف عليه التلف .

(٤) الجار والمجرور مرفوع خبراً للمبتدأ وهو ( وكل ما بيده ) .

ومرجع الضمير في له ( اللقيط ) .

(٥) اي ومثل هذه الاشياء التي يحكم أنها للقيط الاشياء التي كانت بيده قبل التقاطه .

(٦) اي الشيء الذي بين يديه وامامه ليس للقيط .

ولا يخفى أن المال الذي بين يديه وامامه يحكم اللقطة يجري عليه ما يجري عليها .

او الى جانه ، او على دكة هو عليها على الاغوى .  
 ( ولا يتفق منه (١) ) عليه الملتقط ، ولا غيره ( إلا بإذن الحاكم ) لأنه  
 وليه مع امكانه ، أما مع تعذره فيجوز للضرورة كما سلف (٢) .  
 ( ويستحب الاشهاد على أخيه ) صيانة (٣) له ، والنسب ، وحريته (٤)  
 فان التهمة (٥) بشيع أمرها بالتعريف ، ولا تعريف للقبط (٦) إلا على وجه  
 نادر (٧) ولا يجب (٨) ، للأصل .  
 ( وبحكم بإسلامه إن التخط في دار الاسلام مطلقاً (٩) ، أو في دار  
 الحرب ولها مسلم ) يمكن تولده عنه وإن كان (١٠) تاجراً ، أو أسيراً  
 ( وعاقلة الامام ) ، دون الملتقط إذا لم يحوال احداً بعد بلوغه ولم يظهر



- (١) أي من هذا المال الذي للقبط .
- (٢) عند قول ( المصنف ) رحمه الله : ( ولواجب حضائه بالمروءة ) .
- (٣) أي لأجل حفاظة القبط .
- (٤) حتى لا يستعبد .
- (٥) أي نقطة المال بشيع أمرها بالتعريف ، لأنه يجب على الملتقط التعريف .
- فلا يستحب الاشهاد فيها :
- (٦) إذا كان سالماً :
- (٧) كما إذا كان صغيراً مملوكاً :
- (٨) أي الاشهاد .
- (٩) أي ولو ملك دار الاسلام أهل الكفر .
- (١٠) أي المسلم الذي في دار الكفر تاجراً ، أو أسيراً :



له نسب فدية جنايته خطأ عليه (١) ، وحق قصاصه نفساً له (٢) ، وطرفاً (٣) للقيط بعد بلوغه قصاصاً ودية ، ويموز تمجيله (٤) للامام قبله كما يجوز ذلك للاب ، والجد على أصح القولين :

( ولو اختلفا ) : الملتقط والقيط بعد البلوغ ( في الاتفاق ) فادعاء (٥) الملتقط والكره للقيط ، ( او ) اتفاقاً على أصله ، واختلفا ( في قدره حلف الملتقط في قدره المعروف ) ، لدلالة الظاهر (٦) عليه وإن عارضه الأصل (٧) أما ما زاد على المعروف فلا يلتفت الى دعواه (٨) فيه ، لأنه على تقدير

(١) أي على الامام عليه السلام .

(٢) أي اذا قتل شخصاً فحق اخذ القصاص من القاتل ( للامام ) عليه السلام .

(٣) أي اذا قطعت يده ، أو رجله ، أو ثياباً حبه ، وغير ذلك فالقيط

هو الذي يقتص من الجاني قصاصاً ، أو دية .

بمعنى أنه غير بين اخذه الدية ، أو القصاص .

(٤) أي تمجيل القصاص قبل البلوغ .

(٥) أي الاتفاق .

(٦) وهو كون القيط في يده فاكل وشرب وليس عنده فهذه القرائن

كلها تدل على حصة دعوى الملتقط في الظاهر .

هذا اذا كان الاتفاق بقصد الرجوع .

(٧) وهو عدم اتفاق الملتقط على القيط فيعارض الظاهر : وكذا الظاهر

يعارض الأصل .

لكن الظاهر مقدم عليه ، لكونه اقوى منه .

(٨) أي الى دعوى الملتقط اكثر من المعروف في الاتفاق ، لانه ليس له

الرجوع فيه :

مصدق مفروط . ولو قدر عروض حاجة اليه (١) فالاصل عندها (٢) .  
ولا ظاهر بهضما :

( ولو تشاح " ملتقطان ) جامعان للشرائط في أخذه مُقدم السابق الى أخذه  
فان استويا (٣) ( أقرع ) بينها وحكم به (٤) ان أخرجته للقرعة ، ولا يُشترَك  
بينها (٥) في الحضانة ، لا فيه (٦) من الإضرار بالقبض ، او بهما (٧) ( ولو ترك  
احدهما للآخر جاز ) ، لحصول الغرض فيجب على الآخر الاستبداد (٨) به .  
واحترزنا بجمعها للشرائط مما لو تشاح مسلم وكافر ، او عدل وفاسق  
حيث بشرط العدالة ، او حر وعبد فبرجيع الاول بذبح قرعة ، وان كان

- 
- (١) اي الى الاتفاق اكثر من المعروف كرض ، او سفر ضروري .
  - (٢) اي الاصل عدم عروض الحاجة الى الاتفاق اكثر من المعروف ، اذ  
لا ظاهر بهضما الحاجة الضرورية الى الاتفاق اكثر من المعروف حتى يحتاج  
الى الاشهاد : فاذا لم يوجد يقدم قول القبط .
  - (٣) اي وضما يديها عليه دفعة واحدة .
  - (٤) اي بالآخذ .
  - (٥) اي بين المتشاحين :
  - (٦) اي في الشريك :
  - (٧) اي بالقبط او بالمتشاحين لو شركتهما في الآخذ وقتنا بثبوت بهما عليه  
أما الإضرار بالقبط فلان كل واحد اذا صرف عليه يريد ان يجعل تربته  
على ما يراه :

وهكذا الثاني يريد ان يجعل تربته على ما يراه ايضا .  
اذن تنصرف تربته .

وأما الإضرار بالشريكين فيمكن تصويره بزيادة المشقة لما في حضانة القبط .  
(٨) اي الاستغلال بالحضانة بالقبط :

المقوط كافراً في وجه (١) .

وفي ترجيح البلدي على القروي ، والقروي على البدوي ، والفار (٢)  
هل المسافر ، والموسر على الممر ، والمعدل على المستور ، والأعدل على  
الائقص قول (٣) . مأخذه النظر الى مصلحة القبط في إثارة الأكل .  
والاقوى اعتبار جواز الالتقاط خاصة (٤) .

( ولوتداعى بنوته إثنان ولاينة ) لاحدهما ، أو لكل منهما بينة  
( فالقرعة ) ، لأنه (٥) من الأمور المشككة وهي (٦) أكل أمر مشكل  
( ولا ترجيح لاحدهما بالإسلام (٧) ) وإن كان القبط محكوماً بإسلامه ظاهراً  
( هل قول للشيخ ) في الخلاف ، لعدم الأخبار (٨) فيمن تدهاوا نسباً ،  
تشكافهما في الدعوى . ورجح في المبسوط دعوى المسلم لتأييده بالحكم بالإسلام

(١) أي في احتمال .

(٢) أي المستقر في مكان .

(٣) مبتدأ مؤخر خبره ( في ترجيح ) :

(٤) أي يقدم من يجوز له الالتقاط على من لا يجوز له الالتقاط فلا تعتبر

للمرجحات الأخرى ، بل يعتبران كفؤين في الالتقاط .

(٥) أي تداعى البنوة .

(٦) أي القرعة ،

(٧) أي لا يرجح أحد للتداعيين لو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً :

فالإسلام لا يكون سبباً للترجيح :

(٨) ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب القضاء ص ٤٠٠ الباب ١٣

في الأحاديث :

اللقبط على تقديره (١) . ومثله (٢) تنازع الحر والعبد مع الحكم بحرية اللقبط .  
ولو كان (٣) محكوماً بكفره ، اوردته آشكيل (٤) الترجيح . وحيث  
يحكم به (٥) للكافر يحكم بكفره على الاقوى لتبعية .

( و ) كذا ( لا ) ترجيح ( بالالتقاط (٦) ) ، بل الملتقط كغيره  
في دعوى نسيه ، لجواز (٧) ان يكون قد سقط عنه (٨) ، او تبذره ثم عاد  
الى اخذه ، ولا ترجيح ليد في النسب (٩) . نعم لو لم يعلم كونه (١٠) ملتقطا

(١) اي على تقدير ان يكون اللقبط محكوماً بسلامه .

(٢) اي ومثل تنازع الكافر والمسلم في اللقبط ، ولترجيح المسلم على الكافر  
لو كان اللقبط محكوماً بسلامه تنازع الحر والعبد على اللقبط ، وانه يرجح الحر  
على العبد لو كان اللقبط حراً .

(٣) اي اللقبط :

(٤) جواب لـ ( لو الشرطية ) اي لو كان اللقبط كافراً ، اوردنا اشكيل  
ترجيح المسلم على الكافر في الاول وهي ( صورة تداعي المسلم والكافر على اللقبط  
وكان اللقبط كافراً ) .

وترجيح الحر على العبد في الثاني وهي ( صورة تداعي الحر والعبد على اللقبط  
لو كان اللقبط حراً ) .

(٥) اي يحكم بأن اللقبط الكافر لو خرج اسمه بالقرعة ، او أقام بيته على ذلك  
لمحتط يحكم بكفر اللقبط .

(٦) بان ادعى الملتقط وغيره بنوة اللقبط . فلا يرجح الملتقط على المدعي الآخر

(٧) تعليل لاحتمال ترجيح قول الملتقط :

(٨) اي من الملتقط :

(٩) هذا رد من (الشارح) قدس سره على احتمال ترجيح الملتقط على غيره ،

في باب الالتقاط .

(١٠) اي المدعي :

ولا صرح بينوته فادعاه غيره فنازعه (١) ، فان قال : هو لقيط وهو ابني  
فها سواء ، وإن قال : هو ابني واقتصر (٢) ولم يكن هناك بيئة على أنه  
اللقطة فقد قُرب في الدروس ترجيح دعواه عملاً بظاهر اليد :

### ( الفصل الثاني في لقطة الحيوان )

( ونسب ضالة ، وانحله في صورة الجواز مكروه ) لنتهي منه  
في أخبار (٣) كثيرة المصنوع على الكراهية جمعاً (٤) ( ويستحب الاشهاد )  
على أخذ الضالة ( ولو تحقق التلف لم يُكره (٥) ) ، بل قد يجب كفاية  
إذا عرف مالكها ، وإلا ابيع خاصة ( وللبعير وشبهه ) من الدابة ، والبقرة ،  
ونحوهما ( إذا وُجد في كلاء وماء ) في حالة كوله ( صحيحاً ) غير مكسور  
ولا مريض ، أو صحيحاً ولو لم يكن في كلاء وماء ( ترك ) ، لا متناعه (٦)

(١) أي نازع الملتقط الغير فيما ادعاه :

(٢) أي ولم يقل : لقيط :

(٣) الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ ص ٣٣٠ .

كتاب القطة الباب ١ - الاحاديث .

(٤) أي جمعاً بين الاخبار الدالة على النهي كما اشير اليها في الهامش رقم ٣ :  
وبين الاخبار الدالة على الجواز :

راجع الوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ - كتاب القطة ص ٣٣٢ الباب ١٣ -

الحديث ١ - ٢ - :

(٥) أي الالتقاط .

(٦) أي لانه قادر ومتمكن على الدفاع عن نفسه .

ولا يجوز أخذه حيث (١) بنية التملك مطلقاً (٢) .  
وفي جوازه (٣) بنية الحفظ للمالك قولان : من (٤) إطلاق الاعتبار  
بالنهي (٥) ، والاحسان (٦) وعلى التقديرين (٧) ( فيضمن بالآخذ ) حتى  
يصل إلى مالكه ، أو إلى الحاكم مع فعله (٨) .  
( ولا يرجع أخذه بالنفقة ) حيث لا يرجع أخذه ، لتبرعه بها (٩)  
أما مع وجوبه ، أو استحبابه فالاجود جوازه (١٠) مع نيته ، لأنه محسن ،  
ولأن اذن الشارع له في الآخذ مع عدم الاذن في النفقة ضرر وخرج  
( ولو ترك (١١) من مجهود ) ، وخطب (١٢) لمرض أو كسر ، أو غيرها  
( لا في كلاء وماء أبيح ) أخذه وتملكه الآخذ وإن وجد مالكه وجهه

- 
- (١) أي حين كونه قادراً على الدفاع وكان في ماء وكلاء .  
(٢) أي بوجه من الوجوه ، سواء قصد التعريف أم لا .  
(٣) أي وفي جواز أخذه الحيوان الممتنع .  
(٤) دليل لعدم جواز إبعاده .  
(٥) المشار إليها في الحاشي رقم ٣ من ٨٣ :  
(٦) بالجور عطفاً على مدخول ( من الجارة ) أي ومن أن أخذه احسان إليه  
هذا دليل لجواز الآخذ .  
(٧) وهما : الجواز : وعدمه :  
(٨) أي تملك المالك .  
(٩) أي لتبرع الآخذ بالنفقة :  
(١٠) أي جواز الرجوع مع نيته .  
(١١) أي ترك الحيوان لأجل تعب .  
(١٢) بفتح العين والطاء : كسر بعض الأعضاء يقال : خطب الفرس أي  
الكسر بعض أعضائه :

قائمة في أصح القولين ، لقول الصادق عليه السلام في صحبة عبد الله بن  
سنان : « من أصاب مالا ، أوجيراً في قلاة من الأرض قد كلت وقامت (١)  
وسيبها (٢) صاحبها لما لم يتبعه فأخذها غيره فأقام (٣) عليها وأنفق نفقة  
حتى أحيها من الكلال ، ومن الموت فهي له ، ولا سبيل له (٤) عليها ،  
ولأنها هي مثل الشيء للباح (٥) ، ، وظاهره (٦) أن المراد بالمال ما كان  
من الدواب التي تحمل ، ونحوها (٧) ، بدليل قوله : قد كلت وقامت  
وقد سببها صاحبها لما لم يتبعه :

والظاهر أن القلاة المشتقة على كلاء ، دون ماء ، أو بالمعكس بحكم  
عادتها (٨) ، لعدم قيام الحيوان بدونها ، ولظاهر قول أمير المؤمنين عليه السلام  
وإن كان تركها في غير كلاء ، ولا ماء فهي للذي أحيها (٩) .

(١) أي بقيت هناك ولم تتمكن من السير .

(٢) أي أهلكها وتركها .

(٣) أي الملتصق بقي عندنا حتى صحت .

(٤) أي لما لكها الأول .

(٥) ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب القطعة ص ٣٣٢ الباب

١٣ - الحديث ٢ :

(٦) أي ظاهر قول ( الإمام ) عليه السلام : ( من أصاب مالا ) .

(٧) أي ونحو هذه الدواب من الحيوانات الأهلية التي لا تحمل كالبقرة .

فإنه لا يوضع عليها شيء للنقل والانتقال ، وإن كانت قد تستعمل لأغراض آخر  
كحراث الأرض ، وكربها .

(٨) أي بحكم اتعدام الماء والكلاء .

(٩) ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب القطعة ص ٣٣٢ الباب

١٣ - الحديث ٣ .

( والشاة في الفلاة ) التي يخاف عليها فيها من السباع ( تؤخذ )  
جوازاً ، ( لأنها لا تمتنع (١) من صغير السباع ) فهي كالشاة ، وقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم : هي لك ، أو لاخيك ، أو للذي ، ( وحيث (٢)  
يعملها ان شاء . وفي الضمان ) المالكها على تقدير ظهوره ، أو كونه معلوماً  
( وجه ) جزم به المصنف في الدروس ، لعدم قول الباقر عليه السلام :  
« فإذا جاء طالبه رده إليه » (٤) . ومتى ضمن عينها ضمن قيمتها ،  
ولا ينافي ذلك (٥) جواز تملكها بالقيمة على تقدير ظهوره (٦) لأنه  
ملك منزول .

وجه القدم (٧) عموم صحيحة ابن سنان السابقة (٨) ، وقوله (٩)  
صلى الله عليه وآله وسلم : هي لك إلى آخره فإن المتبادر عنه (١٠) عدم  
للضمان مطلقاً (١١) ، ولا يرب أن الضمان انحط .

(١) أي لا تتمكن من حفظ نفسها عن السباع الصغيرة .

(٢) نفس المصدر السابق هامش رقم ٩ من ٨٥ .

(٣) أي حينما وجد المخط الحيوان على هذه الصفة .

(٤) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب القطة من ٣٣١ الباب ٤ -

الحديث ٢ .

(٥) أي وجوب رد الشاة .

(٦) أي ظهور مالكه .

(٧) أي دليل عدم ضمان القطة .

(٨) المشار إليها في الهامش رقم ٥ من ٨٥ .

(٩) المشار إليه في الهامش رقم ٢ .

(١٠) أي المتبادر من عموم (صحيحة ابن سنان) المشار إليها في الهامش رقم ٨ .

(١١) طالبه المالك أم لا ، ظهر للمالك أم لا .



وهل يتوقف تملكها على التعريف ؟ قيل : نعم ، لأنها ما لم يدخل في عموم الاخبار (١) .

والأقوى لعدم (٢) ، لما تقدم (٣) . وعليه (٤) فهو سنة كغيرها (٥) من الأموال ، ( أو يبقها ) في بدء ( امانة ) الى ان يظهر مالكتها (٦) ، أو يوصله أبداً ان كان معلوماً ( أو يدلها الى الحاكم ) مع تغلر الوصول الى المالك ، ثم الحاكم يحفظها ، أو يبيعها .

( وقيل ) والمقاتل الشيخ في المبسوط والصلامة وجماعة بل أسنده في التذكرة الى علمائنا مطلقاً (٧) . ( وكذا ) حكم ( كل ما لا يمتنع ) من الحيوان ( من صغير السباع ) بعدد ، ولا طبران ، ولا قوة ، وإن كان من شأنه الامتناع اذا كُـل كصغير الابل والبحر ، ونسب المصنف الى القيل

(١) هن ( الامام للمصدق ) عليه السلام في سؤال الراوي : القطة يجدها للرجل وبأخذها ؟ قال عليه السلام : ( يعرفها سنة فان جاء لها طالب ، والا فهي كسبيل ماله ) حيث إن جواب الامام عليه السلام : ( يعرفها سنة ) الى اخره مطلق مفاده مفاد العام يشمل ما نحن بصددده وهو ( البات وجوب التعريف ) ؛

راجع للوسائل الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب القطة ص ٣٣٠ الباب ٢ - الاخبار .

(٢) اي عدم توقف التملك على التعريف .

(٣) وهي ( صحبة ابن سنان ) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٨٥ ، وقول

( الرسول الاعظم ) صلى الله عليه وآله المشار اليه في الهامش رقم ٢ ص ٨٦ .

(٤) اي وعلى تقدير توقف التملك على التعريف فهو سنة .

(٥) اي كغير الشاة من الأموال التي يتوقف تملكها على التعريف .

(٦) اذا لم يكن مالكتها معلوماً عند الالتقاط ؛

(٧) باسم التفاعل حال قفاحل استده اي استند ( العلامة ) القول الى العلماء

من دون ان يعين اشخاصهم ؛

لعدم نص عليه بخصوصه وإنما ورد على الشاة فيبقى غيرها على أصالة البقاء على ملك المالك ، وحينئذ فيلزمها حكم اللقطة فصرف ستة ، ثم يملكها إن شاء ، أو ينصدق بها ، لكن في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : هي لك ، أو لاخيك ، أو للذي يحب إيماء إليه (١) حيث إنها لا تنتم من السباع ، ولو أمكن امتناعها بالعدو كالضباء (٢) ، أو الطيران لم يجوز اخذها مطلقاً (٣) إلا أن يخاف ضياعها ، فالأقرب الجواز بنية الحفظ للمالك .

وقبل يجوز اخذ الضالة مطلقاً (٤) بهذه النية (٥) : وهو حسن ، لما فيه من الاعالة ، والاحسان وتحمّل اخبار النهي (٦) على الاخذ بنية التملك والتعليل بكونها (٧) محفوظة بنفسها غير كاف في المنع (٨) ، لأن الأمان (٩)

(١) أي قوله صلى الله عليه وآله كما في الهامش رقم ٢ ص ٨٦ مشعر بما ذهب إليه (الشيخ) .

(٢) وهو الغزال .

(٣) سواء قصد التعريف أم لا ، قصد التملك أم لا .

(٤) سواء كان ممنوعاً أم غير ممنوع ، وسواء كان في الماء والكلاء أم لا .

(٥) أي بنية الحفظ للمالك .

(٦) (الوسائل) المجلد الثالث للطبعة القديمة كتاب اللقطة ص ٢٣٠ للباب ١

الاحاديث :

(٧) أي لتعليل بكون الضالة تنتم بنفسها عن إضرار السباع بها ، أو

كونها محفوظة في محل فلا يجوز للإنسان اخذها .

(٨) أي في المنع من اخذها .

(٩) أي الاموال كذلك في كونها منهية من اخذها في الاخبار المشار اليها

في الهامش رقم ٦ ومع ذلك يجوز اخذها بنية التعريف :

كذلك حيث كانت مع جواز التقاطها بنية التعريف وإن فارقتها (١) بعد ذلك (٢) في الحكم .

( ولو وجدت الشاة في العمران ) وهي التي لا يُخاف عليها فيها من السباع ، وهي ما قرب من المساكن ( احتبسها ) الواجد ( ثلاثة أيام ) من حين الوجودان ( فإن لم يجد صاحبها باعها وتصدق بثمنها ) وضمن أن لم يرخص المالك على الأقوى ، له ابتاعها بغير بيع ، وإبقاء ثمنها لمائة إلى أن يظهر المالك ، أو يئأس منه ، ولا ضمان حينئذ (٣) أن جاز اخذها كما يظهر من العبارة (٤) والذي صرح به غيره عدم جواز اخذ شيء من العمران ، ولكن لو فعل لزمه هذا الحكم (٥) في الشاة ،

وكيف كان فليس له تملكها مع الضمان على الأقوى ، للأصل (٦) ، وظاهر النص (٧) والفتوى عدم وجوب التعريف حينئذ (٨) ،

(١) أي فارت الأموال الضالة بعد الأخذ ، في الحكم : حيث إن الأموال لا بد فيها من التعريف سنة كاملة ، بخلاف الضالة فإنها لا تحتاج إلى التعريف حولا كاملا .

(٢) أي بعد جواز الأخذ :

(٣) أي حين أن جاز اخذها .

(٤) أي من عبارة ( المصنف ) في قوله :

( فإن لم يجد صاحبها باعها وتصدق بثمنها ) حيث لم يذكر الضمان .

(٥) وهو وجوب الفحص عن صاحبها ، وبيعها بعد اليأس والتصدق بثمنها .

(٦) وهو ( عدم جواز تملك مال الغير إلا بإذنه ) .

(٧) راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب اللقطة من ٣٣٢

٣٣٣ الباب ١٣ - الحديث ٦ .

(٨) أي حين أن اخذ الشاة من العمران .

وغير (١) الشاة يجب مع اخذه تعريفه سنة كغيره من المال ، او بحفظه لما لكه من غير تعريف ، او بدفعه الى الحاكم :

(ولا بشرط في الاخذ (٢) ) باسم الفاعل شيء من الشروط المعبرة في آخذ القبط (٣) ، وغيرها (إلا الاخذ) بالمصدر بمعنى أنه يجوز التقاطها في موضع الجوار للصغير ، والكبير ، والحر ، والعبد ، والمسلم ، والكافر ، للاصل (٤) (فتقر يد العبد) على الفضاة مع بلوغه ، وعقله ، (و) يد (الولي على لقطة غير الكامل) من طفل ، ومجنون ، وسفيه كما يجب عليه (٥) حفظ ماله ، لأنه لا يؤمن على اتلافه ، فان اهل الولي ضمن ، ولو افتر الى تعريف تولاه للولي ثم يفعل بعده (٦) الاولى للملئق من تملك وغيره . (والانفاق) على الفضاة (كما مر) في الانفاق على القبط من أنه مع عدم بيت المال والحاكم يتفق ويرجع مع لته على اصح القولين لوجوب حفظها ولا يتم (٧) إلا بالانفاق ، وللايجاب اذن من الشارع ليه (٨) ليستحقه (٩) مع نيته :

(١) كالدجاجة ، وبعض الطيور الاهلية .

(٢) أي آخذ الحيوان :

(٣) أي في قبط الانسان .

(٤) تعليل لعدم اشتراط شيء من الشروط المعبرة في آخذ قبط الانسان .

وللاراد من الاصل هنا العدمي أي الاصل عدم اعتبار الشرط المشكوك فيه .

(٥) أي على الولي حفظ مال غير الكامل :

(٦) أي بعد التعريف ما كان أولى وانفع :

(٧) أي للملفظ :

(٨) أي في الرجوع .

(٩) أي يستحق الملئق الرجوع مع ليه :

وقيل : لا يرجع هنا (١) ، لانه اتفاق على مال الغير بغير اذنه فيكون متبرعاً . وقد ظهر ضعفه ، ولا يشترط الاشهاد على الاقوى ، للاصل (ولو انتفع) الآخذ بالظهر (٢) ، والدّر (٣) ، والخدمة (٤) (قاص) (٥) المالك بالنفقة ، ورجع ذو الفضل (٦) بفضله .

وقيل : يكون الانتفاع بازاء النعمة مطلقاً (٧) . وظاهر الفتوى جواز الانتفاع لاجل الاتفاق ، سواء قاص أم جعله عرضاً (ولا يضمن) الآخذ

(١) اي في لقطة الحيوان .

(٢) بأن ركب الدابة ، او حمل عليها شيئاً .

(٣) بأن حلب لبن الشاة ، او البقرة ، او الناقة مثلاً .

(٤) بأن استخدم الدابة في أغراض اخر كحراث الارض ، وكرها .

(٥) وزان ضارب من باب المفاعلة اصله قاصص ادغمت الاولى في الثانية

حسب القاعدة المشهورة . يقال : قاص الرجل بما كان له عليه اي إن القاص يحبس عن مدينه بمقدار ما عليه من المال .

والمعنى : أن آخذ اللقطة الذي انتفع بالدابة الملتقطة بقاص مالكةا في قبالة النفقة التي صرفها .

(والمالك) منصوب على المفعول به . والفاعل في قاص الآخذ .

(٦) أيها كان . فان كان ذو الفضل آخذاً للقطعة بمعنى : أنه صرف على الدابة

أكثر مما انتفع به - رجع بالزائد على المالك واخذ عوضه :

وان كان ذو الفضل المالك - بمعنى : ان الآخذ انتفع أكثر من النفقة التي

صرفها على الدابة - رجع المالك على الملتقط واخذ عوض زائده .

(٧) اي بلا رجوع وقاص .

الضالة حيث يجوز له اخذها ( إلا بالتفريط ) والمراد به (١) ما يشمل التمدي (٢)  
( او قصد التملك (٣) ) في موضع جوازه ، وبلونه (٤) ولو قبضها في غير  
موضع الجواز ضمن مطلقاً (٥) ، لتصرف في مال الغير عدواً .

### ( الثالث في لقطة المال )

غير الحيوان مطلقاً (٦) ( وما كان منه (٧) في الحرم حرم اخذه )  
بنية التملك مطلقاً (٨) قليلاً كان ام كثيراً ، لقوله تعالى : **وَالَّذِينَ يَرَوْنَ آتَا**

(١) أي بالتفريط : ما يشمل التمدي وهو العيب الحاصل في الشيء بفعل الفاعل  
وعنا بفعل الملقط :

والتفريط هو التسامح في حفظ الشيء :

(٢) أي قد يطلق التفريط ويراد به التمدي الذي هو الافراط كما في هذا  
المورد الذي اطلق المصنف كلمة التفريط .

(٣) أي يضمن الآخذ لو قصد تملك اللقطة في موضع جواز قصد التملك  
كما لو كانت اللقطة في مفازة بلا كلاء ، ولا ماء ، او لا يجتمع من صفات السباع .  
ومرجع الضمير في جوازه ( قصد التملك ) :

(٤) أي ويضمن الآخذ ايضاً لو لم يجوز له قصد التملك وان جاز له اخذ  
اللقطة فهنا بطريق اولي يكون ضماناً .

(٥) سواء فرط في حفظها ام لا ، وسواء قصد التملك ام لا .

(٦) في أي مكان كان : بقدر قيمة الدرهم ام اكثر .

(٧) أي من المال :

(٨) قليلاً كان ام كثيراً :

جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا (١) ، (والاختيار (٢) الدالة على النهي عنه مطلقاً (٣) وفي بعضها عن الكاظم عليه السلام : قطة الحرم لا تُتَمَسُّ يَدٌ ، ولا رجل ولو أن الناس تركوها لجاء صاحبها ولُحِقَها (٤) . وذهب بعضهم إلى الكراهة مطلقاً (٥) استضعافاً لدليل التحريم ، أما في الآية (٦) فن حيث الدلالة ، وأما في الخبر (٧) فن جهة السند . واختاره (٨) المصنف في الدرر وهو اقوى ،

( و ) هل التحريم ( لو اخذه تحفظه لربه (٩) ، وإن تلف بغير تفريط لم يضمن ) ، لأنه يصير بعد الاخت امانة شرعية .

(١) العنكبوت : الآية ٦٧ .

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب القطة ص ٢٢٣ الباب ١٧

الحديث ١ - ٢ ،

(٣) قليلا كان المال ام كثيرا .

(٤) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب القطة ص ٢٣٠ الباب ١ -

الحديث ٣ :

(٥) قليلا كان المال ام كثيرا .

(٦) المشار إليها في الهامش رقم ١ . حيث إنها لا تدل على التحريم .

(٧) المشار إليه في الهامش رقم ٤ . حيث إن بعض الرواة لم يذكر اسمه

في السند وعبر عنه بـ ( بعض اصحابنا ) .

(٨) اي لكراهة :

(٩) اي لصاحبه ومالكه ، لأن الرب بمعنى المالك والمصاحب كما في قول

( عبد المطلب ) سلام الله عليه ( انا رب الاهل والبيت رب يحميه ) في جواب

( ابرهة ) ملك الحبشة لما سأله : ما تريد :

وهذا من كرماته عليه السلام حيث اخبر بما سيكون ووقع كما اخبر :

وَبشكل ذلك (١) على القول بالتحريم ، انتهى (٢) الشارع عن اخذها فكيف يصير امالة منه (٣) ، وللتناسب للقول بالتحريم ثبوت الضمان مطلقاً (٤) (وليس له تملكه) قبل التعريف ، ولا بعده (بل يتصدق به بعد التعريف) حولاً عن مالكه ، سواء قلّ أم كثر ، لرواية علي بن حمزة عن الكاظم عليه السلام قال : سأنته عن رجل وجد ديناراً في الحرم فأخذه قال : « بشئ ما صنع ما كان ينبغي له أن يأخذه » قال : قلت قد ابتلى بذلك قال « يُعترف له » قلت : فإنه قد عُرِفَ فلم يجد له باعياً فقال : « يرجع الى بلده فيتصدق به على اهل بيت من المسلمين فإن جاء طالبه فهو له ضامن » (٥) . وقد دلّ الحديث باطلاله على عدم الفرق بين القليل والكتير في وجوب تعريفه مطلقاً ، وعلى تحريم الاخذ (٦) ، وكذلك (٧) على ضمان المتصدق لو كره المالك ، لكن ضعف سنده (٨) يمنع ذلك كله .

(١) اي عدم الضمان .

(٢) كما اشير اليه في الهامش رقم ٢ ص ٩٣ .

(٣) اي من الشارع ، بل لا يرضى باخذه .

(٤) فرط ام لا .

(٥) (الرسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاقطة ص ٣٣٣ الباب ١٧

الحديث ٢ .

والمراد من ( باغياً ) في قوله عليه السلام ( الطالب ) كما جاء بهذا المعنى

في حديث فضيلة العلم ( إن الله يحب بقاء العلم ) .

(٦) اي ويدل الحديث ايضا على تحريم الاخذ من الحرم .

(٧) اي وكذلك يدل الحديث على ضمان المتصدق وهو المانقسط او ظهر

المالك وكره المتصدق .

(٨) اي سند الحديث المشار اليه في الهامش رقم ٥ يجمع ذلك كله =



والأقوى ما اختصاره المصنف في الدروس من جواز تلك ما نقص  
عن الدرهم ، ووجوب تعريف ما زاد كغيره .

( وفي الضمان ) لو تصدق به بعد التعريف وظهر المالك فلم يرض  
بالصدقة ( خلاف ) منشؤه من (١) دلالة الخبر السالف على الضمان ،  
وعوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « على اليد ما أخذت حتى تؤدي » (٢) ،  
ومن (٣) اتلافه مال الغير بغير اذنه ، ومن (٤) كونه أمانة قد دفعها بإذن  
الشارع فلا يتعقبه الضمان ، ولأصالة (٥) البرائة . والقول بضمان ما يجب  
تعريفه (٦) أقوى (ولو أدخله بنية الانشاد) والتعريف (لم يحرم) وإن كان

---

= وهو عدم الفرق بين القليل والكثير في وجوب التعريف ، ولتحريم الأخذ من دون  
فرق بين القليل والكثير أيضا ،

وضمان المتصدق إن لم يرض المالك :

فالمنع : ان الخبر يمنع هذه المذكورات براسها .

(١) دليل للضمان : والمراد من الخبر السابق المشار إليه في الهامش رقم ٩٤

(٢) ( مستدرك الوسائل ) المجلد ٣ كتاب القصب ١٤٥ الباب ١ - الحديث ٤

وهو وجه ثان للضمان .

(٣) وجه ثالث للضمان :

(٤) دليل لعدم الضمان :

(٥) وجه ثان لعدم الضمان : والمراد من ( أصالة البرائة ) عدم اشتغال

اللغة بشيء .

(٦) وهو ( ما زاد عن الدرهم ) :

كثيراً ، لانه محسن والاخبار (١) ثلاثة على التحريم مطلقه وعمل بها (٢) الاكثر مطلقاً ولو تمت (٣) لم يكن التفصيل جيداً .

( ويجب تعريفه حولا على كل حال ) قليلا كان ام كثيراً اتخذته بنية الانشاء ام لا ، لاطلاق الخبر لسالف (٤) وقد عرفت ما فيه (٥) وما كان في غير الحرم يحمل منه (٦) ما كان من النفقة (دون الدرهم) او ما كانت قيمته دونه لو كان من غيرها (٧) ( من غير تعريف ) ، ولكن لو ظهر مالكة وعينه بالية وجب رده عليه على الاشهر وفي وجوب عوفه مع تلفه قولان : مأخذهما : أنه (٨) تصرف شرعي فلا يتعقبه ضمان . وظهور (٩) الاستحفاق .

( وما عداه ) وهو ما كان بقدر الدرهم او ازيد حيناً ، او قيمة ( يتخير الواجد فيه بعد تعريفه حولا ) عقيب الالتقاط مع الامكان متتابعاً بحيث

(١) المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٩٣ وهذا رد من (الشارح) على (المصنف) رحمها الله حيث إن التحريم في هذه الأخبار مطلق لم يقيد بعدم قصد الانشاء :

(٢) اي بهذه الاخبار المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٩٣ عمل اكثر الاصحاب مطلقاً اي على اطلاقها من دون تقييدها بعدم قصد الانشاء .

(٣) اي هذه الاخبار المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٩٣ او سمحت لم يكن هذا التفصيل وهو جواز اخذه بقصد الانشاء ، وعدم جوازا اخذه بعدم قصد الانشاء جيداً

(٤) المشار اليه في الهامش رقم ٥ ص ٩٤ .

(٥) وهو ضعف البند .

(٦) اي من المال الملتصق .

(٧) اي لو كان المال الملتصق من غير النفقة .

(٨) دليل لعدم الضمان .

(٩) دليل لوجوب الموضع :

يعلم السامع أن التالي تكرر لمثله (١) ، وليكن (٢) في موضع الالتقاط مع الامكان ان كان بلداً ، ولو كان بربة عرف من يحسده فيها (٣) ثم أكمله (٤) اذا حضر في بلده ، ولو اراد السفر قبل التعريف في بلد الالتقاط او اكمله (٥) فإن امكنه الاستئابة فهي اولى ، وإلا (٦) حرفه في بلده بحيث يشهر غيره ، ثم يكله (٧) في غيره ، ولو اخره عن وقت الالتقاط اختياراً ثم واعتبر الحول من حين الشروع ، ويترتب عليه (٨) احكامه مطلقاً (٩) على الاقوى (١٠) ويجوز التعريف ( بنفسه ، وبغيره ) ، لمصون للفرض بها ، لكن يشترط في ثنائى العدالة والاطلاع على تعريفه المعبر شرعاً اذ لا يقبل إخبار الفاسق ( بين الصدقة به ) على مستحق الزكاة الحاجة ،



- (١) اي تكرر السابق :
- (٢) اي التعريف :
- (٣) اي يجبر الملتقط الشخص الذي في البرية :
- (٤) اي اكل الملتقط التعريف في بلده اذا وجد المال في البرية :
- (٥) بالجر مطلقاً على مدخول ( قبل ) اي لو اراد الملتقط السفر من بلد الالتقاط قبل ان يكمل التعريف بأن بقي بعض السنة :
- (٦) اي وان لم يمكن الاستئابة عرف الملتقط القطة في بلد الالتقاط :
- (٧) اي التعريف في غير بلد الالتقاط :
- (٨) اي يترتب على مطلق التعريف احكامه . من جهة تملكه ، ومن تحريم الملتقط بين الصدقة به ، وقصد التملك .
- (٩) سواء كان التعريف متصلاً بالالتقاط ام متاخراً عنه :
- (١٠) وفي مقابل الاقوى قول بعدم جواز التملك الملتقط اذا انحر التعريف :

وإن أخذ (١) وكثرت ( ) والتملك بنيت (٢) .

( ويضمن ) لو ظهر المالك ( فيها (٣) ) في الثاني (٤) مطلقاً ،  
وفي الأول (٥) إذا لم يرض بالصدقة ، ولو وجد (٦) العين باقية . ففي  
تعيين (٧) رجوعه بها لو طلبها ، أو تخير الملتقط بين دفعها ، ودفع البديل  
مثلاً ، أو قيمة قولان (٨) .

(١) أي الملتقط كان واحداً ، ولكن اللقطة كانت كثيرة معها بلغت كثرتها ؛  
(٢) أي بنية التملك . بمعنى : أن الملتقط مخير بين إعطاء اللقطة صدقة  
عن صاحبها :

وبين تملكها بقصد التملك .

(٣) أي في صورة التصديق بها . وفي صورة تملكها بنية التملك .  
(٤) وهي صورة تملك اللقطة مطلقاً ، سواء رضي المالك بهذا أم لا . فالملتقط  
يكون ضامناً لأعماله ، لأن المالك إذا رضي بالتملك فهو يرد الموضع فيجب عليه  
دفعه .

(٥) وهي صورة التصديق باللقطة . وهنا لا يكون الملتقط ضامناً إذا رضي  
المالك بالصدقة .

بخلاف ما إذا لم يرض فانه ضامن .

(٦) بصيغة المعلوم أي وجد المالك العين .

(٧) يراد من التعيين ( التمين ) أي ففي رجوع المالك بالعين لو طلبها  
من الملتقط وإن كان قد قصد تملكها قبل ظهور المالك .

(٨) قول يمين رجوع المالك ولا اثر لقصد الملتقط التملك .

وقول بتخير الملتقط بين دفع العين . ودفع البديل مثلاً أو قيمة ، وإن لم يرض  
المالك ، لأن العين أصبحت ملكاً له بعد بنية التملك وقبل ظهور المالك ، وليس  
التزامها منه جائزاً إلا برضاه .

ويظهر من الاخبار الاول (١) ، واستقر المصنف في الدروس الثاني (٢) ولو عايت (٣) ضمن ارشها ويجب (٤) قبوله معها على الاول . وكذا (٥) على الثاني على الاقوى ، والزيادة المتصلة للمالك ، والمنفصلة للملتقط (٦)

---

(١) وهو تعين رجوع المالك بالعين لو طلبها وليس للملتقط الامتناع ، لأنه بعد ظهور المالك يطل قصد التملك مع وجود العين راجع للوسائل الطيبة القديمة المجلد الثالث كتاب القطة ص ٣٣٠ الباب ٢ و ص ٣٣١ الباب ٦ و ص ٣٣٣ الباب ١٤ .

(٢) وهو تخيير الملتقط بين دفع العين ، ودفع البديل مثلاً ، او قيمة .

(٣) اي تعين لو عايت في يد الملتقط ضمن ارشها لو اراد المالك الرجوع بالعين على القول الاول وهو ( تعين الرجوع ) لو كانت العين موجودة :

او اختيار الملتقط دفع العين للمالك على القول الثاني وهو ( تخيير الملتقط بين دفع العين ، والبديل مثلاً ، او قيمة ) او لم يقصد الملتقط التملك حتى ظهور المالك ؛ فهنا يجب عليه دفع العين المعيبة مع ارشها ، سواء طلبها المالك ام لا .

(٤) اي يجب على المالك قبول الارش مع اخذ العين المعيبة على ( القول الاول ) وهو ( تعين الرجوع ) .

(٥) اي وكذا يجب على المالك قبول الارش مع اخذ العين المعيبة لو اختار الملتقط دفع العين وان لم يرض المالك على ( القول الثاني ) وهو ( تخيير الملتقط بين دفع العين ، ودفع البديل مثلاً ، او قيمة ) .

(٦) لأن الزيادة المنفصلة حصلت في ملك الملتقط كما اذا لقطت هبة خضراء مطروحة فاخلعها ثم هرسها فتمت واورقت وازهرت واشمرت :

فهذه الزيادة المنفصلة للملتقط بقصد التملك ، وبهذا كمال التعريف سنة كاملة .

وأما الزيادة قبل التعريف وفي ايامه . وقبل قصد التملك من الملتقط فهي للمالك ، سواء كانت متصلة ام منفصلة .

اما الزوائد قبل نية التملك فتابعة للمعين (١) :  
والاقرى أن ضمانها لا يحصل بمجرد التملك ، او لاصدقة ، بل بظهور  
المالك ، سواء طالبه ام لم يطالب ، مع احتمال توقفه (٢) على مطالبته  
ايضاً ، (٣) ولا يشكل بان استحقاق المطالبة يتوقف على ثبوت الحق ، فلو  
توقف ثبوته (٤) عليه لدار ، لمنع (٥) توقفه على ثبوت الحق ، بل  
على امكان ثبوته : وهو هنا كذلك (٦) :

= وما كان منها بعد التعريف حولا ، وبعد قصد التملك . فالمنفصلة للملتقط ،  
والمتمصلة للمالك .

- (١) اي أنها للمالك كما عرفت مفصلاً في الهامش رقم ٦ ص ٩٩ .
- (٢) اي توقف الضمان على مطالبة المالك .
- (٣) اي كما أنه يشترط في ضمان الملتقط ظهور المالك ، كذلك يشترط مطالبته .
- (٤) مرجع الضمير ( الحق ) . وفي عليه ( المطالبة ) اي لو توقف ثبوت  
الحق على المطالبة لزم الدور ببيان : أن صحة المطالبة متوقفة على وجود الحق ، وثبوت  
الحق متوقف على المطالبة .
- فاذا توقف وجود الحق على المطالبة لزم الدور المحال .
- (٥) دليل لدفع الدور المتخيل :
- حاصل الدفع : أن ثبوت الحق متوقف على المطالبة . أما صحة المطالبة فليست  
متوقفة على وجود الحق ، بل متوقفة على امكان ثبوت الحق بالمطالبة : بمعنى :  
انه لو طالب المالك المعين لاستحقاقها فلا يلزم الدور .
- (٦) اي أن المطالبة هنا متوقفة على امكان ثبوت الحق :

وتظهر الفائدة (١) في عدم ثبوته (٢) ديناً في حقه قبل ذلك فلا يقسط عليه (٣)

(١) أي الفائدة بين القولين وهما : ضمان المنتقط بمجرد ظهور المالك . أو ضمانه بظهور المالك ومطالبته .

(٢) أي في عدم ثبوت المال في حقه المنتقط قبل ظهور المالك على القول الاول وهو ( ضمان المنتقط بمجرد ظهور المالك ) .

وقبل المطالبة على القول الثاني وهو ( توقف ضمان المنتقط على المطالبة بعد الظهور ) .

(٣) مرجع الضمير في حقه ( صاحب المين ) . وفي ماله ( المنتقط ) :  
والفاء في ( فلا يقسط ) لتفريع أي عدم الضمان على المنتقط قبل ظهور المالك  
أو قبل المطالبة :

للمعنى : أن المنتقط لو أقلس لا يقسط ماله على صاحب المين ، أي مالها  
قبل ظهور المالك بناء على القول الاول وهو ( ضمان المنتقط بمجرد ظهور المالك ) .  
أو قبل المطالبة بناء على القول الثاني وهو ( عدم حصول الضمان للمنتقط إلا بعد  
ظهور المالك ومطالبته من المنتقط ) .

فلو قسط مال المنتقط في صورة إفلاسه على الغرماء لا يعد المالك أحد الغرماء  
حتى يجعل له نصيب من المال فلا نصيبه حصة من مال المنتقط .  
إما لعدم ظهور المالك كما هو القول الاول ، وإما لعدم مطالبته كما هو القول  
الثاني .

فإذا ظهر المالك : فعلى القول الاول وهو الضمان بمجرد الظهور يستحق  
المالك التيسيط فيجعل له نصيبه :  
وأما على القول الثاني وهو الضمان بعد الظهور وبعد المطالبة فيجعل له نصيبه  
بعد المطالبة :

ماله لو اقلس ، ولا يجب الايصاء به (١) ولا يعد مديوناً (٢) ،  
ولا غارماً بسببه ، ولا يطالبه به (٣) في الآخرة لو لم يظهر في الدنيا الى غير  
ذلك (٤) (وبين ابقائه) في يده (امانة) موضوعاً في حوز امثاله (٥) .  
( ولا يضمن ) ما لم يفرط هذا اذا كان عما لا يضره البقاء كالجواهر  
( ولو كان مما لا يبقى ) كالطعام ( قومه على نفسه ) ، او ياءه وحفظ ثمنه

(١) هذا ايضا فرع على عدم ضمان الملتقط قبيل ظهور المالك اي لا يجب  
على الملتقط ان يوصي بالقطعة كما كان الايصاء بالديون واجبا عليه ، لعدم ثبوت  
ضمان عليه ما لم يظهر المالك .

لعدم كون القطعة ديناً بعد إما لعدم ظهور المالك ، او ظهوره ولما يطالب ؛  
(٢) اي الملتقط لا يعد بعد مديوناً بمعنى : أنه لا يترتب عليه احكام المدين  
(٣) اي لا يكون الملتقط من الدين ملاحم الدين ، ولا يجحدون ما يقضون  
به الدين . فيكون انحصار من المدين . فبينها عموم وخصوص مطلق اذ كل غلام  
مدين ، وليس كل مدين غارماً . فلا يطلى من الزكاة .

ومرجع الضمير في سببه ( المال الملتقط ) اي لا يكون الملتقط غارماً بسبب  
المال الملتقط بعد ان تصدق به ، او تملكه بنية التملك .

(٤) من الاحكام التي تترتب على من بيده مال الغير ، او في ذمته .  
(٥) لان كانت القطعة ذهباً يحفظ في صندوق حديد ويعرف في مصرنا به  
( خاصة ) :

وان كانت اثاث البيت تحفظ في مكان بارد ان كان المناخ حاراً وتشر عليها  
الادوية للمانة من نفوذ الميت والارضة : وان كانت القطعة كتاباً يجعل في خزائن  
الكتب ويحفظ به وهكذا حفاظة كل شيء بحسبه .



ثم مرته ، ( او دفعه الى الحاكم ) ان وجده (١) والاتباع عليه الاول (٢)  
 لأن اخل به فلف ، او حاب ضمن ، ولو كان (٣) مما يلف على تطاول  
 الاوقات لا عاجلا كالثياب تعلق الحكم بها عند خوف التلف (٤) ،  
 ( ولو افقر ابقاؤه الى علاج ) كالرطب المقطر الى التجفيف ( اصله  
 الحاكم ببعضه ) بان يجعل بعضه موصفاً عن اصلاح الباقي ، او يبيع بعضه  
 وينفقه عليه وجوباً ، حلواً من تلف الجميع ويجب على الملتقط اعلامه  
 بحاله (٥) إن لم يعلم ، ومع عدمه (٦) يتولاه بنفسه ، حلواً من الضرر يتركه ،  
 ( وبكرة اللقطة ) ما تكرر مضاعفته وتقل قيمته مثل ( الإداوة ) بالكسر  
 وهي المطهرة (٧) به (٨) ايضاً ( والنعل ) غير الجلد ، لأن المطروح  
 منه (٩) مجهولاً مبته ، او يُحمل على ظهور امارات تدل على ذكائه (١٠)

(١) اي ان وجده الحاكم .

(٢) وهو حفظ ثمنه بعد تقويمه ، او بيعه على نفسه .

(٣) اي المال الملتقط .

(٤) اي متى تحقق خوف التلف لرب عليه احد الاشياء المذكورة .

من تقويمه على نفسه ، او بيعه وحفظ ثمنه ، او دفعه الى الحاكم .

(٥) مرجع الضمير في بحاله ( المال الملتقط ) وفي اعلامه ( المصلح ) اي

يجب على الملتقط اعلام المصلح الذي يصلح اللقطة بان يقول له : هذه لقطة :

(٦) اي ومع عدم وجود المصلح .

(٧) لئلا يظهر به .

(٨) اي بكسر الليم في المطهرة ايضاً .

(٩) اي اذا كان النعل المطروح على الارض من الجلد ، ولا يعلم أنه من اي

جلد هو من الميتة ام من المذكيه يحمل على الميتة فلهذا قيد ( المصنف ) النعل بغير الجلد :

(١٠) ككون النعل مطروحاً في بلاد المسلمين .

فقد يظهر من المصنف في بعض كتبه التمويل عليها (١) وذكره (٢) هنا مطلقاً تبعاً للرواية . ولعلها (٣) تدل على الثاني (والمختصرة) بالكسر وهي كل ما اختصره الإنسان بيده فامسكه من عصى ، ونحوها (٤) قاله الجوهري والكلام فيها اذا كانت جليداً كما هو الغالب كما سبق (٥) (والعصا) وهي

(١) اي على الامارات الدالة على ذكائه :

(٢) اي وذكر ( المصنف ) النعل هنا مطلقاً من دون تقييده بخير الجسد ، او بامارات تدل على تكذيبه اذا كان النعل من الجلد ، لاجل متابعتها للرواية .  
واليك نص الحديث من عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : سألت (ابا عبد الله) عليه السلام عن النملين ، والادوة ، والسوط يجدهما الرجل في الطريق فينضم بهما قال : ( لا يمسها ) حيث إن الرواية في السؤال تدل على النمل المطلق من دون تقييده بخير الجلد ، او بامارات تدل على تكذيبه اذا كان النعل من الجلد ؛  
راجع ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب القطة ص ٣٣٢ الباب ١٢ - الحديث ٢ .

(٣) اي الرواية للشارح فيها في الخامس رقم ٢ لعلها تدل على الثاني وهو ( كون النعل من الجلد ، وانه من المذكي ) ، لوجود امارات في نفس الرواية تدل على هذا المعنى :

وتلك الامارات هي الادوة والسوط . حيث إنها يتخذان من الجلد فلا بد من كونها مذكبين ، لان الادوة هي المطهرة فلا يجوز ان يتخذ من جلد الميتة ؛ وكذلك السوط لانه لا يجوز ان يتخذ من جلد الميتة اذن يحمل النعل على الجلد وعلى كونه مذكياً :

(٤) كالذي يأخذه ( الملك ) ليشير به اذا خاطب :

(٥) في النعل اذا كان من الجلد فهي ميتة ، الا اذا كان عليه امارات التذكير التي تدل على أن الجلد مذكي والنعل قد اخذ منه ،

على ما ذكره الجوهري انحص من الخصرة وعلى المتعارف (١) غيرها  
( والشيطان ) بالكسر خشبة معدة للطرف تدخل في حروة الجوالقين (٢)  
ليجمع بينها عند حملها على البعير : والجمع أشظ (٣) ( والحبل والقود )  
بكسر وسطه ( والعقال ) بالكسر وهو حبل يُشد به قالمة البعير :

وقيل : يحرم بعض هذه (٤) لأنها من مسه .

( ويكره أخذ النقطة ) مطلقاً (٥) وإن تأكدت في السابق (٦) لما  
روى (٧) عن علي عليه السلام : إياكم والنقطة فإنها ضالة المؤمن وهي من  
حريق النار ، وعن الصادق عليه السلام : لا يأكل الضالة إلا الضالون (٨)

(١) الجار والمجرور مرفوع محلا بحبر مقدم : ( وغيرها ) مبتدأ : ومرجع  
الضمير في غيرها ( المعصا ) .

فالمنع : أنه بناء على متعارف المعروف فالمعصا غير الخصرة :

(٢) هو مثق مفردة جوالق يضم الجيم وتفتح اللام .

وجوالق بكسر الجيم وكسر اللام . جمعه ( جوالق ) وهو المعدل المعمول  
من الصوف ، أو الشعر ، أو القطن وهو ( فارسي ) محرب أصله ( جولخ ) :

(٣) وهو يفتح الأول وكسر الثاني ونشيد الثالث وزان أشعة جمع شعاع :

(٤) أي بعض هذه المذكورات ، لأنها الواردة ولجمع ( الوسائل ) للطبعة

لقديمة المجلد ٣ كتاب النقطة من ٣٣٢ الباب ١٢ - الحديث ٢ :

(٥) سواء كانت من المذكورات أم لا .

(٦) أي وإن تأكدت الكراهة في المذكورات .

(٧) ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب النقطة من ٣٣٠ الباب ١

الحديث ٨ .

(٨) نفس المصدر الحديث ٥ :

وحرّمها بعضهم ، لذلك (١) وحمل النهي (٢) على أخذها بنية عدم التعريف ، وقد روي في الخبر الثاني (٣) زيادة إذا لم يعرفوها ( خصوصاً من الفاسق والمعسر ) ، لأن الأول (٤) ليس أهلاً لحفظ مال الغير بغير إذنه ، والثاني يضر بحال المالك إذا ظهر وقد تملك (٥) ، وإنما جاز مع ذلك (٦) ، لأن القطعة في معنى الاكتساب (٧) ، لا استئمان محض .  
هنا (٨) إذا لم يعلم خيائته (٩) ، وإلا (١٠) وجب على الحاكم انتزاعها

(١) أي لأجل الروايتين المذكورتين المشار إليهما في الهامش رقم ٨٠٧ ص ١٠٥

(٢) أي النهي المشار إليه في الهامش رقم ٨ ص ١٠٥ .

(٣) وهو المشار إليه في الهامش رقم ٨ ص ١٠٥ : لكنه روي في نفس المصدر

السابق في الباب ٢ - الحديث ٤ :

(٤) وهو الفاسق وهو المعسر :

(٥) وهو المعسر :

(٦) أي وإنما جاز الالتقاط للفاسق والمعسر مع أن الفاسق ليس أهلاً للالتقاط

والمعسر يضر بحال المالك لو تملك :

(٧) فيجوز لها الاكتساب :

(٨) أي كون الالتقاط لكل واحد من الفاسق والمعسر مكروهاً ،

(٩) أي خيانة كل واحد من الفاسق والمعسر :

لكن يعمل أن يريد (الشارح) رحمه الله من الضمير خصوص الفاسق :

حيث إنه هو الذي يقع في معرض الخيانة :

(١٠) أي وأن علم خيانة الفاسق بأن صدرت منه خيالات متعددة قبل هذا

وجب على الحاكم النزاع القطعة منه :

منه حيث لا يجوز له التملك (١) ، او ضم مشرف اليه (٢) من باب الحسبة ، ولا يجب ذلك (٣) في غيره (ومع اجتماعها) أي الفسق والاعصار المدلول عليها بالمشق منها (٤) ( تزيد الكراهة ) لزيادة سببها :

( وأبشده ) الملتقط ( عليها ) عند اخذها عدلين ( مستحباً ) تنزيهاً لنفسه عن الطمع فيها ، ومنعاً لو ارثه من التصرف لومات ، وغرماته (٥) لو فلس ( ويعرف (٦) الشهود بعض الأوصاف ( كالمعدة (٧) ، والوعاء (٨) ، والفاص (٩) ، والوكاء (١٠) ، لاجمعها حلاً من شياخ

(١) كما في الناء حول التعريف .

(٢) أي إلى الفاسق الذي علم خيائته من باب الحسبة . ( والحسبة ) بكسر الحاء : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والعمل على دفع المنكرات : ورفعها . وضم المشرف إلى الفاسق من هذا الباب أي من باب دفع المنكرات ؛ (٣) أي النزاع المقتطعة من يد الفاسق ، او ضم مشرف إليه لا يجب في الفاسق الذي لا يعلم خيائته أي ليس مسبقاً بالخيانة .

(٤) وهما لفظتا ( الفاسق والمفسر ) بأن كان فاسقاً مفسراً .

(٥) بالجر عطفاً على مدخول ( لام الجارة ) أي ومنعاً لغرماته .

(٦) أي الملتقط بين الشاهدين بعض الأوصاف ، لاجمعها .

(٧) بالضم وهو ما أحدث حوادث الدهر من مال ، او متاع ، او سلاح :

(٨) وهو كيس ، او صندوق ، او جوالق .

(٩) وزان كتاب هو الوعاء الذي يصنع من جلد او خرقة ، او صوف

ويقال له : ( محفظة وحقيبة ) يحمل فيها النفقة :

(١٠) بالكسر : الحيط الذي يشد به الصرة والكيس وغيرها .

فالغني - في جميع هذه الالتقاط من المعدة ، والوعاء ، والفاص ، والوكاء

- : أن الملتقط حين الاشهاد بالعدلين بقولهما : إني وجدت مالا ، او سلاحاً او متاعاً =

خبرها فيطلع عليها من لا يستحقها فيدعيها ويذكر الوصف :  
 ( والملقط ) المال ( من له أهلية الاكتساب ) وإن كان غير مكلف  
 أو مملوكاً ( و ) لكن يجب ( أن يحفظ الولي ما التقطه الصبي ) كما يجب  
 عليه حفظ ماله ، ولا يُمكنه منه (١) ، لأنه لا يؤمن عليه ، ( وكلا  
 المجنون ) (٢) فإن افتقر الى تعريف حرفه (٣) ثم فعل لها ما هو الأغبط  
 لها من التملك ، والصدقة ، والابقاء امانة (٤) :  
 ( ويجب تعريفها ) أي اللقطة البالغة درهماً فصاعداً ( حولاً ) كاملاً  
 وقد تقدم ، وإنما اعاده ليرتب عليه قوله : ( ولو مضرراً ) وما بعده (٥)  
 ومعنى جوازه (٦) مضرراً أنه لا يعتبر وقوع التعريف كل يوم من أيام  
 = أو كيباً ، أو صندوقاً ، أو جوازاً ، أو محفظة ، أو حقيبة ، أو خطاً ، أو بقول :  
 كتاباً ، أو متديلاً ، أو ساعة ، أو مسبحة بالكسر ، أو نظارة ، وهكذا : ولا يبين  
 أكثر من ذلك .

(١) أي يمنع الولي الصبي من التصرف في كمال الذي التقطه :

(٢) أي يحفظ الولي ما التقطه المجنون .

(٣) أي الولي حرف الملقط بالفتح نيابة عن الصبي والمجنون :

(٤) أي امانة شرعية :

(٥) أي ليرتب ( المصنف ) رحمه الله على الحول قوله : ( ولو مضرراً )

وما بعد ولو مضرراً وهو قوله : ( سواء نوى التملك أم لا ) :

(٦) أي ومعنى جواز التعريف مضرراً : أن الملقط يعرف اللقطة في ضمن

الحول ولو كان التعريف مضرراً أي يعرف يوماً ، ثم يترك ، ثم يعرف ، ثم يترك  
 أياماً ، ثم يعرف .

لا أنه يعرف سنة كاملة متوالية الأيام والأسابيع والأشهر ، بل للغاية التعريف

حولاً كاملاً ولو حصل التعريف مضرراً :

الحول ، بل المعتبر ظهور أن التعريف التالي تكرر لما سبق ، لا للقطة جديدة فيكفي التعريف في الابتداء كل يوم مرة ، أو مرتين ، ثم في كل اسبوع ، ثم في كل شهر مراراً لما ذكرناه (١) ، ولا يختص تكراره أياماً باسبوع (٢) وأسابيعاً ببقية الشهر ، وشهراً ببقية الحول ، وإن كان ذلك (٣) مجزياً ، بل المعتبر أن لا يلحق كون التالي تكراراً لما مضى ، لأن الشارح لم يقدره (٤) بقدر فيعتبر فيه (٥) ما ذكر ، لدلالة الحرف عليه (٦) :

(١) من اظهر أن هذا التعريف تكرر لما سبق من التعريف ، لأنه تعريف للقطة جديدة .

(٢) أي لا يعتبر التعريف أياماً معلومة في الاسبوع كبوين ، أو ثلاثة أيام أو أربعة في الاسبوع .

وكذلك لا يعتبر أن يقع في ليلة الجمعة ، أو يومها ، وكذلك لا يعتبر أن يقع في اسابيع معلومة في الشهر كاسبوعين ، أو ثلاثة .

وكذلك لا يعتبر أن يقع في أشهر معلومة في السنة كاربعة أشهر ، أو خمسة مثلاً . حيث إن ( الشارح ) لم يقدر مقدار التعريف في الحول :

أذن فالمعتبر في التعريف ما بوائق عليه الحرف والعادة . لكن بشرط أن يظهر الحرف في كل تعريف أنه تكرر لما سبق ، لأنه تعريف للقطة جديدة .

هنا ما يفهم من عبارة ( الشارح ) قدس الله نفسه .

(٣) وهي الأيام في الاسبوع ، واسبوعاً ببقية الشهر ، وشهراً ببقية الحول :

(٤) أي لم يقدر ( الشارح ) التعريف في الحول بقدر ما ، بأن قدره في أيام ،

أو أشهر ، أو أسابيع :

(٥) أي في التعريف في الحول ما ذكر وهو : ( التعريف ) مطلقاً ابتداء

كل يوم مرة ، أو مرتين ، ثم في كل اسبوع مرة ، ثم في كل شهر مرة .

(٦) أي حل مثل هذا التعريف وأنه حرف حولا .

وليس المراد بجولده متفرقا أن للحول يجوز تلفيقه لو فرض ترك التعريف في بعضه (١) ، بل يعتبر اجتماعه في حول واحد ، لأنه المفهوم منه شرعاً (٢) عند الإطلاق خلافاً لظاهر التذكرة حيث اكتفى به (٣) ؛ وبما ذكرناه من تفسير التفرق صرح في القواعد . وجوب التعريف ثابت ( سوله نوى ) الملتقط ( للملك (٤) أولا ) في اصح القولين ، لإطلاق الامر به (٥) الشامل للتسمين ، خلافاً للشيخ حيث شرط في وجوبه نية للملك ، فلو نوى الحفظ لم يجب (٦) .

وبشكل (٧) باستلزامه (٨) خفاء اللقطة ، وبأن للملك غير واجب فكيف يجب وسيلته (٩) وكأنه أراد به الشرط (١٠) .

( وهي أمالة ) في بد الملتقط ( في الحول ويحده ) فلا يضمها لو

- 
- (١) أي في بعض الحول بمعنى أن قسماً من التعريف يقع في هذه السنة ، وقسماً منه في السنة التالية ، وقسماً في السنة الثالثة .
- (٢) لأنه إن قيل : ( حرقه حولاً ) معناه : أنه حرقه في ضمن سنة ؛
- (٣) أي بلفظ الحول على سنين متعددة ؛
- (٤) بعد مضي الحول ، لا قبله فإنه لا يصح قصد التملك قبله ؛
- (٥) أي لا إطلاق الامر بالتعريف الشامل لتسميه وهما : نية التملك ؛ وعدمها
- (٦) أي التعريف .
- (٧) أي بشكل عدم وجوب التعريف إذا نوى حفظ اللقطة .
- (٨) أي عدم التعريف .
- (٩) وهو التعريف .
- (١٠) أي أراد ( الشيخ ) بهذا الوجوب الوجوب الشرطي وهو : ( أن قصد التملك شرط لوجوب التعريف ) ؛



تلفت بغير تقريط (١) ( ما لم ينو التملك فيضمن ) (٢) بالنسيئة وان كان (٣) قبل الحول ، ثم لا تعود أمانة لو عاد الى نيتها (٤) استصحابا (٥) لما ثبت ولم تعد النسيئة للمالك في غير وقتها (٦) ، لكن لو مضى الحول مع قبضه بالتعريف وتملكها حينئذ (٧) بقي ضمان ، وعنده على ما سلف (٨) من لتجيز الضمان ، أو توقفه على مطالبة المالك .

( ولو التقط العبد عرف بنفسه ، أو بتأليه ) كالحر ( فلو التلقها ) قبل التعريف ، أو بعده ( ضمن بعد عتقه ) وبساره كما يضمن غيرها (٩) من أموال العسر التي يتصرف فيها من غير اذنه ( ولا يجب على المالك

(١) حيث إن الملتقط أمين :

(٢) أي يضمن القطة لو قصد تملكها بعد الحول بمجرد النية ، بخلاف

ما لو لم ينو فانه يعتبر محافظا على مال غيره فلا يكون ضامنا :

(٣) أي التملك .

ولا يخفى : انه لا يصح له التملك قبل الحول : فان قصد التملك قبل الحول

لا يملك وكان ضمانا فيضمن لو تلف ، بحياته .

(٤) أي الى لية الامانة بأن تكون عنده امانة : فالضمان باق بعد ان ثبت

في ذمته بذية التملك .

(٥) تعليل لعدم حود القطة امانة ، ولبقاء الضمان ، لأن الضمان ثابت عليه ،

سواء كان التملك قبل الحول ام بعده . فيستصحب الضمان الثابت .

(٦) وهو ما كان قبل الحول .

(٧) أي بعد التعريف ، وبعد الحول :

(٨) من قوله : ان الضمان هل يتجزأ بمجرد ظهور المالك ، او يتوقف

على مطالبة .

(٩) أي غير القطة .

انتزاعها منه ( قبل التعريف وبعبارة ( وإن لم يكن ) العبد ( اميناً ) لأصالة البراءة من وجوب حفظ مال الغير مع عدم قبضه (١) خصوصاً مع وجوبه بد متصرف (٢) :

وقيل : بضمن (٣) بتركها في يد غير الأمين ، لعدم (٤) : وهو ممنوع :

لعم لو كان العبد غير مميز فقد قال المصنف في العروس : ان المتجه ضمان السيد نظراً الى أن العبد حينئذ (٥) بمنزلة البهيمة للملوكة بضمن مالكها ما تلفه من مال الغير مع امكان حفظها .

وفيه نظر ، لفرق بصلاحية ذمة العبد لتعلق مال الغير بها ، دون الدابة ، والاصل براءة ذمة السيد من وجوب انتزاع مال غيره وحفظه .  
لعم لو أذن له في الالتقاط انجم الضمان مع عدم تمييزه ، او عدم امانته اذا قصر (٦) في الانتزاع قطعاً ، ومع عدم التقصير (٧) حل احتمال من حيث إن يد العبد بالمولى .

( ويجوز للمولى التملك بتعريف العبد ) مع علم المولى به (٨) ، أو

(١) اي مع عدم قبض مالك العبد القطعة ، لأنها في يد عبده ولم تصل الى يده حتى يلزم بحفظها :

(٢) وهي يد العبد .

(٣) اي مالك العبد وهو المولى لو ترك للقطعة في يد العبد غير الأمين ،

(٤) اي لعدم المولى .

(٥) اي حين ان لا يكون مميزاً .

(٦) اي المولى .

(٧) اي ونتجه الضمان ايضاً وإن لم يقصر :

(٨) اي علم المولى بالتعريف :

كون العبد ثقة ليقبل خبره ، وللمولى انتزاعها منه قبل التعريف وبمده ولو تملكها العبد بعد التعريف صح على القول بملكه ، وكذا (١) يجوز لمولاه مطلقاً :

( ولا تدفع ) القطة الى مدهيها وجوباً (٢) ( إلا بالينة ) للعادلة أو الشاهد واليمين ( لا بالأوصاف وإن خطيت ) (٣) بحيث يخلب الظن بصدقه ، لعدم اطلاع غير المالك عليها غالباً كوصف وزنها ، ولقدما ووكائنها ، لقيام الاحتمال (٤) :

( نعم يجوز الدفع بها ) (٥) وظاهره كسببه جواز الدفع بمطلق

(١) اي وكذا يجوز لمولى العبد تملك القطة التي في يد العبد مطلقاً ، سواء تملكها العبد ام لا .

(٢) قيد الدفع اي لا يجب الدفع الى مدهي القطة الا بالينة . فاذا قامت الينة على أنها للمدهي تدفع اليه وجوباً :

(٣) وان كانت تلك الاوصاف التي اظهرها المدهي خطية بحيث لم يطلع عليها الا المالك :

(٤) اي لاحتمال أن القطة ليست للمدهي :

(٥) مرجع الضمير بمحمل ان يكون مطلق الاوصاف ، سواء كانت خطية ام لا .

ويحتمل أن يكون الاوصاف الخفية وكلمة ( نعم ) هنا استدراك عما افاده ( المصنف ) رحمه الله من ان الدفع الى المدهي لا يكون واجباً بقيام الينة .

بل يجوز الدفع الى مدهيها ، سواء كانت الاوصاف التي اظهرها خفية ام لا ؛

الوصف (١) ، لأن (٢) الحكم ليس منحصراً في الأوصاف الخفية وإنما ذكرت (٣) مبالغة وفي القديوس شرط في جواز الدفع ليسه ظناً صدقه لاطنابه (٤) في الوصف ، أو رجحان عدالته وهو (٥) الوجه ، لأن

(١) مرجع الضمير في خبره (المصنف) . وفي ظاهره (عبارة المصنف) أي وظاهر عبارة المصنف في قوله : ( نعم يجوز الدفع بها ) فظهر أن مرجع الضمير في ( بها ) الأوصاف المطلقة ، لا الأوصاف الخفية :

لكن هذا الاستظهار من (الشارح) محل تأمل ، لأن مرجع الضمير هي الأوصاف الخفية ، لا مطلق الأوصاف : إذ الأوصاف الخفية أقرب للضمير من الأوصاف المطلقة .

فإذا كان أقرب فهو أولى من أن يكون مرجعاً للضمير .

(٢) أي الحكم بجواز الدفع وعدم وجوبه ليس منحصراً بل الأوصاف الخفية ؛

فاللام تعليل لعدم قصر الأوصاف في الأوصاف الخفية ؛

(٣) أي تلك الأوصاف الخفية مع عدم انحصارها في الخفية مبالغة وتأكيداً وترقياً عن عدم الدفع إلى مدعي اللقطة وإن أظهر الأوصاف الخفية .

أما الحكم بجواز الدفع إلى مدعيها فيم الأوصاف غير الخفية أيضاً ؛

(٤) الاطناب في الوصف ورجحان العدالة مما يوجب الظن بصدق المدعي في نظر (المصنف) في (القديوس) :

وهكذا يظهر من (الشارح) أيضاً . ولانقاش معها إذا أوجها الظن بصدق المدعي .

لكن بنال في إيجابها للظن في عامة الموارد . ورجحان العدالة ليس معناه عدالة المدعي ، بل الظن بعدالته . ولا يلزم من الظن بها الظن بالصدق .

(٥) تأييد من (الشارح) لما ذهب إليه (المصنف) في القديوس من توقف =

مناط أكثر الشرعيات للظن ، ولعل (١) إقامة البيئة غالباً ، فلولاه (٢) لزوم عدم وصولها الى مالكتها كذلك (٣) .

وفي بعض الأخبار (٤) ارشاد إليه ، ومنع ابن ادریس من دفعها

= جواز الدفع على الظن ، وعلى ذلك بان الاحكام الشرعية الدال على ثبوتها للظن : فليكن الحكم بجواز الدفع هنا جارياً مجرى الغالب :

والمراد من الوجه هنا الصحة يقال : ( الوجه ان يكون كذا ) اي الصحيح ويقال ليس لكلامه وجه اي ليس لكلامه صحيحاً :

(١) لعلي ثاب من ( الشارح ) وجه الله في اعتبار الظن في جواز الدفع الى مدعي القطة : لا البيئة :

ببيان ان إقامة البيئة منعدمة عن المدعي غالباً . فاذا اعتبرناها لزوم عدم وصول القطة الى صاحبها غالباً فليكن يكفى بالظن :

(٢) اي فلولاه اعتبار الظن يلزم ما ذكر من عدم وصول القطة الى صاحبها غالباً لتعذر إقامة البيئة .

(٣) اي غالباً .

(٤) اي في بعض الأخبار ما يرشد الى جواز الدفع بمطلق الوصف المفرد للظن . والياك نص الحديث عن ( سعيد بن عمر والجحفي ) قال : دخلت ( على ابي عبد الله ) عليه السلام الى قراه : فلما خرجت من عنده وجدت على بابه كيساً فيه سبعة دينار فرجعت اليه من قوري ذلك فاخبرته فقال عليه السلام : يا سعيد اتق الله عز وجل وعرفه في المشاهد ( اي محال الاجتماعات ) الى ان قال الراوي في صدد تعريفه بالكيس : من يعرف الكيس فاول صوت صوته اذا رجل على راسي يقول :

انا صاحب الكيس فقلت : ما علامة الكيس فآخبرني بعلامته فدفعته اليه فتحنى ناحيته فعددا فاذا الدنانير على حالها ، ثم عدتها سبعين ديناراً فقال : ( خلها )

بدون البيعة ، لاشتغال اللمعة بحفظها (١) ، وعدم ثبوت كون الوصف حجة ،  
والأشهر الأول (٢) وطيه (٣) ؛

( فلو أقام غيره ) أي غير الواصف ( بها (٤) بيعة ) بعد دفعها  
إليه (٥) ( استعيدت منه ) ، لأن البيعة حجة شرعية بالملك ، والدفع  
بالوصف إنما كان ونخصة وبناء (٦) على الظاهر ( فان تعلل ) التزاعها

- حالاً غير لك من سبعمائة حراماً ) . فدخلت السبعين ودخلت على ( أبي عبد الله )  
عليه السلام فاعبره كيف تنحيت ، وكيف صنعت فقال عليه السلام : ( أما  
أنت حين شكوت أمرنا لك بثلاثين ديناراً ) .

قال الراوي : فدخلت الثلاثين وأنا من أحسن قومي حالاً .

( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب النقطة ص ٢٣١ الباب ٦ الحديث ١ :  
فتقرير الإمام عليه السلام لواجب الدلائل في إعطائها لمدهيها بالوصف دليل  
على جواز الإعطاء بمطلق الوصف .

ثم إن المراد من سبعمائة حراماً في قول صاحب الكيس ( نفس الكيس الذي  
وجده ) لو لم يهرقه .

(١) فالاشتغال بالقبضي مستلزم لإبراز البقية .

(٢) وهو جواز الدفع إلى مدعي النقطة بالوصف المطلق .

(٣) أي وعلى ( القول الأشهر ) وهو ( جواز الدفع بالوصف ) .

(٤) أي بالنقطة .

(٥) أي إلى الواصف الأول .

(٦) يحتمل أن يكون نصبه على المفعول لاجله : أي الدفع كان لاجل

البناء على الظاهر .

ويحتمل أن يكون نصبه على أنه محطوف على خبر ( كان ) أي للدفع

كان ونخصة من الشارع ، وبناء على الظاهر .

من الواصف ( ضمن الدافع ) الذي اليته مثلها ، أو قيمتها ( ورجع )  
 الخارج ( على القابض ) بما خرجه ، لأن التلف في يده (١) ، ولأنه عاد  
 إلا أن يعترف الدافع له (٢) بالملك فلا يرجع عليه لو رجع عليه (٣)  
 لاعتراؤه (٤) يكون الأخذ منه ظلماً ، وللمالك الرجوع على الواصف  
 القابض ابتداء فلا يرجع على الملتقط ، سواء تلفت في يده (٥) أم لا .  
 ولو كان دفعها الى الأول بالبيته ثم أقام آخر بيته حكم (٦) الرجوع

(١) أي في يد القابض الذي هو المدمي الواصف :

(٢) أي للقابض المدمي :

(٣) مرجع الضمير ( الدافع ) . والفاعل في رجع ( مالك اللقطة ) و مرجع

الضمير في عليه الأول ( القابض المدمي ) : والفاعل في يرجع ( الدافع ) :

والمعنى : ان الدافع لو دفع اللقطة الى المدمي الواصف باعتراؤه بأنها ملك

لقابض فلا يرجع الدافع على القابض المدمي لو رجع المالك على الدافع :

(٤) تعليل لعدم رجوع الدافع على القابض المدمي أي لاعتراؤه الدافع

بأن اللقطة ملك للواصف المدمي القابض . فعلى هذا يكون اخذ الدافع اللقطة ،

أو البذل منه ظلماً في حق القابض ، لأن الدافع اعترف بأنها ملك له ،

(٥) أي في يد القابض .

لا يخفى انه لا فرق في هذا الحكم وهو (تلف في يد القابض) بين ان يعترف

لدافع للقابض بان اللقطة ملك للقابض ، وبين ان لا يعترف :

ولا يخفى ايضاً : ان تعميم القول برجوع المالك على القابض ، سواء تلفت

اللقطة في يده ام لا لاجل عدم توهم انه في صورة تلف العين لا يكون للمالك حق

الرجوع على القابض حيث إنه في صورة عدم تلف اللقطة لا اشكال في جواز

رجوع المالك على القابض .

(٦) بمقتضى ان يكون ( حِكْم ) مجهولاً . والمعنى : انه في صورة اقامة

بأرجح البيتين عدالة ، وعدداً (١) فإن تساوياً أقرع ، وكذا لو أقامها ابتداء (٢) ، فلو خرجت القرعة للثاني فالتزمها (٣) من الأول ، وإن تلفت فبدلاً مثلاً ، أو قيمة ولا شيء على الملتقط إن كان دفعها بحكم الحاكم وإلا ضمن (٤) .

ولو كان الملتقط قد دفع بدلاً لتلفها تم ثبت للثاني رجع (٥)

« المدهي الثاني البينة بحكم الحاكم إن كانت بيته أرجح من الآخر . فتعطي القطة له . هذا ما يفهم من العبارة »

ولكن حقها أن يقال هكذا : ( حُيِّكَم في الرجوع إلى أرجح البيتين ) :

(١) فإن كانت بيته الأول أحدل من بيته المدهي الثاني ، أو أكثر عدداً منها فالقول قول الأول وبحكم له ،

وكذلك لو كانت بيته المدهي الثاني أكثر عدداً من بيته المدهي الأول ، أو أحدل منها فالقول قول الثاني وبحكم له ،

(٢) أي بقرع بين المدهيين عند عارض البيتين راجع الجزء الثالث من طبعتنا الحديثة ( كتاب القضاء ) ص ١٠٧ .

(٣) أي التزم الثاني القطة من المدهي الأول الذي أقام بيته ، ثم أقام الثاني ، وأما لو أقام البينة دفعة واحدة فتعطي القطة لمن كانت بيته أرجح ، أو من خرجت القرعة باسمه ،

(٤) أي لو كان الملتقط دفع القطة إلى من أقام البينة من دون أن يراجع الحاكم الشرعي .

أو رجع إحدى البيتين بنفعه : فدفع على طبق ترجيحه .

(٥) أي رجع الثاني على الملتقط في صورة رجحان بيته عدداً ، أو عدالة ، أو خروج القرعة باسمه مع تساوى البيتين .

والأقي صورة عدم ترجيح بيته ، أو عدم خروج القرعة باسمه فلاحق لثاني في الرجوع على الملتقط .



على الملتقط ، لأن المدفوع الى الأول ليس عين ماله (١) ، ويرجع الملتقط على الأول بما اداه ان لم يعترف له بالملك ، لا من حيث البينة ، اما لو اعترف لاجلها لم يضر ، لبنائه (٢) على الظاهر وقد تبين خلاله (٣) .  
( والموجود في المفازة ) وهي البرية (٤) القفر - والجمع المفاوز قاله ابن الاثير في النهاية :

ولقل الجوهري عن ابن الاثير انها سميت بذلك تفاقولا بالسلامة والقفور ( والحربة ) التي باد أهلها ( أو مدفونا في أرض لا مالك لها ) ظاهراً ( يَتَمَتُّكَ من غير تعريف ) وإن كثر ( اذا لم يكن عليه اثر الاسلام ) من الشهادتين ، أو اسم سلطان من سلاطين الاسلام ونحوه (٥) ، ( وإلا ) يكن كذلك بأن وجد عليه اثر الاسلام ( وجب التعريف ) ، لدلالة الأثر على سبق يد المسلم فتصحب :  
وقيل : يملك مطلقاً (٦) ، لعدم صححة (٧) محمد بن مسلم أن للواجد

---

(١) أي عين مال الثاني ، لأن الملتقط في صورة تلف المال في يده أدفع اليه بدل .

(٢) أي لبناء الاعتراف على الظاهر :

(٣) أي قد تبين ان القطة ليست ملكاً للأول :

(٤) البرية (الصحراء) جمعها (براري) . والقفر : الأرض الخالية من الماء

والكلأ : والناس . جمه : قفار بكسر القاف وكفور بضمها :

(٥) مما يدل على الاسلام كاسم البلدة التي خرجت للدناليير فيها :

(٦) سواء وجد عليه أثر الاسلام أم لا . فكل ما وجد في (المفازة) فلواجده

(٧) (الوسائل) للطهة القديمة المجلد الثالث كتاب القطة ص ٣٣١ الباب ٥

ما يوجد في الحرب ، ولأن أثر الاسلام قد يصدر عن غير المسلم (١) وحلت  
الرواية (٢) على الاستحقاق بعد التعريف فيما عليه الأثر (٣) . وهو (٤)  
بعد ، إلا أن الأول (٥) لشهر :

ويستفاد من تقييد الوجود في الأرض التي لا مالك لها بالمدفون عدم  
اشتراطه (٦) في الأولين ، بل يملك ما يوجد فيها (٧) مطلقاً ، مما باطلاق  
النص (٨) ، والفتوى ، أما غير المدفون في الأرض المذكورة (٩) فهو نقطة .  
هذا (١٠) كله اذا كانت في دار الاسلام ، أما في دار الحرب

(١) كما يتفق كثيراً لغير المسلم من ضرب السكة المنشوشة على مثال سكة  
المسلمين . وهو المعبر عنه في عصرنا الحاضر بـ (النقود للزينة) او (الدبنار المزيف).

(٢) المشار اليه في الهامش رقم ٧ ص ١١٩ :

(٣) أي أثر الاسلام

(٤) أي محل الرواية المذكورة وهي صحيحة (محمد بن مسلم) المشار اليها  
في الهامش رقم ٧ ص ١١٩ . على استحقاق الملتقط النقطة بعد التعريف اذا كان عليه اثر  
الاسلام . بعد ، لأن الرواية آية من هذا الحمل ، لأن قوله عليه السلام في الصحيحة  
( فان كانت ضربة قد جلى عنها أهلها فالذي وجد المال احق به ) مطلق ليس فيه  
إشارة الى استحقاق الملتقط النقطة بعد التعريف :

(٥) وهو وجوب التعريف ان وجد عليه اثر الاسلام ،

(٦) أي عدم اشتراط نخلو الأرض من المالك في الأولين وهما : المفازة والحربة

(٧) أي في المفازة ، والحربة مطلقاً ، سواء كان لها مالك أم لا .

(٨) وهي صحيحة (محمد بن مسلم) المشار اليها في الهامش رقم ٧ ص ١١٩ .

(٩) أي وجد في الأرض التي لا مالك لها بأن كانت النقطة مطروحة عليها

من دون أن تكون مدفونة فيها .

(١٠) أي نخلو النقطة عن اثر الاسلام .

فلو وجدته مطلقاً (١)

( ولو كان للأرض ) التي وجد مدفوناً فيها ( مالك عرفه فان عرفه ) أي ادعى أنه له دفعه إليه من غير بينة ، ولا وصف ( وإلا ) يذهب ( فهو للواجد ) مع انتفاء اثر الاسلام ، وإلا فللقطة كما سبق (٢) ولو وجدته في الأرض المملوكة غير مدفون فهو لقطة ، إلا أنه يجب تقديم تعريف المالك فان ادعاه فهو له كما سلف ، وإلا عرفه :

( وكذا لو وجدته في جوف دابة عرفه مالئها ) كما سبق (٣) سبق يده ، وظهور كونه من ماله دخل في حلقها ، لعدم وجوده في الصحراء واختلافه ، فان عرفه المالك ، وإلا فهو للواجد ، لصحيفة عبد الله بن جعفر قال : كتبت إلى الرجل (٤) أسأله عن رجل اشترى جزوراً ، أو بكرة الاضاحي فلما ذبحها وجد في جوفها بكرة فيها دراهم ، أو دلائير أو جوهرة لمن تكون ؟ فقال : فوقع عليه السلام عرفها للبائع فان لم يكن

(١) سواء كان عليه اثر الاسلام ام لا :

(٢) أي تجري عليها احكام القطة من التعريف حولا ، وجواز تملكها بعد ذلك ، او التصديق بها ، او حفظها لئلا يهلكها :

(٣) في قول ( المصنف ) : ( ولو كان للأرض مالك عرفه ) هـ

(٤) في نسخ ( اللمعة ) جميعاً ( علي بن جعفر ) : ولكن في كتب الاخبار ( لكافي . الرسائل : التهذيب . اللواتي ) ( عبد الله بن جعفر ) فهو ( جسد الله بن جعفر بن حسين بن مالك بن جامع الحميري ) لقمي شيخ القميين ووجههم :

قدم الكوفة سنة ٢٩٧ وكان من اصحاب ( الامام الهادي ) عليه السلام وكان ثقة .  
(٥) هو ( الامام أبي الحسن الهادي ) عليه السلام هـ

يعرفها فالشيء لك رزقك الله إياه (١) ، وظاهر يقتوى ، والنص (٢)  
عدم الفرق بين وجود أثر الإسلام عليه ، وعدمه :

والأقوى الفرق (٣) ، وانحصار الحكم (٤) بما لا أثر عليه ،  
وللا (٥) فهو لقطة بما بين الأدلة (٦) ، ولدلالة (٧) أثر الإسلام على بد

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٢ كتابه القطة ص ٣٣١ الباب ٩

الحديث ١ .

(٢) وهي الرواية المشار إليها في الهامش رقم ١ : فقوله عليه السلام :  
( فالشيء لك ) بعد قوله : ( عرفها البايع ) مطلق يشمل ما إذا كان عليه أثر  
الإسلام أم لا .

(٣) أي الفرق بين ما عليه أثر الإسلام ، وبين ما ليس عليه أثر الإسلام :  
(٤) وهو أن ما وجد في جوف الدابة فهو لو اجتمع أن لم يعرفها البايع بعد  
أن عرفه لواجد .

(٥) أي وإن كان على ما وجد أثر الإسلام .

(٦) أي الأدلة للدلالة على وجوب التعريف مطلقا ، سواء كان على القطة  
أثر الإسلام أم لا :

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٢ كتابه القطة ص ٣٣١ الباب ٢  
الاحاديث .

والأدلة التي دلت على تملك ما في جوف الدابة بدون التعريف وهي رواية  
(عبد الله بن جعفر) المشار إليها في الهامش رقم ١ .

(٧) دليل ثان لانحصار الحكم وهو جواز تملك ما في جوف الدابة بدون  
التعريف إذا لم يكن عليه أثر الإسلام .

ولا يخفى : أن (الشارح) قدس الله روحه ظهر منه قريبا : أن الملتقط يملك  
القطة مطلقا ، سواء كان عليه أثر الإسلام أم لا . وذلك في المال المدفون في أرض -

المسلم سابقاً ( أما ما يوجد في جوف السمكة فلو وجد ) ، لأنها إنما ملكت بالحيازة ، وأُخِيزَ إنما قصد تملكها (١) خاصة ، لعدم علمه بما في بطنها فلم يتوجه قصده إليه (٢) بناء على أن المباحات إنما تُملك بالنية والحيازة معاً ، ( إلا أن تكون ) السمكة ( محصورة في ماء تغلف ) (٣) فتكون كالذابة (٤) ، لعين ما ذكر (٥) . ومنه (٦) يظهر أن المراد بالذابة : الاهلية كما يظهر من الرواية (٧) ، فلو كانت وحشية لا تغلف من مال المالك فكالسمكة (٨) ، وهذا (٩) كله إذا لم يكن اثر الاسلام عليه ،

= لا مالك لها عند قوله : ( وحلت الرواية على الاستحقاق بعد التعريف فيها عليه الأثر وهو بعيد ) ؟

- (١) أي تملك السمكة .
- (٢) أي إلى ما في جوفها .
- (٣) أي تطعم .
- (٤) أي حكم ما وجد في جوف هذه السمكة حكم ما يوجد في جوف الذابة المملوكة فكما أنه يجب تعريف ما في جوف الذابة كذلك يجب تعريف ما في جوف السمكة المحصورة في مثل هذا الماء ، لأنها مملوكة .
- (٥) وهو سبق يد المالك ، وظهور كون ما في جوفها من مال المالك .
- (٦) أي يظهر من حكم السمكة في وجوب تعريف ما في جوفها إذا كانت محصورة في الماء :
- (٧) وهي رواية ( عبدالله بن جعفر ) المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ١٢٢ .
- (٨) أي حكم الذابة الوحشية حكم السمكة غير المحصورة في عدم وجوب تعريف ما في جوفها .
- (٩) أي عدم وجوب التعريف فيها إذا كانت للذابة وحشية ، والسمكة غير محصورة .

والا للقطعة كما مر (١) ، مع احتمال عموم الحكم (٢) فيها (٣) لاطلاق النص (٤) والفتوى :

( والموجود في صندوقه ، أو داره ) ، أو غيرها من املاكه ( مع مشاركة الغير له ) في التصرف فيها محصوراً ، أو غير محصور على ما يقتضيه اطلاقهم (قطعة) أما مع عدم الحصر فظاهر ، لأنه بمشاركة غيره لا يدل بخصومه فيكون لقطعة ، وأما مع انحصار المشارك فلان المفروض أنه لا يعرف فلا يكون له (٥) بدون التعريف .

ومحتمل قوياً كونه له مع تعريف المنحصر (٦) ، لأنه يعلم اعتراف المشارك بصير كما لا مشاركه فيه ( ولا معها ) أي لا مع المشاركة (تحل) للمالك الواحد ، لأنه من نواحي ملكه المحكوم له به :



(١) في قول (الشارح) رحمه الله : ( والافيهو لقطعة جمعاً بين الأدلة ) .  
(٢) أي مع احتمال عموم الحكم وهو جواز تملك ما في جوف الدابة إذا كانت وحشية ، وليسكة غير محصورة ، وكان أثر الاسلام على ما في جوفها ، أو لم يكن عليها أثر الاسلام :

(٣) أي في الدابة الوحشية ، وليسكة غير المحصورة :

(٤) راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد الثالث ص ٣٣٢ الباب ١٠

الحديث ٤

(٥) أي للمنتقط :

(٦) أي تعريف المنتقط شريكه للمنحصر الذي لا يشارك غيره في المكان :

هذا (١) اذا لم يقطع بالفضاء عنه (٢) ، وإلا (٣) اشكل الحكم  
 يكون له ، بل ينبغي ان يكون لقطة (٤) ، إلا ان كلامهم هنا (٥) مطلق  
 كما ذكره المصنف (٦) ، ولا فرق في وجوب تعريف المشترك هنا بين  
 ما لقعن من الدرهم ، وما زاد ، لاشتراكهم في اليد بسبب التصرف  
 ولا يفقر مدعيه منهم (٧) الى اليقة ، ولا الوصف ، لانه مال لا يدعيه  
 احد ، ولو جهلوا جميعاً (٨) امره فلم يعرفوا به ولم يتلوه ، فان كان  
 الاشتراك في التصرف خاصة فهو المالك منهم ، وان لم يكن فيهم مالك  
 فهو للمالك ، وان كان الاشتراك في الملك والتصرف فهم فيه سواء ؛  
 ( ولا يكفي التعريف حولا في المملك ) لما يجب تعريفه ( بل لابد )  
 بعد الحول ( من اليقة ) للمملك وانما يُجيدت التعريف حولا بخبر الملتقط

- 
- (١) اي كون ما وجدته حلاً للمالك ؛
  - (٢) مرجع للضمير ( الملتقط ) . وفي انتظامه ( المال الملتقط ) ؛  
 والمعنى : أن كون ما وجدته حلاً للمالك اذا لم يقطع بانتظام المال الملتقط عنه  
 وأما اذا قطع بأنه ليس له فيشكل الحكم بحلته له ؛
  - (٣) اي وان قطع يكون ما وجدته متصفاً عنه ؛
  - (٤) فيجب عليه تعريفه حولا كاملاً ؛
  - (٥) اي في باب ما وجد في صندوقه او داره .
  - (٦) في قوله : ( والموجود في صندوقه ، او داره مع مشاركة الغير له لقطة  
 ولا معها حل ) حيث إن كلام ( المصنف ) هنا مطلق ، سواء قطع بأن ما وجدته  
 ليس له أم لم يقطع بذلك .
  - (٧) اي مدعي المال من الشركاء المنحصرين .
  - (٨) اي جهل جميع الشركاء المنحصرين امره وجدوه ؛

بين التملك بالنية ، وبين الصدقة به (١) ، وبين إيقاعه في يده امانة (٢) لملكه .

هذا (٣) هو المشهور من حكم المسألة (٤) ، وفيها قولان آخران على طرفي التقضي (٥) .

احدهما دخوله (٦) في الملك قهراً من غير احتياج الى أمر زائد على التعريف ، لظاهر قول الصادق عليه السلام : فان جاء لها طاب ، وإلا فهي كسبيل ماله (٧) . والثاء (٨) لتعقيب ، وهو قول ابن ادريس ورد بان كوالها (٩) كسبيل ماله لا يقتضي حصول الملك حقيقة (١٠) .

(١) اي بالمال الملتقط .

(٢) اي امانة شرعية .

(٣) اي مرور الحول لا يوجب التملك ان لم ينو .

(٤) اي مسألة اللقطة .

(٥) اي متناقضان احدهما مخالف للآخر :

(٦) اي دخول المال الملتقط .

(٧) (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٠ الباب ٢ .

الحديث ١ .

(٨) اي في قوله عليه السلام : (والا فهي كسبيل) اي يرتب على التعريف

حولا كاملا - جواز التصرف في المال الملتقط كيف شاء ، ولا نعني بالملك إلا هذا وليس في الرواية ما يشعر باشتراط النية في التملك .

(٩) اي كون اللقطة .

(١٠) لأن السبيل هو الطريق : فيجوز أن يراد أن المال الملتقط واقع في طريق

مال الملتقط بالكسر . اي يصلح ان يكون مالا له بالنية .

اذن فلم يدل (كسبيل ماله) على صيرورته مالا له بلا حاجة الى امر آخر من لبة ونحوها .



والثاني انتصار ملكه الى اللفظ الدال عليه بأن يقول : انتقلت تملكها وهو قول أبي الصلاح وغيره ، لأنه معه (١) مجمع على ملكه : وغيره (٢) لا دليل عليه :

والأقوى الأول (٣) ، لقوله عليه السلام : « ولا فاجعلها في عرض مالك » (٤) : وهبته الفعل (٥) الامر ، ولا اقل من أن يكون للاباحة (٦) فيستدعي (٧) أن يكون المأمور به مقدوراً بمسد التعريف ، وعدم مجيء

(١) أي مع اللفظ الدال على ملكه خلاصه على قصد التملك ،

(٢) وهو التملك بغير اللفظ .

(٣) وهي كفاية نية التملك من دون اعتبار اللفظ الدال عليه :

(٤) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللقطة ص ٣٣٠ الباب ٢ -

الحديث ١٠ .

(٥) وهي كلمة ( اجعل ) أمر : والامر الوجوب :

(٦) بناء على عدم دلالة الامر على الوجوب .

(٧) أي الامر يستدعي أن يكون المأمور به وهو ( فاجعلها في عرض مالك )

مقدوراً بعد التعريف ، وبعد مجيء المالك ،

هذا رد من ( الشارح ) على ما افاده ( ابن ادریس ) رحمه الله من أن اللقطة

تدخل في ملكه بعد التعريف حولا كاملا ان لم يجيء مالكها في أثناء الحول :

خلاصة الرد : أن دخول اللقطة في ملك الواجد بعد التعريف قهراً يستلزم

أن يكون ادخالها في ملكه من قبل محالاً ، لأن الادخال تحصيل لمحصل ، وهو محال

والامام عليه السلام قد أمره ان يدخلها في ملكه . وهذا محال . بناء على قول ( ابن

ادريس ) : والشارح لا يأمر بما هو محال .

المالك ولم يذكر اللفظ (١) فدل الأول (٢) على انتفاء الأول ، والثاني (٣) على انتفاء الثاني وهـ (٤) يجمع بين (٥) ، وبين قوله عليه السلام : كسبيل

(١) هذا رد من (الشارح) على (أبي الصلاح) رحمه الله خلاصته :  
أن قول الإمام عليه السلام في الرواية المشار إليها في الهامش رقم ٤ ص ١٢٧ : (فاجعلها في مرض مالك) ليس فيه ما يدل على احتياج التملك باللفظ :  
لما أفاده (أبو الصلاح) رحمه الله من احتياج التملك إلى اللفظ الدال على التملك كقوله : اغتصت تملكها - غير مفيد :  
(٢) وهو كون المأمور به مقدورا دل على انتفاء الأول وهو (التملك القهري) كما أفاده (أبو الحسن) :

(٣) وهو عدم ذكر اللفظ في الرواية المشار إليها في الهامش رقم ٤ ص ١٢٧ يدل على انتفاء الثاني وهو (احتياج تملك القطعة إلى اللفظ) كما أفاده (أبو الصلاح) ،  
(٤) أي وبالقول الأول وهو (احتياج التملك إلى النية) فحسب من دون احتياجه إلى اللفظ الدال على التملك :

(٥) أي بين قواه عليه السلام : (فاجعلها في مرض مالك) حيث إنه يدل على نفي الاحتياج إلى النية ، وعلى عدم التملك القهري : كما في الخبر المشار إليه في الهامش رقم ٤ ص ١٢٧ .

وبين قوله عليه السلام : (والأفهي كسبيل ماله) حيث يدل على الملك القهري من دون احتياج التملك إلى النية ، وإلى التلغظ الدال عليه . كما في الخبر المشار إليه في الهامش رقم ٧ ص ١٣٦ فالجمع بين هذين الخبرين هو التملك مع النية :

ماله ، وإلا (١) لكان ظاهره الملك القهري ، لا كما رد (٢) سابقاً .  
والأقوال الثلاثة (٣) للشيخ .

- 
- (١) أي ولولا هذا الجمع لكان ظاهر قوله عليه السلام : ( ولا فهي كسيل ماله ) ؛
- (٢) أي لا كما رد (ابن ادریس) سابقاً من أن القطة كسيل ماله لا يقتضي حصول الملك حقيقة ، بل الرد الصحيح عليه هذا .
- (٣) ( التملك القهري ) كما افاده ( ابن ادریس ) و ( التملك بالنية ) .  
و ( التملك بالنية مطلقاً بها ) كما افاده ( أبو الصلاح ) .



كتاب حياة الموات



## كتاب احياء<sup>(١)</sup> الموات<sup>(٢)</sup>

( وهو ) أي الموات من الأرض ( مالا يُنفع به ) منها ( تُعطى له ) (٣)  
او لاستيجاره (٤) ، أو لعدم الماء عنه أو لاستيلاء الماء عليه ( ولو جعل  
هذه الأقسام أفراداً لمعطى ، لأنها (٥) اعم منها كان اجود ولا فرق  
بين أن يكون قد سبق لها إحياء ثم ماتت ، وبين موتها ابتداء على ما يقتضيه  
الاطلاق (٦) وهذا (٧) يتم مع إرادة اهله بحيث لا يُعرفون ولا بعضهم

(١) مصدر باب الافعال من احيى يحيى احياء .

(٢) مصدر مات يموت موتاً بمعنى حلول الأرض من العمارة والسكان لا  
من مات يموت موتاً بمعنى حلول الموت به .

(٣) يضم العين ، ومكون الظاء بمعنى البقاء بلا الطاع .

(٤) من استأجر أي تحول إلى ( آجر ) : والآجر : الأرض ذات الشجرة  
الكثيرة المتلف :

والأرض ذات القصب الكثير :

والأرض المسبعة بأن تكون مأوى للبعاع :

(٥) أي المعطى اعم من هذه الأقسام ، لأنها تشملها :

(٦) أي اطلاق قول ( للمصنف ) : ( وهو ما لا ينظم به ) ، سواء كانت

محياة ابتداء ثم ماتت ، أم كانت موتاً من الابتداء :

(٧) أي تعميم اطلاق الموات على الأراضي التي كانت محياة ثم ماتت لا يتم

إلا مع إرادة اهله :

فلو عُرف أُلهي لم يصح أحيائها على ما صرح به المصنف في الدروس  
ومباني أن شاء تعالى ما فيه :

ولا يُعتبر في تحقق موتها العارض ذهاب رسم العبارة رأساً ، بل  
لهابطه المظلة وإن بقيت آثار الانهيار ، ونحوها ، لصدقه عرفاً معها (١)  
علاقاً لظاهر التذكرة (٢) ، ولا يلحق ذلك (٣) بالتحجير حيث إنه (٤)  
لو وقع ابتداء كان تحجيراً ، لأن (٥) شرطه بقاء اليد ، وقصد العبارة .  
وهما (٦) متضيان هنا ، بل التحجير مخصوص باقتداء الإحياء ، لانه (٧)  
بمعنى الشروع فيه حيث لا يملكه (٨) فكأنه قد حجّر على غيره بأثره  
أن يتصرف فيها حجّره بإحياء ، وغيره .

- (١) أي لصدق الموات عرفاً مع وجود الآثار .
- (٢) أي علاقاً (العلامة) في التذكرة حيث افاد رحمه الله أن الآثار قائمة  
مقام التحجير وألها بمنزلة .
- (٣) أي بقاء الآثار لا يلحق بالتحجير في عدم جواز التصرف للغير حتى  
يقال : إن الآثار بمثابة التحجير . فكأنه لا يجوز لأحد التصرف في الأرض  
المحصرة ، كذلك لا يجوز له التصرف في الأرض ذات الآثار القديمة كما في المسكن  
للبلدة التي تركها أهلها وبقيت خربة .
- (٤) أي التحجير لو وقع ابتداء في الأرض غير الحياة سابقاً كان تحجيراً  
فلا يجوز لأحد التصرف فيها .
- (٥) تعليل لعدم الحاق الآثار بالتحجير أي شرط التحجير .
- (٦) أي بقاء اليد : وقصد العبارة متضيان هنا أي في الأرض ذات الآثار  
والرسوم :
- (٧) أي التحجير بمعنى الشروع في الإحياء والعبارة .
- (٨) أي لا يبلغ التحجير مرتبة الإحياء فهو شروع في الإحياء .



( و ) حكم الموات أن ( يملكه من احياء ) اذا قصده تملكه  
 ( مع غيبة الامام عليه السلام ) سواء في ذلك المسلم ، والكافر ، لعموم  
 « من احياء ارضها ميتة فهي له (١) » : ولا يقدح في ذلك (٢) كونها  
 للامام عليه السلام على تقدير ظهوره (٣) ، لأن ذلك (٤) لا يقصر عن  
 حقه (٥) من غيرها (٦) كالخمس ، والمفنوم بغير اذنه (٧) ، فانه بيد الكافر  
 والمخالف على وجه الملك حال الغيبة ، ولا يجوز التراجع منه فهذا (٨) أولى :  
 ( وإلا ) يمكن الامام عليه السلام غالباً ( انصر ) الاحياء ( الى اذنه )  
 اجماعاً ، ثم ان كان مسلماً ملكها باذنه ، وفي ملك الكافر مع الاذن  
 قولان ، ولا اشكال فيه لو حصل (٩) انما الاشكال في جواز اذنه له

(١) (الموسائل) الطبعة القديمة المجلد ١٣ كتاب احياء الموات من ٣٢٧  
 الباب ١ - الحديث ٥ :

- (٢) اي في تملك الارض بالاحياء مطلقاً ، سواء كان الحي مسلماً ام كافراً :
- (٣) اي على تقدير ظهور ( الامام ) عليه السلام :
- (٤) اي تملك الارض الحية لكل من احيائها ، سواء كان مسلماً ام كافراً ،
- (٥) اي من حق الامام الذي يخص به :
- (٦) اي من غير الارض الحية .
- (٧) اي بغير اذن الامام : فكما أن الخمس والمفنوم بغير اذنه يكونان لمن  
 ييده مع أنها ( للامام ) عليه السلام :
- كذلك الارض الحية التي احيائها الانسان فهي لحيها ، سواء كان مسلماً  
 ام كافراً ولو ظهر ( الامام ) عليه السلام :
- (٨) اي في صورة الاحياء :
- (٩) اي لو حصل الاذن فانه يحتفظ بكون الارض الحية ملكاً للكافر .

لفظاً إلى أن الكافر هل له اعلية ذلك أم لا . والنزاع قليل الجدوى (١) .  
 ( ولا يجوز إحياء العامر (٢) وتوابه كالطريق ) المفضي إليه (٣)  
 ( والشرب ) بكسر الشين - واصله الحفظ (٤) من الماء . ومنه (٥)  
 قوله تعالى : **كُلُوا شَرِبُوا يَوْمَ تَأْتِي سَآتِ السَّيْلِ** (٦)  
 والمراد هنا النهر وشبهه المعد لمصالح العامر (٧) ، وكذا غيرها (٨)  
 من مواضع العامر وحريمه ( ولا ) إحياء ( للفتوحة - فتوة ) بفتح العين  
 أي قهراً وخلبة على أهلها كارض الشام ، والمراق وغالب بلاد الاسلام  
 ( اذ عامرها ) حال للفتح ( للمسلمين ) قاطبة بمعنى أن حاصلها بصرف  
 في مصالحهم لا تصرفهم فيها كيف اتفق كما سيأتي ( وغامرها ) بالمعجمة  
 وهو بخلاف العامر بالمهملة قال الجوهري : وإنما قيل له : عامر ، لأن  
 الماء يبله فينمره . وهو فاعل بمعنى مفعول كقولهم سرّ كاتم ، وماء

(١) بل حديم الجدوى والفائدة ، لأن ( الإمام ) عليه السلام يعرف تكليفه .  
 (٢) إطلاق الإحياء على العامر مجازاً ، لأنه يحصل للحاصل فالعامر لا يعمر  
 وإنما ذكره تقييداً لما بعده في قول ( المصنف ) : ( وتوابه كالطريق وللشرب ) الخ .  
 والمراد من العامر المعمور . فاسم للفاعل هنا بمعنى المفعول كما في قوله تعالى :  
 ( لا حاصم اليوم من أمر الله ) أي لا معصوم .

(٣) أي إلى العامر . والمراد من الطريق ( المجاز ) ، أو ( الشرب ) .

(٤) أي له حق ونصيب من الماء .

(٥) أي ومن هذا المعنى وهو النصيب والحظ .

(٦) الشعراء : الآية ١٠٥ .

(٧) وهو المحي ، سواء كان الماء لشرب أهل العامر ، أو لما شربه وسقي زرعه .

(٨) أي غير الطريق وللشرب كالاصطبل ، وأماكن الحرام : .

دائق (١) ، وانما بُني على فاعل ليقابل به الغامر .  
 وقيل : الغامر من الأرض ما لم يُزرع مما يحتمل (٢) الزراعة ،  
 ومالا يبلغه الماء من موات الأرض لا يقال له : غامر نظراً الى الوصف  
 المتقدم (٣) ، والمراد هنا ان مواتها مطلقاً (٤) ( للامام عليه السلام )  
 فلا يصح احياؤه بغير اذنه مع حضوره ، أما مع غيبته فيحلها المحيي ، ويرجع  
 الآن في المحيي منها ولبيت في تلك الحال (٥) الى القرائن . ومنها (٦)  
 ضرب الخراج والمقاسمة ، فان انتفت (٧) فالأصل يقتضي عدم العارة (٨)  
 فيحكم لمن بيده منها شيء بالملك لو ادعاه ، ( وكذا كل ما ) أي موات  
 من الأرض ( لم يجر عليه ملك المسلم ) فانه للامام عليه السلام فلا يصح  
 احياؤه إلا باذنه مع حضوره ويباح في غيبته . ومثله (٩) ما جرى عليه

(١) أي ماء مدفوق ، (سرمكوم) .

(٢) أي يصلح للزراعة ؛

(٣) لأن الغامر : مما يبلغه الماء فيغمره ؛

(٤) سواء كانت أراضي الموات بغيرها الماء أم لا .

(٥) أي في حال الفتح .

(٦) أي ومن تلك القرائن (الضرائب المالية) التي توضع من قبل الحكومات

مل الاراضي .

فان كانت الضرائب موجودة حينئذ فالأراضي تعد محيأة ، وان لم تكن

موجودة فهي موات ؛

(٧) أي (الضرائب) .

(٨) أي حين الفتح .

(٩) أي ومثل الموات التي لم يجر عليها ملك مسلم وأنها (للإمام) عليه السلام -

ملك مسلم باداعه عنه فانه يحكم الموات وأنه للامام عليه السلام . فلا يجوز احياؤه =

ملكه ثم بادأه .

( ولو جرى عليه ملك مسلم ) معروف ( فهو له ولوارثه بعده )  
كثيره من الاملاك ( ولا ينقل عنه بصيرورته مواتاً ) مطلقاً (١) ، لأصالة  
بقاء الملك وخروجه يحتاج الى سبب ناقل وهو (٢) محصور وليس منه (٣)  
الخراب .

وقيل : يملكها المحيي بعد صيرورتها مواتاً ويبطل حق السابق ، لعموم  
من أحياء أرضاً ميتة فهي له (٤) ، ولصحيفة (٥) أبي خالد الكابلي عن الباقر  
عليه السلام قال : وجدنا في كتاب علي عليه السلام إن الأرض لله  
يورثها من يشاء من عباده والعالية المستنق (٦) . الى ان قال :  
فان تركها واخر بها فأنزلها رجل من المسلمين من بعده فتمرها ، او احيها  
فهو احق بها من الذي تركها (٧) ، وقول الصادق عليه السلام : أيا رجل  
أتى خربة بالرة فاستخرجها ، وكري (٨) أنهارها ، وعمرها فلان عليه  
في زمن حضوره الا باذنه ، ويباح ذلك في زمن غيبتة عجل الله له الفرج .

(١) سواء كان ملك الملك المذكور بالاحياء او بالشراء .

(٢) اي السبب الناقل محصور ، لأنه إما البيع او الهبة ، او الوقف ، او غيرها .

(٣) اي من السبب الناقل .

(٤) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧

الباب الاول - الحديث ٥ :

(٥) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧

الباب ٣ - الحديث ٢ : حيث استشهد (الامام) عليه الصلاة والسلام بالآية الشريفة :

(٦) الاعراف : الآية ١٢٨ .

(٧) نفس المصدر السابق الحديث ١ .

(٨) بمعنى الحفر والتنظيف عن الرواسب .

فيها الصدقة ، فان كانت أرضاً لرجل قبله فغاب عنها وتركها واخريها  
ثم جاء بعد يطلبها فان الأرض لله ، ولن عمرها .

وهذا هو الأقوى ، وموضع الخلاف (١) ما إذا كان السابق قد ملكها  
الاحياء . فلو كان قد ملكها بالشراء ونحوه (٢) لم يزل ملكه عنها اجماعاً  
هل ما نقله العلامة في التذكرة من جميع أهل العلم .

( وكل أرض أسلم عليها أهلها طوعاً ) كالمدينة المشرقة ، والبحرين  
واطراف اليمن ( فهي لهم ) هل المخصوص يتصرفون فيها كيف شاؤوا  
( وليس عليهم فيها سوى الزكاة مع ) اجتماع ( الشرائط ) المعتبرة فيها .  
هذا اذا قاموا بممارتها ، أما لو تركوها فخرت فانها تدخل في عموم  
قوله (٣) :

( وكل أرض ترك أهلها عمارتها فالمحبي الحق بها ) (٤) منهم  
لا بمعنى ملكه لها بالاحياء ، لما سبق من ان ما جرى عليها ملك مسلم  
لا ينتقل عنه بالموت فترك العبرة التي هي أهم من الموت اولى ، بل بمعنى  
استحقاقه التصرف فيها مادام قائماً بممارتها ( وعليه طسقا ) (٥) أي اجرتها  
( لاربابها ) الذين تركوا عمارتها :

- والمراد من استخراجها : جعل الأرض صالحة للزراعة :

(١) أي الخلاف في أن الأرض المبيعة لو تركت ومالت ، ثم احياها آخر  
هل يملكها أم لا :

(٢) كالارث والمبة .

(٣) وهو قوله صلى الله عليه وآله : ( مع احيا أرضاً مبيعة فهي له ) وقد اشير

اليه في الهامش رقم ٤ ص ١٣٨ :

(٤) هذا مضمون صحيحة (ابي خالدة الكاظمي) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ١٣٨

(٥) مغرب ، تشك ، او تشك ، وهو قدر معين من الخراج :

أما عدم خروجها عن ملكهم فقد تقدم (١) ، وأما جواز احيائها مع القيام بالأجرة للرواية (٢) سليمان بن خالد وقد سأله عن الرجل يأتي الأرض الخربة فيستخرجها (٣) ويجري أنهارها ويعمرها ويزرعها فإذا عليه ؟ قال : للصدقة (٤) قلت : فإن كان يعرف صاحبها قال : فليؤد إليه حقه ، وهي (٥) دالة على عدم خروج الموات به عن الملك أيضاً ، لأن نفس الأرض حق صاحبها (٦) ، إلا أنها (٧) مقطوعة السند ضعيفة فلا تصلح (٨) ، وشرط في الدروس اذن المالك في الاحياء ، فإن تعدر (٩) فالحاكم ، فإن تعدر (١٠) جاز الاحياء بغير اذن ، وللمالك

(١) في قول (المصنف) : (ولو جرى عليه ملك مسلم فهو له ولو ارثه بعده)

(٢) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧

للباب ٣ - الحديث ٣ .

(٣) اي يصلح الأرض للزراعة .

(٤) اي يعطي زكاة الزرع اذا كان ما زرعه مما يوجب الزكاة :

واما غيره فستحب اعطاء زكاته ،

(٥) اي هذه الرواية دالة على عدم خروج مثل هذه الأرض المهيأة بواسطة

اصلاحها ، واجراء الماء فيها ، وزرعها عن ملك عبيها الاول . كما لم يخرج بموتها من ملكه .

(٦) اي لا تزال الأرض ملكا لصاحبها وان احياها المهي .

(٧) اي هذه الرواية سندها مقطوع :

(٨) اي للاستدلال =

(٩) اي المالك بأن لم يكن موجودا ، او لم يمكن الوصول اليه ، او لم ياذن

في الاحياء .

(١٠) اي الحاكم بان لم يوجد ، او لم يمكن الوصول اليه :

حينئذ (١) طسقا . ودليله (٢) غير واضح :  
والأقوى أنها ان خرجت عن ملكه (٣) جاز احيائها بغير اجرة  
ولما امتنع التصرف فيها بغير اذنه (٤) : وقد تقدم ما يعلم منه (٥)  
خروجها عن ملكه ، وعلمه (٦) :  
نعم للامام عليه السلام تقبيل المملوكة الممتنع اهلها من عمارتها بما شاء  
لأنه أولى بالمؤمنين من انفسهم (٧) :

(١) اي حين ان تصرف بها واحياها عليه اجرة الارض فيدفعها الى صاحبها  
(٢) اي دليل ( الشهيد الاول ) في الدروس غير واضح :  
ولا يخفى : أن دليله واضح بعد ان حكمنا بعلم خروج الارض عن ملك  
صاحبها الاول :

فانه يحتاج الى اذن المالك لو امكن ، والا لحاكم لو امكن :  
(٣) اي الارض خرجت عن ملك المالك الاول :  
(٤) اي بغير اذن المالك الاول لو لم تخرج عن ملكه حتى مع اذن الحاكم  
(٥) اي بما تقدم وهو ( وقيل : يملكها المحي بعد صيرورتها مواتا ويطلق  
حق السابق ، لعموم من احياء ارضاً ميتة ) :

(٦) أي وعدم خروج الارض عن ملك صاحبها ، لأصالة بقاء الملك .  
وخروجه يحتاج الى سبب ناقل وهو محصور وليس منه الخراب :  
(٧) اشارة الى قوله تعالى : ( النَّبِيُّ أَوْلىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ )  
الاحزاب : الآية ٦ :

الآية الشريفة - كما استدلك بها ( الشارح ) رحمه الله - تهدف الى اثبات ولاية  
حامة له ( الرسول الاعظم ) صلى الله عليه وآله على اموال المؤمنين وانفسهم :  
بمعنى ان له التصرف في اموالهم وانفسهم ، سواء رضوا بذلك ام لا ، لان  
سلطنته وولايته بالاستخلاف عن الله عز وجل ، لكوله خطيفته في ارضه جل اسمه =

.....

= فولايته وسلطته في طول ولابة الله وساطته على خلقه .

فكل تصرف منه صلى الله عليه وآله صحيح نافذ :

وهذه الولاية حق ثابت له صلى الله عليه وآله بلا شك وارباب ثم من بعده  
الائمة عليهم السلام وقد اخذ صلى الله عليه وآله الاعتراف به (هذه الولاية العامة)  
من عموم المسلمين يوم ( خدير خم ) اولاً :

فقال صلى الله عليه وآله : ( ائت اوليكم من آل فيكم ) ٢ .

قالوا : ( آلهم بلى ) .

فقال صلى الله عليه وآله : ( آلهم فاشهدوا ) .

وبعد ذلك ابدى ان هذا الحق قد انتقل من بعده الى وصيه وخليفته ( امير

المؤمنين علي بن ابي طالب ) صلوات الله وسلامه عليه .

فقال ثانياً : ( فمن كنت مولاه فعلي مولاه ) . فبايعه المسلمون على ذلك

منذ حينه ( الرسول الاعظم ) صلى الله عليه وآله . فجعلوا يباركون ( علياً

امير المؤمنين ) صلوات الله عليه بامرة المؤمنين ويقول كل واحد منهم :

خرج لك ( يا بن ابي طالب ) اصيحت مولاي ومولا كل مؤمن ومؤمنة .

ان الشيعة تأخذ بهذا الموقف نصاً ثابتاً على خلافة ( امير المؤمنين ) عليه

الصلاة والسلام بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا فصل . فقد نصبه اماماً على الخلق

في ذلك اليوم الرهيب .

نعم ان ( اخواننا السنة ) بعد اذعانهم بالموقف ، وبالنص الموثور - يؤولون

لفظ ( المولى ) على غير ظاهره : لعل المراد به ( المحب أو الصديق ) .

لكن التأويل باطل . حيث ان اللفظ المذكور ( المولى ) مشترك في لغة العرب

ولا شك ان استعمال اللفظ المشترك في احد معانيه غير جائز الا مصحوباً بالقرينة

المعينة .



ولا ريب ان النبي صلى الله عليه وآله عربي صميم فلم يشذ عن القاعدة المذكورة ولا بد من نصب قرينة تدل على مراده من هذه اللفظة .  
ونحن اذ نفحص عن هذه القرينة نجدها واضحة جلية ، لانه صلى الله عليه وآله اخذ الاحتراف من عموم المسلمين اولاً - ( الت اولى بكم من انفسكم ) .  
ثم قال صلى الله عليه وآله : ( فن كنت مولاه فعلي مولاه ) :  
يعنى أن المقام الذي تصرفون به بالنسبة الي ، فهو حق ثابت لـ ( علي ) عليه السلام .

وهو ( مقام الولاية العامة ) اي ولايته على المؤمنين امتداد لولايته :  
وهذه هي الخلافة الكبرى ، او الامامة العظمى ، او الولاية العامة التي هي تعابير مترادفة :

واليك خلاصة واقعة (خدير خم) : في السنة للعاشرة من الهجرة هزم (الرسول الاعظم ) صلى الله عليه وآله على الخروج الى الحج واذن في الناس بذلك :  
اقدم ( المدينة للنورة ) خلق كثير يأتون به في تلك السنة التي يقال لها :  
( عام حجة الوداع ) لو دافع صلى الله عليه وآله مع ( البيت الشريف ) ويقال لها : ( عام حجة البلاغ ) لقوله تعالى : ( يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَا بَكَتْ رِسَالَتُهُ وَاقْلُ بِعِصْمِكَ مِنَ النَّاسِ ) المائدة : الآية ٧١ .

فان الرسول صلى الله عليه وآله أمر في تلك السنة بالحج لتبليغ الولاية :  
ويقال لها : ( عام حجة التمام والكمال ) لتامة النعمة على المسلمين ، واكمال ايمانهم بنصبه صلى الله عليه وآله (عليه) صلوات الله وسلامه عليه (للأمة والولاية) في قوله تعالى : ( اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً ) المائدة : الآية ٥ .

لم يخرج ( الرسول الاعظم ) صلى الله عليه وآله غير هذه الحجة من مكة المكرمة ) الى ان توفاه الله عز وجل .

خرج النبي صلى الله عليه وآله يوم السبت الخامس والعشرين او السادس والعشرين من ذي القعدة من ( المدينة ) مقتسلا مترجلا متجردا في ثوبين صغارين ( ازار ورداء ) :

اخرج صلى الله عليه وآله معه نساءه كلهن في المواج وسار معه اهل بيته وعامة المهاجرين والانصار ومن شاء الله من قبائل العرب واقناء الناس :

خرج صلى الله عليه وآله من المدينة وقد اصاب الناس جذري ، لو حصبة منعت كثيرا من الناس من الحج معه :

ومع هذه الكارثة خرج معه جموع لا يعلمها الا الله تعالى .

قبل : خرج معه تسعون الفا :

قبل : مائة واربعة عشر الفا :

قبل : مائة وعشرون الفا .

قبل : مائة واربعة وعشرون الفا :

قبل : اكثر من ذلك :

هؤلاء عدة من خرج معه صلى الله عليه وآله .

وأما الذين حجوا معه فهم اكثر من ذلك كالحقبةين في مكة والذين اتوا من ( اليمن )

مع ( علي امير المؤمنين ) صلوات الله وسلامه عليه :

اصبح صلى الله عليه وآله يوم الأحد بـ ( يلملم ) :

صلى المغرب والعشاء هناك ، والصبح بـ ( هرق الظبية ) ثم نزل ( الروحاء )

والعصر منها :

صلى العصر بـ ( المنصرف ) ، والمغرب والعشاء بـ ( المتمشي ) ونعشى به ،

وصلى للصبح - ( الاثابة ) ، واصبح يوم الثلاثاء بالعرج واحتجم - ( لحنى جل )  
( عقبه الجحفة ) .

زل ( السقياء ) يوم الاربعاء ، واصبح - ( الالبواء ) زل ( الجحفة ) يوم  
الجمعة ويوم الاحد - ( عصفان ) :

سافر من عصفان الى ( الفميم ) اعترض المشاة فصفوا صفوفاً فشكروا الله  
المشي فقال صلى الله عليه وآله :

( استمعيوا بالنسلان ) : ( مشي سريع دون العدو ) ففعلوا ذلك فوجدوا  
لذلك راحة :

دخل صلى الله عليه وآله ( مر الظهران ) يوم الاثنين ما برح صلى الله عليه وآله  
حتى امسى وغربت له الشمس - ( سرف ) صلى الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله  
المغرب في ( مكة المكرمة ) ففى صلى الله عليه وآله مناسكه والصرف راجعا الى ( المدينة  
المنورة ) ومعه من المجموع المذكورات .

وصل ( خدير ختم ) موضع بين ( مكة والمدينة المنورة ) - ( الجحفة ) يوم  
الخميس ثامن عشر ذى الحجة سنة ١٠ من الهجرة وكان يوماً شديداً الحر حتى  
أن الرجل من شدة الحر ابضع ودائه تحت قميصه .

زل اليه ( جبرئيل الامين ) عن الله عز وجل بقوله : ( يا ايها الرسول  
بلغ ما انزل اليك من ربك فان لم تفعل فما بلغت رسالتى والله  
يهيئك من الناس ) :

ايها القاري الكريم انظر الى عظمة الامر اي ( الإمرة والولاية ) حيث يقول  
الله عز وجل ( لرسوله الاعظم ) صلى الله عليه وآله : ( فان لم تفعل فما بلغت  
رسالتى ) اي لو لم تفعل ما أمرت به من نصب ( علي ) صلوات الله وسلامه عليه  
( الإمرة والولاية والخلافة ) فما بلغت رسالة ربك .

فالهدف الاصحى من التبليغ (الامرة والولاية) ، لا تبليغ بعض احكام طهيفة كما يقول بعض من لا خبرة له .

اذ كيف يمكن ذلك مع انها بلغت بنوامها ولم يبق منها شيء لم تبليغ ، ثم كيف يسوغ (لرسول الاعظم) صلى الله عليه وآله إخفاء الاحكام الإلهية وعدم تبليغها الى (حجة الوداع) .

ثم إن قوله تعالى : (وَاللَّهُ يَتَعَصَمُكَ مِنَ النَّاسِ) يتنافى مع تبليغ الاحكام ، لأن الاحكام ليست مما يخشى ذكرها حتى يعصم الله رسوله الاعظم : للعشبة إنما كانت لاجل هذه المهمة (الامرة والولاية) لا لاجل (تبليغ الاحكام) كما يدعيه البعض ، لأن الاحكام يشترك فيها المسلمون قاطبة وليس لاحد فيها نزاع لاسيما وفي بداية الاسلام . فلا خوف ولا عشيبة (لرسول) صلى الله عليه وآله منهم في الاحكام حتى يعصمه الله من الناس .

ومن السخافة جدا القول بأن النبي صلى الله عليه وآله جمع للناس بعد ثلاثة وعشرين سنة من دعوته المباركة في ذلك اليوم الشديد الحر لاجل تبليغ الاحكام . ابن كان (الرسول الاعظم) صلى الله عليه وآله طول هذه المدة من التبليغ وهل يسوغ له اخفاؤها خلال المدة المذكورة وماذا كان المسلمون يعملون : فالعبادات ، والمقرد ، والایقاعات التي كانت تقع على ايدي المسلمين من جامها ومن علمهم في السخافة الراي من قبول هذه الارجيف والتسلك بها الى هنا نقف ونحيل الامر والقضاء فيه الى من كان منصفاً ولعله يوجد الآن من ينصفنا ، اوداني في المستقبل جمع (النبي) صلى الله عليه وآله الناس في (خديج خم) يوم الثامن عشر من (ذي الحجة الحرام) وكان يوما شديد الحر من شدة الرمضاء يرفع الرجل بعض رداءه على راسه ، وبعضه تحت قدميه .

ظلّل لرسول الله صلى الله عليه وآله بشرى على شجرة ممرّة من الشمس فلما

انصرف صلى الله عليه وآله من صلاته قام خطيباً وسط القوم على اقتاب الابل  
واسمع الجميع رافعاً عقبرته فقال :

الحمد لله ونسئبه ، ونؤمن به ، ونعول عليه ، ونعوذ بالله من شرور القسا  
ومن سيئات اعمالنا الذي لا هادي له ، لمن قبل ، ولا مضل له لمن هدى ، واشهد  
ان لا اله الا الله ، وان محمداً عبده ورسوله :

اما بعد : ايها الناس قد لبأني الطيف الخبير : انه لم يلمن بشي الا مثل نصف  
عمر الذي قبله واني او شك ان آدمي واجبت ولني مستول واتم مستولون . فاذا  
انتم قاللون :

قالوا : لشهد انك قد بلغت ونصحت وجهدت فجزاك الله خيراً .  
قال : ( السّم تشهدون أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن جهته  
حق ، وناره حق ، وأن الموت حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث  
من في القبور ) :

قالوا : ( بلى تشهد بذلك ) .

قال : ( اللهم اشهد )

ثم قال صلى الله عليه وآله : ( ايها الناس الا تسمعون ) :

قالوا : نعم .

قال صلى الله عليه وآله : (فاني فرط على المروض راتم واردون على المروض  
وأن عرضة ما بين الصفاء ، وبصرى فيه اقداح حسد النجوم من فضة فالظروا  
كيف تخلفوني في الثقلين :

فنادى مناد فما الثقلان يا رسول الله .

قال صلى الله عليه وآله : الثقل الاكبر ( كتاب الله طرف بيد الله عز وجل  
وطرف بابيكم وتحسبوا به لا تضلوا ) .

والآخر الأصغر حزني ، وأن اللطيف الخبير لباني ألها لن يتفرقا حتى يردا  
علي الخوض ، وسألت ذلك لما ربي ، فلا تقدموها فتهلكوا ، ولا تقصروا عنها  
فتهلكوا ؛

ثم أخذ بيد ( علي ) فرفعها حتى داي بياض آباطها وهرله القوم اجمعون ؛  
فقال صلى الله عليه وآله : ( ايها الناس من اولى الناس بالمؤمنين من انفسهم ) .  
فقالوا : الله ورسوله اعلم .

قال : ( ان الله مولاي وانا مولى للمؤمنين وانا اولى بهم من انفسهم فمن كنت  
مولا فعلي مولا ) .

يقولها : ثلاث مرات ؛

وفي لفظ ( احمد بن حنبل ) امام الحنابلة اربع مرات ؛

ثم قال : ( اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، واحب من احبه ، وابغض  
من ابغضه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله ، وادر الحق معه حيث دار ) ؛  
( ألا فليبلغ الشاهد الغائب ) .

ثم لم يتفرقا حتى نزل ( الامين ) وحلاه بقوله : كَلَيْتُمْ أَكَلَيْتُمْ لَكُمْ  
دِينَكُمْ واتممت عليكم لعني ورتضيت لكم الاسلام ديناً ؛  
ثم قال صلى الله عليه وآله : ( الله اكبر على كماله ، واتمام النعمة ، ورضي  
الرب برسالي ، والولاية لعلي من بعدي ) .

ثم طلق القوم يهناون ( امير المؤمنين ) صلوات الله وسلامه عليه .

ومن هنا في مقدم الصحابة ( الشيخان ابو بكر وعمر ) كل يقول : بخ بخ  
لك ( يا بن ابي طالب ) اصبحت وامسيت مولاي ومولا كل مؤمن ومؤمنة ؛  
وقال ( ابن عباس ) : وجبت والله في اعتناق القوم .

وقال ( حسان بن ثابت ) : إمذن لي يا رسول الله ان اقول في ( علي ) ايأنا

( وارض للصلح التي بأيدي اهل القلعة ) وقد صالحوا النبي صلى الله عليه وآله ، ار الامام عليه السلام على أن الارض لهم ( فهي لهم ) عملاً بمقتضى الشرط ( وعليهم الجزية ) ماداموا اهل ذمة . ولو اسلموا صارت كالارض التي اسلم أهلها عليها طوعاً ملكاً (١) لهم بغير عوض ، ولو وقع للصلح ابتداءً حل الارض للمسلمين كارض خيبر (٢) فهي كالفتوحة تسميها .

لقال : قل على بركة الله قيام ( حسان ) فقال : يا معشر مشيخة قريش اتبعوا قولني بشهادة من رسول الله في المولاية الماضية ثم قال :

بناديبهم يوم الغدير نبيهم  
بجهم فاسمع بالرسول مناديا  
هذا مجمل القول في واقعة ( غدِير خَم ) .

ومن اراد التفصيل والاحاطة بجميع مواقف الغدير وخصوصياته فليذهب بكاتب ( الغدير ) تاليف ( الحجة المجاهد العظيم الشيخ الأميني ) حفظه الله تعالى من كل سورة الجزء الاول من ص ٩ الى آخر الجزء الطبعة الثالثة ( طهران ) ( المطبعة الحيدرية ) دار الكتب الاسلامية ١٣٧٢ سيوافيك هناك تفصيل الفاظها .  
وقد اصنفنا الامة الاسلامية على هذا ، وليست في العالم كله وعلى مستوى البسيطة واقعة اسلامية غديرية غيرها .

ولو اطلق يرمة فلا ينصرف الا اليه وان قبل : محله فهذا المكان بين ( مكة المكرمة والمدينة المنورة ) الخيضة لم يعرف احد من البحاث والمحققين مكانا سواه .  
(١) خمر ( صارت ) اي صارت الارض ملكا مستقرا لهم بعد ان لم تكن ملكهم وان كانت بيدهم وكانوا يدفعون الجزية .

(٢) ( خيبر ) وزان صيفل : حصن كبير كان لليهود قرب ( المدينة المنورة ) على الجانب الايسر من المذهب اليها .

سمي باسم رجل من العبايق نزل بها وهو ( خيبر بن ثمانية بن صهيل بن مهلان ) : -

- وخير كالت مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع ونخل كبير ،

وكان فيها من الحصون سبعة بهذه الاسامي .

( الأول : قاصم ) .

( الثاني : قوص ) بفتح القاف وزان ذلول

( الثالث : كيبة ) .

( الرابع : شق ) بكسر الشين ومكون القاف

( الخامس : نطاة ) بفتح النون .

( السادس : وطيح ) بفتح الواو ،

( السابع : سلام ) :

هذه القائمة كانت في جمادى الأولى ، أو في محرم سنة سبع من الهجرة بعد

رجوع ( الرسول الأعظم ) صلى الله عليه وآله من ( الحديبية ) وتمت شروط

الصالح والمهادنة بين النبي صلى الله عليه وآله وبين قريش وبقيّة كفار العرب :

بقي صلى الله عليه وآله عشرين يوماً في ( المدينة المنورة ) :

ثم خرج صلى الله عليه وآله من ( المدينة ) قاصداً يهود خير ومعه ١٤٠٠

من المسلمين ، ومائتا فرس . وحل بقرب خير :

خرج اليهود للزراعة على عادتهم ومعهم للساحي والزنايل فاذا وقعت

انظارهم على ( الرسول الأكرم ) وأصحابه فنادوا والله هذا محمد وأصحابه فهربوا

وتحصنوا في قلاعهم السبع المذكورة .

لما رأى النبي صلى الله عليه وآله هذا للعمل منهم قتال ونادى : ( الله أكبر

خربت خير إنما نزلنا بساحة قوم الأوساء صباح المنظرين ) :

أدخل اليهود النساء والأطفال في حصن ( كتيبة ) وعزموا على محاربة

( الرسول الأعظم ) صلى الله عليه وآله .



اجتمع رجال اليهود المحاربون ودهانهم في قلعة ( نطاة ) .  
 جعل المسلمون يناوشون اليهود من بين أيدي حصونهم وجنبااتها :  
 فتبع اليهود ذات يوم باب خيبر وقد خندقوا على انفسهم خندقاً .  
 خرج ( مرحب ) الى أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وكان من رجال  
 اليهود طويل القامة . عظيم المامة :  
 وكان مقداماً عندهم مشهوراً بشجاعته وبسالته :  
 وكلما خرج قرن من المسلمين الى ساحة الحرب يحمل عليه مرحب فلم يتمكن  
 احد من المسلمين على مقاومته :  
 ابلى الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله بوجهه في شقيقته المباركة فلم يتمكن  
 من الحضور في ميدان الحرب .  
 دعا ( رسول الله ) صلى الله عليه وآله ( أبا بكر ) فقال له : خذ الراية  
 فاخذها وجاء بها مع جمع من المهاجرين الى ساحة الحرب فلم يتمكن من محاربة  
 ( مرحب ) فعاد خائباً يؤنب القوم الذين اتبعوه ، ويؤنبونه .  
 فلما صار الغد دعا ( الرسول ) صلى الله عليه وآله ( عمر ) فأعطى الراية له  
 فجاء بها الى الحرب فلم يتمكن من المقاومة فرجع يحزن أصحابه ، ويحبتونه .  
 فقال صلى الله عليه وآله : ( ليست هذه من حملها ) فقال في اليوم الثالث :  
 ( لأعطين الراية اليوم رجلاً يحب الله ورسوله ، ويحب الله ورسوله ) ففتح الله على  
 يديه كراماً غير فرار ) .  
 ما أعظم هذه الكلمة ( يحب الله ورسوله ، ويحب الله ورسوله ) :  
 وما أعظم قائلها .  
 وما أعظم من قيلت في حقه .  
 نعم والله إنها لعظيمة جداً لعظم فضيلتها لو آمن الانسان فيها واعطاها

حقها متجرداً لنفسه عن التزعات والمصبيات الشيطانية .  
 بات الناس يلدوكون بحملتهم أئهم يُعطاهم فلما أصبحوا غدوا على رسول الله  
 صلى الله عليه وآله كأنهم يرجون أن يُعطاهم .

قال صلى الله عليه وآله : ( ابن علي بن أبي طالب ) :  
 فقالوا : يا رسول الله هو يشتكي عينيه قال صلى الله عليه وآله : فأرسلوا إليه  
 فأتي به فجعل صلى الله عليه وآله من ريق فيه على عينيه ودعا له فبرأ كأن لم يكن  
 به وجع :

ثم قال صلى الله عليه وآله : ( اللهم اكفه الحر والبرد ) .  
 قال علي صلوات الله وسلامه عليه : ( فلما وجدت بعد ذلك حرّاً ولا برداً )  
 قال ( علي ) عليه الصلاة والسلام : ( يا رسول الله أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا )  
 قال صلى الله عليه وآله : ( الفد على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم  
 إلى الإسلام واخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فوالله لئن يهدي الله بك رجلاً  
 واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم ) .

أخذ ( علي ) صلوات الله عليه الراية وجاء بها مهنولاً حتى حصار ( قمرص )  
 خرج ( مرحب ) كعادته كل يوم وهو يرتجز :  
 قد علمت خير أبي مرحب      شاكي السلاح بطل مجرب  
 فأجابه ( علي ) :

أنا الذي سمنني أمي حيلة : : ضرغام آبنام وليث قسرة .  
 اشتكت الحرب بينها : اراد ( مرحب ) أن يحمل علي ( أمير المؤمنين )  
 عليه الصلاة والسلام فضربه ضربة سقط منها لوجهه فقتل .  
 ثم حمل عليه السلام علي ( ربيع بن أبي الحقيق ) وكان من صناديد اليهود  
 وشجعانهم فقتله .

حنوة (١) :

( ويصرف الامام عليه السلام حاصل الارض المفتوحة حنوة ) الحياة حال الفتح ( في مصالح المسلمين ) الداعين وغيرهم كسد الثغور ، ومعوثة للغزاة ، وارزاق للولاة .

هذا (٢) مع حضور الامام ، أما مع غيبه فما كان منها بيد الجائر

= ثم حمل عليه السلام على ( عترة ) وكان من الابطال ومن رجال اليهود وشجعائهم فقتله :

ثم حمل على ( مرة وباسر ) وأمثالها فقتلهم فبقتلهم انهزم اليهود وتحصنوا في قلعة ( قورص ) واهلقوا الباب عليهم :

جاء ( علي ) صلوات الله وسلامه عليه فوقف لدى الباب وهزه هزاً عنيفاً وفتت من جرائها ( صفية بنت حيي بن أخطب ) من عرشها وانخدش وجهها : فقلع عليه السلام الباب وجعله قنطرة على الخندق ليعبره الجيش الاسلامي ووقف هو عليه السلام في ( الخندق ) حتى عبر الجيش ودخلوا قلاع اليهود ، ثم رمى بالباب الى أربعين ذراعاً فارتد أربعون شخصاً من المسلمين ان يهركوا الباب فلم يتمكنوا :

والى هذا المعنى أشار ( ابن أبي الحديد ) المعتزلي في قصيدته ( العينية ) للشهيرة ومنها :

يا قانع الباب الذي عن هزه : عجزت اكف اربعون واربع :

(١) في أن حامرها للمسلمين : وطارها اي خرابها ( للامام ) عليه السلام :

(٢) اي صرف ( الامام ) عليه السلام حاصل الارض المفتوحة حنوة الحياة

حالة الفتح في مصالح المسلمين الداعين :

يجوز المضي معه في حكمه فيها (١) فيصبح تنازل الخراج والمقاسمة منه (٢) بهبة ، وشراء ، واستقطاع ، وغيرها (٣) مما يقتضيه حكمه شرعاً (٤) . وما يمكن استقلال نائب الامام به وهو الحاكم الشرعي فأمره اليه بصرفه في مصالح المسلمين كالأصل (٥) :

( ولا يجوز بيعها ) أي بيع الأرض المفتوحة عنوة الهبة حال الفتح لأنها للمسلمين قاطبة من وجد منهم ذلك اليوم ، ومن يتجدد الى يوم القيامة ، لا بمعنى ملك الرقبة ، بل بالمعنى السابق . وهو صرف حاصلها في مصالحهم .

( ولا هبتها ، ولا وقفها ، ولا نقلها ) بوجه من الوجوه للملكة لما ذكرناه من العلة (٦) : ( وقبل ) والقاتل به جماعة من المتأخرين ومنهم المصنف وقد تقدم في كتاب البيع (٧) اختباره له : ( إله يجوز ) جميع

(١) مرجع الفصير (الأرض) . وفي حكمه ومعه (الجائر) أي يجوز للمسلمين مع هبة (الامام) عليه السلام التصرف في مثل هذه الأرض الهبة التي بيد الحاكم الجائر والعمل بحكمه كلما يحكم ويقضي حكمه طبقاً للمذهب : (٢) أي من الجائر .

(٣) أي وغير هذه المذكورات مما يقتضيه حكم الجائر وملحبه .

(٤) قيد لقوله : ( فيصبح ) أي فيصبح شرعاً تنازل الخراج والمقاسمة الى آخر قول (الشارح) . ونصب شرعاً على النهي .

(٥) أي كنفس (الامام) عليه السلام .

(٦) لأن الأرض المفتوحة عنوة ملك المسلمين قاطبة الموجود منهم ومن يوجد فيما بعد وتصرف منافعها في مصالحهم .

(٧) في (الجزء الثالث) من طبعتنا الحديثة كتاب البيع ص ٢٤٧ في قول -

ما ذكر من البيع والوقف وغيره ( تبعاً لآثار المتصرف ) من بناء ، وغرس  
ويستمر الحكم مادام شيء من الأثر باقياً ، فإذا زال رجعت الأرض  
إلى حكمها الأول (١) .

ولو كانت ميتة حال الفتح ، أو عرض لها التوتان (٢) ثم أحيائها  
عمر ، أو اشتبه حالها حاله (٣) ، أو وجدت في يد أحد يدعي ملكها  
حيث لا يعلم فساد دعواه فهي كغيرها من الأرضين المملوكة بالشروط  
السابقة (٤) يتصرف بها المالك كيف شاء بغير اشكال : (وشروط الاحياء)  
المملك للمعير ( ستة : انتفاء يد الغير ) عن الأرض الميتة ، ولو كان عليها  
يد محترمة لم يصح أحيائها لغيره لأن اليد تدل على الملك ظاهراً إذا لم يعلم  
انتفاء سبب صحيح (٥) للملك أو الأولوية (٦) ، وإلا (٧) لم يلفظ إلى اليد .

= ( المصنف ) رحمه الله : ( ولا الأرض المفتوحة عنوة إلا تبعاً لآثار المتصرف ) :

(١) وهو أن الأرض ملك لجميع المسلمين ؛

(٢) بعد الفتح ؛

(٣) أي حالة الفتح ؛

(٤) وهي هبة ( الإمام ) عليه السلام . أو حضوره مع أذله .

(٥) المراد من السبب الصحيح هو أحد الأسباب المملوكة اختياراً كالبيع .

والهبة . والصلح ؛ وسائر العقود . أو لهما كالارث ؛

فإذا علم أن ذا اليد قد تسلط على الأرض من غير سبب صحيح شرعي فلا

اعتبار بيده .

لكنه إذا شك في ذلك فحينئذ تكون اليد إمامة ظاهرية للملك ، ولا يجوز

لأحد معارضة فيه ؛

(٦) أي سبب صحيح للأولوية كالتحجير لغرض الاحياء .

(٧) أي أن علمنا بانتفاء الأسباب الصحيحة للملك والأولوية ؛

( وانتفاء ملك سابق ) للأرض قبل موتها (١) لمسلم (٢) ، أو مسلم  
فلو كانت مملوكة لاحدهما لم يصح احيائها لذبحه (٣) استصحاباً للملك  
السابق وهذان الشرطان (٤) مبنيان على ما سبق من عدم بطلان الملك (٥)  
بالموت مطلقاً (٦) وقد تقدم (٧) ما فيه من التفصيل المختار (٨) .

( وانتفاء كونه حريماً له امر ) ، لأن مالك العامر استحق حريمه ،  
لأنه من مرافقه ومما يتوقف كمال انتفاعه عليه (٩) ، وسبأني تفصيل الحرم  
( وانتفاء كونه مشعراً ) أي محلاً ( للعبادة ) كعرفة ، والمشعر  
ومنى ولو (١٠) كان يسيراً لا يمنع التعبد به ، صدأ (١١) لباب مزاحة

(١) أي موت الأرض .

(٢) الجار والمحرور متعلق به ( ملخول الانتفاء ) وهو ( ملك سابق ) أي  
الانتفاء ملك سابق لمسلم :

والمراد من المسالم أهل للزعة : والمعاهدون .

(٣) أي لغیر مالکها المسلم ، أو المعاهد :

(٤) وهما : انتفاء يد الغير . وانتفاء ملك سابق .

(٥) أي الملك السابق .

(٦) سواء كان ملك السابق بالاحياء أم بغيره ، وسواء بقيت الآثار أم لم تبق :

(٧) في قول ( الشارح ) : ( وموضع الخلاف ما إذا كان السابق قد ملكها

بالاحياء . فلو كان ملكها بالشراء ونحوه لم يزل ملكه عنها إجماعاً ) .

(٨) وهو أن الملكية لا تزول إلا إذا كان المالك الأول قد ملكها بالاحياء

ثم أهل الأرض حتى ماتت :

(٩) أي على هذا الحرم .

(١٠) ولو هوصلية ، واسم كان ضمير الاحياء أي وان كان ما احياء يسيراً .

(١١) تعليل لعدم جواز احياء أرض منى ، وعرفات ، والمشعر ، وان =

الناسكين ، وتعلق حقوق الناس كافة بها (١) فلا يسوغ تملكها مطلقاً (٢) لاداله الى تفويت هذا الغرض الشرعي (٣) :  
وجوز المحقق للسير منه (٤) ، لعدم الإضرار مع انه (٥) غير ملك لأحد : وهو (٦) نادر وعليه (٧) لو عمد بعض الحاج فوقف به (٨) لم يجوز ، للنهي عن التصرف في ملك الغير ، لأننا بنينا عليه (٩) وهو (١٠) مفسد للعبادة التي هي عبارة عن الكون ومن ضرورياته (١١) المكان :

= كان موضع الاحياء يسيراً .

- (١) أي يترك المظاهر :
- (٢) سواء زاحم أم لا :
- (٣) وهي العبادة ، لأنه يستلزم إحداث ابتداء كثيرة شيئاً فشيئاً حتى يستوجب البناء تمام تلك المظاهر .
- (٤) أي من الاحياء :
- (٥) أي مع أن ذلك اليسير قبل الاحياء لا يكون ملكاً خاصاً لأحد : الا يجوز معارضته في ذلك . لعدم تطاوله على حق احد .
- (٦) أي قول (المحقق) :
- (٧) أي وعلى القول بجواز احياء اليسير من المظاهر وحصول الملك به :
- (٨) أي بهذا الحياء من أرض المشر :
- (٩) يعني فرضنا صحة ذلك الاحياء اليسير : ولازم ذلك هو تملك الحياء لهذا المقدار الذي أحياء ، فلا يجوز لغيره التصرف فيه بالوقوف ، او بغيره من دون اذنه
- (١٠) أي النهي :
- (١١) أي من ضروريات الكون (المكان) ، لأن الكون الذي هو نفس العبادة المطلوبة في ذلك الموقف إنما يحصل بالمكان : حيث إنه جزء مفهومه .

والمصنف تفرعاً عليه (١) وجه بالجواز (٢) جمعاً بين الحقين (٣) وآخر (٤) بالتفصيل بضيق المكان فيجوز (٥) ، ويسعه (٦) فلا : والبات (٧)

(١) أي على هذا القول وهو ( جواز احياء البسير من الماشر ) كما افاده ( المحقق ) رحمه الله :

(٢) أي ويجوز وقوف الحاج في المكان البسير الذي احياء المسلم .

(٣) وهما : حق المسلم بجواز احياء البسير في الماشر .

وحق الحاج بجواز الوقوف في هذا المكان :

(٤) أي والمصنف تفرعاً على قول ( المحقق ) لقائل بجواز احياء البسير في الماشر وجه آخر . وهو التفصيل بين ضيق المكان فيجوز الوقوف ، وبين السعة فلا يجوز الوقوف فيه .

(٥) أي يجوز للحاج الوقوف في المكان الهيا اذا كان ضيقاً .

(٦) أي سعة المكان . فلا يجوز لتمالك الوقوف في المقدار الهيا .

(٧) رد من ( الشارح ) على ( المصنف ) في كلا وجهيه :

وهما : الجواز مطلقاً جمعاً بين الحقين كما عرفت في الهامش رقم ٣ .

والقول بالتفصيل بين السعة فلا يجوز ، وبين الضيق فيجوز خلاصة الرد :

أله بناء على جواز احياء البسير في الماشر يكون الهي مالكا للأرض ، مطلقاً من دون تقييد للجواز :

فهذه المالكية كغيرها من دون فرق بين هذه ، وتلك في التملك ، وعدم تقييدها بشيء ، فلا وجه لتعريض التصرف في مال الغير بدون اذله والقول بجواز وقوف الحاج فيه :

اذن فالالتزام بأن مثل هذا المالك يملك مطلقاً يابى الوجهين (السابقين) وهما : جواز الوقوف مطلقاً جمعاً بين الحقين والتفصيل بين الضيق فيجوز الوقوف ، والسعة فلا يجوز :



الملك مطلقاً (١) يأبأها ، وانما يتوجهان (٢) لو جعله مشروطاً باحد  
الأمرين (٣) :

( او مقطوعاً ) من النبي صلى الله عليه وآله ، او الامام عليه السلام  
لأحد المسلمين ، لأن المقطوع له يصير اولى من غيره كالتحجير (٤) فلا  
يصح لغيره التصرف بدون اذنه (٥) وإن لم يفسد ملكاً (٦) ، وقصد  
روى (٧) أن النبي صلى الله عليه وآله قطع بلال بن الحرث العنقي وهو  
واد بظاهر المدينة واستمر تحت يده الى ولاية عمر ، واقطع (٨) للزبير بن  
العوام "حضر" فرسه - بالحاء المهملة المضمومة والضماد المعجمة وهو

(١) اي من غير قيد وشرط كما هو المفروض في كل من يملك :

(٢) اي للوجهان اللذان اختارهما ( المصنف ) وهما : جواز الوقوف مطلقاً  
من غير قيد وشرط .

والقول بالتفصيل بين السمة فلا يجوز الوقوف ، وبين الضيق فيجوز فرحاً  
على القول بجواز الاحياء يسيراً في المشاهر :

(٣) اي لو جعل ( المصنف ) جواز احيائه مشروطاً بهدم المراحة  
حتى يتوجه التفصيل .

او مشروطاً بجواز وقوف الحاج مطلقاً حتى يتوجه الوجه الاول وهو الجواز  
المطلق من غير قيد وشرط :

(٤) فكما أن التحجير موجب للاولوية لو احجر المكان ، كذلك المقطوع له  
ولى من غيره :

(٥) اي بدون اذن المقطوع له ، بل لابد في التصرف من اذنه .

(٦) فان الاولوية كافية في عدم جواز التصرف بغير اذن من له الاولوية .

(٧) ( نيل الاوطار ) الجزء ٥ كتاب احياء الموات ص ٣٢٧ للطبعة الثانية .

(٨) نفس المصدر .

عدوه - مقدار ما جرى فأجرى فرسه حتى قام (١) أي عجز عن التقدم فرمى بسوطه طلباً للزيادة على المُحضر فأعطاه من حيث وقع السوط ، واقطع صلى الله عليه وآله غيرها مواضع آخر .

( او محجراً ) أي مشروعاً في إحيائه مشروعاً لم يبلغ حد الإحياء فإنه بالشروع يفيد أولوية لا يصح لدبره التخطي إليه ، وإن لم يفد ملكاً فلا يصح بيعه (٢) . لكن يورث ويصح للصلح عليه ، إلا أن يُهيل الاتمام ، فللحاكم حينئذ الزام به (٣) ، أو رفع يده عنه ، فإن امتنع اذن لغيره في الإحياء ، وإن اعتذر بشاغل أمهله مدة يزول علوه فيها ، ولا يتخطى (٤) غيره إليها مادام ممهلاً :

وفي الدروس جعل الشروط (٥) تسعة ، وجعل منها (٦) اذن الامام مع حضوره ، ووجود (٧) ما يُخرجها عن الموات بأن يتحقق الإحياء

(١) أي حتى وقف وضعف عن التقدم كما في قوله تعالى : ( وَإِذَا آتٰظِلْمٌ عَلَيْهِمْ قَالُوا ) .

(٢) لانه لم يملكه بعد :

(٣) أي للحاكم الأمر باتمام العمل حين أن اهل الحجر .

(٤) أي لا يجوز لغيره تحجير تلك الأرض ما دامت مدة المهلة باقية .

(٥) أي شروط الإحياء المملك .

(٦) أي وجعل من تلك الشروط التسعة اذن (الامام) عليه السلام مع حضوره .

فهذا هو الشرط الاول من الشرائط الزائدة :

(٧) بالنصب عطفاً على مدخول (وجعل) أي من تلك الشروط التسعة وجود

أي إيجاد وإحداث ما يخرج الأرض عن الموات .

فهذا هو الشرط الثاني من الشروط الزائدة .

وأما تعبير (الشارح) رحمه الله بلفظ (الوجود) دون الإيجاد ، لأن =

إذ لا ملك قبل كمال العمل المعتبر فيه ، وإن افاد الشروع تحجباً لا يفيد سوى الأولوية كما مر . ونقصد (١) التملك فلو فعل أسباب الملك بقصد غيره (٢) أولاً مع قصد (٣) لم يملك كحيازة سائر المباحات من الاصطلياد ، والاحتطاب والاحتشاش :

والشروط الأول (٤) قد ذكره هنا في أول الكتاب (٥) ، والثاني يلزم من جعلها (٦) شروط الاحياء مضافاً إلى ما سبق من قوله : والمرجع في الاحياء إلى العرف (٧) الخ :

= الاحياء يتحقق بمحصول ذلك :

أما مجرد الإيجاد من غير تحقق الوجود فلا يفيد الاحياء :

(١) بالنصب عطفاً على مدخول ( وجعل منها ) أي وجهه ل ( المصنف ) من تلك الشروط التسعة . قصد التملك .

وهذا هو الشرط الثالث من الشرائط الثلاثة الزائدة على الست المذكورة في الكتاب :

(٢) كما لو أحيى احياء تاماً . ولكن بقصد ولده ، أو أخيه مثلاً .

(٣) بأن كان قابلاً بملك الاحياء .

(٤) وهو ( اذن الامام ) عليه السلام مع حضوره .

(٥) عند قول ( المصنف ) : ( والاضطر إلى اذنه ) أي وإن كان ( الامام )

عليه السلام حاضراً احتاج الاحياء إلى اذنه .

(٦) وهو ( وجود ما يخرجها عن الموات ) . فهذا الشرط يضاد من قول

( المصنف ) : ( وشروط الاحياء ستة ) . فإن من لوازم الاحياء إيجاد ما يصدق معه الاحياء .

ومرجع الضمير في ( من جعلها ) ( الشروط الستة المذكورة في الكتاب ) :

(٧) فالعرف يرى أن الإحياء بإيجاد شيء في الأرض يخرجها عن الموات وحاصل -

والثالث (١) يستفاد من قوله في أول الكتاب : يملكه من احياء  
اذ التملك يستلزم القصد اليه فان الموجود في بعض النسخ يملكه بالبناء بعد  
البناء ، ويوجد في بعضها يملكه : وهو (٢) لا يفيد :

ويمكن استفادته (٣) من قوله بعد حكمه برجوعه الى العرف (٤) :  
لمن اراد الزرع ، ولمن اراد البيت فان الارادة لما ذكر (٥) ، ونحوه  
تكفي في قصد التملك وان لم يقصده (٦) بخصوصه .

وحيث بين أن من الشرائط ان لا يكون حربياً لعامة لهه هنا  
على بيان حريم بعض الاملاك بقوله : ( وحريم العين لف فراع ) حرماً  
من كل جانب ( في ) الارض ( الرخوة ، وخمالة في الصلبة ) (٧)

= المعنى : أن قول ( المصنف ) : ( وشروط الاحياء ستة ) بعد التفاهة الى قوله :  
( والمرجع في الاحياء الى العرف ) ينتج بهذا الشرط الثاني وهو ( ايجاد  
شيء يخرج الارض من الموات ) . حيث إن الشروط الستة المذكورة لا تحقق الا  
بما يخرج الارض عن الموات . واخراج الارض عن الموات موكول الى العرف ،  
فاستثنى ( المصنف ) من ذكر الشرط الثاني بهذه الملازمة . وهي ( ملازمة الاحياء  
للاحداث وايجاد شيء في الارض يخرجها عن الموات ) ،

(١) اي والشرط الثالث ( وهو قصد التملك ) .

(٢) اي ولفظ يملكه لا يفيد اعتبار قصد التملك ، بهسلاف يملكه : فان  
التملك لا يكون إلا بالقصد :

(٣) اي ويمكن استفادة الشرط الثالث وهو قصد التملك من قول ( المصنف ) :

(٤) اي في الاحياء :

(٥) وهو الزرع ، والبيت .

(٦) اي وان لم يقصد التملك .

(٧) يحتمل أن تكون بفتح الصاد واللام وهو ما صلب من الارض : جمعها =

يعنى أنه ليس للغير استنباط (١) عين أخرى في هذا القدر : لا المنع من مطلق الاحياء (٢) . والتحديد بذلك (٣) هو المشهور رواية (٤) . ولقوى . وحده (٥) ابن الجنيدي بما ينفي منه الضرر ، وما له اليه العلامة في المختلف استضافاً للمنصوص (٦) ، واقتصاراً (٧) على موضع الضرر ونسكاً بعموم نصوص (٨) جواز الإحياء ، ولا فرق بين العين المملوكة = (صلة وأصلاب) .

ويحتمل أن تكون يضم للمعاد وسكون اللام وهي الأرض القوية والمكان للخليل الحبر . جمعها (صلة) .

(١) أي الاستخراج .

(٢) من الزرع والفرس والبناء .

(٣) أي بالالف في الأرض الرخوة ، والخمسالة في الأرض الصلبة .

(٤) (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب إحياء الموات ص ٣٢٩

الباب ١١ - الحديث ٣ .

(٥) أي وحده حريم العين (ابن الجنيدي) .

خلاصة هذه العبارة : أن عدم جواز استخراج العين للأحرار إلى حد يضرر

صاحب العين من الاستخراج ،

وأما إذا استخرج في مكان لا يضرر منه صاحب العين فليس لصاحبها

منعه عن الاستخراج .

(٦) وهو ألف فراع . في الأرض الرخوة ، والخمسالة في الصلبة ، لضعف

النص الوارد فيه وهي الرواية المشار إليها في الخامس رقم ٤ .

(٧) أي اقتصاراً في حد العين على موضع الضرر بحيث يحصل الضرر بإحيائه

(٨) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب إحياء الموات ص ٣٢٧

الباب ١ - الحديث ٥ :

والمشركة بين المسلمين . والمرجع في الرخاوة ، وللصلابة الى العرف .  
 ( وحريم بئر الناضح ) وهو (١) البئر الذي يستقى عليه للزرع ،  
 وغيره (٢) (ستون ذراعاً) من جميع الجوالب ، ولا يجوز احيائه (٣) بخفر  
 بئر اخرى ، ولا غيره (٤) ( و ) حريم بئر ( المطين ) واحد للماعطن  
 وهي مبارك الابل عند الماء لتشرب قاله الجوهري ، والمراد البئر التي  
 يستقى منها لشرب الابل ( اربعون ذراعاً ) من كل جالب كما مر .  
 ( وحريم الحائط مطرح آلاته ) من حجر ، وتراب ، وغيرهما  
 على تقدير الهدامة لميس الحاجة اليه عنده (٥) ( وحريم للدار مطرح تراها  
 ورمادها ، وكناسها (٦) ، ( وتلوجها ، ومسبل مائها ) حيث يحتاج اليها ،  
 ( ومسلك الدخول والخروج في صوب الباب ) الى أن يصل الى الطريق  
 أو المباح (٧) ولو بازورار (٨) لا يوجب ضرراً كبيراً ، أو يُبدأ (٩)

(١) تفسير (الناضح) :

(٢) كالشرب والفسل .

(٣) اي احياء السنين ذراعاً الذي هو حريم البئر .

(٤) كاحداث عين ، أو زراعة .

(٥) اي عند الهدام الحائط ، ولزادة تجديد بنائه .

(٦) يضم للكاف ما يكنس في الدار من الاوساخ والاقذار فيرمى غلوجها

(٧) اي يصل الى الطريق للمباح للجميع .

(٨) اي ولو باهوجاج ، وميل عن الطريق المستقيم . بحيث يصبح مسلك

الدخول والخروج الى الدار مزوراً بعد ان كان مستديلاً .

(٩) اي لا يوجب الازورار بعدا كثيراً بحيث يضر على مسلك الدار حتى

يصير غير جائز . فكيف اذا اوجب الازورار ضرراً او بعداً كثيراً ؟

ويضم الى ذلك (١) حريم حائطها بما سلف . وله منع من يحظر بقرب حائطه بشراً ، أو بهراً ، أو بفرس شجرة تضر بحائطه أو داره وكذا لو فرس في ملكه ، أو أرض احياء ما تبرز أخصائه ، أو عروقه الى المباح ولو بعد حين لم يكن لغيره احياءه (٢) والفارس منه (٣) ابتداء . هذا (٤) كله اذا احياء هذه الاشياء (٥) في اللوات ، أما الأملاك المتلاصقة فلا حريم لاحدها على جاره ، لغرضها فان كل واحد منها حريم بالنسبة الى جاره ولا أولوية ، ولأن من الممكن شروعهم في الأحياء دفعة فلم يكن لواحد على آخر حريم .

( والمرجع في الإحياء الى العرف ) ، لعدم ورود شيء معين فيه من الشارع ( كعضد (٦) الشجر ) من الأرض ( وقطع المياه للذابة ) عليها (٧)

(١) اي الى حريم الدار حائطها فتصبح الدار ذات حريمين مسلك للدخول والخروج . وحريم الحائط :

وهذا من قبيل ذكر الخاص بعد العام ، اذ الحائط المذكور قبلاً مطلق الحائط سواء كان حائط الدار ام حائط البستان ام حائط العرصة : والمراد من الحائط هنا حائط الدار فقط .

(٢) اي احياء ذاك الموضع الذي تصل اليه أخصان الشجرة :

(٣) اي للفارس حين يفرس منع من يريد احياء المكان الذي تصل اليه أخصان شجرته فيما بعد وان لم تكن موجودة الآن .

(٤) اي ما ذكر من الحريم :

(٥) وهي البئر ، والمين ، والدار ، والحائط :

(٦) اي قطع الشجر كما اذا فرض احياء في الذابة :

(٧) اي على الأرض :

( والتحصير ) حولها (١) ( بمحاطة ) من طين ، أو حبر ( أو مرز )  
بكسر الميم - وهو جمع للتراب حول ما يريد احياؤه من الأرض ليميز  
عن غيره ( أو مُسَنَّة ) (٢) يضم الميم - وهو نحو المرز ، وربما كان أزيد  
منه تراباً ،

ومثله (٣) نصب القصب والخبر ، والشوك ، ونحوها حولها (٤)  
( وسوق الماء ) فيها حيث يحتاج الى السقي ( أو اعتياد للثبث ) :  
كل ذلك (٥) ( لمن اراد لزرج والفرس ) باحياء الأرض :  
وظاهر هذه العبارة أن الأرض التي يُراد احيائها للزراعة لو كانت  
مشغلة على شجر والماء مسلول عليها لا يتحقق احيائها إلا بهضد شجرها  
وقطع الماء عنها ، ونصب حائط وشبهه (٦) حولها ، وسوق ما يحتاج اليه  
من الماء اليها ان كانت مما تحتاج الى السقي به (٧) فلو اخل باحد هذه  
لا يكون احياء ، بل تحجير ، وإنما جمع بين قطع الماء وسوقه اليها لجواز  
أن يكون الماء الذي يحتاج الى قطعه غير مناسب للسقي بأن يكون وصوله

(١) اي حول الارض .

(٢) يضم الميم ولشد يد النون ( الدكة من التراب المتراكم المضغوط ) ،

(٣) اي ومثل الحائط والمسناة والمرز في كونها احياء .

(٤) اي حول الارض .

(٥) اي كل واحد من سوق الماء ، واعتياد للثبث :

(٦) كالمرز ، والمسناة ، ونصب الخبر والشوك :

(٧) اي بالماء :



اليها على وجه الرش (١) المضر بالأرض من غير أن ينفع في السقي ونحو ذلك (٢) وإلا فلو كان كثيراً يمكن السقي به كفى قطع القسدر المضر منه وإبقاء الباقي للسقي :

ولو جعل الواو في هذه الاشياء بمعنى او كان كل واحد منها كافياً في تحقيق الاحياء ، لكن لا يصح في بعضها ، فان من جعلتها سوق الماء او اعتياد الغيث ، ومقتضاه أن المعتاد لسقي الغيث لا يتوقف احياءه على شيء من ذلك (٣) .

وعلى الأول (٤) لو فرض عدم الشجر ، او عدم المياه الغالية لم يكن مقدار ما يُعتبر في الاحياء المذكوراً (٥) ويكفي كل واحد مما يبقى على الثاني (٦) : وفي الدروس اقتصر على حصوله (٧) بعضد الاشجار والتهيئة للانفاج ، وسوق الماء ، او اعتياد الغيث ، ولم يشترط الحائط والسناة ، بل اشترط أن يبين الحد بمرز وشبهه (٨) ، قال : ويحصل

(١) يفتح وراء : الماء الذي يصل الى الارض شيئاً شيئاً اي تدريجاً بحيث يكون وصوله اليها مضراً ولا ينفع الزرع ؛  
(٢) كما لو كان الماء الموجود مالحاً ؛

(٣) وهو عضد للشجر وقطع المياه الغالية . والتعجير ، وسوق الماء .

(٤) وهو كون الواو بمعنى الجمع اي الجمع بين هذه الاشياء ؛

(٥) لأنه اذا كان الاحياء يتوقف على الجمع بين هذه الاشياء . فالارض

العارية والحالية من الاشجار ، والمياه الغالية لم تكن كيفية احيائها مذكورة ؛

(٦) وهو كون الواو بمعنى او فانه لو لم يكن في الارض الشجر ، او المياه

الغالية يكفي في الاحياء كل واحد مما بقي كالتعجير والحائط . وسوق الماء .

(٧) اي حصول الاحياء ؛

(٨) كالمُسناة ؛

الاحياء ايضاً بقطع المياه الدالية : وظاهره (١) الاكتفاء به عن الباقي (٢) اجمع ، وباقي عبارات الاصحاب مختلفة في ذلك (٣) كثيراً :  
والأقوى الاكتفاء بكل واحد من الأمور الثلاثة السابقة (٤) مع سوق الماء حيث يفقر اليه (٥) ، والا (٦) اكتفى باحدها خاصة ، هذا اذا لم يكن المانعان الاولان (٧) ، او احدهما موجوداً ، وإلا (٨) لم يكتف بالباقي (٩) فلو كان الشجر مستولياً عليها والماء كذلك لم يكف الحائط ، وكذا احدهما (١٠) وكذا لو كان الشجر (١١) لم يكف دفع الماء ، وبالعكس (١٢) لدلالة العرف على ذلك كله .

اما الحرث والزرع فغير شرط فيه قطعاً ، لانه انتفاع بالهبة

- 
- (١) أي ظاهر المصنف في هذه العبارة : الاكتفاء بقطع المياه الدالية :  
(٢) وهو قطع الشجر والتحجير بحائط ، أو مرز ، أو حائط :  
(٣) أي في المعتبر في الاحياء :  
(٤) وهو عضد الشجر ، وقطع المياه الدالية والتحجير :  
(٥) كما لو اراد الزرع .  
(٦) أي وان لم تفقر الى الماء اكتفى باحد الأمور الثلاثة المذكورة ، عضد الشجر : قطع المياه الدالية ، التحجير .  
(٧) وهما : الشجر : والمياه الدالية .  
(٨) أي وان كان المانعان الاولان ، او احدهما موجوداً .  
(٩) وهو التحجير ، وسوق الماء ، او احتياذ الغيث :  
(١٠) وهو الماء ، او الشجر :  
(١١) أي وكذا لو كان الشجر موجوداً لم يكف دفع الماء من دون قطع الشجر :  
(١٢) بأن يكون الماء موجوداً أو يقطع الشجر : فانه لا يكفي في الاحياء ، بل لابد من دفع الماء ايضاً :

كاسكنى لحي للدار :

نعم لو كانت الأرض مهيئة للزراعة والغرس لا يتوقف إلا على الماء كفى سوق الماء إليها مع خرستها ، او زرعها ، لان ذلك يكون بمنزلة تميزها بالمرز ، وشبهه ( وكالحائط ) ولو بنحش ، أو نصب ( لمن أراد ) باحياء الأرض ( الحظيرة ) المعدة للغم ونحوه او لتجفيف الثمار أو لجمع الحطب والخشب ولتحشيش وشبه ذلك ، وانما اكتفى فيها (١) بالحائط لأن ذلك (٢) هو المعتبر عرفاً فيها (٣) ( و ) كالحائط ( مع للسقف ) بنحش ، أو عقد (٤) ، أو "طرح" (٥) بحسب المعتاد ( إن أراد البيت ) واكتفى في التذكرة في تملك قاصد السكنى بالحائط (٦) المعتبر في الحظيرة وغيره (٧) من الاقسام التي يحصل بها الاحياء لنوع مع قصد غيره الذي

(١) اي في الحظيرة ،

(٢) اي الحائط ،

(٣) اي في الحظيرة ،

(٤) يضم العين وتنتج القاف : جمع "حفدة" . وهي تدخل الابن المبني بها السقف .

(٥) يضم العطاء وتنتج الراء : جمع "طرحة" : وهو بناء السقف بهيدان يطرع عليها البورها ، ثم القراب .

(٦) الجمار والمبرور متعلق بقوله : ( اكتفى ) اي اكتفى (العلامة) في صدق احياء الارض بمجرد بناء الحائط حولها ولو لم يسقف ، ان كان قصده للسكنى فيها (٧) بالجذر حطفاً على (الحائط) . ومراجع للتفسير في غيره الثاني ( النوع ) : ونظن الذي مجرور محلا صفة لكلمة ( غيره ) الثاني .

فالمنى : انه كما يحصل الاحياء ببناء ( الحائط ) :

كذلك يصدق بغير الحائط من اي قسم من الاقسام مما يحصل به الاحياء ، =

لا يحصل به .

وأما تطبيق (١) الباب للحظيرة والمساكن فليس يعتبر عندنا لأنه للحفظ  
لا لتوقف السكنى عليه :

### ( القول في المشتركات )

بين الناس في الجملة وإن كان بعضها مختصاً بفريق خاص : وهي  
أنواع ترجع اصولها الى ثلاثة : الماء ، والمعدن ، والمنافع ، والمنافع ستة : المساجد  
والشاهد ، والمدارس ، والرباط ، والطرق ، ومقاهل الأسواق : وقد أشار  
ليها (٢) المصنف في خمسة أقسام :

( لأنها المسجد ) وفي معناه المشهد (٣) ( فن سبق الى مكانه فهو  
أولى به ) ما دام باقياً فيه . ( فلو فارق ) ولو لحاجة كتجديد طهارة

= وان كان ذلك بالنسبة الى غرضه غير موافق للنوع الذي اراده .

كما لو اراد ايجاد (معمل) لحفر بئراً في الأرض واجرى فيها انابيب المساء  
فيسجد حفر البئر وجر الانابيب يصدق الاحياء في هذه الأرض ، وان كان سبه  
حفر البئر وهو غير الحائط .

مع أن حفر البئر بوحده غير كاف في ايجاد المعمل ، لان ايجاده يحتاج  
الى توفير جميع ادواته وتركيبها حتى يصدق انه اوجد المعمل ، ثم استفاد من الماء للزرع .  
فهذا المقدار من البناء يكفي في صدق الاحياء وان كان ما استفاده من الماء  
وهو الزرع مخالفاً للنوع الذي اراده . فان النوع الذي اراده هو المعمل :

(١) اي نصبه ،

(٢) اي الى المشتركات :

(٣) اي (العبات المقدسة) .

أو ازالة نجاسة ( بطل حقه ) وان كان ناولياً للعود ( إلا أن يكون رحله )  
وهو شيء من أمتعته ولو سبخته (١) وما (٢) يشد به وسطه ، وعنفه (٣)  
( باقياً ) في الموضع ( و ) مع ذلك ( بنوي العود ) . فلو فارق لا يئبة  
للعود سقط حقه وان كان رحله باقياً .

وهذا الشرط (٤) لم يذكره كثير : وهو (٥) حسن ، لان الجلوس  
يفيد أولوية فاذا فارق بنية رفع الأولوية سقط حقه منها (٦) ، والرحل  
لا مدخل له في الاستحقاق (٧) بمجرد مع احتماله (٨) ، لاطلاق للنص (٩)

(١) بالنصب خبر لـ ( كان ) المحلولة اي ولو كان الشيء الذي يتركه  
في المكان سبخته .

(٢) منصوب محلا عطفاً على ( سبخته ) فهو خبر ايضاً لـ ( كان ) المحلولة  
اي ولو كان الشيء الذي يتركه في المكان ما يشد به ظهره كالحزام :

(٣) بالنصب خبر لـ ( كان ) المحلولة عطفاً ايضاً على سبخته اي ولو  
كان الشيء الذي يتركه في المكان خفه كالامل :

(٤) وهي نية العود بعد المفارقة في بقاء حقه :

(٥) اي اشراط نية العود في بقاء حقه بعد المفارقة ومن هذه الجملة من كلام  
( الشارح ) رحمه الله يؤيد اشراط ( نية العود ) :

(٦) اي من الأولوية الحاصلة بالجلوس :

(٧) اي في استحقاق الأولوية بمجرد بقاء الرحل في المكان اذا لم يضم  
ليه الجلوس ، او نية العود بعد المفارقة ،

(٨) اي مع احتمال أن يكون الرحل مدخلة في الأولوية ، وعدم سقوط حقه :

(٩) للام تعليل لاحتمال مدخلة بقاء الرحل في الأولوية ، وعدم سقوط حقه .

وأما اطلاق النص فإليك الرواية :-

عن ( محمد بن اسماعيل ) عن بعض ( اصحابنا ) عن ( أبي عبد الله ) عليه السلام :-

والقنوى ، وإنما تظهر القائلة (١) على الأول لو كان رحله لا يشغل من المسجد مقدار حاجته في الجلوس والصلاة (٢) ،

= قال : قلت له : تكون (مكة) ، او (بالمدينة) ، او (الحيرة) اي (الحائر المحسبي) (على مشرفها آلاف الثناء والتحية) ، او (المواضع التي يرجى فيها الفضل) فربما يخرج الرجل يتوضأ فيجىء آخر فيصير مكانه .. ؟

فقال عليه السلام : « من سبق الى موضع فهو احق به يومه وليته » .

(الوسائل) للطبعة الحديثة الجزء ٣ ص ٥٤٢ كتاب الصلاة للباب ٨٦

الحديث ١ .

(١) اي فائدة نية العود على القول الاول وهو ( اشترائط نية العود في بقاء الحق ببقاء الرجل ، ولولولة المفارق بالمكان ) :

(٢) كما اذا فارق الرجل مكانه من المسجد ، او احد المشاهد وقد ترك فيه رجلاً وهو ينوي العود لحنه باق .

وأما اذا لم يترك فيه رجلاً لحنه يسقط وإن لوى العود .

وكذلك يسقط حقه اذا لم ينو العود وان كان رحله باقياً في المكان . ليكون المتأخر اولى بالمكان من السابق في الصورتين الاعبرتين وهما : عدم نية السابق العود وان ترك رجلاً : ونية العود وان ترك رجلاً ،

ثم إن الرجل الذي يترك في المكان على قسمين :

(الاول) ما كان واسعاً بحيث يمكن إيقاع الصلاة والعبادات فيه على وجهها الاكل :

(الثاني) ما كان ضيقاً بحيث لا يسع اداء العبادة فيه كما اذا ترك مندبلاً صغيراً ، او سبعة ، او ثربة السجود عليها ، أو كئناً .

ففي القسم الاول لا تظهر القائلة في نية العود وعدمها ، لان الشخص الذي يجيئ بعده لا يجوز له التصرف في رجل المخدم وان كان لا ينوي العود وقد زالت =

لأن ذلك (١) هو المستثنى على تقدير الأولوية . فلو كان كبيراً بسم ذلك  
فالحق باق (٢) من حيث عدم جواز رفعه بغير إذن مالكه ،  
= أو لوليه .

نعم تظهر فائدة لية العود ، وعدمها في القسم الثاني وهو ما كان الرجل طبعاً  
لا بسم اداء العبادات فيه . فان في هذه الصورة لو نوى العود فلا يجوز للشخص  
الثاني التصرف في المكان الفارغ من الرجل اذا عاد للشخص الاول اليه ، لأنه  
اولى : فحقه باق ، ولو شغله الثاني وجب عليه تخليته :  
وأما اذا لم ينو العود فالثاني لولى من الاول بالمكان ولا يجوز للاول اذاحته  
عن المكان .

هذا في المكان الفارغ من الرجل :  
وأما المكان الذي فيه الرجل فلا يجوز لثاني التصرف فيه وازالة الرجل عنه  
مطلقاً ، سواء نوى العود ام لا .  
(١) اي المكان الفارغ من الرجل وقد فارقه الأول هو المستثنى من جواز  
تصرف الغير فيه . فعمل فرض أولوية الثاني بالمكان تكون أولويته بالمكان الفارغ  
عن الرجل أو لم ينو الاول العود الى المكان ،  
وأما المكان المشغول فلا يجوز لثاني التصرف فيه وان لم ينو للعود اليه :  
وهذا لا يكون مستثنى من جواز التصرف فيه .

(٢) اي حق الاول وهو صاحب الرجل باق على ما كان ، لعدم جواز رفع  
الرجل عن المكان بغير إذن مالكه :  
اذن فلا يجوز للتصرف في ذلك المكان ، لامتزاجه التصرف في الرجل برفعه  
وهو غير جائز فيبقى حق الاول .

ولا يمتنع : أن عدم جواز رفع الرجل بغير إذن مالكه لا يستلزم بقاء  
حق الاول اذا لم ينو العود اذن فلا يبقى للأولوية مجال ، وان لم يميز =

وكونه (١) في موضع مشترك كالمباح ، مع احتمال سقوط حقه مطلقاً (٢)  
على ذلك التقدير (٣) فيصح رفعه (٤) لأجل خبره (٥) حذراً من تعطيل بعض  
المسجد ممن لاحق له .

ثم على تقدير الجواز (٦) هل يضمن الرجل رفعه بحمله ، لصلى  
التصرف وعدم النفاذ بين جواز رفعه ، والضيان ، جمعاً بين الحقين (٧) ،  
ولعموم (٨)

= التصرف في المكان :

لولا بقي الأول للرجل ولم ينوالعود وكان الرجل مزاحماً للمصلين ،  
أو الزائرين بعد غاصبا وعاصبا وإن لم يرتب على هذا الغصب ضياع :  
(١) بالجر مطلقاً على ملخول (من الحارة) أي ومن حيث كون الرجل  
في مكان مشترك بين الناس فهو كالمكان للمباح له حق اشغاله فلا يسقط حقه :  
هذا دليل ثان لعدم سقوط حقه ولو لم ينوالعود ولا يخفى عدم صحة هذا  
للدليل في صورة مزاحمة المصلين ، أو الزائرين .

(٢) سواء بقي وحده أم لم يبق .

(٣) وهو اشتراط لية العود في بقاء حقه :

(٤) أي رفع الرجل .

(٥) أي لأجل خبر صاحب الرجل :

(٦) أي جواز رفع الرجل .

(٧) وهما : حق صاحب الرجل في الضياع ،

وحق المصلي في جواز الرفع حذراً من تعطيل المسجد .

(٨) دليل ثان للضياع : حيث إنه يشمل المقام ، لأنه تصرف في مال الغير

فيضمن ( مستدرك الوسائل ) المجلد الثالث كتاب الغصب ص ١٤٥ الباب الأول

الحديث ٤ .



على اليد ما أخذت حتى تؤدي ، وعنده (١) لانه لا حق له فيكون تفريغه منه بمنزلة رفعه من ملكة (٢) :

ولم أجد في هذه الوجوه كلاماً يعتمد به ، وعلى تقدير بقاء الحق لبقائه (٣) ، أو بقاء رحله (٤) فأزوجه (٥) مزعج فلا شبهة في ائمه : وهل يصير أولى منه (٦) بعد ذلك بمحملة (٧) ، لسقوط (٨) حق الاول بالمقارنة ، وعدمه (٩) ، لنهي فلا يترتب عليه (١٠) حق .

(١) بالرفع مطلق على مدخول ( ويحملة ) اي ويحتمل عدم الضمان :  
(٢) مرجع الضمير (الرافع) وفيه (الرحل) اي تفريغ المكان من رحل المصل الذي ذهب يكون تفريغاً من ملكه ، لأن المكان مشترك بين المسلمين فاذا ذهب صاحب الرحل وجاء آخر مكانه فقد ذهب حق صاحب الرحل وصار المكان للجالى فهو أولى منه .

هذا بناء على عدم نية رجوع صاحب الرحل :  
(٣) اي لبقاء المصل .  
(٤) على تقدير ذهاب المصل وبقاء الرحل مع نية الرجوع ، او عدمها على بعض القروئ : وهو ( بقاء حق صاحب الرحل مطلقاً ) .  
(٥) اي ازاله من مكانه .  
(٦) اي هل يصير المزعج أولى من الاول بعد ان دفعه من مكانه وازاله عنه .

(٧) اي يحتمل أن الثاني يصير أولى من الاول :  
(٨) كيف يسقط حق الاول بالمقارنة على هذا الوجه .  
(٩) بالرفع مطلق على مدخول ويحملة اي ويحتمل عدم السقوط لاجل النهي الوارد في المقام :  
(١٠) اي على احتلال هذا المكان بهذا الوجه .

والوجهان (١) آيان في رفع كل أولوية ، وقد ذكر (٢) جماعة من الاصحاب : ان حق أولوية التحجير لا يسقط بتغلب غيره ، ويتفرع على ذلك (٣) صحة صلاة الثاني (٤) ، وعدمه (٥) ، واشترط المصنف في الذكرى في بقاء حقه (٦) مع بقاء الرجل أن لا يطول المكث ، وفي التذكرة استقررت بقاء الحق مع المفارقة لغير كاجابة داع ، وتجديد وضوء ، وقضاء حاجة ، وان لم يكن له رجل .

( ولو استيق الثاني ) دفعة الى مكان واحد ( ولم يمكن الجمع )  
بينها (٧) ( اقرع ) ، لانحصار الأولوية (٨) فيها ، وعدم إمكان الجمع

(١) وهما : سقوط الحق . وعدمه في رفع كل أولوية كما في الولف لو كان الثاني من الموقوف عليهم فبجاء وأزجج الاول واخرجه من مكانه :  
وكما في المدرسة ، والرباط ، وما شأ بهما .

(٢) هذا تأييد لقول الثاني وهو عدم سقوط حق الاول بازواجه من مكانه .

(٣) اي على سقوط حق الاول وعدمه .

(٤) لو قلنا يسقط حق الاول .

(٥) اي بعدم صحة صلاة الثاني لو قلنا بعدم سقوط حق الاول :

(٦) اي حق الاول .

(٧) إما لأن كليهما يريدان الصلاة ، أو يريدان الجلوس للذكر والدعاء ،

أو الزيارة ولا يسمها المكان ، أو أحدهما يريد الصلاة والآخر الدعاء والمكان لا يسمع لأداء الوظيفتين معاً .

(٨) اي الأولوية على غيرها . أما هما فلا أولوية لأحدهما على الآخر :

فعلى هذا لو دفع أحدهما الآخر واستولى على المكان فلا يعد صحة تصرفه

في المكان ويصبح أول من المدفوع ولا تصل التوبة حيثئذ الى القرعة . لكن بشرط

ألا يكون دفعه اهانة للأول .

فهو (١) لاحدهما اذ منعها معاً باطل (٢) ، والقرعة لكل امر مشكل مع احتمال العدم (٣) ، لان القرعة لتبين المجهول عندنا المعين في نفس الامر ، وليس كذلك هنا (٤) :

وقد تقدم (٥) أن الحكم بالقرعة غير منحصر في ما ذكر (٦) ، وعموم (٧) الخبر يدفعه الرجوع اليها (٨) هنا هو الوجه ، ولا فرق في ذلك (٩) كله بين المعتاد لبقعة معينة ، وغيره ، وان كان اعتياده للدرس

= نعم تصل الثوبة الى القرعة اذا لم يرد كل منها ازعاج صاحبه ، واخراج من المكان وان كان ممكناً له او حاول اخراجه ، لكنه لم يتمكن من ذلك .

(١) هذا ممنوع ، بل الحق لكليهما ، لأنه لا يمكن الحكم بأن المكان لاحدهما معينا ، او غير معين ، والوجه ظاهر

(٢) اي الحكم بمنعها معاً باطل ، او المعنى : أنه لا يجوز لغيرهما منعها :

(٣) اي عدم القرعة :

(٤) لأنها جازما معاً دفعة واحدة ولعلم عدم اسبقية احدهما : فليس للقرعة

بمال هنا ، لعدم كون المكان معلوما في الواقع لايها :

(٥) في كتاب التتق الجزء السادس من طبعتنا الحديثة ص ٢٩٢ .

(٦) وهو ما كان معلوما واقفاً ، ومجهولاً ظاهراً :

(٧) اي غير (القرعة لكل امر مشكل) عام يشمل ما كان معلوما في الواقع

ومجهولاً في الظاهر .

ويشمل ما لم يكن معلوما في الواقع ونفس الامر .

فيدفع هذا الخبر احتمال عدم القرعة :

ولفظ العموم مبتدأ خبره (يدفعه) .

(٨) اي الرجوع الى القرعة في باب ( تراحم اثنين على مكان واحد ) :

(٩) اي في باب تراحم شخصين على مكان واحد لوتسابقا دفعة واحدة : =

وامامة ، ولا بين المفارق في اثناء الصلاة ، وغيره ، للعموم (١) .  
 واصترب المصنف في الدروس بقضاء اولوية المفارق في الثائها (٢)  
 المضطراً ، إلا أن يجد (٣) مكاناً مساوياً للاول (٤) ، او اولى منه (٥)  
 محتجاً بأنها صلاة واحدة فلا يمنع من انعامها .  
 ولا يفتى ما فيه (٦) ،

( ومنها (٧) المرسمة ، ولرباط - فن سكن بيتاً منها ) ، او أقام  
 بمكان مخصوص (٨) ( ممن له السكنى ) بأن يكون متصفاً بالوصف المعتبر

---

= ولو كان احدهما معثداً في ذلك المكان :

وفي غير هذا الباب كن سبق الى مكان . فهو اولى وان كان غيره قد اعتاد  
 الجلوس فيه :

(١) اي (عموم من سبق الى موضع فهو احق به) .

راجع للوسائل ج ٣ ص ٥٤٢

(٢) اي في اثناء الصلاة كما لو دفعه شخص ، او اضطر لفارقة المكان بسبب  
 ازدحام الناس .

(٣) اي المفارق المضطراً :

(٤) وهو المكان الذي فارقه المضطراً :

(٥) اي المكان الثاني احسن من المكان الاول الذي فارقه المضطراً :

(٦) لأن الفارقة على هذا الوجه موجبة لقطع الصلاة فهرا . فكيف يصدق  
 وحدة للصلاة المطلوبة فيها .

نعم اذا لم يوجب الفارقة قطع الصلاة فكلام (المصنف) رحمه الله موجه :

(٧) اي ومن المشتركات .

(٨) كالساحة منها ، او السطح ، او السرداب .

في الاستحقاق (١) ، إما في أصله (٢) بأن يكون مشغلا بالعلم في المدرسة أو بحسب الشرط بأن تكون موقوفة على قبيلة مخصوصة ، أو نوع من العلم (٣) ، أو المذاهب (٤) وبصرف الساكن به (٥) ( فهو (٦) أحق به وإن تطاولت المدة ، إلا مع مخالفة شرط الواقف ) بأن يشترط الواقف اهدأ فينتهي .

واحتمل المصنف في التدريس في المدرسة ، ونحوها الإخراج (٧) إذا تم خرضه من ذلك ، وقوى الاحتمال (٨) إذا ترك التشاغل بالعلم وإن لم يشترط الواقف ، لأن موضوع المدرسة ذلك (٩) ( وله أن يمنع من مشاركته ) ، لما فيها (١٠) من الضرر ( إذا كان للسكن ) الذي أقام به ( معداً لواحد ) فلو أهدأ لما فوقه لم يكن له منع الزائد عنه إلا أن يزيد من النصاب المشروط .

( ولو فارق ) ساكن المدرسة والرباط ( لغير هلل بطل حقه )

(١) بأن يكون من الموقوف عليهم .

(٢) الجمار والجرور متعلق بقوله : ( المعتبر ) أي الوصف للمعتبر في أصل

الوقف ( كالمدرسة ) المبنية للدراسة والاشتغال بالعلوم الدينية . فهو متصرف بهذا الوصف .

(٣) كالفقه ، أو التفسير :

(٤) أي نوع من المذاهب كالشيعية ، أو السنة .

(٥) أي بالشرط :

(٦) أي المتصرف بالأوصاف المعتبرة مادام ساكناً في ذلك المكان أو مقياً فيه

(٧) أي الإخراج من المدرسة ونحوها لو تم خرض الساكن المتصرف بالوصف

(٨) أي احتمال لزوم الإخراج ، أو جوازه .

(٩) وهو التشاغل بالعلم فإذا تركه وجب إخراجه .

(١٠) أي في مشاركة الغير خللاً .

سواء بقي رحله أم لا ، وسواء طال مدة المفارقة أم قصرت لصديقها (١)  
وخلو المكان الموجب لاستحقاق غيره اشغاله .

ومفهومه (٢) : انه لو فارق لعذر لم يسقط حقه مطلقاً (٣) ؛  
وبشكل (٤) مع طول المدة ، واطلق الاكثر (٥) بطلان حقه بالمفارقة ،  
وفي التذكرة أنه اذا فارق ابناً قليلة لعذر فهو احق ، وشرط بعضهم  
بقاء الرجل ، وعدم طول المدة :

وفي اللزوم ذكر في المسألة (٦) أرجها :

زوال حقه (٧) كالسجد . وبقاؤه مطلقاً (٨) ، لأنه باستيلائه جري  
جري المالك . وبقاؤه ان قصرت المدة ، دون ما اذا طالت ، لثلا بضر  
بالمستحقين ، وبقاؤه ان خرج لضرورة وان طالت المدة ، وبقاؤه ان بقي  
رحله ، أو عادته ، ثم استقرت تفويض الأمر الى ما يراه الناظر (٩) صلاحاً ،  
والأقوى أنه مع بقاء الرجل وقصر المدة لا يبطل حقه ، وبدون  
الرجل يبطل ، إلا ان يقصر الزمان بحيث لا يخرج عن الإقامة عرفاً :

- (١) اي لصديق المفارقة وان قصرت المدة .
- (٢) اي ومفهوم قول (المصنف) رحمه الله (ولو فارق لغير من بطل حقه)
- (٣) سواء قصرت مدة المفارقة أم طالت .
- (٤) اي بقاء الحق مع طول مدة المفارقة :
- (٥) اي لم يقيد أكثر الفقهاء بطلان حقه لا يقصر المدة ، ولا بطولها ،  
لا بعذر ، ولا بغير عذر .
- (٦) اي مسألة مفارقة المدرسة في أنه هل يبقى حقه في هذه الصورة أم لا .
- (٧) بمجرد المفارقة . طالت المدة أم قصرت ، لعذر كانت أم لغيره .
- (٨) قصرت المدة لم طالت : كانت المفارقة لعذر أم لا .
- (٩) وهو الخولي الشرعي :

وبشكل الرجوع الى رأي الناظر مع اطلاق النظر اذ ليس له اخراج المستحق اقتراحاً فراه حينئذ فرع الاستحقاق وعلمه .

نعم لو فوّض اليه (١) الامر مطلقاً (٢) فلا اشكال :

( ومنها (٣) الطرق - وفائدتها ) في الأصل ( الاستطراق والناس فيها كشرح ) (٤) بالنسبة الى المنفعة المأذون فيها ( ويمنع من الانتفاع بها في غير ذلك ) المذكور وهو الاستطراق ( بما يفوت به (٥) منفعة المارة ) لا مطلقاً (٦) ( فلا يجوز الجلوس ) بها ( للبيع والشراء ) ، وغيرهما من الأعمال ، والاكوان ( إلا مع السعة حيث لا ضرر ) على المارة لو مروا في الطريق بغير موضعه ، وليس لهم حينئذ تخصيص الممر بموضعه اذا كان لهم عنه مندوحة ، تثبت الاشتراك على هذا الوجه ، واطباق للناس على ذلك في جميع الأصقاع ولا فرق في ذلك بين المسلمين وغيرهم ، لأن لاهل الذمة منه (٧) ما للمسلمين في الجملة (٨) .

(١) اي الى المتولي الشرعي

(٢) اي من دون تحديد للمتولي الشرعي .

(٣) اي ومن المشتراكات بين عامة الناس :

(٤) اي سواء من دون ترجيح لاحد من الناس على الآخر :

(٥) اي بسبب غير الاستطراق .

(٦) اي لا يمنع مطلقاً ، بل لو كان غير الاستطراق مفوتاً للاستطراق ،

(٧) اي من الحق .

(٨) قيد لحق اي لاهل الذمة من حق الاستطراق والاستفادة من الطريق

حق في الجملة غير تام ، لانهم لا يستحقون المرور في الطرق المؤدية الى امكنة للعبادة كالمساجد والمشاهد لو كانت الطرق متحصرة اليها كما لو كان الطريق الى الدار منحصرأ فليس لغير اهل الدار حق المرور .

( فإذا طارق ) المكان الذي جلس فيه للبيع ، وغيره ( بطل حقه )  
 مطلقاً (١) ، لأنه (٢) كان متعلقاً بكونه (٣) فيه وقد زال (٤) وإن كان  
 رحله باقياً ، لا اختصاص ذلك (٥) بالمسجد ، وأطلق المصنف في الدروس  
 وجماعة بقاء حقه مع بقاء رحله ، لقول أمير المؤمنين عليه السلام : « سوق  
 المسلمين كسجدهم » (٦) والطريق على هذا الوجه (٧) بمنزلة السوق ،  
 ولا فرق مع سقوط حقه على التقديرين (٨) بين تضرره بتفرق معاملته (٩) وعدمه :  
 واحتمل في الدروس بقاءه (١٠) مع الضرر ، لأن أظهر المقاصد  
 أن يعرف مكانه ليقصده المعاملون . إلا مع طول زمان المفارقة (١١) ،

(١) سواء بقي رحله أم لا .

(٢) أي حقه :

(٣) بمعنى وجود الشخص في ذلك المكان .

(٤) أي كونه في ذلك المكان بسبب المفارقة .

(٥) أي بقاء الرحل .

(٦) ( الرسائل ) الطبعة الحديثة الجزء ٣ ص ٥٤٢ كتاب الصلاة الباب ٥٦

للحديث ١ :

(٧) هذه الجملة من كلام ( الشارح ) رحمه الله ، لا من نسخة الحديث أي

على هذا الوجه في التشبيه في قول ( أمير المؤمنين ) عليه السلام : ( سوق المسلمين  
 كسجدهم ) .

(٨) وهما : سقوط حقه مطلقاً ، سواء كان رحله باقياً أم لا :

وعدم سقوط حقه مع بقاء رحله ،

(٩) أي ولو تفرق عنه معاملوه .

(١٠) أي بقاء حقه مع تفرق معاملته .

(١١) فإن الحق يسقط عنه حينئذ أي حين أن طال زمن المفارقة ، لا منقاد

للتفرق إلى نفسه .



لا ملناد الضرر حيثل له .

وفي التذكرة قيد بقاء حقه مع الرجل ببقاء للنهار . فلو دخل الليل  
مقط حقه محتجاً بالاجر السابق (١) حيث قال فيه : فمن سبق الى مكان  
فهو أحق به الى الليل :

وبشكل (٢) بأن الرواية تدل باطلاقها على بقاء الحق الى الليل ،  
سواء كان له رجل ام لا ،

والوجه بقاء حقه مع بقاء رحله مالم يطل للزمان ، او بضر بالمارة  
ولا فرق في ذلك (٣) بين الزائد عن مقدار الطريق شرعاً ، وما دونه ،  
إلا أن يجوز إحياء الزائد فيجوز الجلوس فيه مطلقاً (٤) :

وحيث يجوز له الجلوس يجوز التقليل عليه بما لا يضر بالمارة ،

(١) وهو المشار إليه في الهامش رقم ٦ من ١٨٢ في قول ( أمير المؤمنين )  
عليه الصلاة والسلام : ( سوق المسلمين كسجدهم فهو أحق به الى الليل ) : حيث  
حضر ( الامام ) عليه السلام غاية بقاء الحق الى الليل .

(٢) أي بقاء حقه بقاء رحله في النهار مشكل . حيث إن الرواية المشار إليها  
في الهامش رقم ١ طلقة ، لا تقييد فيها يدل على بقاء الحق ببقاء الرجل ، بل تدل  
على بقاء الحق مطلقاً .

(٣) أي في الحكم المذكور وهو (بقاء حقه بقاء رحله) بين الزائد عن مقدار  
الطريق شرعاً وهي ( خمسة أذرع ) ، او ( سبعة ) .

فلو احتل شخص مكاناً زاد عن ( الخمسة ، او السبعة ) فحكمه حكم من  
احتل مكاناً في ضمن ( الخمسة ، او السبعة ) .

(٤) سواء أضر بالمارة ام لا .

دون التسقيف ، وبناء (١) دكة ، وغيرها (٢) ، إلا على الوجه المرخص في الطريق مطلقاً (٣) وقد تقدم (٤) . وكذا الحكم (٥) في مقاعد الأسواق المباحة ، ولم يذكرها المصنف هنا ، وصرح في النروس بالخافها (٦) بما ذكر في حكم الطريق :

( ومنها (٧) المياه المباحة ) كبناء للعيون في المباح (٨) ، والآبار المباحة (٩) ، والقبو ، والانهار الكبار كالفرات ، ودجلة ، والنيل ، والصغار التي لم يُجبرها بجر بنية التملك (١٠) : فان الناس لها شرع ( فمن سبق الى اخراجه شيء منها فهو أولى به ، ويملكه مع لبة التملك )

(١) بالجبر عطفاً على مدخول دون اي دون بناء دكة .

(٢) كتبليط المحل ، ورصه ، ورصفه :

(٣) لمن اراد الجلوس وغيره :

(٤) في قول ( المصنف ) : ( ومنها الطرق والمائدتها ) الى آخر ما ذكره .

(٥) وهو بقاء الحق مطلقاً ، أو الى الليل اي الكلام في مقاصد الاسواق

كالكلام في نفس الاسواق .

(٦) اي المقاعد .

(٧) اي ومن المشتركات بين عامة الناس .

(٨) اي في المكان غير المملوك . فقيد ( المباح ) لاجراج المملوك :

(٩) اي المياه للسبلة .

(١٠) بل في سبيل المصلحة العامة ، او عبثاً . فان نفس الماء المجري لا يكون

ملكاً حينئذ لمجريه ، بل هو باق على عمومته . وذلك لأن قصد التملك شرط

في حصول ملك المأز المحيز .

لأن المباح لا يملك إلا بالاحراز والنية ومقتضى العبارة (١) أن الأولوية تحصل بدون نية التملك ، بخلاف الملك (٢) ، تنزيلاً للفعل (٣) قبل النية منزلة التحجير (٤) ، وهو (٥) يشكل هنا بأنه إن نوى بالاحراز الملك فقد حصل الشرط (٦) ، وإلا (٧) كان كالعابث لا يستفيد أولوية :

( ومن أجرى منها ) أي من المياه المباحة ( نهراً ) بنية التملك ( ملك الماء المجرى فيه ) على أصح القولين ، وحكي عن الشيخ إفادته الأولوية خاصة استناداً الى قوله صلى الله عليه وآله وسلم : الناس شركاء في ثلاث : النار ، والماء ، والكلاء (٨) ، وهو محمول على المباح منه دون المملوك إجماعاً .

( ومن أجرى عيناً ) بأن أخرجها من الأرض وأجراها على وجهها ( فكذاك ) بملكها مع نية التملك ، ولا يصح لقبره أخذ شيء من مالها

(١) أي عبارة ( المصنف ) في قوله : ( فن سبق الى اغتراف شيء منها فهو أولى ) :

(٢) فإنه لا يحصل إلا بنية التملك .

(٣) وهو الاغتراف ، أو الاحراز .

(٤) فإن التحجير يحدث أولوية ، لا ملكاً ، بل الملكية تحصل بعد احياء .

(٥) أي كون الاحراز يوجب أولوية .

(٦) وهي لية التملك .

(٧) أي وإن لم ينو نية التملك يكون كالعابث فلا يفيد أولوية كما لا يفيد ملكاً .

(٨) ( مستنبرك الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات

ص ١٥٠ الباب ٤ - الحديث ٢ :

وفي ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب احياء الموات ص ٣٢٨ الباب ٥

حديثان بهذا المضمون :

إلا بإذنه ، ولو كان المجري جماعة ملكوه على نسبة عملهم ، لا على نسبة خرجهم ، إلا ان يكون الخرج تايماً للعميل (١) . وجوز في الدروس للوضوء ، والغسل ، وتطهير الثوب منه (٢) عملاً بشاهد الحال ، إلا مع التنهي ولا يجوز ذلك (٣) من الحرز في الإناء ، ولا عما يُظن الكراهية فيه مطلقاً (٤) .

ولو لم ينه الحفر في النهر ، ولعن إلى الماء بحيث يجري فيه فهو تصجير يُفيد الأولوية كما حر (٥) .

( وكذا ) يملك الماء ( من احتقن شيئاً من مياه الفَيْث ، أو السيل ) لتحقيق الأحراز مع نية التملك كاجراء النهر (٦) .

ومثله (٧) ما لو أجرى ماء الفَيْث في ساقية ، ونحوها (٨) إلى مكان بنية التملك ، سواء أحرزها (٩) فيه أم لا حتى لو أحرزها في ملك الغير (١) بمعنى أن العمل تايماً للخرج ، فبمقدار ما يصرف يكون للعميل ، فيأخذ بنسبته .

(٢) أي من هذا الماء المخرج بعمل فرد ، أو جماعة .

(٣) أي للوضوء ، والغسل ، وتطهير الثوب من هذا الماء المحرز في الإناء كالخوض ، والابريق ، وغيرهما .

(٤) سواء كان الماء محرزاً في الإناء ، أو مجرياً في النهر :

(٥) في قول (الشارح) رحمه الله : ( أي مشروعاً في أحيائه شرعاً وبالعالم يبلغ حد الأحياء ، فإنه بالشروع يفيد الأولوية لا يصح لغيره التخطي إليه وإن لم يملكاً ) .

(٦) في أنه يملكه لو أجراه .

(٧) أي ومثل احتقان الماء في كونه يملك لو أجراه ،

(٨) كالنهر الصغير .

(٩) تانيث التفسير باعتبار لفظ « المياه » في كلام المصنف رحمه الله وأما -

وان كان خاصياً للمحرز فيه ، إلا اذا اجرأها (١) ابداء في ملك الغير فانه لا يفيد ملكاً مع احتماله (٢) ، كما لو اجرزها (٣) في الآنية المفصولة بنية التملك :

( ومن حضر بئراً ملك الماء ) الذي يحصل فيه ( بوصوله اليه ) أي الى الماء اذا قصد التملك ( ولو قصد الانتفاع بالماء والمفارقة فهو أولى به مادام لازلاً عليه ) فاذا فارقته بطل حقه ، فلو عاد بعد المفارقة ساوى غيره على الأقوى ، ولو تجرد عن قصد التملك والانتفاع فنقض القواعد السابقة عدم الملك والأولية مما كالمات .

( ومنها (٤) - المعادن (٥) ) وهي قسيان : ظاهرة وهي التي لا يحتاج فصلها الى طلب كالباقوت ، والبرام (٦) والقبر ، والنفط ، والملح ، والكبريت ، وأحجار الرخا ، وطين الفسل ، وباطنة (٧) وهي المتوقف ظهورها على العمل كالذهب ، والفضة ، والحديد ، والنحاس ، والرصاص ، والبلور ، والفيروزج ( فالظاهرة لا تملك بالاحياء لأن احياء المعدن اظهره = تكبير ضمير في فيه = فهو باعتبار المحل المحرز فيه :

- (١) أي مياه الفيث .
- (٢) أي احتمال افادة الملكية وإن أجرى الماء في ملك الغير خصياً .
- (٣) أي مياه الفيث .
- (٤) أي ومن المشتركة بين عامة الناس :
- (٥) جمع المعدن يفتح الميم وسكون العين ، وكسر الدال وزان مسجدة على خلاف القياس : منبت جوهر ، أو قلز .
- (٦) وهو الحجر الذي يصنع منه القدور والأرجية :
- (٧) هذا هو ( القسم الثاني ) من قسمي المعادن وهي المعادن الباطنة أي المستورة في الأرض :

بالعمل ، وهو غير متصور في المعادن للظاهرة لظهورها ، بل بالتحجير أيضاً (١) ، لأنه (٢) الشروع بالاحياء ، وإدارة (٣) نحو الحائط احياء للارض على وجه لا مطلقاً ، بل الناس فيها كشرع ، الامام وغيره :  
( ولا يجوز أن يقطعها السلطان العادل (٤) ) لاحتد على الأشهر ، لا شيوخ الناس فيها :

وربما قيل : بالجواز (٥) نظراً الى عموم ولايته (٦) ، ونظرة :  
( ومن سبق فيها فله انخذ حاجته ) أي انخذ ما شاء وان زاد مما يحتاج اليه ، لثبوت الاحقية بالسبق ، سواء طال زمانه (٧) ام قصر :  
( فان توالي عليها ) دفعة واحدة ( وأمكن القسمة ) بينهما ( وجب قسمة العاصل ) بينها ، لتساويها في سبب الاستحقاق ، وامكان الجمع



- 
- (١) أي بل هذا القسم من المعادن لا يملك بالتحجير أيضاً .  
(٢) أي التحجير شروع في الاحياء بسبب الحائط ، وليس احياء : والمملك هو الاحياء نفسه ، لا مقدماته .  
(٣) دفع وهم حاصل الزعم : ان بناء الحائط يوجب احياء الارض : واحياءها يوجب التملك . فاذا ادار الحائط هنا فقد ملك المكان .  
والجواب : ان ادارة الحائط انما توجب التملك لو بناء للمريض والحظيرة والمسكن ، لا مطلقاً بحيث يشمل المعادن :  
(٤) المراد منه غير الامام المعصوم .  
(٥) أي جواز اقتطاع السلطان العادل لاحتد .  
(٦) أي السلطان العادل على قول .  
(٧) أي زمان سبق على المسوق :

بينها فيه (١) بالقسمة ، وان (٢) لم يمكن الجمع بينها للاخذ من مكان واحد .

هذا (٣) اذا لم يزد المعدن عن مطلوبها ، والا اشكل القول بالقسمة لعدم اختصاصها (٤) به (٥) حينئذ ، ( والا ) يمكن للقسمة بينها لقلة المطالب (٦) ، أو لعدم قبوله لها (٧) ( اُقرع ) ، لاستوائها في الاولوية

---

(١) مرجع للضمير ( الحاصل ) .

والمدنى أنه لو ورد اثنان على المعدن دفعة واحدة وامكن الجمع بين حقيها قُسِمَ ما حصل بينهما بالسوية ؛

(٢) « إن » هنا وصاية اي لا مكان الجمع بينهما في الحاصل بسبب القسمة وان لم يمكن الجمع بينها للاخذ من مكان واحد بسبب ضيق مكان الاخذ ؛

(٣) اي امكان الجمع بينهما بالقسمة .

(٤) هذا من باب اللقاب . والاصل ان يقال : لعدم اختصاص المعدن بها ؛

(٥) اي بالمعدن حين أن زاد بمطوبها ؛

(٦) المراد منها قلة ما يحصل من المعدن .

(٧) مرجع للضمير ( القسمة ) . وفي قبوله ( المعدن ) اي لعدم قبول المعدن

القسمة كما لو توافقا على حجر واحد . وكل منهما يريد ان يصنع به رحي اسمه ، ولا يصلح الحجر الا لصنع رحي واحد فعند ذلك يُقرع بينهما وبأخذه من خرج اسمه مجانا ؛

هنا اذا لم يكن الحجر قيمة حينئذ :

واما اذا كان ذا قيمة كالحجار الثمينة . فهو لاحدهما ويدفع نصف ثمنه

الى الآخر . لكن أخذ احدهما الحجر يكون بالقرعة ايضا .

وعلم امكان الاشتراك (١) ، واستحالة (٢) للترجيح فاشكل المستحق نصين بالقرعة ، لانها لكل أمر مشكل (٣) فن اخرجته القرعة اخذها اجمع ولو زاد من حاجتها ولم يمكن اخذها دفعة لضيق المكان فالقرعة ايضاً (٤) وان أمكن للقسمة . وقاللتها (٥) تقديم من اخرجته في أخذ حاجته ، ومثله (٦) ما لو ازدحم اثنين على نهر ، ونحوه (٧) ولم يمكن

(١) اي لعدم امكان اشتراكها في المعدن على سبيل الاشاعة بلجهة من الجهات  
(٢) بالجر عطفاً على مدخول (لام الجارة) اي لاستحالة الترجيح بينها .  
فلا يدري ايها المستحق .

(٣) راجع (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب العتق ص ٢٠٣  
الباب ٢٤ - الحديث ١ .

ونفس المصدر ص ٢٠٧ للبواب ٥٧ - الاحاديث .

ونفس المصدر ص ٢٠٨ للبواب ٦٦ - الحديث ١ - ٢ .

ونفس المصدر كتاب القضاء ص ٤١٠ الباب ١٣ - الاحاديث :

ونفس المصدر كتاب القضاء ص ٤١٣ الباب ٢٠ - الاحاديث .

ونفس المصدر كتاب الميراث ص ٣٦٧ - البواب ٤ :

من ابواب ميراث الفرق والمهلوم عليهم - الاحاديث .

(٤) في تقديم احدهما على الآخر .

(٥) اي وفائدة القرعة مع امكان القسمة .

(٦) اي ومثل الورد على المتعين دفعة واحدة :

(٧) كالقناة ، والعين ، والبئر مما يزيد ماؤها عن حاجتها :

لكنه ليس له إلا مدخل واحد ، ولا يمكن لكليها الاخذ منه بحيث لا يمكن

الجمع بينهما في الاخذ اقيرع بينهما .



الجمع (١) ، ولو تغلب احدهما على الآخر أتم وملك هنا (٢) ، بخلاف تغلبه على أولوية التحجير ، والماء الذي لا يفي بغرضها (٣) : والفرق (٤) : ان الملك مع الزيادة لا يتحقق ، بخلاف ما لو لم يزد :  
( و ) المادان ( الباطنة تملك ببلوغ نيلها ) ( هـ ) وذلك هو احيائها

(١) اي بين المتواردين على القناة ، او العين ، او النهر الصغير ، لضيق مكان الورود فبقصر بينهما في تقديم احدهما على الآخر .

(٢) اي في باب النهر ، والعين ، والبر مما يزيد ماؤها من مقدار حاجتها ، ولا يخفى أن المتواردين على النهر ، أو البر ، أو العين لا يملكان مائها ، بل يملكان مقدار احدهما وان كان لها حق الأولوية في الاخذ .

فاذا تغلب احدهما على الآخر ملكه ، لأنه لم يكن ملكاً لاحدهما ، وإن كان آتما .

(٣) فان المتغلب لا يملك الماء ، أو المكان الذي حجره .

(٤) اي الفرق بين النهر ونحوه مما يزيد ماؤه من مقدار حاجتها في أن المتغلب يملك مقدار ما يأخذه إذا تغلب :

وبين التحجير فيها لا يفي بغرضها لقلته في أن المتغلب لا يملك إذا تغلب .  
هو أن في صورة الزيادة من مقدار حاجتها والاستباق عليها لم يملكها إذا استبقا عليها .

فاذا تغلب احدهما على الآخر ملك ما اخذه ، لأنه لم يكن مملوكا لاحد قبل التغلب :

بخلاف الاستباق على القليل الذي لا يفي بغرضها فانه بالاستيلاء يملكه :  
والمفروض أنها وردا عليه دفعة واحدة . فاحدهما هو المالك من غير تعيين .  
فلو دأب احدهما الآخر لا يملك ، لسبق المالك على التغلب . لكون المالك لاحدهما لا على الثنتين .

( هـ ) اي إلى المكان الذي يمكن الاخذ من المعلن .

وما دونه تحجير ، ولو كانت على وجه الأرض ، او مستورة بقراب يسير  
لا يصدق معه (١) الاحياء عرفاً لم يملك بنير الحيازة كالظاهرة :  
هذا (٢) كله اذا كان المعدن في أرض مباحة ، فلو كان في أرض مملوكة  
فهو بحكمها ، وكذا لو احيا أرضاً مواتاً فظهر معدن فانه يملكه وان كان  
ظاهراً إلا أن يكون ظهوره سابقاً على احيائه (٣) .

وحيث يملك المعدن يملك تحريمه وهو متبني عروقه عادة ، ومطرح  
ترايه ، وطريقه ، وما يقوفاً عليه عمله (٤) إن عمله عنده (٥) ، ولو كان  
المعدن في الأرض المقتصة بالامام عليه السلام فهو له تبعاً لها ، والناس  
في خبره (٦) تشرع على الأقوى . وقد تقدم الكلام في باب الخمس (٧) :

---

(١) اي مع كونه فوق الارض ، أو عليه ثراب يسير . قاله لا يصدق  
عليه الاحياء :

(٢) اي التملك ببلوغ ثل المعدن الباطنة الى المكان الذي يمكن الاخذ منه .

(٣) فانه حينئذ لا يملكه الا بالحيازة .

(٤) اي عمل المعدن ،

(٥) اي تصدى لعمل ما استخرج من المعدن عند المطن :

(٦) اي في غير ما يختص بالامام عليه السلام :

(٧) في ( الجزء الثاني ) من طبعتنا الحديثة كتاب الخمس ص ٨٦ :

كتاب الصيد والذبح



مرکز تحقیقات و توسعه در مطالعات اسلامی

## كتاب الصيد<sup>(١)</sup> والذباحة<sup>(٢)</sup>

وفيه فصول ثلاثة

( الأول - في آلة الصيد يجوز الاصطباح ) بمعنى الباث (٣) الصيد ونحصيله ( بجميع آلاته ) التي يمكن تحصيله بها من السيف ، والرمح ، والسهم ، والكلب ، والفهد (٤) ، والباري (٥) ، والصقر (٦) والعقاب (٧)

- 
- (١) مصدر صاد بصيد وزان ( باع ببيع ) اجوف بأي  
 (٢) بفتح اللام إم مصدر ذبح يلج وزان ( منع بمنع ) ، ومصدره الذبح  
 (٣) الاثبات هنا بمعنى وضع اليد عليه فقط ؛  
 (٤) نوع من السباع ، بين الكلب والنمر ، وهو منقط ؛  
 (٥) مفرد . جمعه أبراز ، هواز . بيزان : بزة : طير من الطيور المفترسة  
 يقال لهذه الطيور : ( الجوارح ) ؛  
 (٦) طائر يصاد به جمعه ( اصقُر : صقُور : صقار ، صقِر ) ؛  
 (٧) طائر من الجوارح يطلق على الذكر والائى قوي الخالب له منقار  
 اصوج نحو الاسفل جمعه ( عقبان احقُب ) . وجمع الجمع : ( عقابين )

والباشق (١) والشرك (٢) ، والحجاة (٣) ، والشبكة (٤) ، والقح (٥) والبندق (٦) ، وغيرهما (٧) ( و لكن لا يؤكل منها ) أي من الحيوانات المصيدة المدلول عليها (٨) بالاصطیاد ( عالم بُدْك ) بالذبح بعد إدراكه حياً ( فلو أدركه ) بعد رجه ( ميتاً ) ، أو مات قبل تذكينه لم يحل ( إلا ما قتله الكلب المعلم ) دون غيره على اظهر (٩) الاكوال ،

- 
- (١) بفتح الشين : طائر صغير من اصغر الطيور المفترسة . جمعه : بواشق .  
 (٢) بفتح الشين والراء : خيال الصيد أي ( المصيدة ) كالتي تصاد بها الفارة : جمعه ( شرك ) بضم الشين والراء و ( أشراك ) .  
 (٣) بضم الحاء ( المصيدة ) جمعها ( حياثل ) :  
 (٤) بفتح الشين والباء : آلة تعمل من الخيوط والحبال تصاد بها في البر والبحر : جمعها ( شبك ) بالتحريك و ( شباك ) بكسر الشين و ( شبكات ) ،  
 (٥) بفتح الفاء آلة تصاد بها . جمعه ( فخاخ ) بكسر الفاء و ( فخوخ ) بضم الفاء والحاء .  
 (٦) بضم الباء وسكون النون جسم كروي يصنع من طين ، أو حجر ، أو رصاص يرمى به للصيد .  
 ومنه في عصرنا الحاضر ( البندقية والسندس ) ؛  
 (٧) كالقأس . وهي آلة يقطع بها الخشب : والقالة : وهي آلة من حديد فيها ثلاث شعب معدة للرؤس يُجعل في راس عصاً قوية يضرب بها الصيد ؛  
 (٨) أي على الحيوانات المصيدة ؛  
 (٩) قيد لغير الكلب المعلم . وأما الكلب المعلم فورد اجماع في أن ما يصيده حلال أكله ؛

والأخبار (١) .

ويثبت تعليم الكلب بكونه ( بحيث يَستَرمِل ) أي يطلق ( إذا أرسِل وبتزجر ) ويقف عن الاسترمال ( إذا زجر ) هـ ، ( ولا يعتاد أكل ما يمسكه ) من الصيد ( و يتحقق ذلك للوصف ) وهو الاسترمال والالتزجار ، وعدم الأكل ( بالتكرار على هذه الصفات ) الثلاث مراراً يصدق بها (٢) التعليم عليه عرفاً . فإذا تحقق كوننا معلماً حل مقتوله ، وإن خلا عن الأوصاف (٣) إلى أن يتكرر فدها (٤) على وجه يصدق عليه زوال التعليم عرفاً ، ثم يحرم مقتوله ، ولا يعود (٥) إلى أن يتكرر

(١) راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب الصيد والذباحة ص ٢٣١ الباب ١ - الأحاديث ، وليكن نص بعض الأخبار عن أبي بكر الحضرمي عن ( أبي عبد الله ) عليه السلام في جواب سؤاله عن صيد اللبازة ، والصقورة ، والكلاب ، والفهد :

فقال عليه السلام : ( لا تأكل صيد شيء من هذه إلا ما ذكيت ، إلا الكلب المكلب ) :

قلت : فإن قتله .

قال عليه السلام : ( كل ، لأن الله عز وجل يقول : وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ فُكِّلُوا مِمَّا آسَكْنَكُمْ عَلَيْكُمْ وَادَّكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ) : (٢) أي بهذه المرات الثلاث .

(٣) أي وإن خلا الكلب عن الأوصاف المذكورة وهي الاسترمال إذا أرسِل : والالتزجار إذا زجر : وعدم اعتياد أكل ما يمسكه .

(٤) أي فقد الأوصاف المذكورة .

(٥) أي الكلب معلماً .

اتصافه بها (١) كذلك وهكذا (٢) .

( ولو اكل لادراً ، أو لم يسترسل لادراً لم يقدح ) في تحقق للتعليم عرفاً ، ولا في زواله (٣) بعد حصوله . كما لا يقدح حصول الأوصاف له لادراً (٤) ، وكلنا لا يقدح شربه (٥) الدم :

( ويجب ) مع ذلك (٦) بمعنى الاشتراط (٧) أمور : ( التسمية ) لله تعالى من المرسل ( عند إرساله ) الكلب المعلم . فلو تركها عمداً حرم (٨) ولو كان نسباً حل (٩) ، ان لم يذكر قبل الاصابة ، وإلا اشترط استنساخها عند الذكر ولو مقارنة لها (١٠) ، ولو تركها جهلاً

(١) أي بالأوصاف المذكورة بأن يصدق على الكلب أنه معلم :

(٢) أي فيعمل مقتواه لم يصدق عليه الأوصاف ويبقى حلالاً إلى أن يصدق عليه زوالها فيحرم اكل مقتوله .

(٣) أي زوال التعليم بمجرد غلو الكلب المعلم عن هذه الأوصاف لادراً بعد حصول التعليم له .

(٤) أي كما أن وجود هذه الأوصاف للكلب المعلم في وقت ما لا يصدق المعلم على مثل هذا الكلب .

(٥) أي شرب الكلب المعلم دم ما صاده .

(٦) أي مع وجوب كون الكلب معلماً .

(٧) أي وجوب كون الكلب معلماً هنا وجوب شرطي ، لا تكليفي حتى يجب

بل هو شرط للتذكية . فإذا لم يسم عمداً لم يجز اكل الصيد :

(٨) أي اكل الصيد :

(٩) أي اكل الصيد :

(١٠) أي للإصابة :



بوجوبها ففي الحاقه بالعامد ، او الناسي وجهان . من (١) أنه عامد ومن (٢) أن الناس في سعة مما لم يعلموا ، وألحقه المصنف في بعض فوائده بالناسي .

ولو تعمد تركها (٣) عند الارسال ثم استتركها قبل الاصابة ففي الاجزاء قولان . فربها الاجزاء ، لتناول الأدلة له مثل "ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه" (٤) "فأكلوا مما أمسكن عليكم" (٥) واذكروا اسم الله عليه (٦) ، وقول الصادق عليه السلام : "كل مما قتل للكلب اذا سميت عليه" (٧) ، ولأله (٨) أقرب الى الفعل المعتبر في الذكاة فكان (٩) أولى :

ووجه المنع دلالة بعض الاخبار (١٠)

- (١) دليل لاحاق الجاهل بالعامد فيحرم اكل ما صاده :
  - (٢) دليل لاحاق الجاهل بالناسي . فيحل اكل ما صاده ،
  - (٣) اي ترك التسمية ،
  - (٤) الانعام : الآية ١٢١ :
  - (٥) الانعام : الآية ١٨ .
  - (٦) المائدة : الآية ٤ .
  - (٧) (الكافي) الطبعة الحديثة سنة ١٣٧٩ هجرية الجزء ٦ كتاب الصيد والذبابة ص ٢٠٥ الحديث ١٣ :
  - (٨) اي التسمية بعد الارسال ، وقبل الاصابة .
  - (٩) اي اجزاء هذه التسمية اولى من التسمية قبل الارسال :
  - (١٠) وثبتك نص بعض تلك الاخبار :
- عن (ابي عبدالله) عليه السلام قال : (اذا ارسلت للكلب المعلم فاذا ذكر اسم الله عليه : فهو ذكاه) .

على أن محلها (١) الارسال ، ولأنه (٢) اجماعي ، وغيره (٣) مشكوك فيه ولا عبرة بتسمية غير المرسل :

ولو اشترك في قتله كلبان معلمان اعتبر تسمية مرسلها . فلو تركها احدهما او كان احد الكلبين غير "مرسل" او غير "معلم" لم يحصل ، والمعتبر من التسمية هنا (٤) . وفي ارسال السهم ، والذبح ، والنحر ذكر الله المقترن بالتعظيم (٥) ، لأنه المفهوم منه كاحد التسيجات الأربع :

وفي "اللهم اغفر لي وارحمني ، او صل" على محمد وآله قولان : اقربها الاجزاء ، دون ذكر الله مجرداً (٦) مع احتمال (٧) ، لصدق الذكر وبه قطع الفاضل :

وفي اشتراط وقوعه بالعربية قولان . من (٨) صدق المذكر :

راجع الوسائل - الطبعة القديمة . المجلد ٣ كتاب الصيد ص ٣٣١ لباب ١ الحديث ٤ :

(١) اي هل التسمية :

(٢) اي اجزاء التسمية حال الارسال .

(٣) اي واجزاء التسمية بعد الارسال مشكوك فيه . فالاصل عدم جواز اكله ، لأن الأصل عدم التذكية .

(٤) اي في الكلب المعلم :

(٥) كقوله : سبحان الله . أو الحمد لله . أو لا اله الا الله :

(٦) اي من التعظيم : كأن يقول : الله :

(٧) اي مع احتمال اجزاء اسم الله مجرداً عن التعظيم :

(٨) دليل لعدم اشتراط العربية . فلو قال المرسل حين الارسال بالفارسية :

« بنام خدا » أو بالانجليزية : « ماي گود » اي ربي . أو بالفرنسية : « أوديو » اي الله : كفى ذلك وجازأ كله .

وتصريح (١) القرآن باسم الله العربي .  
والأقوى الاجزاء ، لأن المراد من الله تعالى في الآية الذات ، لا الاسم .  
وعليه (٢) يتفرع ذكر الله تعالى بأسمائه المختصة به (٣) غير الله :  
فعل الأول (٤) يُجْزَى ، لصدق الذكر ، دون الثاني (٥) ، ولكن  
هذا (٦) مما لم ينبهوا عليه ( وأن يكون المرسل مسلماً ، أو بحكمه )  
كولده المميز غير البالغ ذكراً كان ، أو أنثى . فلو أرسله الكافر لم يحل  
وإن سمى ، أو كان ذمياً على الأصح ، وكذا الناصب (٧) من المسلمين  
والجسم (٨) أما غيرهما من المخالفين ففي حل صيده الخلاف الآتي  
في الديبحة ، ولا يحل صيد الصبي غير المميز ، ولا المجنون ، لاشتراط

#### (١) دليل لاشتراط العربية |

(٢) أي وعلى أن المراد من الله ، في الآية الشريفة : الذات المقدسة ،  
لا مجرد الاسم .

(٣) كالحائى ، والرازق ، والحى ، والميت .

(٤) وهو أن المراد من ( الله ) في الآية الكريمة ( الذات المقدسة ) لتجزى  
الاسماء المختصة به .

(٥) وهو أن المراد من ( الله ) في الآية الشريفة ( الاسم ) فلا تجزى من صفات  
الله غير اسم الجلالة ، لعدم صدق اسم ( الله ) على ما يتلفظ به من الصفات .  
(٦) أي أن المراد من اسم ( الله ) تعالى هل هي ( الذات ، المقدسة ) ،  
أو الاسم .

(٧) وهو للذي يظهر العداء ( لأهل البيت ) عليهم الصلاة والسلام (للذين  
أذهب الله عنهم الرجس أهل البيت وظهرهم تطهيراً) .

(٨) وهو الذي يقول : بأن ( الله ) جل جلاله جسم .

القصيد (١) ، واما الأعمى فان تصور فيه قصد الصيد حل صيده ، وإلا فلا :  
( وأن يرسله للاصطياد ) فلو استرسل من نفسه ، أو أرسله  
للاصيد فصادف صيداً قتلته لم يحل وإن زاده (٢) اخراه . نعم لو زجره  
فوقف ثم أرسله حل .

( وأن لا يلعب للصيد ) عن المرسل ( وحياته (٣) مستقرة ) بأن  
يمكن أن يعيش ولو تصف يوم فلو غاب كذلك (٤) لم يحل ، لجواز  
استناد القتل الى غير الكلب ، سواء وجد الكلب واقفاً عليه أم لا ، وسواء  
وجد فيه أثراً غير عضة الكلب أم لا ، وسواء تشاغل (٥) عنه أم لا ،  
وأولى منه (٦) لو تردى من جبل ، ونحوه (٧) وإن لم يلعب لأن

---

(١) والقصيد لا يتأتى منها .

(٢) أي وإن زاد صاحب الكلب للكلب إخراجاً وحفاً على الصيد :

(٣) أي حياة الصيد .

(٤) أي ولو غاب الصيد عن المرسل وحياته مستقرة ، ثم أدركه فوجده  
ميتاً لم يحل له .

(٥) أي ذهب الكلب عنه :

(٦) أي وأولى من الغياب مستقر الحياة في عدم الحلية لو تردى الصيد أي  
وقع من مكان مرتفع ، أو سقط في بئر وإن لم ينب الصيد من عين الصائد ، بل  
وقع امامه ،

والتردى يعني السقوط من باب التفضل :

(٧) كما لو وقع في بئر :

للشروط موته يجرح الكلب حتى لو مات باقعا (١) ، أو غمه (٢) لم يحل ؛  
 لهم (٣) لو علم القضاء سبب خارجي ، أو غاب (٤) بعد أن صارت  
 حياته غير مستقرة و صار في حكم المذبوح ، أو تردى (٥) كذلك حل .  
 ويشترط مع ذلك (٦) كون الصيد محتما (٧) ، سواء كان وحشياً (٨)  
 أم أهلياً . فلا قتل غير الممتنع من الفروخ ، أو الأهلية لم يحل .  
 ( ويلكل أيضاً ) من الصيد ( ما قتله سيف ، والرمح ، والسهم  
 وكل ما فيه لصل ) (٩) من حديد ، سواء عرق أم لا حتى لو قطعته

(١) مرجع التضمير ( الصيد ) . والمصدر مضاف إلى المفعول . والفاعل  
 وهو ( الكلب المذموم ) مخلوف : أي لو مات للصيد بسبب إتمام ( الكلب ) له  
 بأن أعبه بالعدو ، والركض ؛

(٢) يحتمل أن يكون غمه بمعنى إخماله و مرجع التضمير في غمه ( للصيد ) .  
 والمصدر مضاف إلى الفاعل المخلوف وهو ( الكلب المذموم ) أي لو مات للصيد عورفاً  
 من ( الكلب ) لم يحل أكله

(٣) استثناء من عدم جواز أكل ما غاب مستقر الحياة : فالمعنى : أن الصيد  
 لو غاب مستقر الحياة ثم وجدته ميتاً وحل أن موته مستند إلى الكلب ، لا إلى سبب  
 خارجي حل أكله .

(٤) أي غاب الصيد عن نظر الصائد ؛

(٥) أي سقط من جبل ، أو وقع في بحر كذلك أي غير مستقر الحياة .  
 (٦) أي مع الشروط المذكورة . وهو كون الصائد مسلماً . وكون الكلب  
 معلماً . والتسمية عند الأرمال . وأن يرسله للاصطياد : وأن لا يغيب وحياته مستقرة  
 (٧) أي لا يألف للناس ؛

(٨) أي من حيوانات البر ؛

(٩) يفتح النون ، وسكون الصاد وهي حديدة تجمل في أعلى الرمح ، أو  
 في أسفل العصا .

بنصفين اختلفا أم الفقا تحركا أم لا حلا ، إلا أن يكون ما فيه الرأس مستقر الحياة فيذكي ويحرم الآخر (١) . (والمراض (٢) ) ونحوه من السهام المحددة التي لا تصل فيها ( إذا خرق اللحم ) فلو قتل معترضاً لم يحصل دون المشتل (٣) كالخبر ، والبندق فانه لا يحمل وان خرق وكان (٤) للبندق من حديد ؛

والظاهر أن القدحوس (٥) بحكمه إلا أن يكون محدداً بحيث يصلح للخرق وان لم يخرق ؛

( كل فلك (٦) مع النسبة ) عند الرمي ، أو بعده قبل الاصابة ، ولو تركها محدداً أو سهواً ، أو جهلاً فكما سبق (٧) (والقصد) إلى الصيد فلو وقع السهم من يده فقتله ، أو قصد الرمي لآله فقتله ، أو قصد غزيراً فأصاب

(١) أي النصف الآخر الذي لا راس فيه وقد انقطع نصفين بسبب تلك الآلة الحديدية ؛

(٢) يكسر الميم وزان ( محراب ) سهم بلا ريش . دقيق الطرفين ؛ فليظ الوسط . يصيب بعرضه دون حده . جمه ( معارض ) .

(٣) المراد : الآلة التي تقتل الصيد بقتله . لا بالخرق والشق ؛

(٤) أي حتى لو كان الذي يصيب الصيد ( بندقاً ) من حديد فانه لا يحمل اكل هذا الصيد ؛

(٥) بفتح الدال وضمها عصباً من حديد ، أو خشب في راسها شيء كالكرة وعند العامة يقال لها : ( المقوار ) أي القدحوس بحكم البندق في أنه لو صيد بها لا يحمل اكله ؛

(٦) أي جواز الاكل .

(٧) من أنه لو ترك التسمية محدداً لا يجوز اكل ما صاده أما سهواً ونسياناً فيجوز اكله وجهلا الوجهان السابقان : الجواز ، والعدم ؛

ظلياً ، أو ظنه خنزيراً فإن ظلياً لم يحل .

نعم لا يشترط قصد عينه (١) حتى لو قصد فأخطأ فقتل صيداً آخر حل . ولو قصد محلاً وعمرماً حل المختل .

( والاسلام ) أي اسلام للرامي ، أو حكمه كما سلف (٢) وكلنا يشترط موته بالجرح ، وأن لا يغيب عنه وفيه حياة مستقرة وامتناع المقتول كما مر (٣) .

( ولو اشترك فيه (٤) آتاك (٥) مسلم وكافر (٦) ) أو قاصد (٧) وغيره ، أو مسم (٨) وغيره . وبالجمله آلة جامع (٩) للشرائط ، وغيره (١٠) ( لم يحل (١١) إلا أن يعلم أن جرح المسلم ) ومن يحكمه (١٢)

(١) أي عين الصيد .

(٢) في كلام ( المصنف ) : ( وأن يكون المرسل مسلماً ، أو بحكمه ) :

(٣) في صيد الكلب آلفاً .

(٤) أي في قتل الصيد :

(٥) ثنية ( آلة ) أصلها آلتان حذفت لتون بالاضافة .

(٦) بأن اشترك في القتل بأن رمياه دفعة واحدة ومات الصيد من رميها .

(٧) أي اشترك في قتل الصيد آتاك قاصد ، وغير قاصد بأن كان أحد الراميين حياً ، والآخر صائداً .

(٨) بأن كان هناك صائدان فقصدوا الصيد فسمى أحدهما عند الرمي ، دون الآخر .

(٩) بالجرح صفة لموصوف مخلوف أي آلة صائد جامع للشرائط :

(١٠) أي وغير جامع للشرائط : أي وآلة صائد غير جامع للشرائط كأن

تكون إحدى الآتين ذات نصل ، والآخرى ليست كذلك كالحجر والبنديق .

(١١) أي لم يحل الصيد المقتول بالآتين المذكورتين .

(١٢) أو جرح القاصد للصيد ، أو المسمي عند الصيد :

( أو كلبه ) (١) أو كانت الآلة كلبين فصاعداً ( هو الفائل ) خاصة وإن كان الآخر معيناً على البائه (٢) ( ويحرم الاصطياد بالآلة المنصوبة ) اقبح التصرف في مال الغير بغير اذنه (٣) ، ( و ) لكن ( لا يحرم الصيد بها ) (٤) وبملكه الصائد ( وعليه اجرة الآلة ) ، سواء كانت كلباً أم سلاحاً : ( ويجب عليه غسل موضع العضة ) من الكلب جمعاً بين نجاسة الكلب ، واطلاق الأمر (٥) بالأكل .

وقال الشيخ : لا يجب (٦) ، لا إطلاق الأمر (٧) بالأكل منه (٨) من غير أمر بالفعل وانما يحل المقتول بالآلة مطلقاً (٩) إذا أدركه ميتاً ،

(١) أي كلب المسلم ، أو كلب القاصد للصيد ، أو كلب المسمى عند الصيد ،  
(٢) ففي هذه الصور كلها يحل للصيد المقتول . والمراد من الاثبات وضع اليد على الصيد :

(٣) كما مر في مقالة ما ذكرناه في أول كتاب ( الفصص ) الجزء السابع من طبعتنا الحديثة .

(٤) أي لا يحرم الصيد بالآلة المنصوبة من حيث الأكل لو صيد بها ، وإن كان الصائد يعاقب ويجب عليه دفع الاجرة :

(٥) في قوله عليه السلام : ( إذا صاد للكلب وقد سمى فليأكل ) :

( الرسائل ) المجلد ٣ الطبعة القديمة كتاب الصيد والذباحة ص ٢٨٤

الباب ١٢ الحديث ١ :

(٦) أي غسل موضع العضة .

(٧) وهي الرواية المشار إليها في الخامس رقم ٥ .

(٨) أي مما اصطاده الكلب .

(٩) أي سواء كانت الآلة كلباً أم غيره .



أو في حكمه (١) .

( واو ادرك فو السهم ، أو الكلب للصيد ) مع اسرعه اليه حال الاصابة ( وحياته مستقرة ذكاته ، وإلا ) يُسرع (٢) أو لم يذكه ( حرم ان اتسع للزمان للبلع ) فلم يفصل (٣) حتى مات ، واو قصر الزمان عن ذلك (٤) فالشهور حله وان كانت حياته مستقرة ، ولا منافاة بين استقرار حياته ، وقصور الزمان عن ذكاته مع حضور الآلة ، لأن استقرار الحياة مناطه الامكان (٥) ، وليس كل ممكن بواقع : ولو كان عدم امكان ذكاته لدبية الآلة التي تقع بها الذكاة ، او فقدها بحيث يفترق الى زمان طويل عادة فانفق موته فيه (٦) لم يجل قطعاً :

### ( الفصل الثاني - في للذباحة )

مُطلب العنوان (٧) عليها - مع كونها انحصرت مما يُبحث عنه

(١) اي غير مستقر الحياة .

(٢) بان ابطأ للصيد عن الصيد ، او أسرع اليه ولكن لم يذكه ، هذا مع استقرار حياة للصيد .

(٣) اي لم يبلعه .

(٤) اي من اللجج :

(٥) اي امكان الحياة ،

(٦) اي في هذا الزمن الطويل لم يجل اكل هذا الصيد ، لعدم استناد موته الى الآلة .

(٧) اي مُطلب عنوان هذا الفصل على الذبحة اي تمنون هذا الفصل بالذبحة

وهذا اشكال على هذا العنوان الخاص وهو : ان الذبحة انحصرت بما يذكر

في هذا الفصل ، لأنها عبارة عن فري الاوداج : والمذكور في هذا الفصل أهم -

في الفصل ، فان النحر وذكاة السمك ، ونحوه (١) خارج عنها (٢) -  
 بجوازاً في بعض الافراد ، او اشهرها ، ولو جعل العنوان الذكاة كما فعل  
 في اللدروس كان أجود ، لشموله (٣) الجميع (ويشترط في اللابح الاسلام ،  
 أو حكمه ) وهو طفله المميز فلا تحمل ذبيحة الكافر مطلقاً ، وثلياً كان  
 أم ذنباً مُسميت تسميته أم لا على أشهر الأقوال :

وذهب جماعة الى حل ذبيحة للنمي اذا مُسميت تسميته :  
 وآخرون الى حل ذبيحة غير الجوسي مطلقاً (٤) وبه (٥) أخبار

= من اللباحة : حيث إنه يبحث فيه عن النحر ، وذكاة السمك والجراد .  
 فلماذا اختار ( المصنف ) لهذا الفصل عنوان اللباحة فقط وقال : ( الفصل  
 الثاني في اللباحة ) .

فاجاب ( الشارح ) رحمه الله ما خلاصته : أن ( المصنف ) رحمه الله يقول  
 بتسمية الكل باسم بعض أفرادها وهي اللباحة الحاصلة بفري الوداج ، أو باسم  
 أشهر أفرادها وهي اللباحة الخاصة .  
 (١) كأخذ الجراد حياً :

(٢) أي النحر ، وذكاة السمك ، وأخذ الجراد حياً خارج عن (اللباحة) .

(٣) أي شمول عنوان الذكاة جميع الانعام .

(٤) سواء سميت تسميته أم لا .

(٥) أي وبجواز أكل ذبيحة غير الجوسي مطلقاً ، سواء مُسميت تسميته أم لا

أخبار صحيحة .

راجع ( للمصنف ) للطبعة الثانية المجلد ٣ كتاب اللباحة من ٢٤٣ ٢٤٤

للكتاب ٢٧ الخبر ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ :

وإليك لمن بعضها :

عن (جميل ومحمد بن حمران) أنها مثلاً (أبا عبد الله) عليه السلام عن ذبائح =

صحيحة معارضة (١) بمثلهما فحملت (٢) على التقية ، او الضرورة .  
( ولا يشترط الايمان ) (٣) على الأصح ، لقول علي أمير المؤمنين  
عليه السلام : « من دان بكلمة الاسلام ، وصام وحمل فذبيحته لكم حلال  
اذا ذكر اسم الله عليه » (٤) ومفهوم الشرط أنه اذا لم يذكر اسم الله عليه

= لليهود والنصارى والمجوس :

فقال عليه السلام : ( كل ) .

فقال بعضهم : إنهم لا يسمون .

فقال عليه السلام : ( فان حضرتهم فلم يسموا فلا تأكلوا ) .

وقال عليه السلام : ( اذا غاب فكل ) .

(١) باسم المفعول أي هذه الأخبار الدالة على جواز اكل ذبيحة غير المجوسي  
مطلقاً المشار إليها في الحاشي رقم ٥ ص ٢٠٨ عارضها أخبار صحيحة آخر مثلاً :  
راجع ( للوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٣ ، ٢٤٤  
الباب ٢٧ من غير ١ - الى ٣٢ .

واليك نص بعض تلك الأخبار :

عن (زيد الشحام) قال : سئل (ابو عبد الله الصادق) عليه السلام عن ذبيحة النسي :  
فقال عليه السلام : ( لا تأكله ان سم وان لم يسم ) .

وتذكير الضمير في ( لا تأكله ) باعتبار المقام المدلول عليه بالذبيحة ،

(٢) أي الأخبار الدالة على جواز اكل ذبيحة غير المجوسي . مطلقاً حملت  
على التقية ، أو في مورد الضرورة .

(٣) أي الاقرار والاعتراف به امامة ( الأئمة الاثني عشر ) بعد ( النبي )  
صلى الله عليه وآله .

(٤) ( للوسائل ) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب الذباحة ص ٢٤٥  
الباب ٢٨ الحديث ١ .

لم يعمل .

وهل يشترط مع الذكر اعتقاد وجوبه (١) قولان : من (٢) صدق ذكر اسم الله عليه ، وأصالة (٣) عدم الاشتراط ، ومن اشترطه (٤) اعتبر إيقاعه (٥) هل وجهه كغيره (٦) من العبادات الواجبة :  
والأول (٧) أقوى . وحيث لم يعتبر الإيمان صحيح مع مطلق الخلاف (٨) :  
( إذا لم يكن بالغا حدة التنصب ) لعدوثة أهل البيت عليهم السلام  
فلا عمل حينئذ (٩) ذبيحته ، لرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) أي اعتقاد اللازم وجوب ذكر الاسم عند الذبح .  
(٢) دليل لعدم اشتراط اعتقاد الوجوب ، بل يكفي ذكر اسم الله وإن لم يكن للذكر معتقداً بوجوبه :  
(٣) بالجر عطفاً على مدحول (من الجارة) :  
دليل ثان لعدم اشتراط اعتقاد وجوب ذكر الاسم عند الذبح :  
(٤) أي ومن كشرط اعتقاد الوجوب .  
(٥) أي هو من الذين يرون لزوم أداء الواجب بنية الوجوب :  
ولهذا اعتبر اعتقاد الوجوب في التسمية ليرفعها على وجهها : أي بنية الوجوب .  
لهذا دليل لاشتراط اعتقاد وجوب التسمية حتى يتأتى منه نية الوجوب عند التسمية .

(٦) أي كغير التسمية من بقية العبادات .  
ولذلك التسمية باعتبار أن التسمية مصدر :  
(٧) أي للدليل الأول فقال على عدم اشتراط اعتقاد الوجوب في التسمية  
للإجماع إذا كان من سائر فرق المسلمين .  
(٨) أي من أي فرق المسلمين كالوا من ( الشيعة أو السنة ) :  
(٩) أي حين أن بلغ عدوهم إلى حد التنصب .

قال : « ذبيحة الناصب لا تحل (١) » ، ولا تركاب (٢) الناصب خلاف ما هو المعلوم من دين النبي صلى الله عليه وآله ثبوته ضرورة (٣) فيكون كافراً فيتناوله ما دل على تحريم ذبيحة الكافر :

ومثله (٤) الخارجى والمجسم .

وقصر جماعة الحل على ما يلزمه المؤمن ، يقول الكاظم عليه السلام لذكرى بن آدم : « إني أنهاك من ذبيحة كل من كان على خلاف الذي آلت عليه وأصحابك » ، إلا في وقت للضرورة اليه (٥) : ويحصل (٦) على الكراهة بقريئة للضرورة فإنها (٧) أهم من وقت تحمل ليه الميتة : ويمكن حل للنهي للورد في جميع الباب (٨) عليه (٩) عليها (١٠)

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٥ الباب ٢٨

الحديث ٢ :

(٢) دليل ثان لعدم حلية ذبيحة الناصب .

(٣) وهو حب (أهل البيت) الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم

تطهيراً . فلا أقل من ثبوت حرمة بنفسهم :

(٤) أي مثل الناصب في عدم حلية ذبيحته . الخارجى والمجسم عليهم

لعائن الله .

(٥) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٥ الباب ٢٨

الحديث ٥ :

(٦) أي الكراهة في هذه الرواية في قوله عليه السلام : (إني أنهاك) »

(٧) أي الضرورة أهم أي أنها تصلح وإن لم تصل إلى مرتبة حل أكل الميتة ،

(٨) أي في باب للذبيحة :

(٩) أي على ذبح المخالف .

(١٠) أي على الكراهة :

جماً (١) ولعله (٢) اولى من الحمل على التقية والضرورة :  
 ( وعمل ما تذبجه المسلمة ، والخصي ) ، والمحبوب ، ( والعصي المميز )  
 دون المجنون ، ومن لا يُميز ، لعدم القصد ( والجانب ) (٣) مطلقاً  
 ( والمحاضر ) والنساء ، لانقضاء المانع مع وجود المقتضي للحمل (٤) •  
 ( والتوجب في الذبيحة امور سبعة - الأول - ان يكون ) فري  
 الاعضاء ( بالحديد ) مع القدرة عليه ، لقول الباقر عليه السلام : لا ذكاة  
 إلا بالحديد (٥) ( فان خيف فوت الذبيحة ) بالموت ، وغيره (٦) ،  
 ( ولعذر الحديد جاز بما يفري الاعضاء من لبطة ) (٧) وهي القشر  
 لأهل القصب المنصل به ( أو مروة (٨) حادة ) وهي حجر يقدح النار  
 ( أو رجاغة ) غير في ذلك من غير ترجيح : وكذا ما اشبهها من الآلات

(١) اي لاجل الجمع بين الاخبار المتخالفة الدالة بعضها بمومها على جواز  
 اكل ذبايح المخالف كما اشير اليها في الهامش رقم ٤ ص ٢٠٩ :  
 وبعضها على النهي كما اشير اليها في الهامش رقم ٤ ص ٢١١ . تحمل الاخبار  
 الناهية على الكراهة :

(٢) اي هذا الجمع اولى ، لئلا يلزم العسر والمخرج :  
 (٣) اي تحمل ذبيحة الجنب مطلقاً ، سواء كانت الجنابة من حلال ام  
 من حرام .

(٤) وهو كون الذبايح مسلماً مع اجتماع بقية الشرائط :  
 (٥) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٣٨ الباب ١  
 . الحديث ١ •

(٦) كفراره من يد الذبايح باعتبار أنه قوي يتمكن من الفرار  
 (٧) يفتح اللام وسكون الياء اجوف بالي من ( لا ط يلبط ) •  
 (٨) يفتح الميم وسكون الراء .

للمعادة غير الحديد ، لصحيحة زيد الشحام عن الصادق عليه السلام قال :  
اذبح بالحجر ، والعظم ، وبالقصب ، وبالعود اذا لم تُصيب بالحديد  
اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس (١) وفي حسنة عبد الرحمن بن  
الحجاج عن الكاظم عليه السلام قال : سأله عن المروءة والقصب والعود  
تذبح بها اذا لم يجد مكيناً فقال : اذا فري الاوداج فلا بأس بذلك (٢) .  
( وفي الظفر والسن ) متصلين (٣) ومتصلين (٤) ( للضرورة قول  
بالحوال ) لظاهر الخبرين السابقين (٥) : حيث اعتبر فيها قطع الحلقوم ،  
وفري الاوداج ولم يعتبر بخصوصية القاطع : وهو (٦) موجود فيها ،  
ومنه (٧) للشيخ في الخلاف محتجاً بالاجماع ، ورواية رافع بن خديج  
أن النبي صلى الله عليه وآله قال : ما انهر الدم ، وذكر اسم الله عليه  
فكلوا ما لم يكن سناً ، او ظفراً وسأحدثكم عن ذلك : أما السن فعظم ،

(١) ( الرسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٣٨ الباب ٢

للحديث ٣ :

(٢) ( الرسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٣٨ الباب ٢

للحديث ٥ .

(٣) اي متصلين بين اللسان والذباح .

(٤) اي متصلين عن بين اللسان والذباح :

(٥) وهما : صحيحة ( زيد الشحام ) المشار اليها في الهامش رقم ١ .

وحسنة ( عبد الرحمن بن الحجاج ) المشار اليها في الهامش رقم ٢ .

(٦) اي فري الاوداج . وقطع الحلقوم موجود في الظفر والسن ايضاً .

(٧) اي منع ( الشيخ ) حلية الذبح بالظفر والسن .

وأما الظفر فمدى الحبشة (١) والرواية عامية (٢) ، والاجماع (٣) ممنوع .  
نعم يمكن أن يقال مع الصالح (٤) : إنه يخرج عن مسمى الذبيح  
بل هو (٥) أشبه بالأكل ، والتقطيع ، واستقرب المصنف في الشرح المنع  
منها (٦) مطلقاً .

وعلى تقدير الجواز (٧) هل يساويان غيرها مما يفري غير الحديد ،  
أو يترتبان على غيرها مطلقاً (٨) مقتضى استدلال المجوز بالحديثين الأول (٩)

(١) (نيل الاوطار) الجزء ٨ من ١٤٦ - ١٤٨ للطبعة الثالثة ١٣٧١ هجري

للحديث ٦ :

و (مدى) بضم الميم مقصوراً جمع المدينة بضمها ايضاً وهو السكن .

(٢) أي ليست من طرقنا نحن (الشعبة الإمامية الاتني عشرة) .

(٣) أي الاجماع المسمى في قول (الشيخ) قدس سره .

(٤) أي السن والظفر يبدن الانسان .

(٥) أي الذبيح بالسن والظفر أشبه بالتقطيع وليس ذبيحاً .

(٦) أي المنع من الذبيح بالسن والظفر مطلقاً ، سواء كانا متصلين يبدن

الانسان أم منفصلين .

(٧) أي جواز الذبيح بالسن والظفر هل هما يساويان بقية ادوات الذبيح

من غير الحديد . فيجوز الذبيح بها مع المحكن من الذبيح بقية الادوات الحديدية لها  
في عرض تلك الادوات .

أو يترتب السن والظفر على بقية الادوات الغير الحديدية . بمعنى انه يجوز

بها الذبيح عند عدم المحكن من بقية الادوات الغير الحديدية لها في طول تلك الادوات .

(٨) سواء كان السن والظفر متصلين يبدن الانسان أم منفصلين .

(٩) وهو كون السن والظفر في عرض الادوات الغير الحديدية فيتحير

للذبيح بينها ، وبينها .



وفي للدرس استقرب الجواز بها مطلقاً (١) مع عدم غيرهما (٢) وهو (٣) الظاهر من تعليقه الجواز بها هنا على الضرورة ، اذ لا ضرورة مع وجود غيرهما .

وهذا هو الأول :

( الثاني - استقبال القبلة ) بالمذبح ، لا استقبال الذابح . والمفهوم من استقبال المذبح الاستقبال بمقاديم بدنه . ومنه (٤) مذبحة :  
وربما قيل بالاكتفاء باستقبال المذبح خاصة ، وصحبة محمد بن مسلم  
عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن الذبيحة فقال : استقبل  
بذبيحتك للقبلة (٥) الحديث تدل على الأول (٦) :  
هذا (٧) ( مع الامكان ) ومع التعمد لاشتباه الجهة ، أو الاضطرار

(١) سواء كان السن والظفر متصلين ام منفصلين :

(٢) فيكونان في المرتبة الثالثة . بمعنى أنه بعد عدم الادوات غير الحديدية  
لصل النوبة اليها :

(٣) اي كوليها في المرتبة الثالثة هو الظاهر من تعليق ( المصنف ) جواز  
المذبح بها عند الضرورة في قوله : ( وفي الظفر والسن للضرورة قول بالجواز ) :  
(٤) اي ومن الاستقبال بمقاديم بدنه - الاستقبال بمذبح الحيوان وهو محل  
ذبحه ، او نحره :

(٥) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب الذابحة ص ٢٣٩  
الباب ٦ - الحديث ٦ .

(٦) وهو استقبال مقاديم البدن فقط ، دون المذبح خاصة :

(٧) اي مطلق الاستقبال :

لتردي الحيوان ، أو استعصائه (١) ، أو نحوه (٢) يسقط (ولو تركها (٣) لاسماً فلا بأس ) للاختيار الكثيرة (٤) .

وفي الجاهل وجهان ، وإلحاقه بالناسي حسن ، وفي حسنة محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ذبح ذبيحة فجهل أن أن يوجهها الى القبلة قال : كمل منها (٥) .

( الثالث - التسمية ) عند الذبح ( وهي أن يذكر اسم الله تعالى ) كما سبق (٦) ، فلو تركها عمداً فهي ميتة اذا كان معتقداً لوجوبها ، وفي غير المعتقد (٧)

(١) أي الحيوان لا يُسَمَّى نفسه للذبح ،

(٢) كان سقط على الحيوان حائط ، أو صخرة عظيمة بحيث يموت لو الرىحت الألفاض عنه .

أو أجبر الظالم الذابح على الذبح ، وعلى غير القبلة ولا يمكن دفعه :

(٣) مرجع الضمير ( القبلة ) والمراد : استقبالها مجازاً .

(٤) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد الثالث كتاب الدبابة ص ٢٤٠ الباب

١٤ - الحديث ٢ - ٤ - ٥ .

واليك نص احدها مثل ( ابو عبد الله ) عليه السلام عن الذبيحة تُذبح بغير

القبلة .

فقال عليه السلام : ( لا بأس اذا لم يعتمد ) .

(٥) نفس المصدر الحديث ٢ :

(٦) في شرح قول ( المصنف ) : ( ولا يشترط الايمان ) :

(٧) أي غير المعتقد لوجوب التسمية عند الذبح من فرق المسلمين اذا لم

يسم فهل ذبيحته ميتة فلا يجوز اكلها ام مذكاة .

وجهان (١) ، وظاهر الأصحاب التحريم ، لقطعهم (٢) باشتراطها من غير تفصيل .

واستشكل (٣) للمصنف ذلك ، لحكمهم بحل ذبيحة الخالف على الإطلاق ما لم يكن لأصبا ، ولا ويب أن بمضهم لا يعتقد وجوبها .  
ويمكن دفعه (٤) بأن حكمهم بحل ذبيحة من حيث هو مخالف ،  
وذلك (٥) لا ينافي تحريمها من حيث الاختلال بشرط آخر (٦) .

(١) وهما : اشتراط التسمية في الذبيحة وهنا لم يسم فبطل .  
وان اللابح لا يرى وجوبها فيكون شأنه شأن الجاهل فذكاة فيحل أكلها ؛  
(٢) أي لحكم الفقهاء الحكم القطعي بحل ذبيحة الخالف على الإطلاق ،  
سواء سمى أم لم يسم .

فهذا الإطلاق من الفقهاء بهذه الصورة دليل على أن الخالف الذي لا يعتقد  
وجوب التسمية إذا تركها عند الذبح تكون ذبيحته مذكاة بحل . أكلها ؛  
(٣) أي توقف في حلبة ذبيحة الخالف الذي لا يعتقد وجوب التسمية  
عند الذبح ؛

(٤) أي دفع اشكال ( المصنف ) وتوقفه في حلبة ذبيحة الخالف الذي  
لا يعتقد وجوب التسمية .

يبين : أن حكم الأصحاب بحلبة ذبيحة الخالف مطلقاً ، سواء سمى أم لم يسم  
لم يكن ناظراً من حيث الاختلال بالتسمية وعدمها .

بل إنما كان نظرهم في حلبة ذبيحة من حيث إنه مخالف ، لا من حيث  
الاختلال بشرط آخر وهي التسمية مثلاً .

(٥) أي حكمهم القطعي بحلبة ذبيحة الخالف لا ينافي تحريم الذبيحة من حيث  
عدم التسمية .

(٦) كالاختلال بالتسمية .

نعم يمكن أن يقال : يحملها (١) عند اشتباه الحال عملاً بأصالة  
الصحة (٢) ، وإطلاق (٣) الأدلة ، وترجيحاً للظاهر (٤) من حيث رجحانها  
عند من لا يوجبها ، وعدم (٥) اشتراط اعتقاد الوجوب ، بل المعتبر فعلها (٦)  
كما مر (٧) وإنما يحكم بالتحريم مع العلم بعلم تسميته وهو حسن :

(١) أي من المخالف عند اشتباه الحال بأن لم يعلم أنه سمي أم لا .

(٢) أي يحمل فعل المسلم على الصحة .

حمل أفعال المسلم على الصحة قاعدة كلية متخذة من قوله صلى الله عليه وآله  
( حمل فعل الخبيث على أحسنه ) . فعند الشك في أن أفعاله صادرة وفق الطرق  
والموازين الشرعية تحمل على الصحة .

بيان : أن المسلم بما أنه مسلم ومتدين بالدين الخفيف ، ملتزم بأحكام  
الاسلام والعمل بها . وأنه لا يخالفها .

فكل فعل إذا صدر عنه عند الشك في كيفية وروده بحملى على الصحة ،  
من دون توقف .

(٣) بالجبر عطفاً على مدخول ( باء الجارة ) أي عملاً بإطلاق الأدلة وهي  
الأخبار الدالة على حلية ذبيحة المخالف المشار إليها في الهامش رقم ٤ ص ٢١٩ .

(٤) دليل ثالث لحلية ذبيحة المخالف المشتبه الحال بيان : أن التسمية  
عندهم مستحبة . فالظاهر أنهم يسمون عند الذبيحة .

(٥) بالجبر عطفاً على رجحانها أي ومن حيث عدم اشتراط اعتقاد وجوب  
التسمية .

يعنى : أن التسمية مجزية ولو لم يعتقد الناجح وجوبها .

(٦) أي المعتبر في التسمية أدلتها وإيقاعها .

(٧) في ص ٢١٠ .

ومثله (١) القول في الاستقبال ( ولو تركها ناسياً حل ) لنص (٢)  
وفي الجاهل الوجهان (٣) ويمكن إلحاق المخالف الذي لا يعتقد وجوبها  
بجاهل (٤) ، لمشاركته في المعنى خصوصاً المقلد منهم .  
( الرابع - اختصاص الأبل بالنحر ) وذكره في باب شرائط الذبح  
استطراد أو تغليب لاسم الذبح على ما يشمل (٥) ( وما عداها ) (٦)  
من الحيوان المقابل للتذكية غير ما يستثنى (٧) ( بالذبح ، فلو عكس )  
لذبح الأبل ، أو جمع بين الأمرين (٨) ، أو نحر ما عداها اختاراً (٩)

(١) أي مثل التسمية في صحة ذبيحة المخالف غير المعتقد بوجوبها . صحة  
ذبيحة المخالف غير المعتقد بوجوب الاستقبال عند اشتباه حاله ؛

(٢) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبابة ص ٢٤٠ الباب ١٥  
الحديث ٢ - ٣ - ٤ ؛

(٣) أي الوجهان السابقان في الاستقبال وهما : لحقوق الجاهل بالناسي .  
أو العمد ؛

اختار ( الشارح ) رحمه الله إلحاقه بالناسي من حيث حلية الذبيحة .

(٤) أي بالجاهل بوجوب التسمية . فعل عداً فعل ذبيحة المخالف وإن لم يسم ؛

(٥) أي على ما يشمل النحر .

(٦) أي ما عدا الأبل يختص بالذبح .

وتأليث الضمير باعتبار أن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا

كانت لغیر الآدميين مؤنث .

(٧) كالسمك والجراد .

(٨) وهما : الذبح . والنحر .

(٩) قيد للذبح الأبل : ونحر ما عداها أي لو وقع ذبح الأبل على وجه

الاختبار ونحر اللحم والبقرة على وجه الاختبار أيضاً حرم أكل للكل ؛

( حرم ) ومع الضرورة كالاستعصي يحل كما يحل طعمه (١) كيف اتفق ، ولو استندرك الذبح بعد النحر (٢) ، أو بالعكس (٣) احتمال التحريم ، لاستناد موته اليها (٤) ، وان كان كل منها (٥) كافياً في الإزهاق لو انفرد .

وقد حكم المصنف وغيره بأشراط استناد موته الى الذكاة خاصة (٦) ولزموا عليه (٧) أنه لو شرع في الذبح فنزع آخر حشوته (٨) معافاة

(١) أي طعن المستعصي ؛

(٢) بأن نحر الأبل أولاً ثم ذبحها .

(٣) بأن ذبح الغنم ثم نحرها .

(٤) أي لاستناد موت الأبل الى كل واحد من النحر والذبح ، وموت الغنم

الى الذبح والنحر وهو غير متجاذز ؛

(٥) أي كل واحد من النحر والذبح كاف في إزهاق روح الغنم والأبل .

(٦) أي اشترط ( المصنف ) رحمه الله استناد موت الأبل الى النحر خاصة

واستناد موت الغنم الى الذبح خاصة .

(٧) أي على اشتراط استناد موت الأبل الى النحر خاصة ، وموت الغنم

الى الذبح خاصة .

(٨) يضم الحاء وكسرهما ، وسكون الشين : أمعاء الحيوان ومصراته و(معاً)

منصوب على الحالية وقيد للذبح ، والنزع حشاشة الحيوان ؛

والمعنى أنه لو اشترك اثنان في إزهاق روح الحيوان بأن ذبح أحدهما ، ونزع

الآخر حشاشته بحيث يكونان معاشرين في قتل الحيوان فإن الحيوان حينئذ يحرّم

وكذا (١) كل فعل لا تستقر معه الحياة وهذا (٢) منه والاكتفاء (٣) بالحركة بعد الفعل المحتر أو خروج الدم المعتدل كما سيأتي .  
 ( الخامس - قطع الأعضاء الاربعه ) في المذبوح ( وهي المريء )  
 يفتح الميم والمهمز آخره ( وهو مجرى الطعام ) والشراب المتصل بالخلقوم (٤)  
 ( والخلقوم ) يضم الحاء ( وهو للتنفس ) أي المعد لجريه فيه ( والودجان  
 وهما هرقان يكتفان الخلقوم ) . فلو قطع بعض هذه لم يحل وان بقي  
 بسير (٥) .

وتبيل : يكفي قطع الخلقوم ، لصحيحة زيد الشحام عن الصادق

(١) عطف حل ( لو شرع في الذبح ) أي وكذا يكون المذبوح ميتة لو فعل  
 شخص لأن مع الذبح كل فعل موجب لملاك الحيوان ، وإزهاق روحه بحيث لم  
 يبق مع هذا الفعل حياته .

(٢) أي إخراج حشوة الحيوان من بطنه من قبيل فعل مع الذبيحة بموجب  
 هلاكها ولا يبقى معه حياة مستقرة له .

لكن إن ذلك الفعل موجب لصبرودنها ميتة ، كذلك إخراج الحشوة  
 من بطنه موجب لتحريمها .

(٣) بالرفع عطفاً على التحريم أي ويحتمل الاكتفاء في حلية مثل هذا الحيوان  
 الذي استترك بعد التحريم بالذبح .

أو استترك بعد الذبح بالنحر - بحركته بعد الذبح ، أو بخروج الدم المعتدل ،  
 ففي هاتين الحاليتين وهما :

الحركة بعد الذبح لو نحر أولاً ثم ذبح تالياً .

لو خروج الدم المعتدل - تكون الذبيحة حلالاً وجاز أكلها .

(٤) أي من الخلقوم فتازلا .

(٥) أي شيء قليل من الأوداج .

عليه السلام ، اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس (١) ، وحلت على الضرورة لأنها وردت في سياقها (٢) مع معارضتها (٣) بغيرها .

(١) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباجة ص ٢٢٨ الباب ٢ - الحديث ٣ .

(٢) مرجع الضمير ( الضرورة ) . كما ان مرجع الضمير في لانها وحلت ( صحبة زيد للشحام ) اي وحلت الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ١ على الضرورة ، لورودها في سياق الضرورة .

واليك نص الصحيحة المذكورة في نفس المصدر عن زيد الشام قال : سألت (ابا عبد الله الصادق) عليه السلام عن رجل لم يكن يحضره سكين ؟ يلج بقصبة ، فقال عليه السلام : ( اذخ بالقصبة ، وبالحرير ، وبالعظم ، وبالعود اذا لم تصب الحديد اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس ) .  
(٣) اي مع أن هذه الصحيحة عارضها غيرها .  
واليك نص الخبر للمعارض لها :

عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت (ابا ابراهيم) عليه السلام عن المروءة والقصبة والعود يلج بهن اللسان اذا لم يجد سكيناً .

فقال عليه السلام : ( اذا فرى الاوداج فلا بأس )

( قالامام عليه السلام ) علق جواز الليجة على فرى الاوداج الاربعة .

ففهو الحديث دل على عدم كفاية فرى بعض الاوداج :

راجع نفس المصدر السابق الحديث ١

فهذه الرواية معارضة لصحبة زيد للشحام المشار اليها في الهامش رقم ١ هـ حيث ان تلك الصحيحة تصرح بحلية الليجة بقطع الحلقوم وان القطن كاف ، سواء فرى الاوداج بتمامها ام ببعضها كما علمت في قوله عليه السلام : ( اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا بأس ) .



وعمل للذبح الحلق تحت اللين (١) ، وعمل النحر وهذه التبة (٢)  
( و ) لا يعتبر له قطع الاعضاء ، بل ( يكفي في النحر طمئة في وهذه  
التبة ) وهي ثغرة النحر بين الترقوتين ، وأصل الوهدة المكان المظلم وهو  
المنخفض ، والتبة بفتح اللام وتشديد الباء النحر ، ولاحد قطعنة طولا  
وعرضا ، بل المعتبر موته بها خاصة :

( السادس - الحركة بعد الذبح او النحر ) وبكفي مسماها في بعض  
الاعضاء كالذنب والاذن ، دون التفاضل (٣) والاختلاج (٤) فانه قد  
يحصل في اللحم المسلوخ ( أو خروج الدم المعتدل ) وهو الخارج بدفع  
لا المتناقل (٥) ، فلو اتفيا (٦) حرم ، لصحبة الحلبي على الأول (٧)  
ورواية الحسين بن مسلم على الثاني (٨) .

(١) بفتح اللام وسكون الحاء هما : للعظان اللذان تثبت التبة على بشرتهما.  
(٢) بفتح اللام وتشديد الباء وزان ( حبة ) موضع القلادة من الصدر  
جمعها ( لبات ) وزان ( حبات ) ،

(٣) مصدر باب التفعّل بمعنى الانضمام والأنواء أي الانكماش يقال :  
انقلصت شفتاه أي انضمت وأزوت .

(٤) الاختلاج الحركة في الجفون . والمراد منها : الحركة الخفيفة في الاعضاء .  
(٥) وهو الخروج يبطوء .

(٦) أي الحركة ، أو خروج الدم المعتدل .

(٧) وهو ( اعتبار الحركة بعد الذبح ) :

راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة . المجلد ٣ كتاب الذبابة من ٢٤٠ الباب ١١  
الحديث ٣ حيث تجد الصحبة تدل على هذا الاعتبار .

فاللام في الصحبة تمليل ( لاعتبار الحركة بعد الذبح ، أو النحر ) :

(٨) وهو ( اعتبار خروج الدم المعتدل ) .

واعتبر جماعة اجتماعها (١) وآخرون الحركة وحدها ، لصحة روايتها (٢) ، وجهالة الأخرى (٣) بالحسين : وهو (٤) الأقوى . وصحيفة الحلبي وغيرها (٥) مصرحة بالاكتماء في الحركة بطرف العين ، أو تحريك القلم ، أو الاذن من غير اعتبار أمر آخر (٦) :

- 
- راجع نفس المصدر الباب ١٢ - الحديث ٢ . حيث تجسد رواية (الحسين بن مسلم) دالة على هذا الاعتبار .
- (١) وهما : اجتماع الحركة بعد الذبح .  
 وخروج الدم المعتدل .
- (٢) مرجع الضمير (الحركة وحدها) . واللام في لصحة روايتها تعليل لاعتبار الحركة وحدها بعد الذبح أي لصحة الرواية الأولى .
- (٣) المراد من الأخرى (الرواية الثانية) المروية عن (الحسين بن مسلم) للدالة على اعتبار (خروج الدم المعتدل) .
- وجهالة بالجر عطف على مدخول (لام الجارة) أي وجهالة الرواية الثانية وهي رواية (الحسين بن مسلم) .
- (٤) وهو الاكتماء بالحركة وحدها بعد الذبح .
- (٥) أي وغير صحيفة الحلبي المشار إليها في الهامش رقم ٧ من ٢٢٣ هناك صحيفة أخرى تدل على الاكتماء بالحركة وحدها بعد الذبح .
- راجع نفس المصدر السابق الباب ١١ - الحديث ٤ .
- (٦) وهو خروج الدم المعتدل .

ولكن المصنف هنا وغيره من المتأخرين اشترطوا مع ذلك (١) امراً آخر (٧) كانه عليه (٣) بقوله : ( ولو علم عدم استقرار الحياة حرم ) ولم ينف لم فيه على مستند ، وظاهر القدماء كالأخبار (٤) الاكتفاء باحد الأمرين أو بهما (٥) من غير اعتبار استقرار الحياة . وفي الآية إجماع اليه (٦) وهي قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالسَّمُ ، إِلَى قَوْلِهِ : « إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ » (٧) ، ففي صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام في تفسيرها (٨)

(١) أي مع الاكتفاء بالحركة بعد الذبح ، أو خروج الدم المعتدل ؛  
(٢) وهو الذي لبه عليه ( المصنف ) بقوله : ( ولو علم عدم استقرار الحياة حرم ) .

(٣) أي حل هذا الأمر الآخر الزائد وهو استقرار الحياة .  
(٤) أي ظاهر القدماء من ( فقهاء الإمامية ) كالأخبار الدالة على اعتبار الحركة وحدها بعد الذبح كما في ( صحيحة الحلبي ) المشار إليها في الهامش رقم ٧ ص ٢٢٣ ؛  
وغيرها من ( صحيحة الأخرى ) كما اشير إليها في الهامش رقم ٥ ص ٢٢٤ ؛  
أو بخروج الدم المعتدل كما في رواية ( الحسين بن مسلم ) المشار إليها ص ٢٢٣ ؛  
أو بهما وهي الحركة بعد الذبح وخروج الدم المعتدل ؛  
لكننا أن الأخبار تدل على اكتفاء احمد . الأمرين ، من غير اعتبار امر آخر زائد على ذلك .

كذلك ظاهر ( الأصحاب القدماء ) يدل على ذلك من دون اعتبار امر آخر زائد على ذلك .

- (٥) وهما : الحركة بعد الذبح . وخروج الدم المعتدل .  
(٦) أي وفي الآية الكريمة إشارة الى كفاية احد الأمرين ، أو بهما ؛  
(٧) المائدة : الآية ٣ .  
(٨) أي في تفسير الآية الشريفة المشار إليها في الهامش رقم ٧ :

فإن أدركت شيئاً منها (١) وعن كطرف (٢) ، أو قائمة تركض ،  
أو ذنباً يجمع فقد أدركت ذكاته فكله (٣) ومثلها أخبار كثيرة (٤) :  
قال المصنف في الدروس : وعن يحيى (٥) أن اعتبار استقرار الحياة  
ليس من المذهب . ولعم ما قال . وهذا (٦) بخلاف ما حكم به هنا .

(١) أي شيئاً من الذبيحة المذكاة :

(٢) من الطرف بمعنى الحركة يقال : طرفت عينه : أي تحركت : ويقال :  
ما بقيت منهم حين تطرف أي لم يبق منهم حين تتحرك بمعنى أنهم ماتوا جميعاً .  
وكذلك ( تركض . وجمع ) كلاهما بمعنى الحركة .

(٣) راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبائح ص ٢٤٠  
الباب ١١ - الحديث ١ .

(٤) وهي ( صحيحة الحلبي ) المشار إليها في الهامش رقم ٧ ص ٢٢٣ وغير  
صحيحة الحلبي المشار إليه في الهامش رقم ٨ ص ٢٢٤ .

(٥) ( أبو بكر يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد الحلبي ) العالم  
الفاضل للفقه الورع الزاهد الأدب النحوي المعروف بـ ( الشيخ نجيب الدين )  
ابن عم ( المحقق الحلبي ) وسبط ( صاحب السرائر ) رضوان الله عليهم أجمعين .  
قال ( ابن داود ) في حقه : شيخنا الإمام العلامة الورع القدوة جامع فنون  
العلم الأدبية والفقهية والاصولية ورع فقهائ زماننا وأزهدهم .

له كتاب ( الجامع ) لأشرايع ، و ( زهرة الناظر ) وغير ذلك .

يروي عنه ( العلامة الحلبي ) و ( السيد عبد الكريم بن الطائوس ) تولد سنة ٦٠١  
وتوفي ليلة العرفة سنة ٦٨٩ بقره بـ ( الحلة ) .

(٦) أي قول ( المصنف ) في الدروس نقلاً عن ( يحيى بن سعيد الحلبي ) :  
( أن اعتبار استقرار الحياة ليس من المذهب ) بخالف لما حكم به في ( اللمعة ) :  
حيث اعتبر استقرار الحياة في حلية الذبيحة علامة على الحركة بعد الذبح ، أو التحرك  
أو خروج الدم للمعتدل .

وهو (١) الأقوى . فعل هذا (٢) يجبر في المشرف على الموت ، وأكبل السبع ، وغيره الحركة بعد الذبح وان لم يكن مستقر الحياة ؛ ولو اعتبر معها (٣) خروج الدم المعتدل كان أولى .

( السابع - متابعة الذبح حتى يستوفي ) قطع الاعضاء ، فلا قطع للبعض وأرساله ثم نحه (٤) ، أو تناقل بقطع البعض (٥) حرم ان لم يكن في الحياة استقرار (٦) ، لعدم (٧) صدق الذبح مع التفرقة كثيراً ، لأن الأول (٨) غير محل ، والثاني (٩)

(١) أي عدم اشتراط استقرار الحياة .

(٢) أي على القول بعدم استقرار الحياة يعتبر في الحيوان المشرف على الموت لمرض ، أو غيره .

(٣) أي ولو اعتبر مع الحركة في الحيوان المشرف على الموت خروج الدم المعتدل .

(٤) أي تم الذبح بعد قطع البعض والارسال .

(٥) بأن قطع البعض الآخر الباقي من الاوداج ؛

(٦) أي في المرة الثانية عند إتمام الذبح لو لم يكن في الحيوان حياة مستقرة ؛

(٧) دليل لوجوب التتابع .

(٨) وهو قطع بعض الاوداج في المرة الاولى .

(٩) وهو قطع البعض الآخر الباقي من الاوداج والذي به يتم الذبح ؛

فالخلاصة : أن القائل بوجوب تتابع الذبح يدعي عدم صدق الذبح مع التفرقة الكثيرة .

واستدل على ذلك بوجهين .

(الاول) : أن قطع بعض الاوداج في المرة الاولى وارساله ثم تنميمه

في المرة الثانية غير محل لهذا الحيوان ، لعدم صدق متابعة القرى في جميع الاوداج -

يجري مجرى التجهيز (١) على الميت .  
وبشكل (٢) مع صدق (٣) اسم الذبح عرفاً مع الطريقة كثيراً :

= الأمور به .

(الثاني) : أن فري بعض الوداج الباقية بمنزلة الاجهاز على الميت  
والقضاء عليه :

فكما أن القضاء على الحيوان الميت غير محلل له ، كذلك القضاء على الذبيحة  
بفري بقية اوداجه غير محلل له ، لكونه مشرفاً على الموت ، فلا فائدة لهذا لفري :  
(١) هكذا وجدنا في جميع النسخ الموجودة عندنا (الخطية والمطبوعة) :  
والاولى : (الاجهاز) كما في جميع كتب اللغة ، لأن الاجهاز بمعنى القضاء  
على النفس يقال : اجهاز على الميت . اجهاز على الرجل . اجهاز على الذبيح اي قضى  
على حاله .

ولا يقال : جهاز على الرجل ، أو على الميت .

(٢) اي بشكل ما افاده القائل بتناهي الذبح . يدعى عدم صدق الذبح  
مع الطريقة الكثيرة : فلو ذبح وحده صفة حرم وصار ميتة .

(٣) شروع من (الشارح) رحمه الله في الرد على الدليل الاول للقائل  
بوجوب التناهي وهو (ان فري بعض الوداج غير محلل) .

وبخلاصة الرد : أن الطريقة الكثيرة غير موصوفة لسلب اسم الذبح عن مثل  
هذا الحيوان الذي تم فري اوداجه بعد فري البعض في المرة الاولى ، لصدق الذبح  
عرفاً على مثل هذا الحيوان . فاذا صدق الذبح عرفاً حل اكله .

فلا مجال للاشكال بحليته يدعى عدم صدق الذبح عرفاً على مثل هذا الحيوان  
الذي تم فري اوداجه بعد فري البعض :

ويمكن (١) استناد الاباحة الى الجميع . ولولاه (٢) لورد مثله مع التوالي واعتبار (٣) استقرار الحياة ممنوع ، والحركة اليسيرة الكافية مصححة فيها (٤) مع أهانة الاباحة اذا صدق اسم اللبج .

وهو الأقوى (و) على القولين (هـ) ( لا تضر الضرقة اليسيرة ) التي لا تخرج عن المتابعة عادة .

( ويستحب نحر الابل قد رُبطت أضافها ) (٦) أي أخفاف يديها

(١) رد من (الشارح) رحمه الله ايضاً على (الدليل الثاني) للقاتل بوجوب

التتابع في فري الاوداج .

وهو : ( ان فري بقية الاوداج بمنزلة الاجهاز على الميت ) .

وعلاصة الرد : ان الحلية في مثل هذه الذبيحة التي تم ذبحها في لحظات أخر غير اللحظات الاولى إنما تكون مستندة الى جميع الفري في المنزلة الاولى ، والمنزلة الثانية ، لا الى الاولى فقط حتى يقال بعدم الحلية فيها ، لعدم صدق المأمور به وهو ( فري الاوداج كلها ) .

(٢) اي ولولا هذا الاستناد لزم الاشكال بعينه في التوالي ايضاً ، لأن الداج

حين يضع السكين على الاوداج لا يقطعها دفعة واحدة . بل تدريجاً : فلا بد من الفاصلة على كل حال .

فاو كان للتتابع شرطاً لزم الحكم بحرمة جميع الدجاج :

(٣) هذا رد من (الشارح) على القائل بوجوب التتابع على دليله الثاني ايضاً وهي

حرمة الذبيحة او لم يكن في الحيوان استقرار لو قطعت بقية الاوداج الاخر في المرة الثانية :

(٤) اي في المرة الاولى ، والثانية التي تم بقية فري الاوداج فيها .

(هـ) وهما : حلية الذبيحة مع الضرقة الكثيرة .

وحرمتها مع الضرقة الكثيرة .

(٦) جمع الحنف وهو يقوم مقام الحافر لغير البعير فيها :

( إلى آباطها ) (١) بأن يربطها معاً (٢) مجتمعين من الخف إلى الآباط وُروي (٣) أنه يُعقل بداها اليسرى من الخف إلى الركبة ويوقفها على اليمنى . وكلاهما حسن (واطلقت أرجلها ، والبقر تُعقل بداه ورجلاه ويعلق ذنبه ، والغنم تُربط بداه ورجل واحدة ) وتطلق الأخرى ( ويُعسلك صوفه ، وشعره ، ووبره حتى يبرد ) وفي رواية حران بن أعين أن كان من الغنم فاسك صوفه ، أو شعره ، ولا تُنسيكن بدأ ولا رجلا (٤) . والاشهر الأول (٥) :

( والطير يُذبح ويُرسل ) ولا يُمسك ، ولا يُكتف (٦) ( ويُكره أن تنزع الديبحة ) وهو أن يقطع جناحها قبل موتها وهو الحبط الأبيض الذي وسط الفقار بالفتح ممتداً من الرقبة إلى أعجب الذأب ينزع العين

(١) جمع الإبط بكسر الميم وسكون الباء .

وقيل : بكسر الميم والباء : وهو باطن الكتف يذكر وبؤث .

(٢) أي اليدين :

(٣) ( مسدرك الوسائل ) المجلد ٣ كتاب الصيد والذباحة ص ٦٦ الباب

٢ - الحديث ٥ .

لكن المروي هناك ( إحدى يديها ) .

(٤) ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٣٨ الباب ٣ -

الحديث ٢ :

(٥) وهو ( استحباب ربط اليدين ورجل واحدة ) .

(٦) وهو ( ربط جناحيه معاً ) يقال : كتف الطائر أي طار ضاماً جناحيه

إلى ما وراءه حال الطيران .

يعني يكره جمع جناحي الطائر وشدهما حين الذبح .



وسكون الجبم وهو أصله (١) .

وقيل : يحرم ، لصحيحة الحلبي قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لا تمنع الذبيحة حتى تموت فإذا ماتت فامنعها (٢) ، والأصل في النهي التحريم : وهو الأكوي ، واختاره في الدروس . نعم لا تحرم الذبيحة على القولين (٣) ( وان يقلب السكين ) بأن يدخلها تحت الحلقوم وبقي الأعضاء ( فيلزم الى فرق ) ، فهي الصادق عليه السلام عنه (٤) في رواية حران بن أمين (٥) ، ومن ثم (٦) قبل بالتحريم ، حلا للنهي عليه (٧) وفي السند (٨) من لا تثبت عدالته . فالقول بالكراهة أجود ،  
( والسليخ (٩) قبل البرد ) لمروعة محمد بن يحيى عن الرضا عليه السلام ، اذا ذبحت الشاة وسليخت ، أو سليخ شيء منها قبل أن تموت فليس يحل أكلها (١٠) .

(١) أي موضع اتصال الذئب باليدن .

(٢) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٣٩ الباب ٦ -

الحديث ٢ .

(٣) وهما : الحرمة . والكراهة . بمعنى : أن الحرمة حرمة تكليفية محضة ،

لا وضعية حتى يدل النهي على حرمة اكل مثل هذه الذبيحة .

(٤) أي من قلب السكين والذبح الى الفرق .

(٥) نفس المصدر السابق المشار اليه في الهامش رقم ٤ ص ٢٣٠ .

(٦) أي ولاجل نهى ( الامام الصادق ) عليه السلام .

(٧) أي على التحريم كما هو الموضوع له لفظ النهي .

(٨) أي وفي سند هذه الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٥ .

(٩) عطفًا على ( ويكره ) أي ويكره سليخ الذبيحة .

(١٠) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة .

وذهب جماعة منهم المصنف في الدروس والشرح الى تحريم الفعل (١)  
استناداً الى تلازم تحريم الأكل ، وتحريم الفعل (٢) ، ولا يخفى منه (٣)  
بل عدم دلالة (٤) على التحريم والكراهة .

لعمري يمكن الكراهة من حيث اشتتاله على تعذيب الحيوان على تقدير  
شعره (٥) ، مع أن سلخه قبل برده لا يستلزمه (٦) ، لأنه (٧) أهم

(١) وهو السلخ قبل البرد .

(٢) لأن تحريم الأكل يدل على تحريم الفعل .

(٣) أي منع الملازمة ، بين حرمة الأكل ، وحرمة الفعل ، اذ ربما يحرم  
الفعل ولا يحرم الأكل ، كما في قلب السكين . بناء على التحريم . فإن القلب محرم ،  
ولكن الأكل غير محرم .

وربما يحرم الأكل دون الفعل كما في عدم تنجس اللبغ في فري الأوداج ، والفصل  
الكثير . بناء على القول بحرمة الذبيحة . فإن الأكل محرم ، دون الفعل .

(٤) أي دلالة لانهي المذكور عن (الامام الرضا) عليه السلام المشار اليه  
في الهامش رقم ١٠ ص ٢٣١ .

(٥) بناء على عدم موته .

(٦) أي لا يستلزم تعذيب الحيوان .

(٧) أي السلخ قبل البرد بهم السلخ قبل الموت ايضاً . بمعنى ان بينهما عموماً  
وخصوصاً مطلقاً فكل سلخ قبل الموت سلخ قبل البرد ، وليس كل سلخ قبل البرد  
سلخاً قبل الموت .

فالسلخ قبل الموت انحصر من السلخ قبل البرد . والسلخ قبل البرد اهم  
من السلخ قبل الموت فلا يستلزم هذا السلخ ان يكون قبل الموت ، فاذا كان لا يستلزمه  
فلا يستلزم التعذيب ، لان التعذيب إنما يوجد لو كان السلخ قبل الموت ، لا بعده .  
اذن لا تعذيب بعد الموت وان كان السلخ قبل البرد .

من قبلية الموت . وظاهرهم انها (١) متلازمتان . وهو (٢) ممنوع ، ومن ثم (٣) جاز تفصيل ميت الانسان قبل برده ، فالأولى تخصيص الكراهة بسلخه قبل موته :

( وإزالة الرأس عمداً ) حالة الذبح ، فانهى عنه في صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : « لا تنزع ، ولا تقطع الرقبة بعد ما تذبح » (٤) ( وقيل ) والمقائل الشيخ في النهاية وجماعة ( بالتحريم ) ، لانقضاء الذهي له مع صحة الطير (٥) . وهو الأقوى ، وعليه (٦) هل تحرم الذبيحة ؟ قيل : نعم ، لأن الزائد عن قطع الاعضاء يخرج عن كونه ذبيحة شرعياً فلا يكون مبيعاً .

ويستغف (٧) بأن المعتبر في الذبح قد حصل (٨) فلا اعتبار بالزائد

(١) اي قبلية البرد وقبلية الموت متلازمتان بمعنى انه متى صدقت قبلية البرد صدقت قبلية الموت ، وكذا العكس .

(٢) اي التلازم ممنوع . حيث إن بين قبلية البرد ، وقبلية الموت هواماً ومخصوصاً مطلقاً كما عرفت في الهامش رقم ٧ ص ٢٣٢ .

(٣) اي ومن اجل ان التلازم المذكور ممنوع .

(٤) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذباحة ص ٢٤٠ الباب ١٥ الحديث ٢ :

(٥) وهي الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٤ .

(٦) اي وعلى تحريم قطع الرأس كما ذهب اليه ( الشيخ والشهيد الثاني ) رحمهما الله .

(٧) اي هذا الدليل .

(٨) وهو فري الاوداج . فلا اعتبار بالفعل الزائد وهو ( قطع الرقبة ) .

وقد روى الخليلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام حيث مثل من ذبح طير قطع رأسه أئكل منه ؟ قال : نعم ولكن لا يعتمد قطع رأسه (١) . وهو نص ، ولعموم قوله تعالى : فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللهَ عَلَيْهِ . فالمتجه تحريم الفعل ، دون الذبيحة فيه ، وفي كل ما حُرِّمَ سابقاً (٢) : ويمكن أن يكون القول (٣) الحكمي بالتحريم مطلقاً بجميع ما ذكر مكروهاً ، لوقوع الخلاف فيها (٤) اجمع ، بل قد حرّمها المصنف في الدروس إلا قلب السكين لم يحكم فيه بتحريم ، ولا غيره ، بل اقتصر على نقل الخلاف .

( وانما تقع الذكاة على حيوان طاهر اللبن غير آدمي ، ولا حشار ) وهي ما سكن الأرض من الحيوانات كالغار ، والضب ، وابن عرس ( ولا تقع على الكلب والخنزير ) اجمالاً ( ولا على الآدمي وإن كان كافراً ) اجمالاً ، ( ولا على الحشرات ) على الاظهر ، للاصل (٥) إذ لم يرد بها نص .

( وقيل : تقع ) (٦) وهو شاذ .

(١) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبائح ص ٢٢٩ الباب ٩

الحديث ٥ .

(٢) وهو تحريم الفعل ، دون الذبيحة ، كما في قطع الذبيحة على القول بالحرمة وكما في قلب السكين بناء على الحرمة .

(٣) وهو قول ( المصنف ) : ( وقيل بالتحريم ) .

(٤) أي في جميع ما ذكر من المكروهات .

(٥) وهو عدم التذكية فيما شك في قبوله التذكية .

(٦) أي الذكاة على الحشرات .

( والظاهر وقوعها على المسوخ والسباع ) ، لرواية محمد بن مسلم (١) عن أبي جعفر عليه السلام أنه سُئل عن سباع الطير ، والوحش حتى ذكر القناز ، والوطواط ، والحمير ، والبغال ، والحيل فقال : ليس الحرام إلا ما حرّم الله في كتابه وليس المراد نفي تحريم الأكل ، للروايات الدالة على تحريمه (٢) ، فبني عدم تحريم الذكاة ، وروى حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله عزوف (٣) النفس وكان يكره الشيء ولا يحرّمه فأنى بالأرنب لكرهها

(١) ( الرسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبابة ص ٢٥٠ الباب ٥

الحديث ٦ .

(٢) أي تحريم الأكل .

راجع ( الرسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبابة ص ٢٥٠

الباب ٥ الأحاديث واليك نص بعضها :

عن ( ابن مسكان ) قال : سألت ( أبا عبد الله ) عليه السلام عن أكل

( الحيل والبغال ) ؟

فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عنها ، ولأنّا أكلها إلا أن تضطر إليها .

وعن ( أبان بن تغلب ) عن أخيه عن ( أبي عبد الله ) عليه السلام قال :

سأله عن لحوم الحيل ،

قال : ( لا تأكل إلا أن نصيبك ضرورة ) .

(٣) بفتح العين وزان ( قعود ) من صيغ المبالغة من ( عزف يعزف )

وزان ( ضرب يضرب ) . ومن ( عزف يعزف ) وزان ( نصر ينصر ) .

يقال : عزفت نفسه عن الشيء أي زهدت فيه وملته :

والمراد منه هنا : أن نفسه المقدسة صلى الله عليه وآله لا تقبل كل شيء .

فهو من باب ( نفي العموم ) ، لا ( عموم النفي ) . فالنتيجة ( سالبة جزئية ) .

ولم يحرمها (١) . وهو محمول ايضاً على عدم تحريم ذكائها (٢) ، وجلودها  
 جمعاً بين الأخبار (٣) ، والأرنب من جملة المسوخ ولا قاتل بالفرق  
 بينهما (٤) .

(١) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبائح ص ٢٤٩ الباب ٢  
 الحديث ٢١ .

(٢) اي ذكاة الأرنب ، لا أكلها .

(٣) اي 'حل' رواية ( حماد بن عثمان ) المشار إليها في الهامش رقم ١  
 على جواز ذكاة (الأرنب) ، وجواز جلودها - طريق الجمع بين الأخبار المتضاربة  
 الدالة بعضها على تحريم الأرنب كرواية ( محمد بن سنان ) عن ( الإمام الرضا )  
 عليه السلام فيها كتب إليه من جواب مسائله - ( وحرم الأرنب ، لأنها بمنزلة السور  
 ولها مخالب كمخالب السور ) -

راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٤٨ الباب ٢  
 الحديث ١١ .

والدالة بعضها على عدم تحريم ( الأرنب ) كرواية ( أبي بصير ) عن ( أبي  
 عبد الله الصادق ) عليه السلام في حديث .

قال : كان عليه السلام يكره أن يأكل لحم الضب ، والأرنب ، والحيل .  
 والبغال ، وليس بحرام كتحرим اللبقة ، ولحم الخنزير . الى آخر الحديث .

راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥٠ الباب ٥  
 الحديث ٧ .

(٤) اي لا قاتل بالفرق بين أفراد المسوخ بجواز بعضها دون بعض . فإن  
 المسوخ عندنا محرمة على الإطلاق من غير استثناء .

فن يقول بوقوع الذكاة على المسوخ يقول بذكاة جميع أفرادها :  
 ومن لا يقول بذلك يقول بعدم صحة ذكاة جميع أفرادها من دون استثناء -

وروى سماعة قال : سأله عن لحوم السباع وجلودها ؟ فقال : أما اللحوم فدعها ، وأما الجلود فاركبوا عليها ، ولا تصلوا فيها (١) . والظاهر أن المسؤول (٢) الامام . ولا يخفى بعد هذه الأدلة (٣) .

نعم قال المصنف في الشرح : إن القول الآخر (٤) في السباع لا نعرفه لأحد منا ، ولقاتلون بعدم وقوع الذكاة على المسوخ أكثرهم علوه بنجاستها .

وحيث ثبت طهارتها في عمله توجه القول بوقوع الذكاة عليها إن تم ما سبق (٥) ويستثنى من المسوخ (٦) الخنازير ، لنجاستها ، والغيب ، شيء منها .

فالرواية المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ٢٣٦ تصبح دليلاً لوقوع الذكاة على الجميع :

(١) كأن ( الشارح ) رحمه الله نقل الحديث بالمعنى . واللفظ هكذا : عن ( سماعة ) قال : سأله عن لحوم السباع وجلودها . فقال عليه السلام (أما لحوم السباع من الطير والدواب إلنا نكرها ، وأما الجلود فاركبوا عليها ولا تلبسوا شيئاً منها تصلون فيه ) . ( الرسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٤٩ الباب ٣ الحديث ٤ .

(٢) أي في قول ( سماعة ) حيث يقول : سأله .  
(٣) وهي الروايات المشار إليها في الهامش رقم ٣ ص ٢٣٦ و ١ ص ٢٣٧ . فإلها يدل على المطلوب وهو وقوع الذكاة على المسوخ والسباع صريحا :  
(٤) وهو عدم وقوع التذكية على السباع .  
(٥) وهي الروايات المستدل بها على وقوع الذكاة على المسوخ كما في الهامش رقم ٣  
(٦) أي من وقوع التذكية عليها .

والقار ، والوزغ ، لأنها من الحشرات ، وكلذا ما في معناها (١) .  
 وروى الصدوق بإسناده الى أبي عبد الله عليه السلام أن المسوخ  
 من بني آدم ثلاثة عشر صنفاً : الفردة . والخنزير . والحفاش . والذئب  
 والذب . والفيل . والدموعس . والجريث . والمقرب . وسهيل . والزهرة  
 والمنكبوت . والقنذ (٢) ، قال الصدوق رحمه الله : والزهرة وسهيل  
 دابتان وليستا نجسين . ولكن تُسمي بهما النجسان كالحمل والثور . قال :  
 والمسوخ جميعها لم يبق أكثر من ثلاثة أيام ثم ماتت وهذه الحيوانات  
 على صورها تُسميت مسوخاً استعارة . وُروى عن الرضا عليه السلام  
 زيادة الأرب ، والقارة ، والوزغ ، والزنبور (٣) ، وُروى إضافة  
 الطاووس (٤) .

والمراد بالسباع: الحيوان المفترس كالأسد ، والنمر ، والفهد ، والثعلب ،  
 والحر :

### ( الفصل الثالث - في اللواحق وفيه مسائل )

( الأولى - ذكاة السمك المأكول : أخرجه من الماء حياً ) ، بل اثبات  
 لليد عليه خارج الماء حياً وان لم يخرج منه كما نيه عليه بقوله : ( ولو

(١) أي المسوخ التي هي من الحشرات .

(٢) راجع ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٤٩

الباب ٢ - الحديث ١٣ - ١٤ .

(٣) ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٤٨ الباب ٢

- الحديث ٧ .

(٤) نفس المصدر الحديث ٥ .



وثب (١) فأخرجه حياً ، أو صار خارج الماء ) بنفسه ( فأخذه حياً حلّ ولا يكفي ) في حله ( نظره ) قد خرج من الماء حياً ثم مات على أصح القولين ، لقول أبي عبد الله عليه السلام في حسنة الخلي : إنما صيد الحيتان أخذه (٢) ، وهي (٣) المحصر . وروي علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليها السلام قال : سألت عن سمكة ولبت من نهر فوفعت هل الجند (٤) من للنهر فأتت هل يصلح أكلها ؟ فقال : إن أخذتها قبل أن تموت ثم ماتت فكلها ، وإن ماتت قبل أن تأخذها فلا تأكلها (٥) : وقيل : يكفي في حله خروجه من الماء ، وموته خارجه ، وإنما يحرم بموته في الماء ، لرواية أسامة بن أبي حفص عن أبي عبد الله عليه السلام أن علياً صلوات الله عليه كان يقول في صيد السمك : إذا أدركها الرجل وهي تضطرب ، وتضرب يديها ، ويتحرك ذنبها ، وتطرف بهنبا فهي ذكاته (٦) ، وروي زرارة قال : قلت : السمكة تثب من الماء فتضع

(١) بمعنى طفر يقال : وثب من الماء أي طفر منه :

فأما : أن السمك طفر من الماء فتلقه الصائد في الهواء حياً .

(٢) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٤٦ الباب ٣٣

- الحديث ٩ :

(٣) أي كلمة ( إنما ) .

(٤) بضم الجيم ومكون الدال شاطئ النهر . جمعه ( اجناد ) :

(٥) ( الكافي ) الطبعة الحديثة الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢١٧ الحديث ٧ :

(٦) نفس المصنف ص ٢١٨ الحديث ١١ .

هذا هو ( الدليل الاول ) لقائل بحلية السمكة بكفاية خروجها من الماء حيا

وموتها في الخارج :

على الشط فتضطرب حتى تموت فقال : كلها (١) ، ولحمه (٢) يصيد  
المجوسي مع مشاهدة المسلم كذلك (٣) . وصيده (٤) لا اعتبار به وإنما  
الاعتبار بنظر المسلم .

ويضعف (٥) بأن سمكة مجهول ، أو ضعيف (٦) ، ورواية زرارة  
مقطوعة مرسلة (٧) . والقياس (٨) على صيد المجوسي فاسد ، لجوال كون

---

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبايح ص ٢٤٦ الباب ٣٥  
للحديث ٤ .

هذا هو (الدليل الثاني) فقال بحلقة السمكة بكفاية خروجها من الماء حيا ،  
وموتها في الخارج .

(٢) هذا هو (الدليل الثالث) فقال بحلقة السمكة بكفاية خروجها من الماء  
حيا ، وموتها في الخارج .

(٣) أي اضطرب حتى تموت .

(٤) أي صيد المجوسي لا اعتبار به . نصيده كخروج السمكة من الماء حيا  
من غير فرق بينهما .

للمسلم في حلقتها .

وهذا من منعمات القول بحلقة السمكة إذا خرجت من الماء حيا ، وإن كان  
الخروج يهوديا ، أو مجوسيا .

(٥) أي يضعف القول بحلقة السمكة إذا خرجت من الماء حيا وإن كان  
الخروج يهوديا ، أو مجوسيا من دون أن يأخذه المسلم .

(٦) وهو (الدليل الأول) .

(٧) وهو (الدليل الثاني) .

(٨) وهو (الدليل الثالث) .

سبب الحِلِّ أخذ المسلم ، أو نظره مع كونه (١) تحت يده اذ لا يدل الحكم (٢) على أزيد من ذلك ، وأصالة عدم التذكية مع ما سلف (٣) تقتضي العدم (٤) .

( ولا يشترط في تخرجه الاسلام ) على الأظهر ( لكن يشترط حضور مسلم عنده يشاهده ) قد أخرج حياً ومات خارج الماء ( في حِلِّ أكله ) ، للاخبار الكثيرة للدالة عليه . منها صحيحة الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيد الحبثان وإن لم يُسمَّ فقال : لا بأس به وسألته عن صيد الجوس السمك آكله ؟ فقال : ما كنت لأأكله حتى أنظر إليه (٥) . وفي رواية أخرى له عنه عليه السلام أنه سُئل عن صيد الجوس للحبثان حين يضربون عليها بالشباك ، ويستمنون بالشرك (٦) فقال :

(١) أي مع كون الصيد تحت يديهما ولو كانت اليد مجوسية .  
(٢) وهي حلية صيد الجوسي لا تدل على أزيد من أن السمكة اذا ماتت تحت يديهما ينظر المسلم لحل .

بخلاف ما اذا ماتت وحدها من دون امتلاء عليها فالرواية لا تدل على حلها  
(٣) من القول بعدم حلية السمكة اذا ماتت خارج الماء قبل أن يأخذها المسلم كما في حصة الحلبي المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٢٣٩ .

ورواية ( علي بن جعفر ) المشار اليها في الهامش رقم ٥ ص ٢٣٩ ،  
(٤) أي عدم حلية السمكة اذا مات قبل أن يأخذها المسلم ، أو قبل أن يأخذها الجوسي ، وقبل أن ينظر اليها المسلم .

(٥) ( التهذيب ) الطبعة الجديدة طبعة (النجف الاشرف) الجزء ٩ الطبعة الثانية سنة ١٣٨٢ ص ٩ الحديث ٣١ .

(٦) بكسر الشين وسكون الراء أي يُسمنون عند الذبح بـ ( إهين ) ، لأن الجوس قائلون بـ ( إهين ) : إله خير وإله شر .

لا بأس بصيدهم إنما صيد الحيتان أخذها (١) ، ومطلق الثاني (٢) محمول على مشاهدة المسلم له جمعاً (٣) ، ويظهر من الشيخ في الاستبصار للشم

ويعبرون عن (الاول) في لغتهم (الفارسية) بـ (يزدان ياك) أي الآلهة للظاهر الذي يصدر منه الخير المحض ويكون منشأ وعلّة لجميع الأمور الخيرية ؛ ويعبرون عن (الثاني) بـ (امرعن) أي الآلهة الشر الذي يصدر منه الشر المحض ويكون منشأ وعلّة للأفعال الشريرة في الخارج وكلها متسبة إليه .

(١) (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٢ كتاب اللباب ص ٣٤٦ الباب ٣٣ الحديث ٩ .

لكن في جميع نسخ (الكافي) هكذا : (إنما صيد الحيتان أخذه) بذكر الضمير . ولعل الاشتباه من النسخ ، إذا تصواب (أخذها) كما في روايات أخرى بعينها في هذا الباب .

(٢) وهي الرواية الأخرى عن الحلبي المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ٢٤٢ ، ولفظ (الثاني) في قول (الشارح) : (ومطلق الثاني) صفة للخبر المذوف لا أنه صفة للرواية كما يتخيل ، لأنه لو كان صفة لما لزم تأنيثه .

والمعنى : أن الخبر الثاني وهي (الصحيحة الثانية) للحلي المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ٢٤٢ مطلقة . حيث لم تقيد بالحلية فيها بمشاهدة المسلم المجوسي في صيده في قوله عليه السلام : (إنما صيد الحيتان أخذها) .

فهذا الإطلاق يحمل على مشاهدة المسلم للمجوسي عند الصيد ، (٣) أي إنما تفعل هذا ونحمل إطلاق هذه الصحيحة على مشاهدة المسلم للمجوسي . للجمع بين هاتين الصحيحتين المتضادتين وهما : (صحيحة الحلبي الأولى) المشار إليها في الهامش رقم ٥ ص ٢٤١ الدالة على اعتبار مشاهدة المسلم المجوسي .

و (الصحيحة الثانية للحلي) أيضاً المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ٢٤٢ الدالة =

منه (١) إلا أن يأخذه المسلم منه حياً ، لأنه (٢) حمل الأخبار على ذلك ،

- على الإطلاق وعدم تقييدها باعتبار مشاهدة المسلم لصيد الجوسي ،  
فهذا الحمل لإحدى طرق الجمع بين الخبرين المتعارضين .

(١) أي من حلية صيد الجوسي : وإليك ما قاله ( الشيخ ) قدس سره  
( الاستبصار ) الطبعة الحديثة الجزء ٣ - ق ٢ - ص ٦٤ الطبعة الثانية ١٣٧٦ طبعه  
( النجف الأشرف ) :

( فالوجه في هذه الأخبار (١) : أن نعملها على أنه لا بأس بصيد الجوسي  
إذا أخذه المسلم منهم حياً قبل أن يموت . فلا يقبل قولهم في إخراج السمك من الماء  
حياً ، لأنهم لا يؤمنون على ذلك .

وبدل على ذلك (٢) ما رواه الحسين بن سعيد عن فضالة عن أبان عن عيسى  
ابن عبد الله قال : سألت ( أبا عبد الله عليه السلام ) عن صيد الجوس .  
فقال : ( لا بأس إذا أعطوكه حياً والسمك أيضاً ، والا فلا تجزئ فهادلهم  
إلا أن كشده الت والمراد بالضمير من « أعطوكه » مطلق الصيد ) .

(٢) حمل ( الشيخ ) الأخبار الواردة في كفاية اخذ الصيد ، وإخراجها  
من الماء - وإن كان المخرج مجوسياً من دون اعتبار مشاهدة المسلم له حيث الصيد كما  
في (الصحيحة الثانية) لمحملي أيضاً المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ٢٤٢ وغيرها المذكور  
في نفس المصدر - على اخذ المسلم السمك حياً ، سواء كان أخذه من الماء أم من يد  
الجوسي .

فالملاك في حلية السمك اخذ للمسلم له .

(١) أي الأخبار الدالة على كفاية اخراج السمك من الماء حياً وإن كان المخرج  
مجوسياً :

(٢) هذه الجملة من كلام ( الشيخ ) رحمه الله أي وبدل على هذا الحمل  
وهو اخذ المسلم للصيد من الجوسي حياً .

ومن (١) المقيد وابن زهرة المنع من صيد غير المسلم له مطلقاً (٢) إما لاشتراط الاسلام في التذكية . وهذا (٣) منه ، أو لما في بعض الأخبار (٤) من اشتراط أخذ المسلم له منهم حياً فيكون إخراجهم له (٥) بمنزلة وثوبه من الماء بنفسه اذا أخذه المسلم .

والذهب هو الأول (٦) والقول في اعتبار استقرار الحياة بعد إخراجها

كما سبق (٧) ،

(١) عطف على قول (الشارح) : و (يظهر) اي ويظهر من (المقيد

وابن زهرة) .

(٢) سواء شاهد المسلم صيده ام لا .

(٣) اي المنع من صيد غير المسلم من باب اشتراط الاسلام في التذكية .

(٤) وهي الرواية التي ذكرها (الشيخ) قدس سره في كلامه الذي نقلناها

في الهامش رقم ١ ص ٢٤٣ من (الامتنع) في قول (الامام) عليه السلام :

( لا بأس اذا أعطوكه حياً والسمك ايضاً ، والا فلا تتميز شهادتهم ، إلا ان تشهده

الت ) :

(٥) اي إخراج المجرى للسمكة بمنزلة وثوبها من الماء . فكما أنه يشترط

في وثوبها من الماء أخذ المسلم لها حياً ، كذلك يشترط في صيد المجرى لها أخذ

المسلم منه حياً .

(٦) وهي كفاية مشاهدة المسلم لخروج السمكة من الماء فيها اذا صادها

غير المسلم :

(٧) في التدبحة في قول المصنف : (ولو علم عدم استقرار الحياة حرم)

والمنع : أنه هل يشترط استقرار الحياة في تذكية السمكة بعد إخراجها

من الماء ام لا ؟

والمصنف في الدروس مع ميله الى عدم اعتباره (١) ثم جزم باشتراطه (٢) هنا :  
( ويجوز أكله حياً ) ، لكونه مذكى باخراجه (٣) من غير اعتبار  
موته بعد ذلك (٤) ، بخلاف غيره من الحيوان فان تذكيته مشروطة بموته  
بالدبح ، أو النحر ، أو ما في حكمها (٥) .

وقبل : لا يباح أكله حتى يموت كباقي ما يذكى ، ومن ثم لو رجع  
الى الماء بعد اخراجه فبات فيه لم يحل ، فلو كان مجرد اخراجه كافياً  
لما حرم بعده (٦) ،

ويمكن خروج هذا الفرد (٧) بالنص (٨)

فن اشترط الاستقرار في الذباحة اشترطه هنا ، ومن لم يشترطه هناك لم  
يشترطه هنا ايضاً .

(١) اي اعتبار استقرار الحياة ثم اي في ( الدروس ) في الذبيحة .  
(٢) اي باشتراط استقرار الحياة في ( اللمة ) في الذبيحة ويحتمل ان يكون  
مراد ( الشارح ) رحمه الله : ان (المصنف) قدس سره في ( الدروس ) قال بعدم  
اشتراط استقرار الحياة في الذبيحة .

ولكن في ( اللمة ) قطع باشتراط استقرار الحياة في ( السمك ) .  
(٣) يحتمل ان يكون المصدر مضافاً الى الفاعل والمفعول محذوف ، ويحتمل  
ان يكون مضافاً الى المفعول والفاعل محذوف .

(٤) اي بعد الانخراج .

(٥) كالصيد .

(٦) اي بعد الخروج ورجوعه في الماء .

(٧) وهو رجوع السمكة الى الماء وموتها فيه بعد ان خرجت منه .

(٨) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبايح ص ٢٤٦ الباب ٣٤

الحديث ٢ .

عليه ، وقد أُحل فيه (١) بأنه مات فيها فيه حياته . فيبقى ما دل على أن ذكاته اخراجه ، محالاً عن المعترض .

( ولو اشبه الميت ) به ( بالحي في الشبكة وغيرها حرم الجميع ) على الأظهر ، لوجوب اجتناب الميت المحصور الموقوف على اجتناب الجميع ولعموم قول الصادق عليه السلام : ما مات في الماء فلا تأكله فإنه مات فيها كان فيه حياته (٢) .

وقيل : يحل الجميع اذا كان (٣) في الشبكة ، او الحظيرة مع عدم تمييز الميت ، لصحبة الخافي (٤) وغيرها (٥) الدالة على حله مطلقاً (٦)

(١) اي في هذا النص المشار اليه في الهامش رقم ٨ ص ٢٤٥ .

واليك نص التعليل المذكور في الرواية فقال عليه السلام : ( لا تأكل لاله مات في الحي فيه حياته ) .

(٢) (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبائح ص ٢٤٦ الباب ٣٦ الى آخر الحديث .

حيث إن تعليله عليه السلام ( فإنه مات فيها كان فيه حياته ) يُعمد الميت المشخص . والميت المشتبه . فيجب الاجتناب عن هذه السمكة المشتبهة . فالاجتناب عنها يوقوف عن الاجتناب عن الجميع .

(٣) اي الميت المشتبه بالحي .

(٤) (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبائح ص ٢٤٦ الباب ٣٦ الحديث ٣ :

(٥) نفس المصدر الحديث ٤ .

(٦) سواء كان الميت مشخصاً ام مشتبهاً .

واليك نص ( صحبة الخافي ) :

قال : سأله عن الحظيرة من القصب يُجمَع في الماء الحيتان فيدخل فيها الحيتان -



بحمله (١) حل الاشتباه جميعاً (٢) .

وقيل : يحل الميت في الشبكة ، والحظيرة وإن تميز ، للتنميل (٣) في النص بأنها كلاً مُحملاً (٤) للاصطباح جرى ما فيها مجرى المقبوض باليد ، (الثانية .. ذكاة الجراد أخذه حياً) باليد ، أو الآلة ( ولو كان الآخذ له كافراً ) إذا شاهده المسلم كالمسك . وقول ابن زهرة هنا كقولنا = فيموت بعضها فيها .

نقال : ( لا بأس به إن تلك الحظيرة إنما جعلت لبياد بها ) .

(١) أي يحل الحل على صورة الاشتباه بمعنى أن الميت لا تعرف بشخصها .

(٢) أي جمعاً بين الأخبار الدالة على ما مات في الماء فلا تأكله كما أشير إليها

في الهامش ورقم ٢ ص ٢٤٦ .

وبين (مصححة الحلبي) المشار إليها في الهامش رقم ٤ ص ٢٤٦ وفبرها من الروايات

الدالة على حلية السمكة الميتة في الشبكة والحظيرة .

فالروايات الأولى تحمل على صورة تشخيص الميتة . والروايات الثانية تحمل

على صورة عدم تشخيصها .

(٣) أي في قوله عليه السلام في ( مصححة الحلبي ) المشار إليها في الهامش

رقم ٤ ص ٢٤٦ : ( إن تلك الحظيرة إنما جعلت لبياد بها ) .

وكقوله عليه السلام في خبر ( محمد بن مسلم ) في جواب من سأل عن موت

السمكة في الشبكة المغموسة في الماء : ( ما عملت يده فلا بأس ما أكل ما وقع فيها ) .

راجع ( الرسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب اللبائخ ص ٣٤٦ الباب ٣٦

= الحديث ٧ .

(٤) أي الحظيرة والشبكة اللتان ذكرت أولهما في (مصححة الحلبي) . والثانية

في خبر ( محمد بن مسلم ) .

فكان (الشارح) رحمه الله نقل الحديثين بالمعنى ، لأنها وردتا في مصححة =

في السمك (١) .

( اذا استقل بالطيران ) والا لم يحل ، وحيث اعتبر في ذكبه اخله حيا . ( فلو احرقه قبل اخله حرم ) ، وكلما لو مات في الصحراء ، او في الماء قبل اخله وإن أدركه بنظره ، ويباح آكله حيا وبما فيه كالسمك ( ولا يحل الدبا ) بفتح الدال مقصوراً وهو الجراد قبل أن يطير وإن ظهر جناحه جمع دابة بالفتح أيضاً .

( الثالثة - ذكاة الجنين ذكاة أمه ) هذا لفظ الحديث النبوي (٢) وعن أهل البيت عليهم السلام مثله (٣) .

والصحيح رواية وفوى أن ذكاة الثالفة مرفوعة خبراً عن الأول لتتخصر ذكاته (٤) في ذكاته ، لوجوب انحصار المبتدأ في خبره فإنه (٥)

= واحدة كما ربما يشعر قوله رحمه الله : ( لتعطيل في النص ) .

والمراد من المقبوض باليد : أن حكم ما يصاد في الشبكة والمخضبة حكم المقبوض باليد اذا مات خارج الماء .

وكما أن المقبوض باليد حلال اذا مات خارج الماء . كذلك المصاد بهاتين لو مات السمك فيهما في الماء فهو حلال .

(١) وهو المنع من صيد غير المسلم له مطلقاً ، سواء شاهده المسلم ام لا ، فهنا أيضاً بقول رحمه الله : بالمنع .

(٢) راجع (سنن ابن ماجه) الجزء ٢ طبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٣ كتاب الذباجة ص ١٠٦٧ رقم الحديث ٣١٩٩ .

(٣) راجع (الوسائل) الطبعة القديمة الجزء ٣ كتاب الذباجة ص ٢٤١ الباب ١٨ - الاحاديث .

(٤) أي ذكاة الجنين :

(٥) أي الخبر إما مسلو للمبتدأ كقولك : هذا زيد .

أما مساو ، أو أعم (١) وكلاهما يقتضي الحصر (٢) . والمراد بالذكاة هنا السبب المهلل للحیوان (٣) كذكاة السمك والجراد (٤) . وامتناع (٥)

(١) كقولك : زيد عالم : زيد كاتب : زيد شاعر :

(٢) أي حصر المقتضاء في الخبر .

(٣) أي كما في سائر الحيوانات إذا قبل : ذكاة للشاة فري أو داجها . ويراد بذلك : أن السبب المهلل لها هو فري أو داج . كذلك قولنا : ذكاة الجنين ذكاة أمته . يراد بذلك : أن سبب حلية الجنين هو ذكاة أمته . أي نفس ذكاة الأم تكون سبباً لحلية أكل الجنين . وهذه ذكاته .

(٤) حيث يعتبر عن سبب حلية أكل السمك والجراد بالذكاة مع أنها ليست سوى الاستيلاء عليها باليد . فنفس الأخذ باليد فيها ذكاة لها .

فعند ذلك لا غرابة في التعبير عن سبب حلية الجنين بالذكاة :

والمقصود : أن ليست الذكاة محصورة في الذبح ، أو النحر ، بل تطلق على مطلق السبب المهلل .

(٥) هذا جواب سؤال مقدر :

تقدير السؤال : أن في سائر الحيوانات يصح اسناد السبب المهلل إلى الفاعل فإذا ذبحت شاة ، أو نحرمت ابلا ، أو أخذت جرادة ، أو سمكة يصح أن نقول : ذكَّبت هذه الحيوانات .

أما في الجنين - إذا ذكَّبت أمته فمات الجنين في بطنها - لا يصح أن نقول : ذكَّبت الجنين .

إذن لم تقع الذكاة الصادرة من الذابح على الجنين . فهو غير مذكا .

والجواب : أولاً : أن هذا إدعاء محض . إذ يصح أن يقال للذابح الأم :

إنه ذكَّ الجنين أيضاً . إذ المراد بالذكاة هو إيجاد السبب المهلل :

وثانياً - على فرض القبول والتسليم - فإن امتناع هذا الاستناد إنما يكون بالنظر =

ذكيت الجنين - ان صح - فهو محمول على المعنى الظاهري وهو فري الاعضاء  
المختصة ، أو يقال (١) : إن اضافة المصادر تخالف اضافة الأفعال  
للاكتفاء فيها بأدنى ملاحظة ، ولهذا (٢) صح ، لله على الناس حج<sup>١</sup>  
البيت ، وصوم<sup>٢</sup> رمضان (٣) ، ولم يصح حج<sup>٢</sup> البيت ، وصام رمضان (٤)  
بجملها فاعلين ،  
وربما أهرىها (٥) بعضهم بالنصب على المصدر أي ذكاته كذكاة

= إلى ظاهر لفظ و التذكية ، حيث يراد بهاء فري الأوداج ، . اما لو اريد بهامطلق  
ايجاد السبب المحلل ، كما هو الصحيح ، فالاستناد المذكور غير ممتنع البتة :  
(١) هذا جواب آخر عن السؤال المقدر :

خلاصته : أن اضافة الذكاة إلى الجنين ليست على حقيقة الاستناد . فان الذكاة  
- في الحقيقة - واقعة على الأم - لكنها اضيفت إلى الجنين ايضاً . لأنها صارت  
سبباً لحليته . وهذه مناسبة مصححة لهذه الاضافة .

ومن المعلوم : أن اضافة المصادر ليست كاضافة الأفعال أي استنادها  
إلى فاعليها ومفعوليها . ففي المصادر يكفي بمجرد مناسبة وملازمة ما ، بخلاف  
الأفعال ، فإنها بحاجة إلى تحقق الاستناد وانها . والا يكون مجازاً .

(٢) أي ولاجل كفاية أدنى ملاحظة في صحة اضافة المصادر إلى فاعليها ظاهراً .  
(٣) فاضيف الحج إلى البيت . والصوم إلى رمضان ، وظاهر الاضافة  
هي الفاعلية .

(٤) باستناد الحج إلى البيت . والصوم إلى رمضان :

(٥) أي الذكاة التالية بناء على أنها مفعول مطلق لوهي بتقدير حذف الجار  
كما يقال : سرت سير زيد أي سيرا كبير زيد . أو سيرا مثل سير زيد .

أمه فحذف الجار ونصب (١) مفعولا وحيتذ (٢) فنجب تذكيره كذلك أمه .

وفيه مع النصف (٣) مخالفة لرواية الرفع ، دون العكس (٤) ،  
لامكان (٥) كون الجار المحذوف « في » أي داخلة في ذكاة أمه جمعا بين

(١) أي المصدر وهي الذكاة الثانية منصوب على أنها مفعول مطلق نوعي :

(٢) أي بناء على أن الذكاة الثانية منصوبة مفعولا مطلقا :

(٣) لأن رواية النصب لم تثبت . فضلا عن احتياجها إلى تقدير كثير :

حيث إن الذكاة الأولى مبتدأ . فإذا نصبت الثانية مفعولا مطلقا لا يحتاج

الكلام إلى تقدير :

وابضاً نصب الاسم الصالح للخبرية - لبقى الكلام محتاجاً إلى تقدير خبر -

ضعيف ، أو ممنوع :

وأخيراً فإن معنى الحديث - على رواية النصب - يخالف معناه على رواية

الرفع ، وبما أن الثانية هي المشتهرة يجب طرح الأولى .

(٤) أي رواية الرفع قالها نحالية عن النصف . إذ هي مشهورة ثابتة .

والكلام مستقيم على رسمه بلا ضعف .

(٥) اللام في « لا مكان » تعليل للمخالفة المذكورة أي أن إعرابها نصبا

على المصدر ليكون تشبيها يخالف إعرابها رفعاً على الخبرية المحولة على الأنعام

والهوهوية .

ولذلك يمكن تأويل قراءة النصب بما يتوافق وقراءة الرفع من حيث المعنى .

وذلك بتقدير كلمة « في » أو كلمة « بآء » الجارة ، ليكون النصب على التوسع ،

أو بنزع الخافض . فالتقدير هكذا : ذكاة الجنين في ذكاة أمه . أو ذكاة الجنين

بذكاة أمه . فحذف الجار فالتصريح مدخوله على التوسع - إن كان المحذوف « في »

- أو بنزع الخافض - إن كان المحذوف « الباء » .

الروايتين (١) ، مع أنه (٢) المرافق لرواية أهل البيت عليهم السلام وهم أدري بما في البيت وهو (٣) في أحبارهم كثير صريح فيه (٤) ومنه قول الصادق عليه السلام وقد سُئل عن الحُوار (٥) تُذَكِّي أمه أبوك كل بذكاتها ؟ فقال : إذا كان تاماً ونبت عليه الشعر فكل (٦) ، وعن الباقر عليه السلام أنه قال في الذبيحة تذبح وفي بطنها ولد قال : إن كان تاماً فكله فإن ذكاته ذكاة أمه وإن لم يكن تاماً فلا تأكله (٧) وإنما يجوز أكله بذكاتها ( إذا تمت خلقته ) ، وتكاملت أعضاؤه ، وأشعر ، وأوبر كما دلت عليه الأخبار (٨) ( سواء ولجته الروح أو لا ، وسواء أخرج مينا أو ) أخرج ( حياً غير مستقر الحياة ) ، لأن غير مستقرها بمنزلة الميت ، ولإطلاق

= وحينئذ يتحد ، مني للنصب والرفع في عدم الحاجة إلى تذكية الجنين ، بل تكفي ذكاة أمه لتذكيته .

(١) وهما : رواية للنصب . ورواية للرفع .

(٢) أي رواية الرفع . وكنا رواية النصب على التأويل الأخير . وتذكير للضمير باعتبار المعنى .

(٣) أي الاكتفاء في حلية الجنين بذكاة أمه .

راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبايح ص ٢٤١ الباب ١٨ . الأحاديث .

(٤) أي في الاكتفاء بذكاة الأم .

(٥) بضم الحاء : ولد قلناة .

(٦) نفس المصدر السابق الحديث ١ .

(٧) نفس المصدر السابق الحديث ٦ .

(٨) نفس المصدر السابق الأحاديث .

النصوص (١) يحمله اذا كان اذا كان تاماً ( ولو كانت ) حياته (٢)  
( مستقرة ذكي ) ، لأنه حيوان حي فيتوقف حمله على الذكوة ، عملاً  
بعموم النصوص (٣) الدالة عليها (٤) إلا ما أخرجه الدليل الخاص (٥) :  
وينبغي في غير المستقر ذلك (٦) ، لما تقدم من عدم اعتبارها (٧)  
في حل للمدبوح .

هذا (٨) اذا اتسم الزمان لذكوته . أما لو ضاق عنها ففي حمله  
وجهاً . من (٩) اطلاق الأصحاب وجوب ذكوة ما خرج مستقر الحياة :

(١) أي ولا طلاق النصوص بحمل الجنين بذكاة أمه اذا كان تام الحلقة .  
راجع نفس المصدر السابق الأحاديث . حيث تجدها مطلقة ولم تفيد بحمل  
الجنين في ذكوته بذكاة أمه باستقرار الحياة ، أو ولو ج الروح ، وعدمها .  
(٢) أي حياة الجنين .

(٣) وهو قوله تعالى : ( إلا ما ذكيتكم ) :

(٤) أي على الذكوة مطلق الحيوان فلا يحل إلا بالذكوة .

(٥) كما في ذكوة الجنين حيث إن الدليل الخاص قام على كفاية ذكاة الأم

من ذكاة الجنين .

(٦) أي وجوب ذكوة الجنين ، وعدم الاكتفاء بذكوة الأم :

(٧) أي استقرار الحياة . والتأنيث باعتبار قوله : ( مستقرة ) :

فالحاصل : أنه من يشترط استقرار الحياة في الذكوة يكتفي بذكوة الأم

ههنا .

ومن لم يشترط يقول باستتاف الذكاة في الجنين .

(٨) أي وجوب ذكوة الجنين اذا خرج حياً .

(٩) دليل لعدم حل الجنين ، لأنه مات من دون الذكوة . والأصحاب حكموا

بوجوب ذكوة ما خرج مستقر الحياة .

ومن (١) تنزيه متولة غير مستقرها لقصور زمان حياته ، ودخوله (٢) في عموم الأخبار الدالة على حله بتذكية امه إن لم يدخل مطلق الحي (٣) . ولو لم تتم خلقته (٤) فهو حرام واشتراط جماعة مع تمام خلقته أن لا تلجج الروح ، وإلا افتقر الى تذكية مطلقاً (٥) والأخبار (٦) مطلقة والقرض (٧) بعيد ، لأن الروح لا تنفك عن تمام الخلقة عادة . وهل تجب المبادرة الى اخراجه بعد موت المذبح أم يكفي اخراجه المعتاد بعد كشط (٨) جلده عادة ، اطلاق الأخبار (٩) والفتوى يقتضي

(١) دليل لحل الجنين الخارج حياً زماناً لم يسع لتذكيته .  
(٢) بالجر مطلقاً على مدخول (من الجارة) اي ومن دخول مثل هذا الجنين الذي لم يسع الزمان لتذكيته في عموم الأخبار الدالة على كفاية تذكية امه .  
راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الذبايح ص ٢٤١ الباب ١٨ الاحاديث . حيث تجدها هناك تصرح بكفاية ذكاته بتذكية امه .  
(٣) اي ان لم يدخل مطلق الحي وهو الجنين الخارج حياً ، في عموم الأخبار والاطلاقات الدالة على كفاية ذكاة الجنين بذكاة امه .  
راجع نفس المصدر السابق الاحاديث .

(٤) اي الجنين .  
(٥) سواء استقرت فيه الحياة ام لا ، وسواء وسع الزمان لتذكيته ام لا .  
(٦) راجع نفس المصدر السابق . حيث إنها لم تفيد الحلية بعدم ولوج الروح .  
(٧) وهو تحقق تمام الخلقة مع عدم ولوج الروح .  
(٨) من كشط يكشط كشطاً وزان ( ضرب يضرب ضرباً ) . بمعنى رفع الغشاء عنه .

والمراد هنا صلخ الذبيحة اي وقع الجلد عنها .  
(٩) أي اطلاق الأخبار يقتضي عدم لزوم المبادرة الى اخراج الجنين بعد موت =



العدم . والأول (١) أولى .

( الرابعة - ما ثبت في آلة الصياد ) من الصيد المقصودة بالصيد يملكه لتحقيق الحيلة والنية . هذا (٢) اذا لصيها بقصد الصيد كما هو الظاهر لتحقيق قصد التملك . وحيث ( يملكه ) يبقى ملكه عليه ( ولو افلت بعد ذلك ) (٣) ثبوت ملكه فلا يزول بتعذر قبضه ، كإبقاء العبد ، وشروط الدابة ، ولو كان انفلاته باختياره نائياً قطع ملكه عنه ، ففي خروجه عن ملكه قولان . من (٤) الشك في كون ذلك مخرجاً عن الملك مع تحققه فيستصحب (٥) ومن (٦) كونه بمنزلة الشيء الخفيف من ماله اذا رماه مهملاً له

= المذبح راجع لنفس المصدر السابق . حيث نجد الأخبار هناك مطلقة لم تقيد الحيلة بمبادرة إخراج الجنين فليست المبادرة شرطاً وإليك نص بعضها :

عن سماعة قال : سأله عن الشاة يذبحها وفي بطنها ولد وقد اشعر .

قال عليه السلام : ( ذكاته ذكاة أمه ) .

وقال عليه السلام : ( الجنين في بطن أمه اذا اشعر ولو بر مذكاته ذكاة أمه ) .

(١) وهي المبادرة الى الإخراج .

(٢) اي تملك ما ثبت في آلة الصيد اذا كانت الآلة منصوبة للاصطياد .

(٣) اي بعد ما ثبت في آلة الصياد . وكلمة ( لو ) هنا وصلية . والمعنى :

أن الصيد يكون ملكاً للصياد بعد ان ثبت في آله ولو افلت من يده .

(٤) دليل لبقاء الملكية .

(٥) اي إفلات الصياد للصيد من يده بالاختيار لا يوجب زوال الملكية

بعد ان تحققت . فعند الشك في زوالها عند الإفلات الاختياري تستصحب الملكية المحققة

(٦) دليل لزوال الملكية بسبب الإفلات .

وبضعف (١) بمنع خروج الحقير عن ملكه بذلك (٢) وإن كان ذلك اباحة لثناول غيره . فيجوز الرجوع فيه مادام باقياً .  
وربما قيل بتحريم أخذ الصيد المذكور (٣) مطلقاً (٤) وإن جاز أخذ البشير من المال (٥) ، لعدم (٦) الاذن شرعاً في ائلاف المال مطلقاً (٧)

(١) أي الدليل الذي اقيم على خروج الصيد بالافلات الاختياري .

(٢) أي برمييه واهماله .

(٣) وهو الذي افلته من يده اختياراً ناوياً قطع الملكية عنه .

رد على الدليل للقياس الذي اقامه المعتدل على زوال الملكية بالافلات الاختياري ناوياً قطع ملكه عنه بقياسه هذا بالشيء الحقير . فكما ان الشيء الحقير اذا اهمله صاحبه يخرج عن الملك .

كذلك الصيد اذا اهمله صاحبه من يده ناوياً قطع ملكه عنه يخرج عن ملكه .  
وخلصه الرد : أنه مرقق اولاً بين المقيس والمقيس عليه ، لان المقيس شيء ذو قيمة له مالية يبدل بازائه المال من العقلاء ، بخلاف المقيس عليه فانه غير قابل للمالية ، ولا يقدم عليه العقلاء في بذل المال عليه .

وثانياً ان زوال المال عن المقيس عليه وهو الشيء الحقير اول الكلام لاسلم له . لعدم الاذن من الشارع في ائلاف المال مطلقاً ، سواء كان قليلاً ام كثيراً .

(٤) سواء كان قليلاً ام كثيراً .

(٥) أي من المال الذي طرحه مالكه واعرض عنه .

(٦) دليل لعدم جواز أخذ الصيد الذي اعرض عنه صاحبه واهمله ناوياً قطع ملكه عنه .

(٧) سواء كان المال صيداً ام غيره ، وسواء قلنا بزوال المال من الحقير بالاعراض عنه ام لا ، وسواء كان قليلاً ام كثيراً .

إلا أن تكون قيمته يسيرة (١) .

( ولا يملك ما عيش في داره ، أو وقع في موحلته (٢) ، أو وثب إلى سفينة ) ، لأن ذلك (٣) لا يعد آلة للاصطياد ، ولا إثباتاً لليد . نعم يصير أولى به من غيره ، فلو غطى الغير إليه فعل حراماً ، وفي ملكه (٤) له بالأخذ قولان . من (٥) أن الأولوية لا تفيد الملك فيمكن تملكه بالاستيلاء ، ومن (٦) تحريم للفعل فلا يترتب عليه حكم الملك شرعاً . وقد تقدم (٧) مثله في أولوية التحجير ، وأن المتخلفي لا يملك : وفيه (٨) نظر :

(١) فيجوز حبس إنلانه .

(٢) اسم مكان مأخوذ من الوَحَل وهو الطين الرقيق : والمراد منه : أنه لو جاء حيوان وغسست رجلاه في الوحل ولم يتمكن من الخروج منه لا يملكه صاحب الوحل .

(٣) وهو للعش في الدار . والدموس في الوحل . والثوب في السفينة :

(٤) أي في ملك الغير لهذا الحيوان الواقع في الموحلة . والذي عيش في الدار أو وثب في السفينة .

(٥) دليل تملك الغير لهذا الحيوان .

(٦) دليل لعدم تملك الغير لهذا الحيوان .

(٧) في كتاب ( أحياء الموات ) في القول في المشتركات في قول ( الشارح )

( ومثله ما لو ازدحم اثنان على نهر ونحوه ولم يمكن الجمع . ولو تغلب أحدهما على الآخر أم ومثلك هنا بخلاف تغلبه على أولوية التحجير ) .

وهذه الجملة : ( بخلاف تغلبه ) إلى آخرها هي محل الشاهد في أن الأرض

المحجرة لا تملك بتغلب الغير عليها .

(٨) أي وفي عدم تملك المتخلفي نظر ، لأنه لا منافاة بين فعل الحرام =

ولو قصد ببناء الدار إحباس الصيد ، أو تعشيشه ، وبالسفينة وثوب السمك ، وبالموحلة ترحله ففي الملك به وجهان . من (١) انتفاء كون ذلك (٢) آلة للاصطياد عادة ، وكوله (٣) مع القصد بمعتاه . وهو الأقوى ، ويملك الصيد بآثاره بحيث يسهل تناوله وإن لم يقبضه بيده ، أو بآله .

( ولو أمكن الصيد التحامل ) بعد إصابته ( عدواً ، أو طيراً ) بحيث لا يتركه إلا بسرعة شديدة فهو باق على الإباحة (٤) ، لعدم تحقق إثبات البدء عليه ببقائه على الامتناع وإن ضحفت قوته (٥) ، وكذا (٦) لو كان له قوة على الامتناع بالطيران والعدو فأبطل أحدهما خاصة ، لبقاء الامتناع في الجملة المتأني قيد (٧) .

---

والتملك كما في المصلي لو ازعجه ثان ، ودفعه وأخذ مكانه . فإنه يكون أولى من الأول ويرتب عليه صحة صلاته .

- (١) دليل عدم تملك الصيد ، وما عشتش ، وما ثبت رجله بالطين .
- (٢) أي السفينة . والدار . والموحلة .
- (٣) بالجرح عطفاً على مدخول (من الجارة) أي ومن كون السفينة والدار والموحلة مع قصد الصيد بهذه الأشياء يكون معنى للصيد :
- (٤) أي الإباحة الأولية التي يكون مشتركاً فيها جميع الناس :
- (٥) أي قوة الحيوان بعد أن ثبت في الآلة لم طار .
- (٦) أي وكذا لا يملك الصيد الحيوان الذي له قوة على الطيران ، والعدو ؛ لكن الصيد أبطل أحدى القوتين بسبب صيده له .
- (٧) أي لو وضع يد للصيد عليه .

( الخامسة - لا يملك الصيد المقصود (١) ، أو ما عليه أثر (٢) المالك ) ، لدلالة النص ، والأثر على مالك سابق ، والأصل بقاءه (٣) . ويشكل (٤) بأن مطلق الأثر إنما يدل على اللؤثر . أما المالك فلا (٥) لجواز وقوعه من غير مالك ، أو ممن (٦)

(١) كما لو قص جناح للطائر ، أو ذيل للفرس .  
(٢) كـ ( قلادة ) ، أو ( صبيغ ) ونحوهما .  
(٣) أي بقاء مثل هذا الحيوان الذي قص جناحه ، أو ذيله ، أو عليه أثر الملكية السابقة على ملك المالك الأول .  
والمراد من الأصل هنا ( الاستصحاب ) أي النص ، أو الأثر موجب للملكية . فعند الشك في زوالها تستصحب تلك الملكية .

(٤) أي بشكل جريان ( الاستصحاب ) هنا . حيث إن الاستصحاب مأخوذ في تحقق مفهومه وموضوعة اليقين السابق . والشك اللاحق . وفيما نحن فيه ليس يقين سابق حتى تستصحب الملكية ، إذ الملكية السابقة للغير مشكوكه ليست معلومة وعققة حتى تستصحب .

(٥) أي لا دلالة لمطلق النص ، أو الأثر على مالك سابق .  
(٦) أي لجواز وقوع الأثر من الذي لا يصلح تملكه لهذا الحيوان كالعبد بناء على عدم تملكه مطلقا ، سواء أذن المولى له أم لا ؟

وكالحيوانات المفترسة للفرسان ، والطيور الجارحة للبرها من الطيور . بأن يمسك الحيوان المفترس ، أو الطير الجارح الصيد ويحدث فيه أثرا ، ثم يفلت الصيد من يده ، وكذلك العبد يصيد ويحدث فيه أثرا ، ثم يفلت من يده .

ولا يخفى : أن كلمة ( من ) تستعمل للنوي العقول كما وان ( ما ) لغيرها ولكن قد تستعمل بعكس ذلك .

وهنا أريد من لفظة ( من ) كلا المعنيين كما مثلنا لك .

لا يصلح للملك ، أو من (١) لا يحترم ماله . فكيف يحكم بمجرد الأثر (٢)  
لمالك محترم (٣) مع أنه (٤) أهم والعام (٥) لا يدل على الخاص (٦) .  
وعلى المشهور (٧) يكون مع الأثر لقطة (٨) ، ومع عدم الأثر فهو  
لصائده وإن كان أهلياً كالخيام ، للأصل (٩) إلا أن يعرف مالكه  
فيدخله إليه :

(١) كالكافر المحرم

(٢) أي مع أن الأثر أهم من أن يكون لملك ، أو غير مالك كما علمت

في الهامش رقم ٦ ص ٢٥٩

(٣) أي الصيد لملك محترم .

(٤) أي مع أن وجود الأثر أهم كما علمت في الهامش رقم ٦ ص ٢٥٩ .

(٥) وهو ( وجود الأثر ) .

(٦) وهو ( كونه لملك محترم ) .

(٧) وهو عدم تملك مثل هذا الحيوان الذي قص جناحه ، أو ذيله ، أو

وجد عليه الأثر :

(٨) لأنه مال مملوك لغير الصائد فتجري عليه أحكام القطة :

راجع هذا ( الجزء السابع ) من طبعتنا الجديدة كتاب القطة (الفصل الثالث)

في قول (المصنف) : ( وما كان في غير الحرم ) .

(٩) وهي أصالة الإباحة .

كتاب الأظفار والأشربة





## كتاب الأطعمة والأشربة (١)

( أعا يحل من حيوان البحر سمك له فلس (٢) وإن زال عنه )  
 في بعض الأحيان (كالكميت) (٣) ويقال : الكتعد بالبدال المهمة ضرب  
 من السمك له فلس ضعيف يحتمل بالرمل فيلعب عنه ثم يعود ( ولا يحل  
 الجري ) بالجيم المكسورة فالراء المهمة المشددة المكسورة ، ويقال : الجريث  
 بالضبط الأول (٤) غنوماً بالثاء المثلثة ( والمارماهي ) يفتح الراء فارسي  
 معرب وأصلها حبة السمك ( والزهر ) بالزاي المعجمة فالحاء الساكنة  
 ( على قول ) الأكثر . وبه اخبار (٥) لا تبلغ حد الصحة . ويجعلها

(١) وزان أقيمت . وكذا زملتها ( الأطعمة ) . جمع للشراب ، وجمع  
 الطعام يقال : شرب يشرب شرباً بثبث الشين وزان ( علم يعلم ) . مفردا  
 للشراب . وهو كل ما يشرب .

ويقال : طعم يطعم طعاماً وطعاماً وزان ( علم يعلم ) مفردا  
 الطعام . وهو كل ما يؤكل .

(٢) يفتح الفاء وسكون اللام ففتح الصغير المدور للسمك : وجمعه فلس  
 بالضم والفلس .

(٣) وزان ( جفر ) .

(٤) وهو ( الجري ) أي الجريث وزان جري مع زيادة للثاء .

(٥) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة والأشربة ص ٥٢

الباب ١١ - الحديث ١ .

أخبار (١) صحبة "حلت على النقية .

ويمكن حمل النهي (٢) على الكراهة كما فعل الشيخ في موضع

(١) أي ويحل هذه الثلاثة الجري . والمارماهي . والزهر أخبار صحبة

حلت على النقية إليك نص بعضها .

عن زريرة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الجريث فقال : وما

الجريث ؟ فنهته له .

فقال : ( قل لا أجد فيها أوحى إلى "محرماً" على طائفة يطعمه )

إلى آخر الآية :

ثم قال : لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا التحذير بهبه ، وبكره

كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحرام إنما هو مكروه .

( التهذيب ) الطبعة الجديدة طبعة ( النجف الأشرف ) ج ٩ ص ٥

الحديث ١٦ .

وعن محمد بن مسلم قال : سألت ( أبا عبد الله عليه السلام ) عن الجري .

والمارماهي . والزهر . وما ليس له قشر من السمك حرام هو ؟ .

فقال لي : يا محمد اقرأ هذه الآية التي في الأنعام ( قل لا أجد فيها أوحى

إلى "محرماً" ) .

قال : فقرأتها حتى فرغت منها .

فقال : إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه ، ولكنهم قد كانوا

يعاقبون شيئاً فنحن نعالفها .

( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥١ الباب ٩ -

الحديث ٢٠ .

(٢) وإليك نص بعضها .

عن جماعة عن ( أبي عبد الله ) عليه السلام : قال : لا تأكل الجريث : -

من للنهاية إلا أنه رجم في موضع آخر وحكم بقتل مستحلها (١) . وحكايته  
قولا مشعرة بثوقفه مع أنه (٢) رجح في الدروس التحريم . وهو الأشهر .  
( ولا السلحفاة ) بضم السين المهملة ، وفتح الهمزة فالحاء المهملة  
الساكنة . والفاء المفتوحة . والهاء بعد الألف ( واليضدع ) بكسر الضاد  
والدال مثال يخيمر ( والصرطان ) بفتح الصاد والراء ( وغيرها )  
من حيوان البحر وإن كان جنسه في البحر حلالا سوى السمك المحصرص (٣)  
( ولا الجلال من السمك ) وهو الذي اغتذى المسكرة محضاً حتى غا بها  
كغيره (٤) ( حتى يستبرأ بأن يطعم علفاً طاهراً ) مطلقاً (٥) على الأقوى  
( في الماء ) الطاهر ( يوماً وابلة ) روي (٦) ذلك عن الرضا عليه السلام

= ولا المارماهي الى آخر الحديث.

وعن ( الامام الصادق ) عليه السلام قال : لا تأكل الجري ، والمارماهي  
الى آخر الحديث .

وعن محمد بن مسلم عن ( أبي جعفر ) عليه السلام قال : لا تأكل الجري ،  
ولا الطحال نفس المصدر السابق الحديث ١ .

(١) مرجع النصير : ( المارماهي . الجري . الزهو ) .

(٢) أي ( الشيخ ) قلنس سره .

(٣) وهو الذي له قلنس :

(٤) أي كثير السمك من الحيوانات الجلالة .

(٥) بأن يكون طعام السمك الذي يأكله خالياً عن النجاسة الذاتية كالكلب

والخنزير ، والمبنة ، وعن النجاسة العرضية كالمتنجس .

(٦) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة والأشربة ص ٢٥٥

الباب ٢٧ الحديث ٥

بسنده ضعيف ، وفي اللوروس أنه يستبرأ يوماً الى الليل ثم نقل الرواية (١) وجعلها (٢) أولى .

ومستند اليوم رواية (٣) القاسم بن محمد الجوهري ، وهو ضعيف أيضاً . إلا أن الأشهر الأول (٤) . وهو المناسب ليقين البراءة (٥) ، واستصحاب (٦) حكم التحريم الى أن يعلم المزيل . ولولا الاجماع على عدم اعتبار أمر آخر في تحليله (٧) لما كان ذلك (٨) قاطعاً للتحريم ، لضعفه (٩) ( والبيض تابع ) للسماك في الحل والحرمة :

( ولو اشبهه ) ببض المحلل بالغيرم ( أكيل الخشن ، دون الأملس ) وأطلق كثير ذلك (١٠) من غير اعتبار النجاسة .

(١) أي المشار إليها في الهامش رقم ٦ ص ٢٦٥ :

(٢) أي وجعل ( المصنف ) ماني للرواية المشار إليها في الهامش رقم ١ وهو ( يوماً وليلة ) أولى من اليوم فقط .

(٣) نفس المصدر السابق في الهامش ٦ ص ٢٦٥ الحديث ٦ .

(٤) وهو ( اليوم واليلة ) .

(٥) اذ النجاسات البقية تحتاج الى الطهارة البقية :

(٦) بالجر عطفاً على مدخول (لام الجاوة) أي ولاستصحاب حكم التحريم بسبب

أكل السمك النجاسة ، لانه عند الشك في زوال الحرمة الثابتة البقية تستصحاب الحرمة .

(٧) أي في تحليل السمك الجلال .

(٨) وهو إطعامه يوماً وليلة .

(٩) أي لضعف مستند التحليل وهو ( الإطعام يوماً وليلة ) .

(١٠) أي أطلق كثير من ( للفقهاء ) رضوان الله عليهم حلية ببض السمك

بكونه خشناً ، من دون تبيته السمك .

( ويؤكل من حيوان لغير الأنعام الثلاثة ) الأبل . والبقر . والغنم .  
ومن نسب (١) التي تاحرم الأبل فقد بهت (٢) . نعم هو مذهب  
الخطابية (٣) لعنهم الله ( وبقر الوحش . وحماره . وكباش الجبل )

(١) سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم ، واقترأه كبير نعوذ بالله منه ، ونعوذ  
بالله ان نقوله على أحد ، أو بقوله علينا أحد .

هذه بلاد الشيعة شرقها وغربها . تمر فيها يومياً مئات الأبل على رؤوس  
الاشهاد .

وهذا ( الرسول الأعظم ) وأولاده الكرام ( أهل البيت ) صلوات الله  
وسلامه عليه وعليهم أجمعين كانوا ينحرون الأبل في الأضاحي .  
وموسم الحج أكبر شاهد على ذلك .

(٢) من بهت يبهت بهتاً يقال : بهت فلاناً أي اقترى عليه واتهمه :  
(٣) هم أصحاب ( أبي الخطاب محمد بن مفلاص الأسدي الكوفي ) .  
كان ( أبو الخطاب ) لعنه الله خالياً ملعوناً ومن الذين أعبر لهم الإيمان وقد  
صلياب عنه :

كان في عصر ( الامام الصادق ) عليه السلام ومن أجل دعائه ، لكن  
أصحابه ما أصاب ( مقبرة بن سعد ) لعنه الله من الانحراف عن الحق فاستتره  
الشيطان فاستحلوا المحارم كلها وأباحوها وعطلوا الشرايع وتركوها وانسلخوا  
من الاسلام وأحكامه حلة .

نبرأ منه ( الامام الصادق ) عليه السلام ولعنه واشهد بذلك وجمع أصحابه  
فعرّفهم به وكتب الى البلدان بالبراءة منه واللعنة عليه .  
عظم أمره على ( الامام الصادق ) عليه السلام فاستعظمه واستهال أمره  
ودعا عليه .

فقال عليه السلام : ( لعن الله أبا الخطاب وقتله بالحديد ) استجاب الله دعاء =

ذو القرن الطويل ( والفضي ، والبيحور ) (١) .  
( ويكره الخيل ، والبغال ، والحُمير الأهلية ) في الأشهر (٢) ( وآكدها )  
كراهة ( البغل ) لتركيبه من الفرس والحمار . وهما مكروهان فجمع (٣)

= ( مولانا الامام ) فقله ( عيسى بن موسى العباسي ) اما هذه الفرقة الضالة المضلة  
المالكة فابادهم الله تعالى من آخرهم ولم يبق منهم احد ولا رسم ولا اسم ، الا  
في زوايا الكتب والتاريخ .

(١) بالفتح : حمار الوحش : وربما قيل له : ( القراء والعير ) .  
(٢) اي الاشهر في الروايات . واليك نص بعضها عن زرارة عن (احدهما)  
عليها السلام قال : سأله عن احوال الخيل والبغال والحُمير .  
قال الراوي : فكرهها .  
قلت : ليس لحومها حلالا .

فقال عليه السلام : لو ليس قد بين الله لكم : ( وآلانعامٌ تخليقها  
لكم فيها ذبٌ ، ومتافعٌ ومنها تاكلون ) النحل : الآية ٦ .  
وقال : ( والخيول والبغال والحُمير ليتركبوها وزينة )  
النحل : الآية ٩ .

فجعل للاكل الالعام الثلاثة التي قصي الله في الكتاب ، وجعل للركوب  
الخيول والبغال والحُمير : وليس لحومها بحرام : ولكن الناس عافوها اي كرهوها  
راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٠ للباب ٥  
الحديث ٨ .

ونفس المصدر الحديث ٣ .

(٣) اي البغل ذو الكراحتين :

كراهة الفرس : وكراهة الخمار ، لانه متولد منها .

الكراهيين ( ثم الحمار ) (١) .

( وقيل ) والقائل الفاضل ( بالعكس ) (٢) أكدها كراهة الحمار ثم البغل ، لأن المتولد عن قوي الكراهة وضعفها أخف كراهة من المتولد من قويا خاصة .

وقيل : بتحريم البغل . وفي صحيحة (٣) ابن مسكان النهي عن الثلاثة إلا لضرورة ، وحلت (٤) على الكراهة جماعاً (٥) .

( ويحرم الكلب (٦) والخنزير (٧) والسود (٨) ) يكسر السبع وفتح

(١) اي في الكراهة . لكنه اقل من كراهة البغل واكثر من كراهة الفرس .

(٢) اي في الدرجة الاولى في الكراهة ( الحمار ) : وفي الدرجة الثانية ( البغل )

(٣) ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ ( كتاب الاطعمة والاشربة ) ص ٢٥٠

الباب ٥ الحديث ١ :

(٤) اي حلت هذه الصحيحة المشار اليها في الهامش رقم ٣ الدالة على الحرمة

على الكراهة .

(٥) اي جماعاً بين الاخبار الدالة على جواز اكل الخيل والبغال والحمير .

راجع ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة والاشربة ص ٢٥٠

الباب ٥ - الحديث ٣ - ٤ - ٦ :

وبين الاخبار الناهية عن اكل لحومها كما في الصحيحة المشار اليها

في الهامش رقم ٣ :

(٦) وهو كل صبيح بعض . لكنه غلب على الحيوان للتابع المعروف : جمعه ( كلاب

اكل ) . وجمع الجمع ( اكالب وكلابات ) .

(٧) الحيوان المعروف .

(٨) وهو الخنزير .

النون ( وَاِنْ كَانَ ) السنور ( وحشياً ، والأسد (١) ، والنمر (٢) ) يفتح  
النون وكسر الميم ( ولقهد (٣) ، والتعلب (٤) ، والأرنب (٥) والضبع (٦) )

(١) نوع من الاسد . يقع على الذكر والانثى . جمعه أسد يسكون السين  
ولحمها . وأسود . وآساد . والانثى ( البوة ) .

(٢) يفتح النون وكسر الميم . وبكسر النون وسكون الميم . ويطنح النون  
وسكون الميم : ضرب من السباع من عائلة السينور . اصغر من الاسد منقطع الجلد  
لحفا سودا وييضاً . جمعه ( آتمر ) يفتح الهمزة وزان الفعل . و ( تُنْمَرُ ) يضم  
النون والميم .

(٣) يفتح الفاء وسكون الهاء : نوع من السباع بين الكلب والفهر . قوائمه  
اطول من قوائم الفهر ، تنقط بنقط السود . جمعه ( فهود ) يضم الهاء وزان الفعل  
و ( المهد ) وزان الفعل .

(٤) يفتح التاء وسكون العين وفتح اللام : حيوان مشهور بالحيل ، والتلداع  
تقع على الذكر والانثى . جمعه ( تعالب ) .

(٥) يفتح الهمزة وسكون الراء . وفتح النون : حيوان كثير التوالد يقع  
على الذكر والانثى يشبه العناق ، قصير اليدين . طويل الرجلين بطاً الارض على  
مؤخر قوائمه . جمعه ( ارانب ) .

(٦) ضرب من السباع المعروفة يطلق على الذكر والانثى :  
جمعه ( ضباع ) بكسر الضاد . و ( الضبع ) يفتح الهمزة وسكون الضاد  
وزان الفعل .



ج ٧ ( كتاب الأطعمة والأشربة - حرمة السباع والحشرات ) - ٢٧١ -

بفتح الضاد يضم الباء ، ( وابن آوى (١) ، والغيب (٢) ، والحشرات (٣)  
كلها كالحية (٤) ، والفأرة (٥) ، والمقرب (٦) ، والخنافس (٧) ، والصرصر (٨)  
وبنات وردان (٩) ) بفتح الواو مبنياً على الفتح ، ( والبراغيث (١٠) ،

(١) نوع من الكلاب البرية تسميه العامة (الواوي) جمعه (بنات آوى) .  
(٢) بفتح الضاد وتشديد الباء : حيوان من الزحافات - ذنبه كثير المقعد .  
جمعه (ضبان) يضم الضاد وفتح الباء وزان فعال و (ضباب) بكسر الضاد  
وزان فعال .

(٣) بفتح الحاء والشين جمع الحشرة : وهي صغار دواب الارض .  
(٤) بفتح الحاء والباء وتشديدهما : الالفى تذكر وتؤنث يقال : هي الحبة  
وهو الحبة . جمعها حبات :

(٥) بفتح القاء وسكون الهزة دويبة في البيوت تصطادها المرأة . جمعها  
(لثران) بكسر الفاء وسكون الهزة تطلق على الذكر والانثى .

(٦) بفتح العين وسكون القاف : دويبة ذات سم تلسع . يطلق على الذكر  
والانثى يغاب عليه التانيث . جمعه (عقارب) .

(٧) جمع . مفردة (خنفس) يضم الحاء وسكون النون يضم الفاء .  
و (خنفساء) : دويبة صغيرة سوداء اصفر من الجمل . كريهة الرائحة .

(٨) جمع . مفردة (صرصر) يضم الضاد وسكون الراء :  
حيوان يصوت لبساً في الصيف . ويطلق عليه الجحجد يضم الجيمين . وسكون  
الداال الاولى .

(٩) جمع . مفردتها بنت وردان : دويبة كريهة للريح . تالف في الاماكن  
القليرة في البيوت .

(١٠) جمع . مفردة برقة يضم الباء وسكون الراء وفتح اللين : دويبة صغيرة  
جدا تالف جسم الانسان في الشتاء وتتغذى من دمه .

والقمل (١) ، واليربوع (٢) ، والقنفذ ، (٣) ، والوبر (٤) ( يسكون الياء جمع وبرة بالسكون قال الجوهري : هي دوية أصغر من السنور طحلاء اللون لا ذنب لها ترجن (٥) في البيوت .

( والخر ) (٦) . وقد تقدم في باب الصلاة (٧) أنه دوية بحرية ذات أربع أرجل تشبه الثعلب وكأنها اليوم مجهولة ، أو مغبرة الاسم ، أو موهومة وقد كانت في مبدأ الاسلام الى وسطه كثيرة جداً .

( والعنك ) بفتح الفاء والنون دابة يتخذ منها القرو .

( والسمور ) (٨) بفتح السين وضم الميم المشددة .

(١) بفتح القاف وسكون الميم اسم جنس : دوية صغيرة جداً معروفة تلعس الانسان وتنفذ من دمه . مفردة : قنزة ( كـ نمر وتمرة ) .

(٢) بفتح الياء وسكون الراء : نوع من الفأر قصير اليدين طويل الرجلين جمعه ( برابع ) .

(٣) بضم القاف وسكون النون وضم الفاء ، او فتحها مع الدال . جمعه ( قنافذ ) . ونفس المضبط مع الدال : دوية ذات ريش حاد في اهلاؤه تقي به نفسها اذ يجتمع مستديراته . والاثني ( قنفذة ) .

(٤) بفتح الواو وسكون الاء : جمع وبرة كـ ( نمر وتمرة ) حبسوان مثل اليسنور . لكنه اصغر منه . قصير الذنب والاذنين .

(٥) من رجئن يرجن وزان ( نصر بنصر ) بمعنى كلف اي تألف البيوت

(٦) بفتح الحاء ونشديد الزاء من ذوات الاربع تشبه الثعلب .

(٧) في الجزء ( الاول ) من طبعتنا الحديثة كتاب الصلاة ص ٢٠٦ ما يتعلق

به عن ( الشارح ) رحمه الله .

(٨) وزان ( تنور ) دابة معروفة يتخذ من جلدها فراء منممة تشبه النمر :

ومنها اسود لامع . واشقر .

( والسنجاب (١) والمظاة ) بالظاء المشالة (٢) ممدودة مهموزة .  
وقد ثقلب الهمزة ياء قال في الصحاح : هي درية أكبر من الوزغة والجمع  
المظاء ممدودة .

( واللحكة ) يضم اللام وفتح الحاء نقل الجوهرى عن ابن السكيت  
أنها درية شبيهة بالمظاة تبرى زرقاء وایس لها دَنَب طویل مثل دَنَب  
المظاة ، ولوائمها خفية :

( ويحرم من الطير ماله مخلاب ) (٣) بكسر الميم ( كالبازي (٤) والحقاب ) (٥)  
يضم العين ( والصقر ) (٦) بالصاد ثقلب سيناً قاعلة في كلمة ليها قاف  
أو طاء ، أو راء ، أو غين ، أو خاء كالصاق ، والصراط ، والصدغ ،

---

(١) يفتح السين وكسر ها : حيوان على حد البربوع أكبر من الفأرة شعره  
في غابة النعومة . يتخذ من جلده البراء . وهو كثير في بلاد ( القوقاز والترك ) .

(٢) أي تحت الطاء .

(٣) راجعنا كتب اللغة القاموس . لسان العرب . تاج المروس . الصحاح  
يجمع البحريين في مادة ( خلكب ) كلها تصرح ( مخلب ) . ولم تذكر ( مخلاب )  
ولعل الأسهل من التداخ .

(٤) يفتح الباء وسكون الهمزة على الالف : من طيور الجوارح بهاد به  
وهو الواع . جمعه ( بزاة أبواز بيزان ) بكسر الباء .

(٥) يضم العين : طائر من الجوارح يطلق على الذكر والانثى . قوي المخالب  
له منقار اعقب أي اعوج جمعه ( عقبان ) بكسر العين وسكون القاف و ( اعقب )  
(٦) يفتح الصاد وسكون القاف : كل طائر بصيد ويسمى صقراً . جمعه

( اصقر صقور ) يضم الصاد .

والصباح ( والشاهين (١) والنسر (٢) يفتح أوله ، ( والرخم (٣) والبغات ( يفتح الموحدة وبالمسجمة الثلاثة جمع بغاة كذلك طائر أبيض يطير في أصفر من الحداة (٤) بكسر الحاء والهمز .

وفي الدروس أن البغات ما عظم من الطير وليس له غلاب معقف قال : وربما جعل النسر من البغات وهو مثلث الباء ، وقال الفراء : بغاث للطير شرارها ، ومالا يصيد منها .

( والغراب الكبير الأسود ) الذي يسكن الجبال والخرابات (٥) ، ويأكل الجيف ،

( والأبقم ) أي المشتمل على بياض وسواد مثل الأبلق في الحيوان (٦) ، والمشهور أنه صنف واحد وهو المعروف بالعققي (٧) يفتح حنبه : وفي المهلب جعله صنفين : أحدهما المشهور ، والآخر أكبر منه حجماً ،

(١) طائر من جنس الصقر . طويل الجناحين . جمه ( شواهين شياهين ) ، (٢) مثلثة النون : طائر من طيور الجوارح . حاد البصر . ومن أشد الطيور وأعلاها طيرانا . تخاف منه كل طير . وهو أعظم من العقاب . له منقار متعقف في طرفه . وله أظفار .

لكنه لا يتمكن على جمها . جمه ( نسر ، النسر ) .

(٣) يفتح الراء والحاء : طائر من طيور الجوارح الكبيرة . وحشية للطباع . جمه ( رخم ) بضم الراء وسكون الحاء .

(٤) طائر من الجوارح : جمه ( حيداً ) بكسر الحاء وفتح الدال و ( حداة ) بالمد و ( حدان ) بالنون .

(٥) يفتح الحاء وكسر الراء جمع الخربة . أي المكان الخراب :

(٦) المقصود منه : ذوات الأربع .

(٧) طائر بشكل الغراب .

وأصغر ذنباً .

ومستند التحريم فيها صحيحة (١) علي بن جعفر عن أخيه موسى عليها السلام بتجريم الغراب مطلقاً (٢) ورواية (٣) أبي يحيى الواسطي أنه سأل الرضا عليه السلام عن الغراب الأبقع فقال : إنه لا يؤكل ، ومن أحل لك الأسود .

( ويحل غراب الزرع ) المعروف بالزراغ (٤) ( في المشهور وكذا الخداف (٥) وهو أصغر منه الى الغبرة ما هو ) (٦) أي يعجل الى الغبرة

(١) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥١ الباب ٧ - الحديث ٣ .

(٢) من أي نوع كان . أسود . أبيض . أبقع .

(٣) نفس المصدر الحديث ٤ :

(٤) غراب صغير ريش بطنه وظهوره أبيض .

(٥) بضم الفين وفتح اللدال : غراب كبير ضخيم الجناحين أصغر من غراب الزرع . جمعه ( خدافان ) بكسر اللين وسكون اللدال .

(٦) هذه العبارة كزميلاتها من العبارات الغامضة في الكتاب وما أكثرها .

واليك شرحها بحسب الامكان . أي يعجل الى غبرة ما : بادغام التنوين في ما ثم دخلت لام الجنس على كلمة ( الغبرة ) فامتنع التنوين فانفصلت كلمة ( ما ) في التلفظ عما قبلها ، ثم حذفت لفظة ( يعجل ) واخرت كلمة ( هو ) فصار هكذا : ( الى الغبرة ما هو ) .

فعلى هذا يكون هو مهشدة مؤخر خبره ( يعجل ) المحذوف . والى الغبرة متعلق بالخبر المحذوف . ولفظه ( ما ) نكرة للتقيل . وأصل العبارة هكذا : ( هو يعجل الى غبرة ما ) .

ويحتمل ان تكون لفظة ( ما ) تالية مشبهة بـ ( ليس ) فتعمل عمله . فتكون -

يسيراً ) ويعرف بالرمادي لذلك (١) . ونسب (٢) القول بحل الأول (٣) الى الشهرة ، لعدم دليل صريح يخصصه ، بل الأخبار منها (٤) مطلق في تحريم الخراب بجميع أصنافه كصحبة (٥) علي بن جعفر عن أخيه موسى عليها السلام انه قال : لا يحمل شيء من الغربان زاع ولا غيره . وهو (٦) نص ، أو مطلق (٧) في الاباحة كرواية زرارة عن أحدهما أنه قال : إن أكل الخراب ليس بمحرام إنما المحرام ما حرم الله في كتابه (٨) لكن

= لفظة ( هو ) اسم ما ، ونحوها ( واصلا ) الذي في التقدير .

فتقدير العبارة هكذا : ( ما هو واصلا الى الغيرة ) أي قريب منها ولم

يصل اليها .

فالحنى : ان ( الغداف ) حيوان قريب الى الغيرة ، لكنه لم يصل اليها .

وهذا معنى قول ( الشارح ) رحمه الله : ( أي يحمل اليها ) .

(١) أي لغبرته .

(٢) أي ( المصنف ) .

(٣) وهو خراب الزرع .

(٤) أي بعض تلك الأخبار مطلق لا تقيدها بنصوص فرد من أفراد

الخراب :

(٥) المشار اليها في الهامش رقم ١ ص ٢٧٥ .

(٦) أي قول ( الامام ) عليه السلام : ( لا يحمل شيء من الغربان زاع

ولا غيره ) نص في التحريم كما علمت .

(٧) عطف على قوله : ( منها مطلق في تحريم الخراب ) أي وبعض تلك

الأخبار الواردة في هذا الباب مطلق في الاباحة .

(٨) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ - كتاب الأطعمة ص ٢٥١ -

=

الباب ٧ - الحديث ١ :

ليس في الباب حديث صحيح غير ما دلَّ على التحريم (١) . فالقول به (٢) متعين ولعمل المخصص (٣) استند إلى مفهوم حديث أبي يحيى (٤) ، لكنه (٥) ضعيف .

ويفهم من المصنف القطع بحمل الغداف الأخير ، لأنه أخره

— لا يخفى أن في ( التهذيب والوسائل ) : ( إن أكل الغراب ) إلى آخر الحديث لا ( ككل الغراب ) كما هنا وفي جميع النسخ الموجودة عندنا من اللمعة ، والصحيح ما ألتجناه .

(١) كصحيحة ( علي بن جعفر ) عن أخيه ( موسى بن جعفر ) عليه السلام

المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ٢٧٥ .

(٢) أي بالتحريم .

(٣) الذي يخص عموم الحرمة الواردة في مطلق الغراب ، ( غراب الغداف )

وهو الذي يحمل إلى الغيرة .

(٤) المشار إليه في الهامش رقم ٣ ص ٢٧٥ . حيث إن الحرمة منحصرة

في الغراب الأبقع الأسود حيث إن السؤال وقع عن الغراب الأبقع فهي ( الامام ) عليه السلام عن أكل هذا الغراب .

ثم أضاف عليه السلام : حرمة أكل الغراب الأسود في قوله : ( ومن أحل لك الأسود ) :

فمفهوم الرواية مجموعها من السؤال والجواب يعطي لنا : أن غير هذين

الغرايين لا يحرم أكله كـ ( الغداف ) الذي يحمل إلى الغيرة .

وأما ( غراب الزرع ) فلم نجد له مدركا في كتب ( أصحابنا الامامية )

رضوان الله عليهم أجمعين ، مع أن صحيحة ( علي بن جعفر ) المشار إليها في الهامش

رقم ١ ص ٢٧٥ نص في حرمة ( غراب الزرع ) ، وصريحة في حرمة مطلق الغرابان

(٥) أي هذا المفهوم وهو مفهوم الوصف ضعيف ، لأننا لا نقول بحجيته .

من حكاية المشهور (١) ، ومستند (٢) غير واضح مع الاتفاق على أنه من أقسام الغراب (٣) .

( ويحرم ) من الطير ( ما كان صفيفه ) حال طيرانه . وهو أن يطير مهبوط الجناحين من غير أن يحركهما ( أكثر من ديفسه ) بأن يحركهما حالته (٤) دون ما انعكس (٥) ، أو تساوى فيه ( أي في الصفيف والديف ) والمنصوص (٦) تحريماً وتحليلاً داخل فيه ، إلا الخطاف (٧)

(١) فإن إسناد حليته ( غراب الزرع ) إلى المشهور يدل على تضعيف ( المصنف ) لهذه الحلية . أما حلية ( الغداف ) فلمسلها إرسال المسلمات .

(٢) أي مستند ( المصنف ) في حلية ( الغداف ) غير واضح .

ولا يخفى أنه يمكن أن يكون مستند ( المصنف ) مفهوم رواية ( أبي يحيى ) لكن ( الشارح ) رحمه الله استضعف هذا المفهوم ، لكونه مفهوم وصف ولا يقول بحقيقته .

ويحتمل أن يريد ( الشارح ) أن مستند ( المصنف ) هي رواية ( أبي يحيى ) وهي غير واضحة .

(٣) الذي جاء في حرمه عموم الزهي في الخبر الصحيح كصحيفة ( علي بن جعفر ) المشار إليها في الفاش رقم ١ ص ٢٧٥ .

(٤) أي حالة الطيران .

(٥) أي ما كان ديفسه أكثر من صفيفه .

(٦) أي الطير الذي جاء النص الخاص في تحريمه داخل في هذه الكلية وهي ( ما كان صفيفه أكثر من ديفسه ) .

وما جاء النص الخاص في تحليله داخل في هذه الكلية وهي ( ما كان ديفسه أكثر من صفيفه ) .

(٧) وهو الذي يقال له في لسان العرب : ( أبابيل ) الذي جاء ذكره =



فقد قبل بتحريمه مع أنه يذف . فبذلك ضعف القول بتحريمه .

( و ) كذا ( يحرم ما ليس له فائصة ) وهي للطيء بمنزلة المصارين (١) لغيرها (٢) ( ولا حوصلة ) بالتشديد والتخفيف (٣) ، وهي ما يجمع فيها الحب وغيره من المأكول عند الحلق ( ولا صبيبة ) بكسر أوله وثالثه مخففاً ، وهي الشوكة التي في رجله موضع العقب ، وأصلها شوكة الحائك التي يسوي بها السداة ، والسحمة .

والظاهر أن العلامات متلازمة (٤) فيكتفى بظهور احدها . وفي صحيحة عبد الله بن سنان قال : سأل أبي أبا عبد الله عليه السلام وأنا أسمع ما تقول في الحبارى فقال : إن كانت له فائصة فكأنه ، قال وسأله عن طير الماء فقال : مثل ذلك (٥) .

وفي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال كُئِلَ مادف ، ولا تأكل ما صف (٦) فلم يمتد أحدهما للجميع ، وفي رواية سماعة عن الرضا عليه السلام كُئِلَ من طير البر ما كان له حوصلة ، ومن طير

= في سورة الفيل في قوله تعالى : ( وأرسل عليهم طيراً أبابيل ) .

(١) وفي ( مجمع البحرين ) هي بمنزلة الكرش والمصارين لغيره .  
(٢) في جميع ( نسخ الكتاب ) الخطية والمطبوعة الموجودة عندنا ( لغيرها ) بتأنيث الضمير .

والصحيح تذكيره : ولعل السهو من النساخ .

(٣) أي تشديد اللام وتخفيفها مع فتح الحاء وسكون الواو .

(٤) أي إذا وجدت احدها في طائر فقد وجد الجميع .

(٥) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٣ الباب ١٩

الحديث ٢ .

(٦) نفس المصدر الباب ١٨ - الحديث ٢ :

الماء ما كانت له قانصة كقانصة الحمام ، لا معدة كمعدة الانسان ، وكل ما صف فهو ذو غلب وهو حرام ، وكل ما دف فهو حلال ، وللقانصة والحوصلة يُمتحن بها من الطير ما لا يُعرف طيرانه ، وكل طير مجهول (١)

(١) (الكافي) الطبعة الحديثة - (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب

الاطعمة ص ٢٤٧ الحديث ١ .

الحديث روى عن (الامام الصادق) عليه السلام ، لاحن (الامام ابي الحسن الرضا) عليه السلام .

ثم إن الرجل كان واقفيا وقف على ائمة الامام (موسى بن جعفر) عليها السلام . فكيف يروي عن (الامام الرضا) عليه السلام .

ثم إن المذكور هنا جملة من الرواية ، لانماها مع مخالفة بعض الفاظها لمافي المصدر :

وليك نصها من (سماعة بن مهران) قال : سألت (ابا عبدالله عليه السلام) عن المأكول من الطير والوحش :

فقال : (حرم رسول الله صلى الله عليه وآله كل ذي غلب من الطير ، وكل ذي ناب من الوحش) فقلت : إن الناس يقولون : من السبع .

فقال لي : (باسماعة السبع كله حرام وان كان سبعا لاناب له . وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله : هذا تفصيلا .

وحرم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وآله المسوخ جميعها فكل الآن من طير البر ما كانت له حوصلة ، ومن طير الماء ما كان له قانصة كقانصة الحمام ، لا معدة له كمعدة الانسان .

وكل ما صف وهو ذو غلب فهو حرام .

والصيف كما يطير البازي والصقر والحداة وما اشبه ذلك .

وكل ما دف فهو حلال . والحوصلة والقانصة يمتحن به من الطير ما لا يعرف -

وفي هذه الرواية (١) أيضاً دلالة على عدم اعتبار الجميع ، وعلى أن العلامة (٢) لغير المنصوص على تحريمه وتحليله ، ( والخشاف ) (٣) ويقال له : الخفاش والطواط ( والطاؤوس ) (٤) .

( ويكره المدهد ) (٥) لقول الرضا عليه السلام : (٦) نهى رسول الله صلى الله عليه وآله من قتل المدهد ، والمصدرد (٧)

= مالا يعرف طيراته ، وكل طير مجهول .

(١) أي في الرواية المشار إليها في الهامش رقم ١ ص ٢٨٠ دلالة على عدم اعتبار اجتماع هذه العلامات وهي الخوصلة . والفانصة . والصبصبة . والدفيغ باجمعا في حلية اكل الطير .

بل اذا وجد بعضها كفى في الحلية .

(٢) وهي ما كانت علامة للحلية كالديف ، وما كانت علامة للحرمة كالصيف إنما هي علامة للطير الذي لم يتنص على حليته ، أو حرمة .

(٣) يضم للخفاء وتشديد الشين ويقال لها : الخفاش أيضاً من الحيوانات اللبولة الواودة التي ترضع أرلادها .

(٤) الطاؤوس مهموزاً . والطاؤوس : طائر حسن الشكل . تصغيره طويس جمعه ( أطواس . وطواويس ) .

(٥) يضم الهاء وسكون الدال : طائر ذو خطوط وألوان كثيرة . الواحدة ( هدهدة ) . جمعه ( هداهد . وهداهد ) .

(٦) ( الكافي ) الطبعة الجديدة بـ ( طهران ) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢٤٤ الحديث ٣ .

(٧) يضم الصاد وفتح الراء : طائر ضخيم الرأس والمنقار . له ريش عظيم أبيض البطن . أنحضر الظاهر بصطاد صغار الطيور . جمعه ( صردان ) .

والصوام (١) ، والنحلة (٢) ، وروى علي بن جعفر قال : سألت أخي موسى عليه السلام عن المُنْعَد وقته ونحوه فقال : لا يُؤذَى ولا يُذَاع فتعم الطير هو (٣) ، وعن الرضا عليه السلام قال : في كل جناح مُنْعَد مكتوب بالسريانية آلُ مُحَمَّدٍ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ (٤) .

( وللخطاف ) (٥) يضم الخاء وتشديد الطاء وهو الصنوبر ( أشد كرامة ) من المُنْعَد ، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله : استوصوا بالصنوبرات خيراً يعني الخطاف فانهن أنس طير الناس بالناس (٦) ، بل قبل بتحريمه ، لرواية داود الرقي قال : بينا نحن قعود عند أبي عبد الله عليه السلام إذ مرَّ رجل يسند خطاف مذبوح فوثب إليه أبو عبد الله عليه السلام حتى أخذه من يده ثم دحا (٧) به الأرض ، فقال عليه السلام

(١) يضم الصاد وتشديد الواو : طائر اغبر اللون . طويل الرقبة أكثر ما يبيت في النخل .

(٢) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥٣ الباب ١٦ الحديث ٤ .

(٣) ( الكافي ) الطبعة الجديدة بـ ( طهران ) سنة ١٣٧٠ الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢٢٤ الحديث ٢ .

(٤) نفس المصدر الحديث ١ .

(٥) يضم الخاء وتشديد الطاء : طائر يشبه الصنوبر طويل الجناحين : قصير الرجلين . أسود اللون .

والصنوبر : نوع من الخطاطيف . واحدته ( صنولة ) .

(٦) ( الكافي ) الطبعة الجديدة بـ ( طهران ) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢٢٣ الحديث ٢ .

(٧) أي رماه على الأرض بفهر .

أعمالكم أمركم بهذا أم فقيهمكم ١٢ أخبرني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن قتل ستة منها للخطاف (١) .

وفيه (٢) أن تسبيحه قراءة الحمد لله رب العالمين ألا ترونه يقول : ولا الضالين ، والخبر (٣) مع سلامة منده لا يدل على تحريم لحمه (٤) . ووجه الحكم بحله (٥) حينئذ (٦) أنه يذف فيدخل في العموم (٧) وقد روي رحله (٨) أيضاً بطريق ضعيف .

( ويكره الفاختة (٩) والقبرة (١٠) ) يضم القاف وتشديد الباء مفتوحة

(١) ( الكافي ) للطبعة الجديدة بـ ( طهران ) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢٢٣ الحديث ١ .

(٢) أي وفي الخبر المذكور في الهامش رقم ١ .

(٣) أي الخبر المذكور في الهامش رقم ١ .

(٤) لأن الخبر المذكور يدل على النهي عن ذبحه ، لا عن أكله : بمعنى : أن النهي يدل على الحرمة التكاليفية ، لا على الحرمة الوضعية ، كما ورد النهي عن ذبح الحيوان المربي في البيت .

(٥) أي يحل ( الخطاف ) .

(٦) أي حين أن قلنا بعدم دلالة النهي على حرمة أكله فحلبة أكله من باب دعوله في ( عموم الدفيف ) . فإنه يذف .

(٧) أي ( عموم الدفيف ) .

(٨) أي حل ( الخطاف ) راجع ( التهذيب ) الطبعة الجديدة طبعة

للتنجف الأشرف سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ كتاب الصيد والذكاة ص ٢١ الحديث ٨٤

(٩) نوع من الحمام البري . جمعها ( فواخت ) .

(١٠) مصفورة جمعها ( قُبر ) يضم القاف وتشديد الباء و ( قبر )

بالتخفيف . و ( قنابر ) .

من غير نون بينها ، فانه لحن من كلام العامة ، ويقال : القنبراء - بالنون - لكن مع الألف بعد الراء ممدودة ، وهي في بعض نسخ الكتاب ، وكراهة القبرة منضمة الى بركة (١) بخلاف الفاختة (٢) روى سليمان الجعفري عن الرضا عليه السلام قال : لا تأكلوا القُبيرة ، ولا تسبوا ، ولا تعطروا الصبيان بلعبون بها فانها كثيرة التسييح لله تعالى ، وتسييحها ، لعن الله مبغضي آل محمد (٣) . وقال : إن القنزعة (٤) التي على رأس القبرة من مسحة سليمان بن دارد على نبينا وآله وعليه السلام في خبر طريل (٥) ، وروى أبو بصير أن أبا عهد الله عليه السلام قال لابنه اسماعيل - وقد رأى في بيته فاختة في قفص تصيح - : يا بني ما يدعوك الى امساك هذه الفاختة أو ما علمت أنها مشومة ؟ أو ما تدري ما نقول ؟ قال اسماعيل : لا

ولعل القبرة الدارجة في لغة العوام مخففة للقنبراء .

(١) أي كراهية قتل القبرة منضمة الى بركتها أي البركة طبعاً صيبت كراهة اكل لحمها :

(٢) فان كراهة اكل لحمها منضمة الى شتمها تسبب كراهة اكل لحمها

(٣) (الكافي) الطبعة الجديدة به (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب

الصياد من ٢٢٥ الحديث ٣ :

(٤) بضم القاف وسكون النون وضم الزاء وفتح النون .

ويفتح القاف وسكون النون وفتح الزاء والعين .

وبكسر القاف وسكون النون وكسر الزاء وفتح العين :

يقال للخصلة من الشعر تترك على الرأس أي مقدار من الشعر .

ويطلق على ( حرف التدبك ) ايضاً .

(٥) نفس المصدر السابق الحديث ٤ .

قال : إنما تدعو على أربابها فتقول : فقدتكم فقدتكم . فاعرجوها (١) .  
( والبخاري ) (٢) يضم الحاء وفتح الراء ، وهو اسم يقع على الذكر والأنثى واحداً وجمعها ( أشد كراهة ) منها (٣) .

ووجه الأشدية غير واضح ، والمشهور في عبارة المصنف وغيره أصل الاشتراك فيها (٤) ، وقد روى المسمعي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخبأرى فقال : فوددت أن هندي منه فأكل حتى أنمأ (٥) .

(١) ( الكافي ) الطبعة الجديدة بـ ( طهران ) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الدواجن ص ٥٥٢ الحديث ٣ .

ولا يخفى : أن الموجود في هذا المصدر وفي الطبعة القديمة ( فاعرجوها ) بتدوير الضمير .

والموجود في ( البخاري ) الطبعة القديمة طبعة المرحوم ( الحاج محمد حسين أمين الضرب الاصفهاني ) رحمه الله المجلد ١٤ ص ٧٣٧ . ( فاعرجوها ) .

وكذا في ( الروافي ) الطبعة الأولى المجلد ٣ باب ( اللورشان ) ص ١١٧ وهو للصحيح ، لعود الضمير الى الفاختة : وأمل السهو من النسخ :

(٢) طائر أكبر من الدجاج الأمل وأطول عنقا يضرب به المثل في البلاة والنباوة .

(٣) أي من ( الفاختة والقبرة ) .

(٤) مرجع الضمير ( الكراهة ) : والمعنى : أن البخاري تشترك مع الفاختة والقبرة في أصل للكراهة ، من دون أن تكون أشد كراهة منها :

(٥) هذا الحديث مذكور في ( التهذيب ) الطبعة الجديدة : الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ ص ١٨ :

وفي ( التهذيب ) الطبعة القديمة كتاب الصيد والذبايح ص ٢٩٠ .  
لكن الموجود هنا مطابق للطبعة القديمة والاختلاف في لفظ ( قال ووددت =

( ويكره ) أيضاً ( الصُرد ) بضم الصاد وفتح الراء ( والصُوم ) ( ١ )  
 بضم الصاد وتشديد الواو ، قال في التحرير : إنه طائر أغبر اللون .  
 طويل الرقبة أكثر ما يبني في النخل . وفي الأخبار النهي عن قتلها في جملة  
 السنة ( ٢ ) ، وقد تقدم بعضها ( ٣ ) .

( والشُقراق ) بفتح الشين وكسر القاف وتشديد الراء وبكسر الشين  
 أيضاً ، ويقال : الشُقراق كقُرطاس ، والشُقراق بالفتح والكسر والشُقراق  
 كسفرجل : طائر مرقط ( ٤ ) بخضرة وحمرة وباض . ذكر ذلك كله في القاموس  
 ومن أبي عبد الله عليه السلام تعليل كراهته ( ٥ ) بقتله الحيات . قال :  
 وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يوماً يمشي فإذا شُقراق قد انقض

« وأتملى » . والموجود في الطبعة الحديثة نفس المصدر هكذا فقال : لوددت أن عندي  
 منه فأكل منه حتى أتملى .

ولكن في ( الوسائل ) كرامتلى .

( ١ ) مضى شرح ( الصُرد والصُوم ) ص ٢٨١ رقم ٧ وص ٢٨٢ رقم ١  
 ( ٢ ) بل في جملة من الأخبار أربعة كما في ( الكافي ) الطبعة الجديدة  
 بـ ( طهران ) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الصيد ص ٢٢٤ .  
 وفي جملة منها خمسة كما في ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة  
 ص ٢٥٣ .

( ٣ ) وهي الأربعة المذكورة : ( المُدْعُد . الصُرد : الصُوم : النحلة )  
 في ص ٢٨١ - ٢٨٢ :

( ٤ ) اسم مفعول من رقط يرقط من باب التفعيل أي منقطع بهذه الألوان  
 الثلاثة .

( ٥ ) أي كراهة ذبحه إنما هي لأجل أنه يقتل الحيات .



فاستخرج من خلفه حية (١) .

( ويحل الحمام كله كالفاري ) بفتح القاف وهو الحمام الأزرق  
جمع قُمري بضمه منسوب الى طير قُمر (٢) ( والدبسي ) بضم الدال  
جمع دُبسي بالضم منسوب الى طير دُبس (٣) بضمها .  
وقيل : إلى ديس الرطب بكسرهما ، وإنما خُصت الدال مع كسرهما  
في المنسوب اليه في الثاني (٤) ، لانهم يُغيرون في النسب كالدُهري بالضم  
مع نسبته الى الدهر بالفتح ، وعن المصنف أنه (٥) الحمام الأحمر :  
( والورشان ) بفتح الواو والراء وعن المصنف أنه الحمام الأبيض .

(١) ( التهذيب ) الطبعة الثانية طبعة ( النجف الأشرف ) سنة ١٣٧٢

الجزء ٩ باب الصيد والزكاة ص ٢١ الحديث ٨٥ .

(٢) وفي الحديث ذُكِر القمري بضم القاف وسكون الميم : وهو طائر  
مشهور حسن الصوت أصغر من الحمام منسوب الى طير قُمر بضم القاف  
وسكون الميم .

وقمر إما جمع قمر كه آخر جمعه قمر .

وإما جمع قمري مثل روم ودومي :

ويقال : هو الحمام الأزرق .

ويقال : للثلاث قُمرية . ولذا ذكر ساق آخر بفتح الحاء . والجمع قُماري  
بفتح القاف .

(٣) بفتح الدال : الأسود من كل شيء . وإنما قيل لهذا النوع من الطير

دُبسي بالضم لميله الى السواد .

(٤) وهو المنسوب الى ديس الرطب .

(٥) أي الدُبسي .

- ( ويحل الحجل (١) والنُدْرَاج (٢) بضم الدال وتشديد الراء .  
 ( والقطا ) (٣) . بالقصر جمع قطاة ( والطيهوج ) وهو طائر  
 طويل الرجلين والرقبة من طيور الماء .  
 ( والدجاج ) مثلث الدال والفتح أشهر .  
 ( والكرران ) (٤) بفتح حروفه الأول .  
 ( والكركي ) (٥) بضم الكاف واحد الكراكي .  
 ( ولصمو ) (٦) بفتح الصاد وسكون العين جمع صعوة بهما .

(١) بفتح الحاء والجيم : طائر في حجم الحمام ، أحمر المنقار والرجلين .  
 الواحدة تحجلة . جمعه ( تحجلان ) بفتح الحاء وسكون الجيم و ( تحجلي )  
 بفتح الحاء وسكون الجيم ، وهو يمشي في الأماكن العالية المرتفعة من الجبال  
 لحمه للبد .

(٢) طائر شبيه بالحجل . لكنه أكبر منه . مرافق السواد والبياض . قصير  
 المنقار .

يطلق على الذكر والأنثى . جمعه ( دراريج ) وواحدته ( دراجة ) .  
 (٣) طائر في حجم الحمام . وجمعه ( قطرات قطيات ) :  
 (٤) طائر أخضر اللون . طويل المنقار :  
 قيل : إنه لا ينام الليل وكأنه مُسمّي بضده ، لأن الكرى هو النوم .  
 والصحيح : أن ينسب إلى السهر . جمعه ( كروان ) بكسر الكاف وسكون  
 للراء . و ( كراوين ) .

(٥) طائر كبير ، أخضر اللون . طويل العنق والرجلين . ابتد الذئب . قليل  
 اللحم يأوى إلى الماء أحياناً . جمعه ( كراكي ) .

(٦) صغار المصافير . الواحدة صعوة بفتح الصاد وسكون العين . جمعه  
 ( صعوات )

( والصغور الأهلي ) الذي يسكن الدور .

( ويعتبر في طير الماء ) وهو الذي يبيض ويفرخ فيه (١) ( ما يعتبر في البري من الصغيف ، والدفيق ، والقائمة ، والحقوصة ، والصيصية ) (٢) وقد تقدم ما يدل عليه (٣) .

( والبيض نافع ) للطير ( في الحل والحرمه ) فكل طائر يحمل أكله يؤكل بيضه ، وما لا فلا (٤) ، فان اشبه (٥) "أكيل" ما اختلف طرفاه (٦) واجنب ما اتفق (٧) .

( وتحرم الزناير ) جمع زبور (٨) بضم الزاء ينوعه الأجير والأصغير ( والبق (٩) والذباب (١٠) بضم اللال واحدة ذبابة بالضم أيضاً ،

(١) أي في الماء .

(٢) تقدم معناه في ص ٢٧٩

(٣) أي على اعتبار هذه الأوصاف في طير الماء في صحبة ( صداقه بن سنان ) ص ٢٧٩ عن ( الامام الصادق ) عليه السلام .

وفي رواية ( صحاحه ) ص ٢٧٩ عن ( الامام الرضا ) عليه السلام .

(٤) أي وما لا يحمل لحمه فلا يؤكل بيضه .

(٥) أي اذا اشبه أن هذا البيض من الطير الذي يؤكل لحمه أم لا .

(٦) بأن كان أحد طرفيه أضخم من الطرف الآخر .

(٧) أي اتفق طرفاه بأن كان طرفاه متساويين في الحجم .

(٨) ذباب أليم السم . جمعه ( زناير ) . الواحدة زنبورة .

(٩) يفتح الباء : هو البعوض ، واحدة بقعة .

(١٠) بضم اللال : معروف . جمعه ( اذبة ) جمعه قلة وزان ( اجنة أجلة )

و ( ذبان ) .

ويطلق على النمل والزناير والبعوض .

والكثير (١) ذبان بكسر الذال والتون أخيراً (والمجتمعة) بتشديد المثلثة (٢) مكسورة (وهي التي تجعل غرضاً) (٣) لرمي (وُرمى بالنشاب (٤) حتى تموت ، وللصبورة وهي التي تُجرح وتخبس حتى تموت صبراً (وتحريمها واضح ، لعدم التذكية مع إمكاناتها . وكلاهما (٥) فعل الجاهلية وقد ورد النهي (٦) من الفعلين مع تحريم اللحم .

(والجلال وهو الذي يغفل عن علة الإنسان محضاً) لا يخلط غيرها إلى أن يلبث عليها لحمه ، ويشد عظمه عرفاً (حرام حتى يستبرأ على الأقوى) ، لحنة (٧) هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا تأكلوا لحوم الجلالة ، وهي التي تأكل العذرة وإن أصابك من حركتها فاضله .

وقريب منها حسنة (٨) حفص وفي معناها (٩) روايات أخر ضعيفة .

(١) أي الجمع الكثير

(٢) أي الناء

(٣) أي الهدف الذي يرمى إليه

(٤) أي بالسهم . الواحدة نشابة ، جمعه (لشائب) ؛

والمراد من المجتمعة : الحيوان الذي يجعل هدفاً ويرمى بالسهم ؛

(٥) أي الصبر . والصبر .

(٦) وقد أشار إلى الحديث في مجمع البحرين مادة « صبر » ؛

(٧) (للكافي) الطبعة الجديدة بـ (طهران) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب

الأطعمة ص ٢٥٠ الحديث .

(٨) نفس المصدر الحديث ٢ .

(٩) أي وفي معنى الحسنين اللتين ذكرناهما في الهامش رقم ٨٧ روايات أخره

راجع نفس المصدر الحديث ٣ - ٦ - ٩ - ١١ - ١٢ .

( وقيل ) والقائل ابن الجنيّد : ( بكراهة ) لحمها وألبانها خاصة (١)  
استضعافاً للمستند (٢) ، أو حملها (٣) على الكراهة . جمعاً بينها (٤) ،  
وبين ما ظاهره الحل .  
وعلى القولين (٥) ( فتستبرأ الناقة بأربعين يوماً والبقرة بعشرين ) .  
وقيل : كالناقة (٦) : ( وأشاة بعشرة ) .  
وقيل : بسبعة .  
ومستند هذه التقديرات كلها ضعيف (٧) والمشهور منها (٨) ما ذكره

---

(١) بخلاف بقية الانتفاعات كركوبها وتحميلها واستعمال جلودها .  
(٢) وهي الروايات الناهية المشار إليها في الحاشي رقم ٩ ص ٢٩٠ المذكورة  
في ( الكافي ) الشريف الحديث ٣ - ٦ - ٩ - ١١ - ١٢ :  
(٣) أي الروايات الناهية المشار إليها في الحاشي رقم ٩ ص ٢٩٠ .  
(٤) أي بين هذه الروايات الناهية التي ظاهرها الحرمة كما ذكرت في ( الكافي )  
المصدر السابق .

وبين الأخبار الدالة على جواز أكل لحم مثل هذا الحيوان .  
ولعل المراد من هذه الأخبار الحديث ٧ - ٨ .  
راجع نفس المصدر المذكور .  
(٥) وهما : الكراهة . والحرمة . وكل منهما يزول بالاستبراء .  
(٦) أربعين يوماً .  
(٧) راجع ( الكافي ) الطبعة الحديثة - ( طهران ) سنة ١٣٧٩ الجزء ٦  
كتاب الأطعمة ص ٢٥١ الحديث ٣ - ٤ - ٦ - ١١ - ١٢ .  
(٨) أي من هذه التقديرات ما ذكره ( المصنف ) : وهو ( الأربعون )  
للأبل . ( والعشرون ) للبقرة . و ( العشرة ) للأشاة .

المصنف ، ويلبغ القول بوجوب الأكثر (١) ، للإجماع على عدم اعتبار  
أزيد منه (٢) ، فلا تجب الزيادة ، والشك (٣) فيها دونه فلا يتيقن زوال  
التحريم ، مع اصابة بقائه (٤) حيث ضعف المستند . فيكون ما ذكرناه (٥)  
طريقاً للحكم (٦) .

وكيفية الاستبراء ( بأن يُربط الحيوان ) والمراد أن يضبط على وجه  
يؤمن أكله النجس ( ويُطعم علفاً طاهراً ) من النجاسة الأصلية (٧)  
والعرضية (٨) طول المدة (٩) ( وتستعبر البطة ونحوها ) من طيور الماء  
( بخمسة أيام ، والدجاجة وشبهها ) مما في حجمها ( بثلاثة ) أيام .

(١) وهو الذي ذكره (المصنف) في الانعام الثلاث ، لاستصحاب النجاسة  
البقيية فيها باكلها النجاسة الدائمة ، او العرضية . فلا بد من الاستبراء بالأكثر حتى  
يعلم زوال النجاسة .

وهكذا : في كل حيوان جلال يوجد فيه خلاف في مدة الاستبراء .  
(٢) أي من الأكثر مما ذكره (المصنف) فلا تجب الزيادة فيه .  
(٣) بالجهر عطفاً على مدخول (لام الجارة) أي والشك في زوال النجاسة  
البقيية في الاستبراء بالأقل من الزائد ، لتحقيق وجود النجاسة في مثل هذا الحيوان .  
فالشك في زوالها بما دون الأكثر موجب لاستصحاب النجاسة إذا لا يمكن  
الحكم بزوال التحريم الثابت من قبيل أكله النجاسة .

(٤) أي بقاء التحريم .

(٥) وهو وجوب الإستبراء في المدة الكبيرة .

(٦) وهو زوال التحريم .

(٧) كالغبرة . والدم . ولقي . والميتة .

(٨) كالمتنجسات .

(٩) أي مدة الاستبراء .

ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - لو شرب الخلل لبن مختبرة ) - ٢٩٣ -

والمستند ضعيف (١) كما تقدم (٢) ومع ذلك (٣) فهو خال من ذكر الشبه لها .

(وما عدا ذلك) (٤) من الحيوان الجلال ( يستبرأ بما يغلب على الظن ) زوال الجلال به عرفاً ، لعدم ورود مقدّر له شرعاً ، ولو طرحنا تلك التحذيرات (٥) لضعف مستندها كان حكم الجميع كذلك (٦) .

(ولو شرب ) الحيوان ( الخلل لبن مختبرة وأشد ) بأن زادت قوته ، وقوي عظمه ، ونبت لحمه بسبه ( حرم لحمه ولحم لسه ) ذكراً كان أم أنثى ( وإن لم يشند كره ) .

هذا هو المشهور ، ولا علم فيه مخالفاً ، والمستند أخبار كثيرة لا تظلو

من ضعف (٧) .

(١) اي من حيث السند . راجع ( الكافي ) للطبعة الحديثة - ( طهران )

الجزء ٦ ص ٢٥١ الحديث ١٢ .

(٢) أي قول (الشارح) : ( ومستند هذه التحذيرات كلها ضعيف ) هذه

الخامس رقم ٧ ص ٢٩١ .

(٣) اي ومع ضعف المستند فهو اي المستند خال من ذكر الشبه

للدجاجة . والبطّة .

(٤) اي من المذكورات .

(٥) التي جاءت في الحيوانات المذكورة من الاربعين في الابل ، والعشرين

في البقر . والعشرة في الغنم .

(٦) اي المذكورات من الحيوانات وغير المذكورات يكون حكمها واحداً

بأن تستبرأ حتى يغلب على الظن زوال الجلال .

(٧) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٤

الباب ٢٤ الاحاديث

ولا يتعدى الحكم (١) الى غير الخنزير عملاً بالأصل (٢) وإن سواه في الحكم (٣) ، كالكلب مع احتماله (٤) ، وروى (٥) أنه إذا شرب لبن آدمية حتى اشتد كره لحمه .

( ويستحب استبرأؤه ) على تقدير كرامته ( بسبعة أيام ) إما بعلق إن كان يأكله ، أو بشرب لبن طاهر .

( ومحرم ) من الحيوان ذوات الأربع ، وغيرها على الأقوى الذكور والانات ( موطوء الانسان ونسله ) المتجدد بعد الوطء ، لقول الصادق عليه السلام : إن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن البهيمة التي تنكح فقال : حرام لحمها وكلذك لبنها (٦) ، وخصه المسلمة بلوات الأربع اقتصاراً فيما خالف الأصل (٧) على المتيقن (٨) .

(١) وهي حرمة اللحم بشرب اللبن .

(٢) وهو استصحاب حلية اللحم مع الشك في الحرمة .

(٣) أي وإن سواي غير الخنزير الخنزير في الحكم من حيث النجاسة للذابة كالكلب مثلاً .

(٤) أي مع احتمال تعدى الحرمة الى غير الخنزير .

(٥) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٤ الباب ٢٥

الحديث ٩ .

(٦) (الكافي) الطبعة الجديدة به طهران سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة

ص ٢٥٩ الحديث ٩ .

وهذا الحديث يؤيد تعدى الحكم الى غير الخنزيرة في حرمة لحم المرتضع بلبن

محرم اللحم .

(٧) وهي حرمة اللحم بعد ان كان حلالاً .

(٨) وهي ذوات الاربع ، لان في الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٦ —



ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - حكم موطوء الانسان ) - ٢٩٥ -

( ويجب ذبحه واحرقه بالنار ) إن لم يكن المقصود منه (١) ظهوره (٢) وشمل اطلاق الانسان الكبير والصغير ، والماعل والمجنون . واطلاق النص (٣) يتناوله أيضاً .

أما بقية الأحكام (٤) غير التحريم فيختص البالغ الماعل كما سيأتي إن شاء الله تعالى مع بقية الأحكام في الحدود ، ويستثنى من الإنسان الخنثى فلا يحرم موطؤه ، لاحتمال الزيادة (٥) .  
( ولو اشبه ) (٦) بمحصور (٧) ( كُسم ) (٨) لصفين ( واقرع )

---

= ( لفظ البهيمة ) . والبهيمة تطلق على ذوات الاربع . فمثل الدجاجة والنعامة وغيرهما غير داخل في مفهوم الكلمة .

(١) أي من المحكوم عليه باللعن

(٢) كالبقر والغنم والابل . حيث إن المقصود من هسله الحيوانات اكل لحمها ، لا ركوب ظهرها .

(٣) وهو المشار اليه في الهامش رقم ٦ من ٢٩٤ .

(٤) وهو التميز وفرامة الثمن حيث لا يتوجهان الى الصبي والمجنون لو كانا فاعلين كما وان الاحراق والذبح لا يتوجهان نحو الموطوء .

(٥) أي زيادة هذا العضو كالاصبع للزائد .

ونستبعد ان يكون هذا العضو في الخنثى زائداً ومع ذلك يتحقق به التعوض والادخال . . ا

(٦) أي موطوء الانسان .

(٧) أي في عدد محصور .

(٨) أي المشبه المحصور . فلو كان المجموع مائة قسم نصفين . كل قسم خمسون

بينها بأن يكتب رقعتان في كل واحدة اسم نصف منها (١) ، ثم يخرج (٢)  
على ما فيه المحرم (٣) فإذا خرج (٤) في أحد النصفين قسم كذلك (٥)

(١) أي من النصفين . فالمراد من « نصف منها » : « أحد النصفين » .  
وكيفية الفرعة - هنا - على ما ذكره الشارح رحمه الله - وفق عبارته : في كل  
واحدة اسم نصف منها » هو :

أن يجعل ورقتان من القرطاس - مثلاً - فيكتب في كل ورقة اسم أحد  
النصفين : أي يكتب في أحدهما : « النصف الشرقي » - مثلاً - ويكتب في الأخرى  
« النصف الغربي » .

ثم يجعل الورقتان معاً في مكان واحد ، بحيث لا يتميز أحدهما عن الأخرى .  
ثم ينوي المقترع - أي يتصور في ذهنه - « النصف الذي فيه المحرم » فيبدأ  
بده ويخرج إحدى الرقعتين بنية هذا النصف الذي فيه المحرم .

فإذا خرجت الرقعة التي كتب فيها اسم (الشرقي) فالمحرم في النصف الشرقي  
وإذا خرجت التي فيها اسم (الغربي) . فالمحرم في النصف الغربي .

ثم النصف الذي خرج المحرم باسمه يقسم أيضاً إلى نصفين . ويعمل بهما  
ما ذكر وهكذا . إلى أن ينتهي إلى عددٍ فقط : فيخرج بينها فإذا خرجت القرعة  
باسم أحدهما فهو الحرام .

(٢) أي المكتوب : وكان الأولى تأنيث الفعل باعتبار الرقعة .

(٣) ومعنى « التخريج على ما فيه المحرم » - على ما سبق بيانه في الهامش  
رقم ١ - هو : أن ينوي المستخرج المحرم في ذهنه . فيستخرج إحدى الرقعتين  
بنية الذي فيه المحرم . فإذا خرجت الرقعة التي فيها اسم الشرقي فالحرام في النصف  
الشرقي . وهكذا .

(٤) أي المحرم خرج باسم أحد النصفين .

(٥) قسم هذا النصف الذي خرج باسم المحرم لنصفين أيضاً . ويخرج بينهما .

والفرع . وهكذا (١) ( حتى تبقى واحدة ) فيعمل بها ما عمل بالمعلومة ابتداء (٢) ، والرواية (٣) تضمنت قسمتها نصفين ابداً (٤) كما ذكرناه ، واكثر العبارات (٥) خالية منه حتى عبارة المصنف هنا (٦) ، وفي للدروس وفي القواعد : قسم قسمين ، وهو (٧) مع الاطلاق اعم من للتصنيف .

(١) يعمل بهذا النصف الثاني ثم بالنصف الثالث ثم بالنصف الرابع الى ان ينتهي الى عددین فقط - كما سبق في الهامش رقم ١ ص ٢٩٦ .

(٢) اي كل شيء كان يعمل بالموطوعة المعلومة ابتداء من الذبح . والحرق . وحرمة نسله :

(٣) في قوله عليه السلام ارجل نزی علی شاة : ( ان عرفها ذبحها واحرقها وان لم يعرفها قسمها نصفين ابداً حتى يقع السهم بها فذبح ، وتحرق ، وقد نجت سائرهما ) :

( التهذيب ) الطبعة الثانية الجديدة ( النجف الاشرف ) سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ كتاب الصيد والزكاة ص ٤٣ رقم الحديث ١٨٢ .

(٤) اي النصف الثاني الى نصفين . ثم للنصف الثالث الى نصفين . ثم النصف الرابع الى نصفين وهكذا .

(٥) اي عبارات الفقهاء من هذا القيد وهو قيد للتصنيف ثانياً وثالثاً ورابعاً وخامساً . . . .

(٦) حيث قال : ( ولو اشتبه قسم واُقِرْع ) من دون تصريح بالتصنيف ثانياً ، وثالثاً ، ورابعاً ، وخامساً .

(٧) اي التقسيم الى قسمين على اطلاقه اهم من للتصنيف الى نصفين . اذ يمكن تقسيم الشيء الى قسمين . احدهما اكبر من الآخر . ولا يلزم التساوي في التقسيم كما كان يلزم التساوي في التصنيف .

وبشكل التنصيف أيضاً لو كان العدد فرداً (١) ، وعلى الرواية (٢) يجب التنصيف ما أمكن (٣) والمعتبر منه (٤) العدد ، لا القيمة . فإذا كان (٥) فرداً جعلت الزائدة (٦) مع أحد القسمين .  
 (ولو شرب المحلل خمراً) ثم ذبح عقبيه ( لم يؤكل ما في جوفه : من الامعاء ، والقلب ، والكبد (ويجب غسل باقيه ) وهو اللحم على المشهور والمستند ضعيف (٧) ، ومن ثم كرهه (٨) ابن إدريس خاصة . وقيدل ذبحه بكونه عقيب الشرب تبعاً للرواية (٩) ، وعبارات الأصحاب مطلقاً (١٠) ( ولو شرب بولا 'غسل' ما في بطنه وأكل ) من غير تحريم .

- 
- (١) بان كان المجموع خمسة وأربعين مثلاً . فالتنصيف هنا غير ممكن .  
 (٢) المشار إليها في الهامش رقم ٣ ص ٢٩٧ .  
 (٣) فإذا كان العدد زوجاً فالتنصيف ممكن .  
 واما اذا كان للعدد فرداً فيسقط اعتبار التنصيف الحقيقي : ويمكن بالتصنيف العرقى .  
 (٤) أي من التنصيف .  
 (٥) أي العدد .  
 (٦) أي البهيمة الزائدة مع احد القسمين قبل اجراء القرعة .  
 (٧) التهذيب الطبعة الجديدة (النجف الاثرى) سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ ص ٤٣ .  
 (٨) من باب التفصيل أي كرهه اكل لحم الحيوان المحلل للشارب خيراً فقط دون وجوب غسله .  
 بخلاف بقية الأصحاب حيث ذهبوا الى وجوب غسل لحم هذا الحيوان .  
 (٩) المشار إليها في الهامش رقم ٧ :  
 (١٠) من هذه الحشية وهو ( الذبح عقيب الشرب ) .

ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - لو شرب الحيوان بولا او خمرأ ) - ٢٩٩ -

والمستند مرسل (١) ، ولكن لاراد له (٢) ، والا (٣) لا يمكن القول بالطهارة فيها (٤) نظراً إلى الانتقال (٥) كغيرها من قنجات .  
وُفرّق (٦) مع النص بين الخمر ، والبول : بأن الخمر لطيف

(١) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٤ الباب ٢٣

الحديث ٢ .

(٢) اي هذا المرسل .

(٣) اي فلو كان هذا المرسل راد .

(٤) اي في شرب الخمر والبول .

(٥) اي الانتقال الى بدن حيوان محل اللحم . فان ذلك من المظهرات .

وليس المراد بالانتقال مجرد انتقال المايع النجس الى جوف الحيوان قبل ان يتقلب جزء من بدنه ، اذ لا دليل على حصول الطهارة بهذا الانتقال .

بل هو من مصاديق قاعدة الاستحالة التي هي من المظهرات ، وليس الانتقال شيئاً برأيه .

والدليل القائم على ذلك هو تبدل الموضوع . وبذلك نستكشف ان المقصود

بالانتقال هو صيرورة النجس جزء من الحيوان :

وقد حقق ذلك ( شيخنا المحقق الهمداني ) قدس سره بصورة وافية . راجع

كتابه ( مصباح الفقيه ) كتاب الطهارة في النجاسات في حق الانتقال ص ٦٣٧ ٦٣٨ .

وانشاهد على ذلك : ان ( المصنف والشارح ) قدس سرهما لم يذكرا في كتاب

الطهارة غير الاستحالة . والا لوجب ذكر الانتقال ايضا . خصوصاً مع قول

( الشارح ) هنا : ( كسائر النجاسات ) .

والخلاصة : انه لولا النص المعمول به الفارق بين الخمر والبول هنا لكانت

قاعدة الاستحالة قاضية بالطهارة في كلا الموردين .

(٦) اي كُفرّق بعضهم بين الخمر والبول - علوة على النص الوارد - فرقاً -

تشربه الامعاء فلا يطهر بالتسل ونحرم (١) ، بخلاف البول فإنه لا يصلح للغذاء ، ولا قبله للطبيعة (٢) .

وفيه (٣) : ان غسل اللحم إن كان نفوذ الخمر فيه كما هو الظاهر لم يتم الفرق بينه (٤) وبين ما في الجوف ، وإن لم تصل إليه (٥) لم يجب - طبيعياً ، بحيث ينفذ الحكم بتنجيس الخمر للامعاء ، دون البول . بأن الخمر صالحة للغذاء فتشغل في الامعاء ، دون البول غير الصالح للغذائية . حيث إذا فضلة فضلها الجسم وانخرجها فلا يصلح غذاء اي لا يعود جزء من الجسم لالهياً . فلا يؤثر في الامعاء .

فالامعاء مع البول قابلة للتطهير . ومع الخمر غير قابلة .

(١) اي الامعاء التي دخلت فيها الخمر .

(٢) فلا تحرم الامعاء التي دخلها البول ، لانهما قابلة للتطهير .

(٣) اي في هذا الفرق بين الخمر في أنها محرم الامعاء لو شربها الحيوان المثل .

وبين البول في أنه لا يحرم الامعاء لو شربه الحيوان المثل .

ومخلاصة وجه النظر كما افاده (الشارح) مع توضيح وزيادة منا : ان وجوب

غسل اللحم ان كان لاجل نفوذ الخمر فيه فلا يفرق بين هذا اللحم ، وبين ما في جوفه

فلم يحكم بعدم جواز اكل ما في الجوف ، وجواز اكل اللحم بعد التسليم ؟

بل اللازم إما الحكم بجواز اكل الجميع بعد غسله ، او تحريم الجميع من دون

اختصاص الحرمه بما في الجوف . والجواز بعد غسله .

واما اذا كان النفوذ في الجوف فقط فلا موجب لتطهير اللحم بعد فرض عدم

وصول الخمر اليه .

(٤) اي بين اللحم ، وبين ما في الجوف وهي الامعاء .

(٥) اي ان لم تصل الخمر الى اللحم . فلا يجب تطهيره كما علمت مشروحاً

في المامش رقم ٣ .

تطهيره ، مع أن ظاهر الحكم (١) غسل ظاهر اللحم الملاصق للجلد ، وباطنه المجاور للامعاء . والرواية (٢) خالية عن غسل اللحم .

( وهنا مسائل ) :

( الأولى - تحريم الميتة ) اكلا واستعمالا (٣) ( اجماعاً ونحوها منها ) عشرة أشياء متفق عليها ، وحادي عشر يختلف فيه ( وهي (٤) الصوف والشعر . والوبر . والريش . فان ( جز (٥) فهو طاهر ، وان ( قطع ( غسل أصله ) المتصل بالميتة ، لان اتصاله برطوبتها (٦) ( والقرن والظفر واليظلف (٧) والسنين ) والمظلم ولم يذكره المصنف ولا يده من ، ولو أهدله

(١) وهو ( حكم الاصحاب بغسل اللحم ) :

(٢) المشار اليها في الحاشي رقم ٧ ص ٢٩٨ .

(٣) كجعل جلده فراشا . فراء . ظرفا . حقيقا . حذاء ، وكالاستئصال

بشعبه تحت السقف ، او جعله في الصابون :

(٤) اي العشرة المتفق عليها .

(٥) اي قطع كل واحد من الصوف والشعر والوبر والريش بآلة كالسكين

والمقص : والمقراض .

(٦) اي برطوبة الميتة حتى يحد اليه من وكانت اصولها باية ، لان اتصال هذا

الاصل بالميتة في بادئ الامر :

(٧) هو حافر الخيوان الذي يجتر ما اكله كالبقرة . والغنم : والاهل والغزال

بالسن (١) كان أولى ، لأنه (٢) أهم منه إن لم يُجمع بينهما (٣) كغيره (٤) .  
وهذه (٥) مستثناة من جهة الاستعمال .  
وأما الأكل فالظاهر جواز مالا يضر منها (٦) بالبدن ، الاصل (٧)

(١) الباء هنا للبدلية . فالمعنى : أن ( المصنف ) رحمه الله أو جعل العظم يدل السن أي جعل العظم مكان السن كان أولى ، لشمول العظم للسن ، بخلاف السن فإنه لا يشمل .

(٢) أي لأن العظم أهم من السن .

(٣) أي إن لم يجمع بين السن والعظم بأن ذكرنا معاً فإنه لو ذكرنا معاً فالعظم لا يشمل للسن .

بخلاف ما لو افرد العظم فإنه يشمل السن .

(٤) أي كغير العظم من العمومات إذا لم تجتمع مع الخاص كالحيوان والإنسان حيث إن الإنسان إذا لم يذكر مع الحيوان شمل الحيوان الإنسان .

بخلاف ما لو ذكر معه فإن المراد من الحيوان حينئذ ما عدا الإنسان من مصاديقه .

(٥) وهي الشعر والصوف والوبر والريش والقرن والظلف والسن مستثناة من الميتة من حيث الاستعمال لأن حيث الأكل .

بمعنى أنها جائزة الاستعمال . بخلاف بقية أجزاء الميتة فإنها لا يجوز استعمالها ولا أكلها .

وهناك أجزاء استثنت من حيث الأكل تأتي الإشارة إليها .

(٦) أي من هذه الأجزاء المذكورة المستثناة .

(٧) وهي الإباحة .



ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - ما يجل من الميتة ) - ٣٠٣ -

ويمكن دلالة اطلاق العبارة (١) عليه ، وبقرينة (٢) قوله : ( والبيض اذا اكتسى القشر الأعلى ) الصلب ، وإلا (٣) كان يحكمها .

( والانفحة ) (٤) بكسر الهزة وفتح الفاء والحاء المهملة وقد تكسر الفاء . قال في القاموس : هي شيء يُستخرج من بطن الجدي الراضع أصفر فيصير في صوفة فينظف كالجبين فاذا أكل الجدي فهو كرش (٥)

(١) أي عبارة ( المصنف ) على جواز أكل هذه الأجزاء اذا لم تضر بالبدن حيث قال : ( وتعمل منها عشرة ) .

فهذه العبارة مطلقة ليس فيها ذكر الأكل ، ولا الاستعمال فتشمل الأكل . (٢) عطف على قول ( الشارح ) : للأصل أي ان هذه الأجزاء يجوز أكلها اذا لم تضر بالبدن ، للأصل وبقرينة قول ( المصنف ) : ( والبيض اذا اكتسى القشر ) . حيث إن البيض استثنى من الميتة من حيث الأكل أيضاً لا من حيث الاستعمال فقط ؛

لهذا الاستثناء قرينة على استثناء تلك الأجزاء من الميتة من حيث الأكل ؛ (٣) أي وان لم يكنس البيض القشر الأعلى كان يحكم الميتة أكلا واستعمالا من حيث الطهارة ؛

(٤) هذه مستثناة من الميتة من حيث الأكل وفيها لغتان أخريان . بكسر الهزة وفتح الفاء مع تشديد الحاء . ومع الهم المكسورة والتون الساكنة والفاء المفتوحة مع الحاء .

وهذه معروفة عند العامة ؛ بـ ( الهجنة ) وهي التي يعمل شيء منها في الحليب للفائر ثم يتجبن .

(٥) بكسر الكاف وسكون الراء . وفتح الكاف وكسر الراء : مؤنثة ؛ جمعها ( كروش ) وهي بمنزلة معدة الانسان لكل حيوان ذي خف . وظلف . ومجتر .

وظاهر أول للتفسير يقتضي كون الإنفحة هي اللبن المستحيل في جوف  
السحلة فتكون من جملة مالا تحله الحياة (١) .

وفي الصياح الإنفحة كيرش الحمل ، أو الجندي . ما لم يأكل . فإذا  
أكل فهي كرش ، وقريب منه ما في الجمهرة ، وعلى هذا (٢) فهي مستثناة  
مما تحله الحياة وعلى الأول (٣) فهو مظاهر وان لاصق الجلد الميت ، للنص (٤)

(١) فيحل أكلها واستعملها .

(٢) أي وعلى تعريف (صاحب الصياح والجمهرة) .

(٣) أي وعلى ما في أول تفسير صاحب القاموس وهو ( كون الإنفحة  
شيء يستخرج من بطن الجندي الراضع أصفر ) .

(٤) عن ( أبي جعفر ) عليه السلام في حديث إن ( قتادة ) قال ( لابي  
جعفر عليه السلام ) : أخبرني عن ( الجنين ) .  
فقال عليه السلام : ( لا بأس به ) .

فقال : إنه ربما جعلت فيه إنفحة الميت .

فقال عليه السلام : ( ليس به بأس إن الإنفحة ليس لها عروق ، ولا فيها  
دم ، ولا لها عظم إنما تخرج من بين ثلث ودم ) .

وأما الإنفحة بمنزلة دجاجة ميتة أخرجت منها بيضة ؟

فهل تأكل تلك البيضة ؟

قال ( قتادة ) : لا ولا أمر بأكلها .

قال ( أبو جعفر عليه السلام ) : ( ولم )

قال : لأنها من الميتة .

قال عليه السلام : ( فإن حضنت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة ؟

أتأكلها ) ؟

قال : نعم

وعلى الثاني (١) فما في داخله (٢) طاهر قطعاً ، وكلما ظاهره بالأصالة .  
وهل ينجس (٣) بالعرض بملاصقة الميت وجهه . وفي الذكرى : الأولى  
تطهير ظاهرها (٤) ، وإطلاق للنص (٥) يقتضي الطهارة مطلقاً (٦) .  
نعم يبقى الشك في كون الإنفحة المستثناة هل هي اللبن المستحيل (٧)  
أو الكرش (٨) بسبب اختلاف أهل اللغة . واليتقن منه ما في داخله (٩)

- قال عليه السلام : ( فما حرّم عليك البيضة واحلّ لك الدجاجة ) .  
ثم قال عليه السلام : ( فكذلك الإنفحة مثل البيضة ) . إلى آخر الحديث :  
راجع ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥٦ الباب ٣٢  
الحديث ١ .

(١) وهو تفسير ( صاحب الصحاح والجمهرة ) . حيث قال في تفسير  
( الإنفحة ) : هي كرش الحمل أو الجدي .  
(٢) أي في داخل الكرش ، كذلك ظاهر الكرش طاهر بالأصالة .  
(٣) أي الكرش هل ينجس بالانجاسة العرقية كالأصقة بالميتة التي هو  
في داخلها .

وأما داخل الكرش فكما علمت أنه طاهر ظاهراً .  
(٤) أي ظاهر ( الإنفحة ) الملاصقة بالميتة .  
(٥) المشار إليه في الهامش رقم ٤ ص ٣٠٤ .  
(٦) أصالة . ومرحها . ظاهراً . وباطناً .  
(٧) وهو المظروف الذي يستخرج من بطن الجدي الراضع ، ثم يعصر  
في صوفة . أصفر اللون .  
(٨) وهو المظروف اذن يشمل المظروف ايضاً فكلاهما طاهران بناء على هذا  
التفسير .

(٩) مرجع للضمير ( الكرش ) . ومرجع الضمير في منه ( الاختلاف ) . -

لأنه (١) مطلق عليه .

(واللبن) في ضرع المينة (على قول مشهور) بين الأصحاب  
ومستنده روايات .

منها صحيحة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته  
عن الإنفحة فخرج من الجدي الميت قال : لا بأس به : قلت : اللبن يكون  
في ضرع الشاة وقد ماتت قال : لا بأس به (٢) ، وقد روي نجاسته  
صريحاً في خبر آخر (٣) ، ولكنه ضعيف الإسناد ، إلا أنه (٤) موافق  
للأصل من نجاسة المانع بملاقاة النجاسة . وكل نجس حرام . ونسبة (٥)

والمعنى : أن المتيقن من هذا الاختلاف الواقع بين اللادوين في تفسير (الإنفحة)  
في أن المراد منها داخلها وهو المظروف ، أو الكرش وهو الظرف . - هو داخل  
الإنفحة .

(١) لأنه داخل فيها على كلا التفسيرين .

فعلى التفسير الأول يكون ما في داخل الإنفحة نفس الإنفحة .

وعلى التفسير الثاني يكون ما في الداخل داخل ، لكونه جزءاً لها .

(٢) (الرسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٥٧ الباب ٣٢

الحديث .

وهناك أحاديث أخرى في هذا الموضوع راجع نفس المصدر :

(٣) (التهذيب) الطبعة الحديثة الثانية (النجف الأشرف) سنة ١٣٨٢

الجزء ٩ كتاب الذبائح والأطعمة ص ٧٧ الحديث ٦٠ :

(٤) أي هذا الخبر الضعيف موافق للأصل وهو (عموم نجاسة كل مالاقي

نجاسة) .

(٥) أي ونسبة (المصنف) القول إلى الشهرة في قوله : (واللبن على قول

مشهور) :

ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - لواخطط الذكي بالميت ) - ٣٠٧ -

للقول بالحل الى الشهرة تشر بثوقه فيه ، وفي الدروس جعله (١) اصح  
وضعف (٢) رواية التحريم ، وجعل للقاتل بها (٣) نادراً ، وحملها (٤)  
على النقبة .

( ولو اخطلط الذكي ) من اللحم وشبهه (٥) ( بالميت ) ولا ميل  
الى تميزه ( اجتناب الجميع ، لوجوب اجتناب الميت ) ولا يتم إلا به (٦)  
ليجب .

وفي جواز بيعه على مستحل الميتة قول مستنده صحبة الحلبي (٧)  
وحسنه (٨) عن الصادق عليه السلام ، وردة (٩) قوم ، نظراً الى اطلاق

---

(١) اي جعل الحل اصح من الحرمة .

(٢) من باب التفضيل اي ضعف المصنف في الدروس رواية التحريم المشار  
اليها في الهامش رقم ٣ ص ٦٤٣

(٣) اي بالحرمة .

(٤) اي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٣ ص ٣٠٦ .

(٥) من الاعماء والمصارين والجلد والقلب والكبد والكل :

(٦) مرجع الضمير ( اجتناب الجميع ) . والفاعل في لا يتم ( اجتناب الميت ) .

والمعنى : انه لا يتم اجتناب الميت الا باجتناب الجميع . فاجتناب الجميع

من باب المقدمة .

(٧) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٧ الباب ٣٥

الحديث ١ ،

(٨) نفس المصدر السابق الحديث ٢ :

(٩) اي جواز بيع الميتة على من يستحلها :

للتصور (١) بتحريم بيع الميتة ، وتحريم ثمنها ، واعتذر العلامة عنه (٢) بأنه ليس يبيع في الحقيقة وإنما هو استنفاذ مال الكافر برضاه ، وبشكل (٣) بأن من مستحليه من الكفار من لا يحل ماله كالدمي ، وحسنه (٤) المحقق مع قصد بيع الذي حسب ، وثبته العلامة أيضاً ، وبشكل (٥) بجهالة وعدم إمكان تسليمه متميزاً (٦)

(١) (مستترك الوسائل) المجلد ٣ كتاب التجارات ص ٤٣ الباب ١٢ الحديث ١  
(الوسائل) الطبعة الجديدة - (طهران) سنة ١٣٨٢ الجزء ١٢ كتاب  
التجارات ص ٥٦ الباب ٢ - الحديث ١ .

(الوافي) المجلد ٣ كتاب التجارات ص ٤٢ الباب ٤٣ :  
والله لك نص الحديث الذي في (الوافي) الموضع المذكور :  
عن (ابي عبد الله) عليه السلام قال : (السحت ثمن الميتة ، وثمن الكلب ،  
وثمن القمر ، ومهر البغي ، والرشوة في الحكم ، واجر الكاهن) ،  
فقوله عليه السلام : (السحت ثمن الميتة) مطلق لا تفيد فيه ولا تخصيص  
بشخص دون شخص من حيث المشتري ، فهو ايا كان .

(٢) اي من جواز بيع الميتة هل مستحله .  
(٣) اي احتذار (العلامة) قدس الله روحه مشكل .  
(٤) اي بيع الميتة الى من يستحله .

(٥) اي بشكل ما حسنه (المحقق) رحمه الله بجهالة الثمن وهو (الذي) .  
لا يخفى أن الاشكال وارد لو كان عدد الذي غير معلوم :  
واما لو كان عدد المزي معلوماً فالثمن يقع بازاء عدد الذي :

(٦) ليس هذا من شرائط البيع كما لو انحطط مال شريكين ولم يتميزا فاراد  
احدهما بيع حصته لشريكه ، او لغيره فانه يجوز لهذا الشريك بيع حصته فيصبح  
المشتري شريكاً .

فاما أن يعمل بالرواية (١) لصحتها من غير تعطيل (٢) ، أو يحكم بالبطلان (٣) :

( وما أبين من حي يحرم أكله واستعماله كالبات الغنم ) لأنها يحكم الميتة ( ولا يجوز الاستصباح بها تحت السماء ) ، لتحريم الانثفاع بالميتة مطلقاً (٤) وانما يجوز الاستصباح بما عرض له النجاسة من الادهان ، لا بما نجاسته ذاتية .

( الثانية - تحرم من الذبيحة خمسة عشر ) شيئاً : ( الدم والطحال ) بكسر الطاء ( والقضيب ) وهو الذكر ( والاثنيان ) وهما : البيضتان ( والفرت ) وهو الروث في جوفها ( والمثالة ) بفتح الميم وهو مجمع البول ( والمرارة ) بفتح الميم التي تجمع الميرة الصفراء بكسرها معلقة مع الكبد كالكبس ( والمشيمة ) بفتح الميم بيت الولد ، وتسمى الفرس بكسر الفين المعجمة . وأصلها مفعلة (٥) فسكنت الياء ، ( والفرج ) الحياء ظاهره وباطنه ، ( والعلباء ) بالمهمله المكسورة فاللام الساكنة فالهاء الموحدة فالألف المدودة عصبتان عربيتان بمدودتان من الرقبة الى أعقب الذناب ( والنفخاع ) مثلث اللون الحيط الأبيض في وسط الظهر ينظم عجز السلسلة

(١) وهي ( صحبة الحلبي ) المشار إليها في الهامش رقم ٧ ص ٣٠٧ .

(٢) كما حلل ( العلامة ) بأن هذه المعاملة ليست بيعاً ، بل هي استنقاذ مال

الكافر .

وكما فعل ( المحقق ) من وجوب قصد الذكي :

(٣) أي يبطلان مثل هذه المعاملة رأساً إن لم يعمل بالصحيحة المشار إليها

في الهامش رقم ٧ ص ٣٠٧ :

(٤) أي جميع الاستعمالات :

(٥) أي أصل المشيمة ( مشيمة ) بكسر الياء فسكنت الياء وكسر ما قبلها .

في وسطها وهو قوتين الذي لا قوام للحبوان بدونه . ( والغدد ) يضم  
 الغين المعجمة التي في اللحم وتكثر في الشحم ( وذات الاشاجع ) وهي  
 أصول الأصابع التي يحصل بتعصب ظاهر الكف ، وفي الأصابع : جعلها  
 الاشاجع بغير مضاف (١) ، والواحد أشجع ( وخروزة الدماغ ) بكسر  
 الدال وهي المخ لكائن في وسط الدماغ شبه الدودة بقدر الحمصة تقريباً  
 بخالف لونها لونه ، وهي تميل الى الغبرة ( والحدق ) يعني حبة الحدقة  
 وهو الناظر من العين لا جسم العين كله .

وتحريم هذه الاشياء أجمع ذكره الشيخ غير الثلاثة فزادها ان ادريس  
 ونهجه جماعة منهم المصنف . ومسنند الجمع غير واضح ، لانه روايات (٢)  
 يتلفق من جميعها ذلك . بعض رجالها ضعيف . وبعضها مجهول ،  
 والمثيق منها (٣) تحريم مادل عليه دليل خارج كالدّم . وفي معناه الطحال (٤)  
 وتحريمها (٥) ظاهر من الآية (٦) ، وكذا ما استنبط منها (٧) كالقرث  
 والفرج ، والقضيب ، والاثني عشر ، والثلاثة ، والمرارة ، والمثيمة ، وتحريم

(١) وهو ألفظ ( ذات ) .

(٢) الروايات الطيبة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٥ الباب ٣٠ -

الاحاديث نجد الاحاديث هناك بكثرة في هذا الموضوع .

(٣) اي من حرمة هذه الاشياء المذكورة .

(٤) لانها دم متجمد .

(٥) اي الدم والطحال :

(٦) في قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّمُوا عَلَيْكُمْ الثَّمِينَ وَاللَّدْمَ وَاللَّحْمَ الْخَنِيزِ

وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ الْبَقَرَةُ : الآية ١٧٣ .

(٧) اي هذه المذكورات .



الباقى يحتاج الى دليل ، والاصل يقتضى عدمه . والروايات (١) يمكن الاستدلال بها على الكراهة ، لسهولة خطبها (٢) ، إلا أن يدعى استنباط الجميع (٣) :

وهذا (٤) مختار العلامة في المختلف ، وابن الجنييد اطلق كراهية بعض هذه المذكورات ولم ينص على تحريم شيء ، نظراً الى ما ذكرناه (٥) .  
واحتز بقوله : من الذبيحة ، من نحو السمك والجراد : فلا يحرم منه شيء من المذكورات (٦) ، للاصل وشمل ذلك (٧) كبير الحيوان المذبوح كالجزور ، وصغيره كالصفرور .  
وبشكل الحكم بتحريم جميع ما ذكر (٨) مع عدم تمييزه (٩) ،



- (١) المشار اليها في الهامش رقم ٢ ص ٣١٠ .
- (٢) اي الكراهة ، فإن أمرها سهل ، لانه يتساهل فيها مالا يتساهل في الحرمة .
- (٣) فاذا ثبت استنباط الجميع ثبتت الحرمة فحرمتها اذن تكون من باب الاستنباط ، لا من باب الاستناد الى هذه الروايات المشار اليها في الهامش رقم ١ .
- (٤) اي لاستنباط الجميع ، فيحرم .
- (٥) وهو ضعف الروايات المشار اليها في الهامش رقم ١ فلا تصلح مستندة للحرمة :

- (٦) وهي المهرمات المذكورة ، الا ما كان منها غيباً .
- (٧) اي قول ( المصنف ) : ( تحرم من الذبيحة خمسة عشر ) .
- (٨) وهي ( الخمسة عشر ) اذا كان الحيوان صغيراً جداً .
- بحيث لا تتميز هذه الأجزاء المهرمة المذكورة عن بقية اجزاء الحيوان :
- (٩) اي عدم تمييز ما ذكر من ( الخمسة عشر ) المهرمة عن بقية الاجزاء المحللة .

لاستلزامه (١) تحريم جميعه ، لو أكثره ، للاشياء (٢)  
والأجود . اختصاص الحكم (٣) بالنعم ، ونحوها (٤) من الحيوان  
الوحشي . دون العصفور ، وما أشبهه (٥) .

( ويكره ) أكل (الكلا) بضم الكاف ولصر الألف جمع كلبية  
وككوة بالنهم ليها . ولكسر الحن عن ابن السكيت (٦) ( وأذنا القلب

(١) مرجع الفسيف (عدم تمييز الأجزاء المحرمة عن الأجزاء المحللة) .  
واللام في (لاستلزامه) : تعليل للزوم الاشكال على الحكم بتحريم جميع  
المذكورات .

والمعنى : أن الحكم بحرمة جميع الخمسة عشر مع عدم تمييزها عن بقية الأجزاء  
المحللة . يستلزم الحكم بحرمة جميع الأجزاء في الحيوان الصغير الذي لا تميز بين هذه  
الأجزاء المحرمة ، وبين بقية الأجزاء المحللة .

أذن يلزم الأمر بين الحكم بحللية هذه الأجزاء المحرمة الغير المتميزة .  
أو الحكم بحرمة جميع أجزاء الحيوان المحرمة والمحللة مقدمة لاجتناب الحرام .  
(٢) أي لاشياء الأجزاء المحرمة مع الأجزاء المحللة ،  
هذا تعليل للزوم الحكم بحرمة جميع أجزاء الحيوان المحللة والمحرمة ، أو أكثرها  
لو قلنا بحرمة تلك الأجزاء الخمسة عشر .

(٣) وهي حرمة الأجزاء (الخمس عشرة) بالنعم : الأبل . والبقر . والنعمة ،  
لأنصراف الأدلة المذكورة على حرمة الأجزاء (الخمس عشرة) عن صفات الحيوان .  
(٤) كالغزال . والحمر والثيران الوحشيات . ، لكائنات الجبلية . واليعافير  
(٥) كالبلابل . والزراري . والخطاطيف .

(٦) بكسر السين وتشديد الكاف وزان (فعليل ، أو فعليل) كـ (شديد)  
وكل ما كان على هذا الوزن يكون مكسور الأول : (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق  
الدوري الأهوازي الأمامي) .

= كان نحوياً لغوياً اديباً حاملاً لواء علم العربية والادب ، والشعر .  
ذكره كثير من المؤرخين واثنوا عليه ثناء يليقاً . وكان ثقة جليلاً ومن عظماء  
( الشيعة الاثني عشرية ) ويُعَدُّ من خواص اصحاب ( الامامين ) الامام ابي الحسن  
علي بن محمد الهادي . والامام ابي محمد الحسن بن علي العسكري صلوات الله  
وسلامه عليهما .

له تصانيف كثيرة جيدة مفيدة منها : تهذيب الالفاظ . اصلاح المنطق ،  
معاني الشعر : القلب والاهدال . التبرج . الامثال . المقصور والممدود . المذكر  
والمؤنث . الاجناس . الفرق . السرج واللجام . الوحوش . الابل . النواحر .  
سركات الشعراء . الحشرات . الاصوات . الاعداد . الشجر والنبات .

قال ( ابن خلكان ) في الوفيات الجزء ٥ ص ٤٤٢ : كان العلماء يقولون :  
( اصلاح المنطق ) كتاب بلا خطبة . و ( ادب الكاتب ) لابن قتيبة خطبة بلا كتاب .  
وقال بعض العلماء : ما عبر على جسر ( بغداد ) كتاب في اللغة مثل ( اصلاح  
المنطق ) ؟

ولا شك انه من الكتب النافعة الممتعة الجامعة لكثير من الفقه . ولا يعرف  
في حجمه مثله في باهه :

وقد هني به جماعة . فاختصره الوزير ( ابن المغربي ) ، وهداه ( الخطيب  
التبريزي ) وهو كتاب مفيد

وقال ( تقي ) : اجمع اصحابنا انه لم يكن بعد ( ابن الاعرابي ) اهل باللغة  
من ( ابن السكيت ) .

وقال ( ابو العباس اللبرد ) : ما رايت قبيلاً يدين كتاباً احسن من كتاب  
ابن السكيت في المنطق :

التهى ما قاله ( ابن خلكان ) :

الزم ( المتوكل العباسي ) ( ابن السكيت ) تاديب ولده ( المعز بالله ) فقبل .  
فلما جلس عنده قال له : يا أي شيء يجب الأمير أن يبدأ ؟ يريد من العلوم .  
فقال ( المعز ) : بالانصراف .

قال ( ابن السكيت ) : فأقوم .

قال ( المعز ) : فإلا أخف نهوضاً منك . فقام واستعجل فعثر بسراويله  
فسقط . والتفت إلى ( ابن السكيت ) عجباً وقد احمر وجهه :  
فانشد ( ابن السكيت ) .

( بُصَابَ لَقَقِي مِنْ عَثْرَةِ لِسَانِهِ - وَلَيْسَ بِبُصَابِ الْمَرْءِ مِنْ عَثْرَةِ الرَّجُلِ )

( فعثرته في اللقول تذهب رأسه - وعثرته بالرجل تبرأ على مهل ) .

دخل المعز والمؤيد على المتوكل وكان ( ابن السكيت ) جالساً فقال ( المتوكل )

يا يعقوب إنما أحب إليك ابنتي هنان أم ( الحسن والحسين ) ؟

فنحن ( ابن السكيت ) من أبليس وذكر ( الحسن والحسين ) صلوات الله

عليها بما هما لهله .

فامر ( المتوكل ) الأتراك بقتله .

واختلفوا في كيفية قتله .

قبل : أخذوه الأتراك فداثروا بطنه ثم حمل إلى داره فمات بعد غد ذلك

اليوم سنة ٢٤٤ .

وقيل : لما قال له ( المتوكل ) : تلك المقالة أجابه ( ابن السكيت ) : ( والله

إن قنبراً خادماً علي بن أبي طالب طالب صلوات الله عليه خير منك ومن أبليك ) .

فقال ( المتوكل ) : سلوا لسانه من فناء ففعلوا ذلك به فمات قدس الله نفسه

وعمره ثمانية وخمسون سنة .

نعم هذا شأن رجال الله المخلصين الذين بذلوا مهجهم ودمائهم في سبيل =

ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - ما يحرم من الحيوان ) - ٣١٥ -

والعروق ، ولو نُقِيب الطحال مع اللحم وشوي حرم ما تحته ( من لحم وغيره ، دون ما فوقه ، أو مساويه ) ولو لم يكن متقويا لم يحرم ( ما معه مطلقاً (١) حسناً هو المشهور ، ومستنده رواية (٢) عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام وعمل فيها (٣) بأنه مع النقيب يسهل الدم من الطحال الى ما تحته فيحرم ، بخلاف غير المتقوب ، لانه في حجاب لا يسهل منه .

---

= الله ، واعلاء كلمته العليا عند سماعهم هذه الاباطيل الثلاثة على نُصَب قائلها . وهذا الموقف الشريف من ( ابن السكيت ) عين الموقف الذي وقفه رجالات المبدء والعقيدة امام طواغيت الظلم والجور من امثال .

( حُجْر بن عدي ، وميثم التمار ، ورُشَيْد التجري ، وعمر بن حن الحزامي واضرابهم ) رضوان الله عليهم ، لأن هذه المواقف من هائله الابطال والارتداد هي التي رسمت قواعد مبدل الحق وعقته ، وكالت سيا في التشاره واستمراره الى يومنا هذا :

واما وجه تسميه به ( ابن السكيت ) لانه كان كثير السكوت . طويل الصمت ودورق يفتح الدال ، وسكون الواو وفتح الراء : بلدة صغيرة بين ( نسر وإمواز ) من بلاد ( خرمستان ) .

(١) ما فوقه وما تحته .

(٢) ( للوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٥٩ لباب ١٩

الحديث ١ .

(٣) اي في الرواية المشار اليها في الخامس رقم ٢ .

( الثالثة - يحرم تناول (١) الأعيان النجسة ( ٢ ) بالأصالة كالنجاسات  
وأما بالعرض (٣) فإنه وإن كان كذلك إلا أنه يأتي (٤) ( و ) كذا يحرم  
( المسكر ) مائماً كان أم جامداً وإن اقتصت النجاسة بالمائع بالأصالة (٥)  
ويمكن أن يربط هنا بالمسكر المائع بقربة الأمثلة ، والتعرض (٦) في هذه  
المسألة للنجاسات وذكره (٧) تخصيص بعد تعميم ( كالخمر ) (٨) المتخذ

(١) المراد منه هنا الأكل والشرب .

(٢) كاللينة والمني والدم والكلب والخنزير والخمر واليسول والمائظ من  
الحيوان المحرم .

راجع الجزء الأول من طبعتنا الحديث كتاب الطهارة ص ٤٨ :

(٣) أي النجس بالعرض وهي المتنجسات :

(٤) في آخر هذه المسألة في قول ( المصنف والشارح ) رحمهما الله :  
( وكلما يحرم النجاسات ) :

(٥) لا المسكر الجامد الذي "صب" عليه الماء فزاع فيه . فصار ما بهما بالعرض .  
فإنه ليس بنجس .

(٦) بالجر عطفاً على مجرور الباء أي وبقربة التعرض لهذه المسألة وهي  
حرمة تناول الأعيان النجسة في النجاسات . كما يأتي قريباً في قول ( المصنف ) :  
( وكذا ما تقع فيه هذه النجاسات ) ، لأن المسكر الجامد بالأصالة ليس نجساً .  
(٧) أي ذكر المسكر بعد الأعيان النجسة تخصيص بعد التعميم ، لأن الأعيان  
للنجسة تشملها .

(٨) تذكر في هذا المقام الأخبار الواردة عن ( أهل البيت ) صلوات الله  
وسلامه عليهم المذكورة في كتب أصحابنا ( الإمامية ) وخوان الله عليهم أجمعين -

= كي يعلم القارى الكريم ما لهذا المايح للحديث من المقوبات ، والآثام والآثار للوضعية  
عن ( ابي عبد الله ) عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :  
من شرب الخمر بعد ما حرمها الله عز وجل على لسانى فليس باهل ان يزوج اذا  
خطب ، ولا يشفع اذا شفع ، ولا يصدق اذا حدث ، ولا يؤتمن على امانة . فمن  
اتمته بعد عامه فيه فليس قللى اتمته على الله عز وجل ضمان ، ولاله اجر ،  
ولا خلف :

وعن ( ابي جعفر عليه السلام ) قال : يؤتى شارب الخمر يوم القيامة مسوداً  
وجهه ، مداعاً لسانه . يسبل امامه على صدره ، وحقاً على الله عز وجل ان يسقيه  
من طينة خبال ، او قال : من بئر خبال .

قال : قلت : وما بئر الخبال ؟

قال : بئر يسيل فيها صديد الزناة .

وعن ( ابي عبد الله عليه السلام ) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :  
شارب الخمر لا يعاد اذا مرض ، ولا يشهد له جنازة ، ولا تركوه ، اذا شهد ،  
ولا تزوجه اذا خطب ، ولا تأمنوه على امانة .

وعن ( ابي عبد الله ) عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله :  
شارب الخمر ان مرض فلا تعوده ، وان مات فلا تحضره ، وان شهد فلا تركوه  
وان خطب فلا تزوجه ، وان سألكم امانة فلا تأمنوه .

مثل ابو عبد الله عليه السلام عن المولود يولد فنسبه من الخمر :

فقال عليه السلام : من سقى مولوداً خمرًا .

او قال : مسكر اسقاء الله عز وجل من الخمر وان خمر له .

وعن ( ابي عبد الله ) عليه السلام يقول : قال الله عز وجل : من شرب  
مسكراً ، او سقاء صبيلاً لا يعقل سقيه من ماء الخمر معذباً او مغفوراً له . -

ومن ترك المسكر ابتغاه مرضا في الجنة ، وصفيه من الرحيق المخبوم  
وفعلت به من الكرامة ما افعل بالوليائي :

وعن ( ابي عبد الله عليه السلام ) قال : شارب الخمر يوم القيامة يأتي مسودا  
وجهه ، مائلا شقه ، مدلعا لسانه ينادي العطش العطش .

وعن ( زيد بن علي بن الحسين ) عن آباءه عليهم السلام قال : لمن رسول الله  
صلى الله عليه وآله الخمر وعاصرها ومعتصرها وباعها ، ومشتريها ، وساقيها وآكل  
ثمنها وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة اليه .

وعن ( ابي عبد الله ) عليه السلام قال : من شرب النبيذ على أنه حلال خلد  
في النار ، ومن شربه على أنه حرام حذب في النار .

وعن ( ابي عبد الله ) عليه السلام قال : شارب المسكر لا عصمة بيننا وبينه .  
وعن ( ابي جعفر الباقر ) عليه السلام قال : من شرب المسكر ومات  
وفي جوفه منه شيء لم يلب منه شيء من قبره نجلا مائلا شقه ، مائلا لسانه ،  
يدعو بالويل والثبور .

وعن ( ابي عبد الله ) عليه السلام قال : من شرب مسكرا كان حقا على الله  
عز وجل ان يسقيه من طينة جهال .

قلت : وما طينة الجهال ؟

فقال عليه السلام : ( حديد فروج البهايا ) .

عن ( يونس بن ظبيان ) قال : قال ( ابي عبد الله ) عليه السلام : يا يونس  
ابن ظبيان ابلغ عطية عني أنه من شرب جرعة من خمر لمت الله عز وجل . وملائكته  
ورسله ، والمؤمنون ، فان شربها حتى يسكر منها نزع روح الايمان من جسده ،  
وركبت فيه روح سخيفة خبيثة ملعونة فيترك الصلاة : فاذا ترك الصلاة غيرته  
الملائكة ، وقال الله عز وجل له : عبي كفوئك وميرتك الملائكة سورة لك عبي .



- ثم قال : قال ( ابو عبد الله ) عليه السلام : سوءة سوءة كما تكون السوءة والله لتوبيع الجليل جل اسمه ساعة واحدة اشد من عذاب الف عام .

قال : ثم قال ( ابو عبد الله ) عليه السلام : ( مَلْعُولِينَ آيِنَمَا تُخِفُوا اُنْجِدُوا وَوَقْتُتِلُوا تَقْتِيلًا ) الاحزاب : الآية ٦١ .

ثم قال عليه السلام : يابونس ملعون ملعون من ترك امر الله عز وجل ، ان اخذ برآءة دمرته ، وان اخذ بجرأ اخرقه بفضب لفضب الجليل عز اسمه :

وعن ( ابي عبد الله عليه السلام ) قال : لو ان رجلا كحل عينه بميل من خمر كان حقيقاً على الله ان يكمله بميل من نار .

وعن ( ابي عبد الله ) عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ( لا ينال شفاعة من استخف بمصلاته ، ولا يرد على الخوض لا والله ، لا ينال شفاعة من شرب مسكراً ، ولا يرد على الخوض لا والله ) .

وعن ( ابي عبد الله ) عليه السلام قال : من شرب مسكراً انجبت مصلاته اربعين يوماً وان مات في الاربعين مات ميتة جاهلية ، فان تاب تاب الله عز وجل عليه .  
( الكافي ) الطبعة الجديدة بـ ( طهران ) ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة والاشربة باب شارب الخمر من ص ٣٩٦ الى ص ٤٠٠ .

( التهذيب ) الطبعة الجديدة النجف الاشرف ١٣٨٢ - الجزء ٩ في الذبايح والاطعمة ص ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ .

وعن ( محمد بن علي بن الحسين ) قال : قال ( الصادق ) عليه السلام : لا تجالسوا شراب الخمر فان اللعة اذا زلت عمت من في المجلس .

( الوسائل ) الطبعة الجديدة بـ ( طهران ) سنة ١٣٨٨ الجزء ١٧ ص ٢٩٩ الباب ٣٣ الحديث ٢ .

وعن ( النبي ) صلى الله عليه وآله قال : ( ومن شرب الخمر في الدنيا مثواه =

من العنب ( والنبيذ ) المسكر من التمر ( والبتع ) بكسر الهمزة وسكون  
الطاء المثناة أو فتحها نبيذ العسل ( والفضيخ ) بالمعجمتين من التمر والبسر  
( والنقيع ) من الزبيب ( والمزر ) بكسر الميم فالزء المعجمة الساكنة  
فالمهملة نبيذ الشعير ، ولا يختص التحريم في هذه عما اسكر بل محرم  
( وان قل ) .

( وكذا ) محرم ( المصبر العني اذا خلا ) بالنار وغيرها بأن صار  
= الله من سم الاسود ، ومن سم العقارب شربة بشايط لحم وجهه في الاناء قل  
ان يشربها ، فاذا شربها تفسح لحمه وحلده كالبلغة يتأذى به اهمل الجمع حتى  
يؤمر به الى النار .

وشاربها وحاصرها ومعصرها في النار وبابها ومشاها . وحاملها ،  
والحمولة اليه ، وآكل ثمنها سواء في عارها واثمها .  
الا ومن باعها او اشتراها بخبرة لم يقبل الله منه صلاة ولا صياماً ولا حجاً  
ولا اعتقاراً حتى يتوب منها ، وان مات قبل ان يتوب كان حقة . هل الله ان يسقيا  
اكل جرعة يشرب منها في الدنيا شربة من مسدود جهنم  
ثم قال : ألا وإن الله حرم الخمر بعينها ، والمسكر من كل شرب ، الا وكل  
مسكر حرام .

نفس المصدر ص ٣٠١ الباب ٣٤ الحديث ٥ .

وعن ابي عبد الله عليه السلام قال : ( ولا تصل في بيت فيه خمر ولا مسكر ،  
لأن الملائكة لا تدخله ، ولا تصل في ثوب اصابه خمر او مسكر حتى يغسل ) نفس  
المصدر الباب ٣٥ الحديث ٢ ص ٣٠٢

وعن ( ابي جعفر وابي عبد الله ) عليهما السلام قالا . ( مد من الخمر كماله  
وثن ) .

نفس المصدر السابق ص ٢٥٤ الباب ١٣ الحديث ٦

ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - يحرم العصير العنبي ) - ٣٢١ -

أصله أسفله وبسائر تحريمه ( حتى يذهب ثلثه ، أو ينقلب خللاً )  
ولا خلاف في تحريمه ، والنصوص (١) متظافرة به ، وإنما الكلام في نجاسته  
فإن النصوص (٢) خالية منها ، لكنها (٣) مشهورة بين المتأخرين ( ولا  
يحرم ) العصير من ( الزبيب وإن غلا على الأقوى ) ، لخروجه عن مسمى  
العنب (٤) ، وأصالة (٥) الحل واستصحابه (٦) .

(١) أي النصوص الواردة في تحريم العصير العنبي متظافرة .

راجع ( الوسائل ) الطبعة الحديثة - ( طهران ) سنة ١٣٨٨ الجزء ١٧ كتاب  
الاشربة من ص ٢٢٣ الى ص ٢٢٨ .

(٢) المشار اليها في الخامس رقم ١ .

واليك بعض تلك النصوص .

عن ( أبي عبد الله عليه السلام ) قال : كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى  
يذهب ثلثه ويبقى ثلثه .

وعن ( أبي عبد الله عليه السلام ) في جواب العيص الذي يطبخ بالنار حتى  
يفل من صاعته قل : ( إذا تغير عن حاله وغلا فلا خير فيه حتى يذهب ثلثه  
 ويبقى ثلثه ) .

فهاتان الروايتان وامثالهما المذكورة في المصدر المشار اليه مطلقة لم يذكر فيها  
النجاسة سوى الحرمة .

(٣) أي نجاسة العصير العنبي .

(٤) وان كان في الأصل عنباً .

(٥) بالجر عطفاً على مدحول ( لام الجارة ) أي ولأصالة الخلية في الأشياء

حتى يعلم حرمتها .

(٦) بالجر عطفاً على ( أصالة الحل ) أي ولاستصحاب الخلية ، لأن هذا

العصير كان قبل " ثلثان خللاً ، وبعد الثلثان لشك في حرمة الحرمة عليه . "

خرج منه (١) عصير العنب اذا غلا بالنص (٢) فيبقى غيره (٣) على الأصل .  
 وذهب بعض الأصحاب الى تحريمه (٤) ، لمفهوم رواية علي بن جعفر  
 عن أخيه موسى عليها السلام حيث سأله عن الزبيب يؤخذ ماؤه فيطبخ  
 حتى يلعب ثلثاه ، فقال : لا بأس (٥) ، فان مفهوم التحريم قبل ذهاب  
 الثلثين ، وسند الرواية والمفهوم ضعيفان (٦) فالقول بالتحريم أضعف ،  
 أما النجاسة فلا شبهة في نفيها .  
 ( ويهرم الفقاع ) وهو ما اتخذ من الزبيب والشعير حتى رُجد فيه

= فتستصحب تلك الحالة السابقة وهي الجلية :

(١) اي من أصالة الجلية عصير لعنبي بعد الغليان . فحكم عليه بالحرمة قبل  
 ذهاب ثلثه .

(٢) المراد منه هي النصوص المتظافرة الدالة على حرمة العصير العنبي بعد  
 الغليان وقبل ذهاب ثلثه .

وقد اشير الى تلك النصوص في الهامش رقم ١ ص ٣٢١ .

(٣) مرجع الضمير (العصير العنبي) والمراد من لفظ غير (عصير الزبيب)  
 اي ويبقى (عصير الزبيب) على أصل الجلية .

(٤) اي تحريم (عصير الزبيب) اذا غلى قبل ذهاب ثلثه .

(٥) (التهذيب) الطبعة الحديثة الثانية النجف الاشرف سنة ١٣٨٢ الجزء ٩

ص ١٢١ الحديث ٢٥٧ .

(٦) أما ضعف السند فلا شتاله على (سهل بن زياد) وضعفه مشهور

عند الأصحاب .

وأما ضعف المفهوم فلكونه مفهوم وصف وليس بحجة ثم إن التقيد وهو

(طبخه وذهاب ثلثه) من سؤال الراوى ، لامن قول الامام عليه السلام :

النشيش (١) والحركة ، أو ما أطلق عليه (٢) عرفاً ، ما لم يعلم انتفاء خاصيته (٣) ولو وجد في الأسواق ما يُسمى فقاعاً حكم بتحريمه وإن جهل أصله ، نظراً الى الاسم (٤) ، وقد روى علي بن يقطين (٥) في الصحيح عن الكاظم عليه السلام قال : سألت عن شرب الفقاع الذي يُعمل في السوق ويباع ولا أدري كيف يُعمل ، ولا متى يُعمل أبجل عليّ أن أشربه ؟ فقال : لا أحبه (٦) ، وأما ما ورد في الفقاع بقول مطلق (٧) وأنه بمنزلة الخمر لكثير لا يُحصى (٨) .

(١) من نشش ينشش وزان فرّ يفرّ فهو مضاعف . والمراد منه أول مرتبة الغليان يقال : نشش النبيذ أي غلا .

(٢) مرجم الضمير (ما الموصولة) . وجملة (عليه) مرفوع محلا نائب الفاعل لـ (أُطليقت) . والمعنى : إن الفقاع إما ما نش من ماء الشعير . أو ما أطلق عليه هذا الاسم عرفاً .

(٣) أي انتفاء خاصية الفقاع وهو النشيش الذي هو سبب التحريم ، لأن العرف قد يتسامح في مفاهيم بعض الالفاظ .

(٤) وهو الفقاع ، لأن العرف يسمونه فقاعاً .

(٥) كوفي الأصل . بغدادى المسكن . ولد في الكوفة سنة ١٢٤ .

كان ثقة جليلاً عظيم الشأن والمنزلة له مكان سام عند (الطائفة الامامية) وكان من اصحاب الامام (أبي الحسن موسى بن جعفر) صلوات الله وسلامه عليهما ومن خواصه له مقام رفيع عنده .

(٦) (مسندك الوسائل) المجلد ٣ كتاب الاطعمة والاشربة ص ١٤٣

الباب ٢٦ الحديث ٣ .

(٧) أي من غير قيد صنعه وبيعه في الأسواق وغير الأسواق .

(٨) إليك نص بعضها عن (أبي الحسن الرضا) عليه السلام قال : كل مسكر -

( والتعليلات ) يفتح المهمة فكسر المعجمة ( والأبوال النجسة ) (١) صفة للعلل والابوال ، ولا شبهة في تحريمها نجسة كطلق النجس ، لكن مفهوم العبارة (٢) عدم تحريم الطاهر منها (٣) كعلبة وبول ما يؤكل لحمه وقد نقل في الدروس تحليل بول الخمل من ابن الجنب وظاهر ابن ادريس ، ثم قوئى التحريم للاستنبات .

والأقوى جواز ما لدخو الحاجة اليه منه (٤) إن فرض له للبع .  
وربما قيل : إن تحليل بول الأهل للاستشفاء اجماعي ، وقد تقدم حكمه (٥)

= حرام ، وكل مختصراً حرام ، والفقاع حرام :

ومن ( أبي الحسن الرضا ) عليه السلام في جواب من سأل عن الفقاع .

فقال عليه السلام : هو مهر بهيمة .

فهذان الحديثان دالان على حرمة الفقاع بقول مطلق من غير قيد صفة يبيحه في الأسواق وغير الأسواق .

راجع ( الوسائل ) الطبعة الحديثة - ( طهران ) سنة ١٣٨٨ الجزء ١٧ ص ٢٨٨ باب ٢٧ الأحاديث حيث نجد ما هناك مطلق .

(١) أي النجسة صفة ( للعلل والابوال ) أي العلل والابوال النجسة .  
الأبوال النجسة :

(٢) أي عبارة ( المصنف ) هنا حيث قال : ( العلل والابوال النجسة )  
قيداً لها بالنجاسة .

(٣) أي من العلل والابوال .

(٤) أي من بول الحيوان الخمل اللحم .

(٥) أي حكم ( المصنف ) في المسألة الثانية في الأجزاء المحرمة من الذبيحة

حيث عدلت منها في ص ٣٠٩ .

بتحريم الفرج من المحلل ، والنقل (١) عن ابن الجنيـد الكراهية كغيره من المذكورات .

ويمكن ان تكون النجسة صفة للابوال خاصة حملا للعذرة المطلقة على المعروف منها لغة وعرفاً وهي عذرة الانسان فيزول الاشكال (٢) عنها ويبقى الكلام في البول ( وكذا ) يحرم ( ما يقع فيه هذه المجاسات من المائعات ) لنجاستها بقليلها وإن كثرت (٣) ، ( أو المجامدات إلا بعد

---

(١) اي تقدم نقل قول ابن الجنيـد في كلام ( الشارح ) بالكراهة في بعض هذه الاجزاء المحرمة التي ذكرها ( المصنف ) في ص ٣٠٩ ( وابن الجنيـد ) اطلق كراهة بعض هذه المذكورات .

(٢) خلاصة الاشكال الوارد على عبارة ( المصنف ) في قوله : ( والعذرات والابوال النجسة ) : انه لو جعلنا ( النجسة ) صفة وقيداً للعذرات والابوال يستفاد منها : أن العذرة الطاهرة والبول الطاهر لا يحرمان ، مع انه لم يقل أحد من الفقهاء بحلية أكل العذرة الطاهرة وان قبل بحلية شرب البول الطاهر كما نقل ( الشارح ) رحمه الله عن ( ابن ادريس وابن الجنيـد ) . ونقل الأجماع على حلية بول الابل . فاذن يكون المفهوم غير نام .

اما اذا جعلنا ( النجسة ) في عبارة ( المصنف ) صفة مخنصة للابوال يزول الاشكال ، لان ( المصنف ) حكم أولاً بحرمة العذرات بقول مطلق ولم يستثن شيئاً منها فتشمل الحرمة الطاهرة منها والنجسة .

ثم حكم ثانياً بحرمة الابوال النجسة فقط .

فالمفهوم هنا في محله . كما هو الظاهر من العبارة ومن ميل ( المصنف ) رحمه الله الى المفهوم ولا يبقى اشكال يزول من أصله .

(٣) أي المائعات .

الطهارة ( استثناء (١) من الجامدات ، نظراً الى أن المائعات لا تقبل التطهير كما سيأتي ( وكذا ) يحرم ( ما باشره الكفار ) من المائعات ، والجامدات برطوبة (٢) وان كالوا ذمية .

( الرابعة - يحرم الطين ) بجميع اصنافه ، فمن النبي صلى الله عليه وآله : من أكل الطين فوات فقد أحان على نفسه (٣) ، وقال الكاظم عليه السلام : أكل الطين حرام مثل الميعة والدم ولحم الخنزير إلا طين قبر الحسين عليه السلام لأن فيه شفاء من كل داء ، وأما من كل خوف (٤) فلذا قال المصنف : ( إلا طين قبر الحسين عليه السلام ) فيجوز الاستشفاء منه ( لدفع الأمراض ) الحاصلة ( بقدر الحمصة ) المعهودة المتوسطة ( فما دون ) ولا يشترط في جواز تناولها اغتسلها بالدعاء ، وتناولها به ، لاطلاق النصوص (٥) وان كان أفضل .

(١) اي قول (المصنف) : الا بعد الطهارة استثناء من قوله : (والجامدات) اي الجامدات قبل بعد تطهيرها من التنجس اذا أصيبت بها .  
فلا تصح كلمة الا ان تكون استثناء من المائعات ايضاً ، لالها ليست قابلة للطهارة .

(٢) الا بعد تطهير الجامدات .

(٣) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦١ الباب ٢٩ الحديث ٧ .

(٤) نفس المصدر الباب ٣٠ الحديث ٢ .

(٥) نفس المصدر واليك نص بعض الاحاديث عن (ابي عبد الله) عليه السلام .  
قال : ( اكل الطين حرام على بني آدم ما خلا طين قبر الحسين عليه السلام .  
من اكله من وجع شفاء الله ) .

فالحديث مطلق ليس فيه اشراط الاخذ بالدعاء .



والمراد بطين القبر الشريف تربة ما جاوره من الارض هراً ،  
وُروى (١) الى اربعة فراسخ ، وُروى ثمانية (٢) ، وكلما قرب منه (٣)  
كان أفضل ، وليس كذلك التربة المحترمة منها (٤) فانها مشروطة بأخذها  
من الضريح المقدس ، أو خارجه (٥) كما مر مع وضعها عليه ، أو أخذها  
بالدهاء ، ولو وجد تربة منسوبة إليه عليه السلام تُحسب باحترامها حلاً  
على اليهود (٦) .

( وكذا ) يجوز تناول الطين ( الأرمني ) لدفع الامراض المقرر عند

---

(١) ( الرسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦٠ الباب ٣٠

الحديث ٣ :

(٢) ( بحار الانوار ) الطبعة القديمة طبع ( المرحوم الكمباني ) المجلد ٢٢

ص ١٤٥ باب ( تربة الحسين عليه السلام ) .

(٣) اي الى القبر الشريف .

(٤) بحيث لا يجوز تنجيسها ولا اهانتها :

(٥) الى اربعة فراسخ ، او ثمانية بشرط وضع التربة التي اخذت من الخارج

الى اربعة فراسخ او ثمانية على القبر الشريف .

والسر في ذلك : ان هذه التربة الخارجة عن القبر الشريف لما اضافة ونسبة

الى الامام ابي عبدالله الحسين عليه السلام وبهذه النسبة يكون لها احترام وخواص :

ثم اذا وضعت على القبر الشريف تتأكد تلك الاضافة وتزابد . فتكون

بحكم التربة المتصلة بالقبر الشريف . فتحرم اهانتها كقولك .

(٦) وهي التربة المتصلة بالقبر الشريف ، او الخارجة عنه الى اربعة فراسخ

او ثمانية :

الاطباء لفعه منها (١) مقتصرأته على ما تدعو الحاجة اليه بحسب قولهم (٢) المقيد للظن ، لما فيه من دفع الضرر المظنون ، وبه رواية حسنة (٣) ، والارمني طين معروف يجلب من لومينية يضرب لونه الى الصفرة ، ينسحق بسهولة . يحبس الطبع والدم (٤) ، وينفع البثور (٥) والطواعين (٦) شرباً وطلاء ، وينفع في الوباء (٧) اذا بُل بالخل واستنشق والاحت . وغير ذلك من منافع المعروفة في كتب الطب .

( الخامسة - يحرم السُّم ) يضم السِّين ( كله ) بجميع أصنافه جامداً كان ، أم مائماً إن كان يقتل قلبه ، وكثيره ( ولو كان كثيره يقتل ) دون قلبه كالابون (٨) والسقمونيا (٩) ( حرُّم ) الكثير الفاتل ، أو الضار ( دون القليل ) هذا (١٠) اذا اخذ مفرداً ، اما لو أضيف الى غيره فقد

(١) اي من الامراض .

(٢) اي قول الاطباء .

(٣) ( الرسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦٢ الباب ٣١

الحديث ١ .

(٤) اي يقطع الدم عن التزيف ، ويمسك المعدة عن الاسهال .

(٥) جمع البثر وهي الدماويل الصغار جدا تخرج عند التهاب الجلد .

(٦) جمع الطاعون وهو المرض المعروف اعاذ الله المسلمين من شره .

(٧) المعبر عنه في عصرنا الحاضر بـ ( الميضة ) .

(٨) وهو المعروف في عصرنا بـ ( الثرياق ) .

(٩) يفتح السِّين والقاف والمد فـت .

(١٠) اي حرمة السم .

لا يضر منه الكثير كما هو معروف عند الأطباء (١) . وضابط المحرم ما يحصل به الضرر على البدن ، وإفساد المزاج .

( السادسة - يحرم الدم المسفوح ) أي المنصب من عرق بكثرة من سفحت الماء اذا اهرقه ( وغيره كدم القراد (٢) وان لم يكن ) الدم ( نجساً ) ، لعموم " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ " (٣) ولا مستغباته ( أمّا ما يختلف في اللحم ) مما لا يقذفه المذبوح ( فطاهر من المذبوح ) حلال ، وكان ، عليه (٤) أن يذكر الحل ، لان البحث انما هو فيه (٥) ، ويلزمه (٦) الطهارة إن لم يذكرها معه . واحتراز بالمتخلف في اللحم مما يجذبه النفس الى باطن الذبيحة فانه حرام نجس ، وما يتخلف في الكبد والقلب طاهر أيضاً ، وهل هو (٧) حلال كالمتخلف في اللحم وجه ٩

(١) لا يخفى : أن تقدير الاختلاط لسم مع شيء آخر مشرق على اجازة الطبيب الحاذق . فلا يجوز لكل طبيب ان يميز الاختلاط .

(٢) يضم القاف وزان ( غراب ) : دوية صغيرة تتعلق بالبحر ونحوه ، وهي كالقمل للانسان .

(٣) حيث إن الآية الكريمة تدل على حرمة مطلق الدم وان لم يكن نجساً .

(٤) اي كان اللازم على ( المصنف ) .

(٥) اي في الحل .

(٦) مرجع التفسير ( الحل ) وفي لم يذكرها ( الطهارة ) وفي مع ( الحل ) ايضاً ،

والأمي : ان الطهارة لازمة لحل ولو لم تذكر ، بخلاف الحل فانه لا يكون

مستلزماً للطهارة .

فكان على ( المصنف ) ان يبدل لفظ ( فطاهر ) بلفظ ( فحل ) حتى يشهد

الطهارة .

(٧) اي المتخلف في الكبد والقلب .

ولو قبل بتحريمه (١) كان حسناً ، للمعوم (٢) .  
ولأ فرق في طهارة المتخلف في اللحم بين كون رأس الذبيحة  
منخفضاً عن جسدها ، وعدمه ، للمعوم (٣) خصوصاً بعد استثناء ما يتخلف  
في باطنها في غير اللحم .

( السابعة - الظاهر : أن المايئات النجسة غير الماء ) كالدهن وعصيره  
واللبن والادمان وغيرهما ( لا تطهر ) بالماء وان كان كثيراً ( ما دامت  
كذلك ) أي باقية على حقيقتها (٤) بحيث لا يصير باختلاطها بالماء الكثير  
ماء مطلقاً ، لأن الذي يطهر بالماء شرطه وصول الماء الى كل جزء  
من النجس ، وما دامت متميزة كلها أو بعضها لا يتصور وصول الماء  
الى كل جزء نجس ، والا (٥) لما بقيت كذلك .

(١) أي بتحريم الدم المتخلف في الكبد والقلب .  
(٢) أي للمعوم قوله تعالى ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ ) . حيث  
إنها تدل على حرمة مطلق الدم ، سواء المتخلف وغيره .  
(٣) أي للمعوم أداة طهارة الدم المتخلف في اللحم ، سواء كان رأس الذبيحة  
منخفضاً عن جسده أم مرتفعاً .

والمراد من الأدلة ( الإجماع . والسيرة . والضرورة ) القاضية بذلك كما افاده  
( المحقق الفقيه الهمداني ) قدس سره في ( مصباح الفقيه ) كتاب الطهارة ص ٤١٠  
(٤) بأن يقال لهذه المايئات النجسة : أنها ديس . دهن . لبن . فادامت باقية  
على هذه الحقيقة وتمتيزه عن غيرها لا تطهر بانضمام الماء الطاهر ، لعدم وصول  
الماء إليها .

(٥) أي ولو كان الماء الطاهر يصل الى هذه المايئات وهي باقية على حالها  
وحقيقتها ولم تخرج من صورتها الأولية لما كان يقال لها : دهن . ديس . لبن فهذه  
الاطلاق شامد صدق على كونها باقية على ما كانت .

ج ٧ (كتاب الأطعمة والأشربة - لا يظهر المانع المضاف اذا تنجس) - ٣٣١ -

هذا (١) اذا وضعت في الماء الكثير ، اما لو وصل الماء بها (٢) وهي في محلها فظاهر في عدم الطهارة قبل ان يستولي (٣) عليها اجمع ، لان (٤) اقل ما هناك ان عليها نجس ، لعدم (٥) اصابة الماء المطلق له

(١) اي عدم طهارة هذه المايعات ما دامت باقية على حقيقتها لاولية .  
وصورتها الابتدائية .

(٢) مرجع الصمير ( المايعات ) كما وانها المرجع في ( هي ومحالها ) .  
فالمنع : أن اتصال المائى هذه المايعات وهي في محلها وهو الظرف لا يكون سبباً لطهارة هذه المايعات النجسة ، لان محلها صار نجساً بسبب اتصاله بالمايعات فهي تعود نجسة ثانياً حتى وان فرضت طهارة المايعة . لان طهارته لا تفيد اخل ، لنجاسته ثانياً بنجاسة المحل المتصل بالمائع النجس . لعدم وصول الماء الطاهر الى جميع اجزاء اخل .

بل الى قسم منه فينجس المائع بواسطة نجاسة اخل ثانياً .  
لعدم الطهارة في هذه المايعات في هذه الحالة وفي هذه الكيفية اظهر من عدم طهارتها في الحالة الاولى ، الكيفية الاولى .

(٣) مرجع الصمير ( الماء الطاهر ) . وفي عليها ( المايعات ) .  
ولفظ اجمع تاكيد ( للمايعات ) اي ان هذه المايعات النجسة باقية على نجاستها وهي في محلها ، لعدم استيلاء الماء عليها اجمع بحيث تخرج عما هي عليه وتصبح ماءً مطلقاً .  
(٤) تعليل لاظهرية عدم طهارة المايعات وان اتصل بها الماء الكثير . او الجاري بواسطة الانبوب وان فرضت طهارتها بسبب اتصالها بالماء الطاهر .

بيان ان الماء المطلق لم يصل الى جميع محل المائع الذي هي نجاسة او الظرف مثلاً ، بل اتصل الى نفس المائع وحده .

فقسم من اخل باق على نجاسته فينجس المائع بواسطة نجاسة محل ثانياً كما عرفت في الهامش رقم ٢ .

(٥) تعليل ابقاء المحل وهو الظرف على نجاسته .

اجمع فينجس (١) ما اتصل به منها وان كثر (٢) ، لان شأنها (٣) ان تنجس باصابة النجس لها مطلقاً (٤) .

ولوهم طهارة محلها (٥) ، ومالا يصيبه الماء منها بسبب اصابته لبعضها

(١) لقاء تفريع على ما تقدم في الخامس رقم ٢ ص ٣٣١ - ٤ ص ٣٣١ ونتيجة لبقاء المحل على نجاسته .

ومرجع الضمير في به ( المحل النجس ) . وفي منها ( المايعات ) . والمراد من ( ما الموصولة ) ( المايع النجس ) المتصل بالمحل من المايعات . ومن في منها تبعض ( المايعات ) .

فالغنى : ان البعض المتصل بالمحل من المايعات ينجس بسبب اتصال هذا البعض بالمحل النجس وان كثر هذا البعض (٢) اي وان كثر المايع المتصل بالمحل النجس .

(٣) اي شان هذه المايعات المتصلة بالمحل النجس وهي واقبة على حالها وحقيقتها الاولى ان تنجس باصابة النجس لها مطلقاً . قليلة كانت ام كثيرة .

ومرجع الضمير في لها ( المايعات )

(٤) سواء كانت المايعات قليلة ام كثيرة .

(٥) مرجع الضمير ( المايعات ) كما وانها المرجع في منها ولبعضها .

ومرجع الضمير في اصابته ( الماء المطلق الطاهر ) .

والمراد من ما الموصولة ( الاجزاء التحتالية ) . ومن محلها ( الظرف ) :

ومن في منها ( تبعضية ) والمراد منها ( الاجزاء التحتالية ) التي لم يصلها الماء .

وتخلاصة المعنى : امكان القول بطهارة محل هذه المايعات ، وطهارة الاجزاء

التحتالية التي لم يصلها الماء ، لان اصابة الماء الطاهر الى بعض هذه المايعات تكون

سبباً لطهارة الكل الذي لم يصله الماء تبعاً . هذه خلاصة ما افاده التوهم في طهارة

المحل والمايعات بالتقريب الذي ذكرناه .

ج ٧ (كتاب الأطعمة والاشربة - لا يظهر المانع المضاف اذا نجس) - ٢٣٣ -

في غايه البعد ، والعلامة في احد قوله اطلق الحكم بطهارتها (١) ، لمازجتها (٢) المطلق وان خرج عن اطلاقه ، او بقي اسمها ، وله قول آخر بطهارة الدهن خاصة اذا صب في الكثير (٣) ، وضرب فيه حتى اختلطت اجزائه به (٤) ، وإن اجتمعت (٥) بعد ذلك على وجهه .  
وهذا القول منجه على تقدير فرض اختلاط جميع اجزائه (٦) بالضرب ولم يخرج الماء المطلق عن اطلاقه .

- 
- والجواب : ان طهارة المحل والاجزاء التحتانية التي لم يصلها الماء في غايه البعد وانه توهم محض ، لان المحل بعد ان لا يصل الماء لجميع اجزائه والاجزاء التحتانية باقية على نجاستها الاولى . فالمائعات الطاهرة تصير نجسة ثانيا بسبب اتصالها بالاجزاء للتحتانية النجسة ، ويتنفس المحل الذي لا يصله الماء اجمع :  
اذن كيف يمكن القول بطهارة هذه الاجزاء والمحل الذي لا يصله الماء .  
(١) اي بطهارة هذه المائعات الغير الماء المتصلة بالمحل النجس :  
(٢) اي بمطلق المازجة وان بقيت المائعات على حقيقتها الاولى ، وخرج ماء المطلق عن اطلاقه بسبب المائعات وبقي اسم المائعات .  
(٣) اي صب الدهن في الماء الكثير وهو الكراو الجاري .  
(٤) اي اختلطت اجزاء الدهن بالماء الكثير .  
(٥) اي وان اجتمعت اجزاء الدهن بعد الخلط والضرب والترح على سطح الماء فجمدت بسبب البرد مثلا . فتوغل من على سطحه . فهذه الاجزاء المنجسة المنجمدة طاهرة .  
او يغل الماء المختلط على النار فتذهب اجزؤه المائية بالبخر وتبقى الاجزاء الدهنية .  
(٦) اي اجزاء الدهن النجس بالضرب والخلط .

وأما الماء (١) فإنه يظهر باتصاله بالكثير ممازجاً له (٢) عند المصنف أو غير ممازج على الظاهر (٣) سواء نُصب في الكثير (٤) ، أو وصل الكثير به ولو في آنية ضيقة الرأس مع اتحادهما (٥) عرفاً ، أو طَوَّ الكثير (٦) .

( وتلقى النجاسة وما يكتنفها وبلاصقتها من الجامد ) كالسمن والدبس في بعض الأحوال (٧) . والمجبن والباقي طاهر على الأصل ، ولو اختلفت أحوال المائع كالسمن في الصيف والشتاء فلكل حالة حكمها (٨) . والمرجع

(١) أي الماء المطلق .

(٢) ممازجاً منصوب على الحالية حال للماء المطلق :

ومرجع الضمير في له الماء الكثير الطاهر .

والمعنى : إن الماء المطلق النجس حاله كونه ممزوجاً بالماء الطاهر الكثير يكون طاهراً . كما إن الدهن النجس بالتجميد ، أو الفلي صار طاهراً .

(٣) تقدم في (الجزء الأول) من طبعتنا الحديثة كتاب الطهارة ص ٣٢-٣٥

في قول ( المصنف ) : ( أو لا في كرا ) كيفية تطهير الماء المطلق لمراجع .

(٤) أي في الماء الكثير الطاهر كالكر أو الجاري .

(٥) أي اتحاد المائتين وهما : الماء المطلق النجس .

والماء الكثير الطاهر . بأن اتصل لما آن بالهوب :

(٦) أي طَوَّ الكثير المطهر على الماء النجس قليلاً كان أو كثيراً وقد تقدمت

الإشارة إليه في نفس المصدر :

(٧) كما إذا جمدت بالبرد :

(٨) فلي انشاء يُرفع النجس ومسا حوله إذا تنجس الدهن أو الدبس .

ويستعمل الباقي ،

وفي الصيف يترك لكل لنجاسة المائع .



ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - يحرم لبن المحرم اللحم ) - ٢٣٥ -

في الجلود واليمان الى العرف ، لعدم تحديده شرعاً (١) .  
( الثامنة - تحرم لبان الحيوان المحرم لحمه ) كالحمرة والذئبة واللبوة (٢)  
( ويكره لبن المكروه لحمه كالانثى ) بضم الحمة والهاء وبسكونها جمع  
انثى بالفتح : الحمارة ذكراً أو أنثى ، ولا يقال في الانثى : انثى (٣) .  
( التاسعة - المشهور ) بين الأصحاب بل قال في الدروس : إنه كاد  
أن يكون إجماعاً ( استبراء (٤) اللحم المجهول ذكائه ) لوجدانه مطروحاً  
( بانقياضه (٥) بالنار ) عند طرحه فيها ( فيكون ملوكى ، وإلا ) ينقبض  
بل انهبط واتسع وبقي على حاله ( فبينة ) . والمستند رواية ضعيف  
عن الصادق عليه السلام في رجل دخل قرية فأصاب بها لحماً لم يدرك أذكي  
هو أم ميت قال : فاطرحه على النار فكلما انقبض فهو ذكي وكلما البسط  
فهو ميت (٦) ، وعمل بمضمونها المصنف في الدروس ، وردها السلامة

---

(١) يمكن ان يقال : إن الجماد اذا اخذ منه شيء يبقى مكانه فارغاً ،

بخلاف المايع فإنه اذا اخذ منه شيء باق مكانه من نفس المايع حالاً :

(٢) انثى الاسد .

(٣) مراد ( للشارح ) قدس الله نفسه ان هذا اللفظ لا يذكر ولا يؤث .

فلا يدخله البناء لاجل التأنيث فلا يقال في الانثى : ( انثى ) :

(٤) الاستبراء هنا بمعنى الاختيار وهو استظهار كون اللحم بريئاً من عدم

الملكية اي حصول العلم على انه يصح اكله .

(٥) الجار والمجرور متعلق بقوله : ( استبراء اللحم ) اي الاستبراء الذي

هو الاختيار يحصل بانقياض اللحم بالنار .

(٦) ( للكاتبي ) الطبعة الحديثة بـ ( طهران ) ١٣٧١ - الجزء ٦ كتاب الاطعمة

ص ٢٦١ الحديث ١ .

والحق في أحد قوله ، مخالفتها (١) للأصل . وهو عدم التذكية ، مع ان في طريق الرواية ضعفاً (٢) .

(١) أي مخالفة هذه الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٦ من ٢٣٥ الأصل وهو ( الاستصحاب ) أي استصحاب عدم التذكية في اللحم المجهول الذي لا يعلم تذكيته فإنه اذا شك في مثل هذا اللحم يجري استصحاب عدم ولا مجال لأصالة الحل ، لتقدم الاستصحاب عليها ، الحكومة :

بيان ذلك : ان الاستصحاب هذا أصل سببي وهو برفع موضوع الأصل المسببي . لان الشك في الحلبة مسبب عن الشك في التذكية الذي هو موضوع الاستصحاب .

فالمكلف اذا أجرى استصحاب عدم التذكية في مثل هذا الحيوان كان عالماً بعدم تذكيته بحكم الشارع .

فاذا كان عالماً به كذلك يرفع موضوع أصالة الحلبة وهو الجهل بالواقع وعدم العلم به .

والحاصل : ان الشك في الطهارة والحلية في المقام بما انه مسبب عن الشك في التذكية وعدمها . فاستصحاب عدمها رافع لهذا الشك فلا يبقى مجال عندئذ لقاعدة الطهارة والحلية .

نظير ما اذا شك في طهارة ماء ونجاسته فاستصحاب طهارته حاكم على استصحاب نجاسة ثوب غسل به ، لان الشك في نجاسته مسبب عن الشك في طهارة هذا الماء . فاذا اثبتنا طهارته بالاستصحاب يترتب عليها آثارها . ومن جملة آثارها طهارة الثوب المقسول به . ولا يبقى مجال لاستصحاب بقاء نجاسته ، لارتفاع موضوعه بحكم الشارع .

(٢) من جهتين : ( الأولى ) مخالفة الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٦

من ٢٣٥ الأصل كما عرفت في الهامش رقم ١ .

ج ٧ ( كتاب الاطعمة والأشربة - استبراء اللحم المجهول ) - ٣٣٧ -

والأقوى تحريمه مطلقاً (١) ، قال في الدرر من تقريباً على الرواية (٢) :  
ويمكن اعتبار المختلط (٣) بذلك ، إلا ان الأصحاب والأخبار (٤) أهملت  
ذلك . وهذا الاحتمال (٥) ضعيف ، لأن (٦) المختلط يُعلم أن فيه ميتاً

---

= ( الثانية ) ضعف هذه الرواية ، لاشتغالها على شخصين . أحدهما ( اسماعيل  
ابن عمر ) وهو ضعيف ، و ( ثانيها شعيب ) وهو مردد بين المجهول والثقة ،  
(١) اي تحريم اللحم المجهول للتذكبة مطلقاً سواء كان أجهري عليه  
الاستبراء ام لا ؛

(٢) وهي المشار إليها في الهامش رقم ٦ من ٣٣٥ .  
(٣) وهو المذكي بغير المذكي بذلك اي يجعله على النار لما ينقش منه فهو  
حلال ، وما ينسقط منه فهو حرام .  
(٤) اي الاخبار الواردة في اللحم المختلط المذكي بغيره أهملت هذه الطريقة .  
( وهو الاختيار بالنار ) ؛

وأليك أحد الخبرين المذكورين في هذا الباب : عن الحلبي قال : سمعت  
( ابا عبد الله ) عليه السلام يقول : ( اذا اختلط الذكي والميتة باعه ممن يستحل الميتة  
وباكل لحمه ) .

والخبر الثاني ايضاً عن الحلبي بهذا المضمون .  
راجع (الكافي) الطبعة الجديدة بـ (طهران) ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة  
من ٢٦٠ الحديث ١ - ٢ .

(٥) وهو الحاق المختلط بالمجهول في اختباره بهذا النحو .  
(٦) تعليل لضعف الاحتمال وهو عدم الحاق المختلط بالمجهول .

بقيناً ، مع كوله (١) محصوراً . فاجتناب الجميع متعين (٢) ، بخلاف ما يحتمل كونه (٣) باجمعه مذكى فلا يصح حمله عليه (٤) مع وجود الفارق (٥) .

وعلى المشهور (٦) لو كان اللحم قطعاً متعددة فلا بد من اعتبار كل قطعة على حدة ، لا مكان كونه من حيوان متعدد ، ولو فرض العلم بكونه (٧) متحداً جاز اختلاف حكمه بأن يكون قد قطع بعضه منه قبل التذكية .

ولا فرق هل القولين (٨) بين وجود محل التذكية ورؤيته ملبوحاً أو منحوراً ، وعدمه (٩) ، لأن الذبح والنحر بمجردهما لا يستلزمان الحل

(١) أي المختلط . هذا إذا كان المختلط محصوراً . بحيث يمكن استقصاؤه :  
بـخلاف ما إذا لم يمكن .

(٢) لأن كل شبهة محصورة واقعة في محل الإهتلاء يجب الاجتناب من أطرافها

(٣) أي اللحم :

(٤) مرجع التفسير (اللحم المجهول) وفي حمله (المختلط) والمعنى : أنه

لا يصح حل المختلط وهو ما اختلط فيه المذكى بغيره ..

(٥) وهو كون اللحم المجهول يحتمل أن يكون كله ذكياً بخلاف المختلط

فانه لا يحتمل فيه ذلك ، فلم يكن الميتة فيه لا محالة .

(٦) وهو اختيار اللحم المجهول بالنار .

(٧) أي اللحم المقطع .

(٨) وهما : اختصاص الاختبار بالنار باللحم المجهول .

وتعميم الاختبار باللحم المجهول . واللحم المختلط بالمذكى من دون فرق بينهما .

(٩) معنى العبارة حكماً : أي لا فرق هل القولين اللذين ذكرناهما في الهامش

رقم ٨ بين أن يكون محل الذبح وهو الرأس والرقبة موجوداً في اللحم وإن رؤي -

ج ٧ (كتاب الأطعمة والأشربة - لا يجوز استعمال شعر الخنزير) - ٣٣٩ -

لجواز تختلف بعض للشروط (١) . وكذا (٢) لو وُجد الحيوان غير مذبوح ولا منحور . لكنه مضروب بالحديد في بعض جسده ، لجواز كونه قد استعصى فُذِكِي كيف اتفق حيث يجوز في حقه ذلك (٣) ، وبالجمله فالشروط امكان كونه مذكى على وجه يبيح (٤) لحمه .

( العاشر - لا يجوز استعمال شعر الخنزير ) كغيره (٥) من أجزائه مطلقاً وان حلت من ليثه غيره . ومثله (٦) الكلب ( فان اضطر الى استعمال

---

= الحيوان مذبوحاً لو كان غنياً او فقراً ، او منحوراً لو كان ابلاً .

وبين ان لا يكون محل الذبح موجوداً كما لو لم يكن راس الحيوان ورأسه اصلاً موجوداً في آله لا بد من الاختيار ولا يحكم بحليته بمجرد رؤيته مذبوحاً .

ورؤيته بالجر عطف تفسير ومضاف الى المقول . مرجع الضمير (الحيوان) .

(١) كعدم الاستقبال ، او بغير الحديد ، او كان اللذبح كافراً :

(٢) اي وكذا يجري الاختيار في هذه الصورة ايضاً كما وجب الاختيار

في الصورة الاولى المشار اليها في الهامش رقم ٩ من ٣٣٨ .

(٣) اي يمكن التذكية في حقه كيف اتفق كالابل والجاموس حيث يتمردان

على الذابح في كثير من الاوقات :

(٤) من اباح يبيح من باب الافعال . والقاعل ضمير يرجع الى مجرور

على وهو ( وجه ) اي تكون التذكية على وجهه . يبيح ذلك الوجه اكل لحمه ،

كما أن ( ذكِي ) فعل ماض مجهول .

(٥) اي كغير الشعر من اجزاء الخنزير مطلقاً ، سواء حلت الحياة في تلك

الاجزاء ام لا :

(٦) اي الكلب مثل الخنزير في ان جميع اجزائه لا يجوز استعمالها ، سواء

كان الاستعمال في حال الضرورة ام لا .

شعر الخنزير استعمال مالا دسم فيه ، وغسل يده ) بعد الاستعمال ، ويزول عنه الدسم بأن يُلقى (١) في فخار ، ويجعل في النار حتى يذهب دسمه رواه (٢) برد الاسكاف من الصادق عليه السلام :

وقيل : يجوز استعماله مطلقاً (٣) ، لاطلاق رواية (٤) سليمان الاسكاف لكن فيها أنه يغسل يده اذا أراد ان يصلي ، والاسكافان (٥) مجهولان ، فالقول بالجواز (٦) مع الضرورة حسن ، وبدونها ممتنع ، لاطلاق (٧) تحريم الخنزير الشامل لموضع النزاع (٨) وانما يجب غسل يده مع مباشرته

(١) اي يُلقى مالا دسم فيه في فخار وهو الكوز المخخور اي المطبوخ :

(٢) (الوسائل) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦٢ الباب ٣٦

الحديث ١

(٣) سواء كان فيه دسم ام لا :

(٤) نفس المصدر السابق الحديث ٣ . حيث إن الحديث مطلق لا تقبيح

لجواز بصورة ذهاب دسمه :

(٥) وهما : ( برد الاسكاف ) الراوي لرواية الاولى المشار اليها في الهامش

رقم ٢ .

و ( سليمان الاسكاف ) الراوي لرواية الثانية المشار اليها في الهامش رقم ٤ :

(٦) اي جواز استعمال شعر الخنزير بدون ان يذهب دسمه في حالة الضرورة .

(٧) في قول (الامام الرضا) عليه السلام من جواب مسائل (محمد بن ستان) .

( وحرّم الخنزير لانه مشوه جعله الله حظّة للخلق وعبرة وتحويلاً ) الى آخر الحديث

يجعل ان يريد بالاطلاق إطلاق هذا الحديث :

راجع (الوسائل) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٤٨ الباب ١

الحديث ٣

(٨) وهو استعمال شعر الخنزير مطلقاً سواء كان فيه الدسم ام لا :

برطوبة كغيره من النجاسات .

( الحادية عشرة - لا يجوز ) لاحد ( الأكل من مال غيره ) ممن يحترم ماله وان كان كافراً ، أو ناصبياً ، أو غيره من الفرق (١) بغير اذله ، لقبح التصرف في مال الغير كذلك (٢) ، ولأنه أكل مال بالباطل (٣) ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : المسلم على المسلم حرام فمه ، وماله ، وعرضه (٤) ( إلا من بيوت من اضمته الآية ) وهي قوله تعالى : وَلَا تَعْلُ أَمْوَالَكُمُ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ، أَوْ بِيُوتِ آبَائِكُمْ ، أَوْ بِيُوتِ إِهْوَالِكُمْ أَوْ بِيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَعْمَالِكُمْ أَوْ بِيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَعْمَالِكُمْ أَوْ بِيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بِيُوتِ أَعْمَالِكُمْ (٥) ، فيجوز الأكل من بيوت المذكورين مع حضورهم ، وغيبتهم ( إلا مع علم الكراهة ) ولو بالقرائن الحالية بحيث يُشعر الظن الغالب بالكراهة ، فان ذلك (٦) كاف في هذا ونظائره ، ويطلق عليه (٧) العلم كثيراً :

(١) اي من الفرق الاسلامية .

(٢) اي بغير اذله ،

(٣) قال الله عز وجل : ( وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ بَيْنَكُم بِالْباطِلِ )

البقرة : الآية ١٨٨ .

(٤) ( من ابن ماجه ) المجلد الثاني طبعة عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٣

ص ١٢٩٨ الحديث ٣٩٣٣ .

وفي المصدر لفظ ( كل المسلم ) .

(٥) النور : الآية ٦١ .

(٦) اي الظن الغالب على احتمال الكراهة كاف في حرمة الأكل من تلك البيوتات ،

(٧) اي على هذا الظن الغالب عرفاً .

ولا فرق بين ما يُخشى فسادَه في هذه البيوت ، وغيره ، ولا بين دخوله باذنه ، وعلمه . عملاً باطلاق الآية (١) ، بخلاف ابن ادريس فيها (٢) :

ويجب الاقتصار على مجرد الأكل . فلا يجوز الحمل ، ولا إطعام الغير ، ولا الإفساد بشهادة المال (٣) ، ولا يهدى الحكم (٤) الى غير البيوت من أموالهم ، اقتصاراً فيما خالف الأصل على مرده (٥) ، ولا الى تناول غير المأكول (٦) ، إلا أن يدل عليه (٧) الأكل بمفهوم الموافقة كالشرب من ماله ، والوضوء به ، أو يدل عليه (٨) بالالتزام كالكون بها حاله :

(١) المشار إليها في الهامش رقم ٥ ص ٣٤١ .

(٢) وهما : خشية الفساد وعدمها . والدخول بالأذن وعدمه . حيث خص ( ابن ادريس ) جواز الأكل بخشية الفساد ، والدخول باذن صاحبه .  
(٣) وهي لقرائن الدلالة على أن المراد من الأكل الأكل في البيت ، لا الحمل ولا الإفساد .

(٤) وهو جواز الأكل .

(٥) وهو جواز الأكل في بيت من ذكرته الآية للكرامة .

(٦) من اثاث البيت .

(٧) أي يدل على جواز ما خالف الأصل مفهوم الموافقة وهي الأولوية : بمعنى أنه إذا جاز الأكل مع أنه تلف مالي فالشرب بطريق أولى يجوز .  
(٨) أي على جواز ما خالف الأصل بالدلالة الالتزامية مثل الكون في الدار للأكل : فإن الأكل فيها ملازم للكون فيها بأي نحو من الأنحاء جالساً قائماً مضطجماً مستلقياً .



ج ٧ (كتاب الأطعمة والأشربة - جواز الأكل من البيوت الممهودة) - ٣٤٣ -

وهل يجوز دخولا لغيره (١) ، أو الكون بها بعده (٢) وقبله ؟ نظر من (٣) تحريم التصرف في مال الغير إلا ما استثنى . ومن (٤) دلالة القرائن هل يجوز مثل ذلك من المنافع التي لا يذهب من المال بسببها شيء حيث جاز اتلافه بما ذكر (٥) .

والمراد ببيوتكم : ما يملكه الأكل (٦) ، لأنه (٧) حقيقة فيه . ويمكن أن تكون النكته فيه (٨) مع ظهور إباحته الإشارة إلى مساواة ما ذكر (٩) أنه في الإباحة ، والتعليق على أن الأقارب المذكورين والصديق ينبغي جعلهم كالتفليس في أن يجب لهم ما يجب لها ، ويكره لهم ما يكره لها كما جعل بيوتهم كبيت (١٠) .

(١) أي هل يجوز دخول بيوت من تضمنته الآية للشريعة لغير الأكل ؛  
(٢) أي البقاء في الدار للأكل قبل الكون وبعد الكون ؛  
(٣) دليل لعدم جواز الدخول في البيوت قبل الأكل لغير الأكل ، والمكث بها قبل الأكل وبعد الأكل .  
(٤) دليل لجواز الدخول في تلك البيوت قبل الأكل لغير الأكل والمكث بها قبل الأكل وبعده .  
(٥) وهو الأكل فإذا جاز اتلاف المال بسبب الأكل فما لا يهلك من المال فهو أولى بالجواز .  
(٦) حيناً أو متعة .

(٧) أي إضافة البيوت إلى ضمير الجمع وهو (كم) حقيقة في الملك ؛  
(٨) أي جواز الأكل في ذكر بيوتكم مع أن الأكل الإنسان في بيته ظاهر الجواز ؛  
(٩) مرجع الضمير (بيوت الأقارب) وفي له (بيت الإنسان) أي لمساواة البيوت المذكورة مع بيت الإنسان في جواز الأكل منها .

(١٠) هذه موعظة للمسلمين أي ينبغي للمسلم أن يكون هكذا صفة . فإحدا -

وقيل : هو بيت الأرواح والعيال .

وقيل : بيت الأولاد ، لأنهم لم يذكروا في الأقارب ، مع أنهم أولى منهم بالمودة والمواطفة ، ولأن ولد الرجل بعضه (١) ، وحكمه حكم نفسه (٢) وهو وماله لأبيه (٣) فجاز نسبة بيته إليه . وفي الحديث ، ان اطيب ما يأكل للرجل من كسبه وإن ولده من كسبه (٤) .

والمراد بما ملكتم مفاتيحه ما يكون عليها وكبلا ، أو قبا (٥) يحفظها وأطلق على ذلك ملك المفاتيح ، لكونها في يده وحفظه ، روى ذلك ابن أبي عمير مرسلا عن الصادق عليه السلام .

وقيل (٦) : هو بيت الملوك والمعني في قوله : أر تصديقهكم

= لو عمل بها اذن لكنا على خير كثير .

(١) كما قال ( أمير المؤمنين ) عليه الصلاة والسلام : في وصيته لولده ( الإمام الحسن ) : ( يا بني اني وجدتك بعضي ) نهج البلاغة الجزء ٣ شرح ( العلامة محمد عبده ) ص ٤٣ طبعة مصر .

(٢) كما قال عليه السلام : ( بل وجدتك كلي حتى كان شبيهاً لو اصابك اصابني ، وكان الموت لو اناك اتاني . فعناني من امرك ما بعينني من امر نفسي ) .  
(٣) في قوله صلى الله عليه وآله : ( انت ومالك لا ييك ) .

راجع ( سنن ابن ماجه ) المجلد ٢ طبعة دار الكتب العربية سنة ١٣٧٣ كتاب التجارات ص ٧٦٩ الحديث ٢٢٩١ .

(٤) نفس المصدر السابق ص ٧٢٣ الحديث ٢١٣٧ :

(٥) المراد من القيم الناظر على طفل ، او مجنون سواء كان ناظراً شريعياً ام اجبارياً كالاب وجد الاب . فيجب عليه حفظ ما يملكه من عقار ، او مال ، او دار .

(٦) عن ( أبي عبد الله ) عليه السلام في قول الله عز وجل : ( أو ما ملكتم ) =

ج ٧) كتاب الأطعمة والأشربة - حواشي الأكل من البيوت المهددة) - ٣٤٥ -

بيوت صدقكم على حذف المضاف (١) ، والصدق يكون واحداً وجمعاً ،  
فلذلك جمع البيوت (٢) .

ومثله (٣) الخلط ، والمرجع في الصديق إلى العرف ، لعدم تحديده  
شريعاً ، وفي صحبة الخليلي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت :  
ما يعني بقوله : أو صدقكم قال : هو والله الرجل يدخل بيت صديقه  
ليأكل بغير اذنه (٤) ، وعنه عليه السلام ، من عظم حرمة للصدق أن  
يُجمل له من الانس والفقْد والانبساط وطرح الحيشة بمتلة النفس والاب  
والأخ والابن (٥) ، والمتبادر من المذكورين (٦) كونهم كذلك بالنسب  
وفي الحاق من كان منهم كذلك (٧) بالرضاع وجه من حيث ان الرضاع  
لحمة كلحمة النسب (٨) ، ولماواته (٩) له في كثير من الأحكام ، ووجه

---

= ملاحظة : قال : ( الرجل يكون له وكيل يقوم في ماله ويأكل بغير اذنه ) :  
( التهذيب ) الطبعة الحديثة ١٣٨٢ الجزء ٩ كتاب ( الذبايح والأطعمة )  
ص ٩٦ الحديث ١٥١ .

- (١) وهو ( بيوت ) .
- (٢) فيكون المراد بيوت اصدقائكم .
- (٣) اي مثل الصديق الخلط في صدقه على الواحد والجمع :
- (٤) نفس المصدر السابق ص ٩٥ الحديث ١٤٩ .
- (٥) فكان حكمه حكمهم .
- (٦) اي في الآية الشريفة .
- (٧) اي ابا رهباناً او اما ، او اختاً ، او عمّاً او همة ، او عمالة من الرضاع ،
- (٨) فيقولون كالنسيب في الاحكام .
- (٩) اي لمساواة الرضاع للنسب .

للعلم كون المتبادر النسبي منهم ولم اقف فيه (١) على شيء لقباً وإثباتاً والاحتياط التمسك بأصالة الحرمة في موضع الشك (٢) ، والحق بعض الاصحاب الشريك في الشجر ، والزرع ، والمباطنح (٣) فان له الاكل من المشترك (٤) بدون اذن شريكه مع عدم علم الكراهة محتجاً (٥) بقوله تعالى : **« إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ »** (٦) .

وفي (٧) نظر لمنع تحقق التراضي مطلقاً (٨) وجعلها (٩) صفة للتجارة يقتضي جواز الاكل من كل تجارة (١٠) وقع فيها التراضي بينها . وهو (١١)

(١) اي لم اقف في كلمات الاصحاب من صرح بكون المذكورين في الآية الشريفة النسبي منهم فقط ، او حتى لرضاعي .

(٢) وهو الرضاعي .

(٣) جمع المبطحة يفتح الميم اي الارض ذات البطيخ : وهو المعروف عندنا بـ ( الرقي ) . وفي المجاز ( حب حب )

ولكن المعروف تعالياً اطلاق البطيخ على الشمامير يقال له بالفارسية : (مربوزة) ،

(٤) مما هو مشترك بينهما من الزرع والشجر والبطيخ :

(٥) اي بعض الاصحاب .

(٦) النساء : الآية ٢٨ « بناء على فهمها للاكل ايضاً .

(٧) اي في الاستدلال بالآية .

(٨) اي حتى في الاكل ، بل هو في الشركة والتجارة .

(٩) اي جعل جملة «عن تراض» منصوبة محلاً لتكون صفة لتجارة حتى تنتج

جواز الاكل من كل تجارة وقع التراضي عليها :

(١٠) سواء كانت من الشجر والزرع ، ام البطيخ ام غيرها من دون اختصاص

(١١) بالدليل وهي الآية اصم من المدهى اذ المدهى انحص من الدليل ، لان

المدهى جواز الاكل من الشجر والبطيخ والزرع : والدليل اصم يقتضي جواز الاكل

من كل تجارة .

معلوم للبطلان .

وألحق المصنف وغيره الشرب من القناة المملوكة ، والدالية (١) ، والدولاب (٢) ، والوضوء ، والفسل عملاً بشاهد الحال : وهو حسن إلا أن يغلب على الظن الكراهة .

( الثانية عشرة - إذا القلب الحمر "غللاً" حل ) ، لزوال المعنى المحرم (٣) ، وللنص (٤) ( سواء كان ) انقلابه ( بعلاج ، أو من قبل نفسه ) وسواء كانت حين للمالغ به باقية فيه (٥) أم لا ، لا إطلاق للنص (٦) والفتوى بجواز علاجه بغيره ، وبطهره بطهر ما فيه من الأعيان وآلته ، لكن بكره علاجه بغيره (٧) ، انتهى عنه في رواية (٨) أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام . ولا أعلم لأصحابنا خلافاً في ذلك (٩)

(١) الناعورة التي يديرها المساء : فإن الماء بعد وصوله إليها يكون ملكاً لصاحبها .

(٢) كل آلة تدور على محور : جمعه ( دوليب ) .

(٣) وهو الاسكار .

(٤) ( الكافي ) الطبعة الحديثة سنة ١٣٧٩ الجزء ٩ كتاب الاطعمة ص ٤٢٨

الحديث ٢ .

(٥) أي في الخل المتقلب عن الحمر .

(٦) نفس المصدر الحديث ٣ .

(٧) أي بغير الحمر .

(٨) ( التهذيب ) الطبعة الحديثة سنة ١٣٨٢ الجزء ٩ كتاب الاطعمة

ص ١١٨ الحديث ٢٤٥ .

(٩) أي في طهارة الحمر بالعلاج :

في الجملة ، وإن اختلفوا في بعض أفرادها (١) . ولولا ذلك (٢) لأمكن استفادة عدم طهارته بالمعلاج من بعض النصوص (٣) كما بقوله بعض العامة (٤) ، وإنما تظهر النجاسة الخمرية . فلو كان نجساً بغيرها ولو بعلاجه بنجس كباشرة الكافر له لم يظهر بالخطيئة ، وكذا لو ألقى في الخل خمر حتى استهلكه الخل ، أو بالعكس (٥) على الأشهر .

( الثالثة عشرة - لا يحرم شرب الربوبات وإن شَم منها ريح المسكر كرب الفواح ) ، ورب السفرجل ، والآنرج ، والسكنجبين ( وشبهه لعدم اسكاره ) قليله وكثيره ، ( واصالة حله ) وقد روى الشيخ وغيره عن جعفر بن أحمد المكفوف قال : كتبت إليه - يعني أبا الحسن الأول عليه السلام أسأله عن السكنجين ، والجلاب ، ورب الثوت ، ورب الفواح ورب الرمان فكتب جلالاً (٦) .

( الرابعة عشرة - يجوز عند الاضطراب تناول المحرم ) من الميتة والخمر وغيرهما ( عند خوف التلف ) بدون للتناول (٧) ( أو ) حدوث ( المرض ) أو زيادته ( أو الضعف المؤدي إلى التخلف عن الرفقة مع ظهور اشارة العطب ) على تقدير التخلف .

(١) وهو اشتراط بعض الاصحاب : عدم بقاء اجزاء ما عولج به فيه ؛

(٢) اي اجماع الاصحاب ؛

(٣) المشار إليه في الهامش رقم ٨ ص ٣٤٧ .

(٤) بعدم طهارة الخمر بالمعلاج .

(٥) بأن ألقى في الخمر خل حتى استهلكه .

(٦) ( التهذيب ) الطبعة الجديدة ١٣٨٢ المجلد ٩ - كتاب الاشارة ص ١٢٧

الحديث ٢٨٦ .

(٧) الجار والمجرور متعلق بالتلف اي التلف بدون تناول .

ومقتضى هذا الاطلاق (١) عدم الفرق بين الخمر وغيره من المحرمات في جواز تناولها عند الاضطرار ، وهو (٢) في غير الخمر موضع وفاق ، أما فيها فقد قيل بالمنع مطلقاً (٣) وبالجواز (٤) مع عدم قيام غيرها مقامها . وظاهر العبارة ومصرح الدروس جواز استعمالها (٥) للضرورة مطلقاً (٦) حتى للدواء كالترباق والاكتمحال ، لعموم الآية (٧) الدالة على جواز تناول المضطر اليه (٨) ، والاختيار (٩) كثرة في المنع من استعمالها مطلقاً حتى الاكتمحال ، وفي بعضها إن الله تعالى لم يجعل في شيء مما حرم دواء ولا شفاء وإن من اكتحل بميل من مسكر كحله الله بميل من نار (١٠)

(١) وهو يجوز تناول المحرم .

(٢) أي جواز التناول .

(٣) حتى عند الاضطرار .

(٤) أي عند الاضطرار .

(٥) أي المحرمات ؛

(٦) سواء كان الاستعمال لخوف التلف أم لا .

(٧) في قوله تعالى : ( قُلْ اضْطُرُّوا غَيْرَ نَاجٍ وَلَا عَادٍ فَلَا تُحْمَلُونَ بِهِ )

البقرة : الآية ١٧٣ .

(٨) أي مطلقاً .

(٩) مضمي ذكر الاختيار المانعة عن استعمال الخمر في هذا الجرم ص ٣١٦

تحت رقم ٨ .

(١٠) ( للمصنف ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٣٢١ الباب

والمصنف حملها (١) على الاختيار ، والعلامة على طلب الصفة (٢) ، لا طلب السلامة من التلف ، وعلى ما سباني (٣) من وجوب الاقتصار على حفظ الرميح (٤) متساويان ولو قام غيرهما (٥) مقامها وان كان محرماً قدّم عليها (٦) لاطلاق النهي الكثير عنها (٧) في الاخبار (٨) .  
( ولا يُرخص الباقى (٩) وهو الخروج على الامام العادل عليه السلام ) :

(١) اي الاخبار المانعة من استعمال الخمر مطلقاً حتى في الاكتحال حملها (المصنف) على حالة الاختيار :

لا في حالة الاضطرار فانه جائز الاستعمال في تلك الحالة .

(٢) اي حمل ( العلامة ) هذه الاخبار المانعة على طلب الصفة من استعمال الخمر ، لا على طلب السلامة فان الاستعمال في هذه الحالة جائز .  
(٣) في قول (المصنف) : ( وانما يجوز ما يحفظ الرميح ) ( وعلى ما ) مرفوع بحلا خبر مقدم للمبتدأ المؤخر وهو قوله ( وهما متساويان ) .

(٤) اي قول (المصنف) : ( وانما يجوز ما يحفظ الرميح ) ، وقول (العلامة) ( تحمل الاخبار المانعة على طلب الصفة ) . متساويان في جواز استعمال الخمر في حالة سد الرميح فقط ، لا مطلقاً :

(٥) اي خبر الخمر من المحرمات الاخرى مقام الخمر .

(٦) اي قدّم الغير على الخمر وان كان الغير محرماً ايضاً .

(٧) اي عن الخمر .

(٨) وهي الاخبار المشار إليها في هذا الجزء من ٣١٦ تحت رقم ٨ .

(٩) وهو المستثنى في الآية الكريمة : ( اِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْمَيْتَةَ وَالَّذِينَ وَلِلَّهِمُ الْخَنَازِيرُ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ) :  
للقرة : الآية ١٧٣ .



ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - الاضطرار الى الميتة ) - ٢٥١ -

( وقيل : الذي يبغى الميتة ) اي يرغب في اكلها ، والاول اظهر ،  
لايه (١) معناه شرعاً ( ولا العادي - وهو قاطع الطريق ) .  
( وقيل : الذي يعدو شبهه ) اي يتجاوزه (٢) ، والاول (٣) هو  
الاشهر ، والمروي (٤) لكن بطريق ضعيف مرسل .  
ويمكن ترجيحه (٥) على الثاني بأن تخصيص آية الاضطرار على خلاف  
الاصل ، فيقتصر فيه على موضع اليقين ، وقاطع الطريق هاد في المعصية  
في الجملة فيختص (٦) به .

---

(١) اي الباغي الذي خرج على الامام العادل عليه السلام هو معنى الباغي ،  
لا الذي يرغب في اكل الميتة .  
(٢) اي يتجاوز للشع وياكل اكثر من حاجته .  
(٣) وهو ( قاطع الطريق ) .  
(٤) ( الكافي ) الطبعة الحديثة سنة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٦٥  
الحديث ١ :

(٥) اي ترجيح ( قاطع الطريق ) على الثاني وهو ( الذي يعدو شبهه ) .  
بيان : ان الاصل عدم جواز استعمال المحرمات الا في حالة الضرورة . فن  
كان مضطراً يجوز له الاستعمال الا للباغي والعادي . فيها قد خرجا عن تلك القاعدة  
وهو ( جواز استعمال المحرمات لمن اضطر اليه ) ونخصها بخروجها عن تلك  
القاعدة على خلاف الاصل . فيقتصر فيه على موضع اليقين وهو للعادي الذي بمعنى  
قاطع الطريق .  
(٦) اي المدون بـ ( قاطع الطريق ) فقط من دون تعديده الى ( من يعدو شبهه ) .

## ونقل الطبرسي (١)

(١) ( أمين الاسلام ابو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي ) قدس الله نفسه المولود سنة ٤٦٢ .

كان علما من الاعلام ، وآية من الآيات من وجوه الطائفة واحسانهم ثقة جليلا عظيم الشأن . رفيع المنزلة كثير العلم واسع الاطلاع . قال في (مستلزمات الوسائل) : فخر العلماء الاعلام ، وامين الملة والاسلام المفسر الفقيه الجليل . الكامل النزيل .

وقال ( شيخنا البهائي ) قدس سره : ثقة فاضل . دين عين .

وقال ( مجدد المذهب الوحيد البهائي ) قدس الله روحه : ثقة فاضل دين عين من اجلاء هذه الطائفة .

والخلاصة : انه من مفاخر المسلمين . وكما هو فخر آية بعد من اعظم المفسرين للقران المجيد . لفضله وجلاله وولائه وبعده في شتى العلوم .

امر يفتي عن البيان . فكما يقال في حقه : فهو دون مقامه .

وتفسيره ( بجمع البيان ) بعد من اعظم التفسير واحسنها ، واله اهل شاهد على تبحره في الراجح العلوم ، واحاطته في شتى الاقوال مع الاشارة الى ما روي عن ( اهل البيت ) عليهم الصلاة والسلام في تفسير الآيات بالوجوه البينة المقبولة مع الاعتدال ، وحسن الاختيار في الأقوال ، والنادب مع من يخالفه في الرأي . بحيث لا يوجد في كلامه شيء ينفر الخصم .

انظر الى كلامه في حق ( صاحب الكشاف ) وما فيه من التعظيم له ، والثناء للبالغ على علمه وفضله لتعلم مبلغه من الفضل والانصاف وطهارة النفس .

وقد رايت بعض الاعلام عبر عن تفسيره هذا :

انه من احسن التفسير في الاسلام . له اسئلة وشيوخ ولاملة ليس هنما موضع ذكرهم ومن اراد الاطلاع فعليه يكتب الرجل .

ج ٧ ( كتاب الاطعمة والاشربة - الاضطرار الى الميتة ) - ٣٥٣ -

أنه (١) باغي اللذة ، وعادي (٢) سد الجوعة ، او عاد بالمعصية (٣) او باغ في الإفراط (٤) وعاد في التقصير (٥) .

مصنفاته

له مصنفات كثيرة نافعة مفيدة جداً نحن نذكر قسمها منها ( مجمع البيان ) .  
في عشر مجلدات المطبوعة بـ ( صيدا ) مطبعة العرفان سنة ١٣٣٣ . ثم طبع في إيران  
مكرراً على طراز تلك للطباعة .

واخيراً رأيت الجزء الاول منه مطبوعاً في ( مصر ) . تاج المواليد . الآداب  
الدنيوية . الخزانة المعينة . النور المبين . الفائق . غنية العابد . كنوز النجاح . عدة  
السفر وعدة الحضر . معارج السوال . امراء الائمة . رسالة حقائق الامور . العمدة  
فارسية . كتاب شواهد التنزيل . كتاب الجواهر في النحو .

توفي قدس الله نفسه سنة ١١٤٨ هـ في مدينة ( سبزوار ) إحدى مدن ( خراسان )  
التي كانت من اهم المدن الاسلامية وكانت مزدانة بالعلم والعلماء الى ان تغلب  
على تلك البلاد وبقيت المدن الاسلامية الكافرة الوحشية ( بنجيز ) المهولي لعنه الله  
فاباد للبلاد واهلها وما فيها من الآثار والشجار والابنية . نعم هكذا شأن  
لوحوش .

حمل نعشه الشريف من ( سبزوار ) الى مدينة ( خراسان ) مشهد الامام الرضا  
عليه الصلاة والسلام ودفن في مقبرته :

وقبره لازال مزاراً معروفاً يتبرك به اهل الفضل والفضيلة .

(١) اي الباهي من يبغي اللذة اي يقصد بها ، لا من كان يريد سد الرمي .

(٢) اي والمراد من العادي من يتعدى حدود الشيع ، لا قاطع الطريق ؛

(٣) اي كل حاص .

(٤) اي يأكل أكثر من سد الرمي .

(٥) اي قصر في تحصيل الحلال ؛

( وإنما يجوز ) من تناول المحرم ( ما يحفظ الرمق ) وهو بقية الروح والمراد وجوب الانتصار على حفظ النفس من التلف ، ولا يجوز التجاوز الى التشيع مع الفنى عنه ، ولو احتاج اليه (١) للمشي ، او للمدو ، او الى التزود منه لوقت آخر جاز (٢) وهو حينئذ من جملة ما يسد الرمق . وعلى هذا (٣) فيختص خوف المرض السابق (٤) (٥) يؤدي الى التلف ولو ظناً ، لا مطلق المرض ، او يخص هذا (٥) بتناوله للغذاء الضروري ، لا للمرضى . وهو (٦) اولى ( ولو وجد ميتة وطعام الغير فطعام الغير اولى إن بذله ) ماله ( بغير عوض او بعوض هو ) اي المضطر ( قادر عليه ) في الحال ، او في وقت طلبه سواء كان بقدر ثمن مثله ام ازيد حل ما يقتضيه الاطلاق (٧) وهو (٨) احد القولين ،

---

(١) اي احتاج الى الشيع اكثر من سد الرمق كما اذا اراد المشي وهو قائم ، او اراد سرعة المشي :

(٢) اي جاز له الاكل شبعاً لئلا اذا لم يجد الحرام صباحاً .

(٣) اي وعلى جواز التزود من الحرام في وقت سابق لوقت لاحق :

(٤) بالرفع صفة للخوف ، لا للمرض اي الخوف السابق من المرض اللاحق :

(٥) اي يجعل جواز التزود من الحرام في وقت سابق لوقت لاحق بخصوص

للغذاء الضروري اي ما يحفظ به النفس :

(٦) اي هذا الاختصاص اولى من التعميم .

(٧) اي اطلاق قول ( المصنف ) : ( او بعوض هو قادر عليه ) :

(٨) اي تقديم اكل مال الغير بعوض في هذه الحالة على اكل الميتة ،

وان كان للعوض اكثر من ثمن المثل منها بل ثمن المثل :

وقيل : لا يجب بذل الزائد عن ثمن مثله (١) وان اشتراه به (٢) كراهة (٣) للفتنة ولأنه (٤) كالمكره على الشراء ، بل له (٥) قتاله لو امتنع من بذله ولو قتل (٦) أهله دمه ، وكلما لو تعذر عليه (٧) الثمن .  
والأقوى وجوب دفع الزائد مع القلعة (٨) ، لانه غير مضطرب حينئذ

(١) فحينئذ ياكل الميتة .

(٢) مرجع الضمير ( الزائد من ثمن المثل ) والفاعل في اشتراء ( المضطر ) .  
والمعنى : ان المضطر وان اشترى السلعة من صاحبها بأكثر من مثله . لكن مع ذلك لا يجب عليه دفع هذا الزائد من ثمن المثل ، بل دفع ما يساوي ثمن مثل هذه السلعة .

(٣) منصوب على كونه مفعولاً لاجله . فهو تعليل لشراء المضطر السلعة أكثر من ثمن المثل أي إنما أقدم المضطر على الشراء بأكثر من ثمن المثل لدفع غائلة الفتنة . حيث إن البائع لم يرض بيعها بأقل مما ساءمه ففزع الفتنة والمشاجرة بين الطرفين .

(٤) تعليل لعدم وجوب بذل الزائد عن ثمن المثل .

أي إنما لا يجوز بذل الزائد على المضطر لأنه مكروه .

فعلى هذا تكون قراؤ زائدة لا محل لها .

لا يقال : إنها عاطفة تعطف هذه الجملة على قول (الشارح) كراهة للفتنة .

فانه يقال : قد علمت في الهامش رقم ٣ ان جملة ( كراهة للفتنة ) تعليل

لقوله : ( وان اشتراه به ) فلا يجوز ان تكون ( لانه مكروه ) عطفاً على ذلك :

(٥) أي للمضطر قتال صاحب السلعة :

(٦) أي الممتنع نفسه يلحق هدرأ وليس لورثته القصاص من المضطر ؛

(٧) أي على المضطر تعذر دفع الثمن لصاحب السلعة فيجوز له اخذها ،

وقتاله لو امتنع من دون ان يكون على المضطر قصاص :

(٨) أي مع القلعة على الزائد .

والناس مسيطرون على اموالهم ( وإلا ) يكن كذلك بأن لم يئذنه مالكه أصلاً ، أو يذله بعرض يعجز عنه ( اكل الميتة ) ان وجدها .

وهل هو (١) على ميل الختم ، أو للتخفيف بينه ، وبين اكل طعام الغير على تقدير قدرته على قهره عليه (٢) ؟ ظاهر العبارة الاول (٣) .

وقبل بالثاني (٤) ، لا اشتراكها حيث (٥) في التحريم . وفي الدروس

إنه مع قدرته على قهر الغير على طعامه بالثمن ، أو بدونه (٦) مع تعذره

لا يجوز له اكل الميتة ، بل بأكل الطعام وبضمنه لملكه ، فإن تعذر عليه

قهره اكل الميتة . وهو حسن ، لأن تحريم مال الغير عرضي ، بخلاف

الميتة (٧) وقد زال (٨) بالاضطرار فيكون أولى من الميتة .

وقبل : انه حيث (٩) لا يضمن الطعام ، للاذن في تناوله شرعاً

(١) أي جواز اكل الميتة .

(٢) مرجع الضمير ( اكل الطعام ) . وفي قهره (صاحب الطعام) والفاعل

في قهره ( المضطر ) . كما وإنه المرجع في قدرته والمعنى : ان المضطر لو كان قادراً

على اجبار صاحب الطعام وأخذ منه .

(٣) وهو الاختصاص بـ ( اكل الميتة ) وليس له اجبار صاحب الطعام

على اخذه منه :

(٤) وهو جواز اكل الميتة على وجه التخفيف بينها . وبين مال الغير :

(٥) أي حين ان جاز له اكل الميتة ،

(٦) أي المضطر قادر على اجبار صاحب الطعام بأخذ منه مع تعذر دفع

الثلث عليه :

(٧) أي تحريمها ذاتي .

(٨) أي زال عروض حرمة اكل مال الغير بالاضطرار .

(٩) أي حين الاضطرار ،

بغير عوض :

والاول (١) اقوى جماً بين الحقين (٢) وحينئذ (٣) فاللزام مثله او قيمته ، وإن كان يجب بذلك ازيد (٤) لو سمح به المالك :  
والفرق (٥) أن ذلك (٦) كان على وجه المعاوضة الاختيارية وهذا (٧)  
على وجه اتلاف مال الغير بغير اذنه ، وموجه شرعاً هو المثل او القيمة .

(١) وهو ضمان العوض ووجوب دفعه :

(٢) وهما : حق المالك بحفظ حقه في اخذ الثمن وحق المضطر في حفظ نفسه  
بجواز ائخذ الطعام من صاحبه واكله :

(٣) اي حين ان حكمتنا بالضمان :

(٤) اي لو سمح المالك بازيد من ثمن المثل .

(٥) اي الفرق بين ما سبق في قول ( الشارح ) حيث حكم بوجوب دفع  
الزائد في صورة القدرة عليه .

كما اشير اليه في قوله : (والاقوى وجوب دفع الزائد) تحت رقم ٨ من ٣٥٥  
وبين عدم وجوب دفع الزائد في صورة عدم القدرة كما هنا :

(٦) هذا وجه الفرق بين ما هناك وهنا .

وحاصله : ان هناك جرت معاملة البيع والشراء على وجه المعاوضة الاختيارية  
من الطرفين فاشتغلت ذمة المشتري بما التزم به على نفسه بلغت الزيادة .

(٧) هذا وجه الفرق بين ما هنا وهناك :

وخلاصته : ان هنا اتلاف مال الغير بغير اذنه ولازم هذا الاتلاف بهنا  
للتوسع شرعاً دفع المثل او القيمة .

وحيث تباح (١) له الميتة فبنته المأكول (٢) أولى من غيره ، ومذبح ما يقع عليه الذكاة (٣) أولى منها ، ومذبح الكافر والناصب أولى من الجميع (٤) .

( الخامسة عشرة - يستحب غسل اليدين ) معاً وان كان الاكل باحدهما (قبل الطعام وبعده) فمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : أوله ينفي الفقر وآخره ينفي الهم (٥) ، وقال علي عليه السلام : غسل اليدين قبل الطعام وبعده زيادة في العمر وإمالة للخمر (٦) عن الثياب ويجلو في البصر (٧) وقال الصادق عليه السلام : من غسل يده قبل الطعام وبعده عاش في سعة ، ومُهرقي من بلوى جده ، (٨) (ومسحها بالماء يبدل) ونحوه

(١) وهو اذا لم يجد المضطر مالا للغير باكله بانه حيثئذ يجوز له اكل الميتة :

(٢) كالانعام الثلاثة فانها أولى من ميتة غير المأكول.

(٣) وان لم يملك بالذكية الشرعية ولم يكن مأكول اللحم . فتل هذا الحيوان أولى من ميتة ما كول اللحم ، ومن ميتة غيره .

(٤) اي مذبح الكافر والناصب اذا كان ما كول اللحم أولى من ميتة المأكول ، ومن ميتة غيره ، ومن مذبح ما يقع عليه الذكاة ولم يملك ذكية شرعية .

(٥) (بحار الانوار) طبعة (امين الضرب) المجلد ١٤ ص ٨٨٠ .

(٦) للدم من اللحم وما يعلق باليد :

والمراد : ان غسل اليدين قبل الطعام وبعده ينسحب بالاقذار والاصاخ عن الثياب .

(٧) (للكافي) الطبعة الحديثة ١٣٧٩ - الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٩٠

الحديث ١ :

(٨) نفس المصدر الحديث ٣ .



( في الفصل الثاني ) وهو ما بعد الطعام ( دون الاول ) فإنه لا تزال البركة في الطعام ما دامت النفاوة في اليد .

( والتسمية عند الشروع ) في الأكل ، فمن النبي صلى الله عليه وآله انه قال : اذا وضعت المائدة خفنها اربعة آلاف ملك فاذا قال العبد : بسم الله : قالت الملائكة : بارك الله عليكم في طعامكم ثم يقولون للشيطان : اخرج يا فاسق لا سلطان لك عليهم فاذا فرغوا فقالوا : الحمد لله قالت الملائكة : قوم انعم الله عليهم فادوا شكر ربهم . واذا لم يسموا قالت الملائكة للشيطان : أدنُ يا فاسق فكل معهم فاذا رفعت المائدة ولم يذكروا اسم الله عليها قالت الملائكة : قوم انعم الله عليهم ففسوا ربهم جل وعز (١) ( ولو تعددت الالوان ) ألوان المائدة تسمى ( على كل لون ) منها رُوي (٢) ذلك من علي عليه السلام ووافقه مع ابن الكواء (٣) مشهورة

(١) نفس المصدر ص ٢٩٢ الحديث ١٠٠

(٢) للبك نص الحديث من ( أمير المؤمنين ) عليه الصلاة والسلام أنه قال : فسميت لمن سمي على طعام ان لا يشكي منه . فقال : ابن الكواء : يا أمير المؤمنين لقد اكلت البارحة طعاماً سميت عليه فأذاني :

قال : لعلك اكلت ألواناً فسببت على بعضها ولم تسم على بعض بالكع : راجع ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٧٥ الباب ٦١ الحديث ٣ .

(٣) اسمه عبد الله كان على عهد ( أمير المؤمنين ) عليه السلام وكان من الخوارج وهو الذي قرأ خلف ( علي ) عليه الصلاة والسلام جهراً ( وَكَفَدَ أَوْحَى النَّبَاتِ وَاللَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ كَيْتَ أَشْرَكَتْ أَيْحِطُنْ كَعَمَلُكَ وَكَيْتُكَرْتَنُ مِنْ الْحَاسِرِينَ ) الزمر : الآية ٦٥ .

وُروى التسمية على كل اثناء (١) على المائة وان اُخذت الالوان ( ولونسيها )  
اي للتسمية في الابتداء ( تداركها في الاثناء ) عند ذكرها ، رُوي ان  
الناسي يقول : بسم الله على اوله وآخره (٢) ( ولو قال ) في الابتداء  
مع تعدد الالوان والاولائي : ( بسم الله على اوله وآخره اجزاً ) من للتسمية  
عن كل لون وآية وروى (٣) اجزاء تسعة واحدة من الحاضرين على المائة  
عن الباقيين عن الصادق عليه السلام وخاصة .

( ويستحب الاكل باليمين اختياراً ) ، ولا بأس باليسرى مع الاضطرار

- وكان ( علي ) عليه الصلاة والسلام يؤم الناس وهو يجهر بالفراشة . فسكت  
( علي ) عليه الصلاة والسلام حتى سكث ابن الكواء ، ثم عاد عليه السلام في قرأته  
فجهر ابن الكواء فسكت ( علي ) عليه السلام حتى فعل ابن الكواء ثلاث مرات ،  
فلما كانت الثالثة قرأ ( امير المؤمنين ) عليه الصلاة والسلام : ( فاصبر  
ان وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون ) . الروم : الآية ٦٠  
سأل ابن الكواء ( امير المؤمنين ) عليه السلام عن مسائل شتى . فاجابه  
عليه السلام ،

راجع ( بهار الانوار ) الطبعة القديمة طبعة ( امين الضرب ) المجلد ٧ ص ١٤٣  
حيث تجد الاسئلة هناك مشروحة مع جوابها .

(١) اليك نص الحديث قال ( ابو عبد الله ) عليه السلام : اذا اختلفت الآتية  
فسم على كل الاء ؛

( الكافي ) الطبعة الحديثة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٩٥ الحديث ٢٠ ؛

(٢) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٧٥ الباب ٨ ؛

الحديث ١ .

(٣) نفس المصدر الحديث ٢ .

فمن الصادق عليه السلام لا تأكل باليسرى وانت تستطيع (١) ، وفي رواية اخرى لا يأكل بشماله ولا يشرب بها ولا يتناول بها شيئاً (٢) ؛  
( وبداة صاحب الطعام ) بالاكل لو كان معه غيره ( وأن يكون آخر من يأكل ) ليأمن القوم ويأكلوا ، روي (٣) ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وآله معللاً بذلك (٤) ( ويبدأ ) صاحب الطعام إذا أراد غسل ايديهم ( في الغسل ) الاول بنفسه ( ثم بمن عن يمينه ) فوراً الى الآخر ( وفي ) الغسل ( الثاني ) بعد رفع الطعام يبدأ بمن عن يساره ، ثم بغسل هو آخر روي (٥) ذلك من الصادق عليه السلام معللاً ابتداءه اولاً لتلا يحنثه (٦)

(١) نفس المصدر ص ٢٦٥ الباب ١٠ الحديث ٣ .

(٢) نفس المصدر الحديث ١ .

(٣) (الكافي) للطبعة الجديدة ١٣٧٥ الهجرية ٦٠ كتاب الاطعمة ص ٢٨٥ الحديث ٢ .

(٤) أي حتى يأمن القوم ويأكلوا معه .

(٥) ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٧٣ الباب ٥٠

الحديث ٣ .

(٦) من احتشم يحنث من باب الافعال : بمعنى الاستحياء . يقال احتشم منه

أي استحياء .

فهو تعليل لابتداء صاحب البيت بغسل يده أي يبدأ صاحب المنزل لتلا

يستحي احد من الاكل كما في الرواية .

واليك نص الحديث عن ( أبي عبد الله ) عليه السلام :

قال : ( لوضوء قبل الطعام يبدأ صاحب البيت لتلا يحنث احد . فإذا فرغ

من الطعام بدأ بمن على يمين الباب حراً كان ، أو عبداً ) .

راجع نفس المصدر المشار اليه في الهامش رقم ٥ .

احد ، وتأخير (١) آخراً بآله لولى بالصبر على الفجر وهو بالتحريك  
 ما على اليد من سهك (٢) الطعام وزهته (٣) وفي رواية (٤) أنه يبدأ بعد  
 الفراغ بمن على بين الباب حراً كان او عبداً (ويجمع غسالة الايدي في اناء)  
 واحد لانه يورث حسن اخلاق الفاسقين ، والمروى من الصادق عليه السلام  
 اغسلوا ايديكم في اناء واحد تحسن اخلاقكم (٥) ويمكن أن يدل (٦)  
 على ما هو اعم من جمع الغسالة فيه .

( وأن يستاقى بعد الاكل ) على ظهره ( ويجعل رجلاه اليمنى  
 على رجلاه اليسرى ) رواه البزنطي (٧) عن الرضا عليه السلام ورواية العامة

(١) ينصب المصدر بناء على أنه مفعول لقول (الشارح) : «يللا اي معللا  
 تأخير غسل صاحب البيت بده بذلك واليك نص الحديث عن (ابي عبدالله) عليه السلام .  
 قال : ( يغسل اولاً ركب اليث بده ثم يبدأ بمن على يمينه فاذا رُفع الطعام  
 بدأ بمن على يسار صاحب المنزل ، لانه اولى بالصبر على الفجر ) نفس المصدر  
 المشار اليه في الهامش رقم ٥ ص ٢٦١ الحديث ٤ .

(٢) محركة بالفتح : ريح كريمة من العرق ، أو القبح ، أو اللحم النتن .

(٣) بالضم : ريح لحم ممين مثنى .

(٤) نفس المصدر السابق الحديث ١ .

(٥) (الكافي) الطبعة الحديثة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٩١

الحديث ٢ .

(٦) اي الحديث المشار اليه في الهامش رقم ٥ اعم من جمع الغسالة في اناء  
 واحد ، بل يمكن ان يكون غسل الايدي في اناء ، وجمع الغسالة في اناء آخر بان  
 يفرغ ماء الغسالة في اناء آخر . فتفضل الايدي في نفس الاناء الاول .

فالرواية لا تدل على غسل اليد وجمع ماء الغسالة في اناء واحد :

(٧) (الروافى) المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٦٥ الباب ١١٦ :

بخلافه (١) من الخلاف .

( ويكره الاكل منكراً ولو على كفه ) ، لان النبي صلى الله عليه وآله لم يأكل منكراً منذ بعثه الله تعالى الى أن قبضه ، روي (٢) ذلك عن الصادق عليه السلام ، ( وروي ) الفضيل بن يسار عن الصادق عليه السلام ( عدم كراهة الانكاء على اليد ) في حديث طويل آخره لا والله ما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله من هذا قط (٣) - يعني الانكاء على اليد حالة الاكل - وحمل على انه لم يته منه قطاً وإلا فقد روي عنه عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يضعه كما سلف (٤) . وحمل فعل الصادق عليه السلام على بيان جوازه ( وكذا يكره التربع حالته ) (٥) بل في جميع الاحوال ، قال امير المؤمنين عليه السلام اذا جلس احدكم على الطعام فليجلس جلسة العبد ولا يضمن احدكم احداً رجله على الاخرى وتربع قالها جلسة يفضها الله ويمتص صاحبها (٦) :

( و ) كذا يكره ( لتعلي من المأكول ) قال الصادق عليه السلام

(١) اي رواية من مخالفتنا في هذا الباب مخالفة لروايتنا اي تلك على وضع الرجل اليسرى على الرجل اليمنى :

وهذه احدى المخالفات الموجودة بيننا وبينهم في الفروع كالتيكتف والاسبال في الصلاة ، والتمسيم والتستطيع في القبور .

(٢) ( للكناني ) للطبعة الحديثة ١٣٧٩ - الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٢٧٠

الحديث ١ :

(٣) نفس المصدر ص ٢٧١ الحديث ٥ .

(٤) وهي الرواية المشار اليها في الهامش رقم ٧ .

(٥) اي حالة الاكل .

(٦) نفس المصدر السابق الحديث ١٠ :

إن البطن ليطلى من اكلة وأقرب ما يكون العبد من الله تعالى إذا خفف بطنه ، وأبغض ما يكون العبد الى الله إذا امتلأ بطنه (١) ( وربما كان الإفراط ) في التملئ ( حراماً ) إذا أدى الى الضرر فإن الاكل على الشبع يورث البرص وامتلاء المعدة رأس قداء ( والاكل على الشبع وبالبسار ) اختياراً ( مكروهاً ) وقد تقدم (٢) ، والجمع (٣) بين كراهة الامتلاء والتشبع تأكيداً لنهي عن كل منها بخصوصه في الاخبار (٤) ، او يكون الامتلاء أقوى (٥) ، ومن ثم (٦) ارداه بالتحريم على وجهه (٧) ، دون الشبع :

ويمكن أن يكون بينها (٨)

(١) ( الكافي ) الطبعة الحديثة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة الحديث ٤ .

(٢) في هذا الجزء ص ٣٦٠ - ٣٦١ فإ بعد .

(٣) اي لماذا جمع (المصنف) بين كراهة التملئ ، وكراهة الاكل على الشبع :

(٤) راجع ( الوسائل ) للطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الاطعمة ص ٢٦٣

الباب ٢ الحديث ٣ - ٧ - ٩ - ١٠ في مخصوص الاكل على الشبع :

وراجع نفس المصدر الباب الاول الاحاديث ، حيث نجد هناك ما يدل

على كراهة كل واحد من الشبع والامتلاء بخصوصه ،

(٥) اي اكثر من الشبع وزيادة عليه .

(٦) اي ومن اجل أن الامتلاء اكثر من الشبع عقّب ( المصنف ) الامتلاء

بالتحريم بقوله : ( وربما كان الإفراط حراماً ) :

(٧) اي إذا كان مفرطاً .

(٨) اي بين الامتلاء والشبع ، لأن العموم والخصوص من وجه ما كان لهما

مادة اجتماع ، ومادتا اقتراق كالحبوان والبياتس :

فبما نحن فيه وهو الشبع والامتلاء كذلك بينهما عموم وخصوص من وجه اذ -

عموم وخصوص من وجه يتحقق (١) الشبع خاصة بالنصراف نفسه وشهوته عن الاكل وإن لم يعتل بطنه من الطعام والامتلاء (٢) دونه بان يعتل بطنه ويبقى له شهوة اليه ، ويجتمعان (٣) فيما اذا امتلأ وانصرفت شهوته عن الطعام حينئذ (٤) :

هذا (٥) اذا كان الاكل صحيحاً ، اما المريض ونحوه فيمكن انصراف شهوته عن الطعام ولا يصدق عليه أنه حينئذ (٦) شعبان كما لا يخفى ، وربما يتحقق الشبع ولا يتحقق الامتلاء كما لو انصرفت نفس اللسان وشهوته عن الاكل . لكن بطنه لم يعتل .

وربما يتحقق الامتلاء ولا يتحقق الشبع ، كما لو امتلأ بطنه . ولكن يبقى له ميل إلى الطعام ورغبة :

وربما يجتمعان ويتحققان كما إذا امتلأ بطنه وانصرفت شهوته عن الطعام وليس له ميل اليه :

(١) من هنا شروع المادة الانراق في تحقق الشبع ، دون الامتلاء . وقد مثل له (الشارح) بقوله : ( بالنصراف نفسه وشهوته عن الاكل وان لم يعتل بطنه ) (٢) بالجزم مطلقاً على مجرور (باء الجساسة) اي ويتحقق الامتلاء هنا شروع في مادة الانراق من ناحية الامتلاء ، دون الشبع : وقد مثل له (الشارح) بقوله : ( بان يعتل بطنه من الطعام ويبقى له شهوة اليه ) :

(٣) اي يجتمع الامتلاء والشبع وقد مثل لها (الشارح) لها بقوله : ( فيما إذا امتلأ وانصرفت شهوته عن الطعام ) .

(٤) اي حين الامتلاء .

(٥) اي امكان الجمع بين الامتلاء والشبع بان بينهما العموم والخصوص من وجه .

(٦) اي حين انصراف شهوته عن الطعام .

ويؤيد ما ذكرناه من الفرق (١) ما يروى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
عن (٢) معاوية : لا تشبع الله له (٣) بطناً (٤) مع أن امتلاءه (٥) ممكن  
وما رُوي عنه (٦) أنه كان يأكل بعد ذلك ما (٧) يأكل ثم يقول :

(١) وهو الفرق بين الامتلاء والشبع بيان ان بينهما العموم والخصوص

من وجه .

(٢) عن هنا بمعنى ( على ) اي دعاء الرسول صلى الله عليه وآله على معاوية

بأن لا يشبع بطنه .

(٣) اي لمعاوية . فكان يمثل بطن معاوية من الطعام ومع ذلك كان لا يشبع

لهو دليل على امكان الفرق بينهما ، للعموم والخصوص من وجه .

(٤) ( انساب الاشراف ) لابن قتيبة الجزء الاول طبعة مصر سنة ١٩٥٩

تحقيق ( محمد عبد الله ) [ ص ٥٣٢ : ]

واليك نص الحديث : بمث اي ( النبي صلى الله عليه وآله ) ابن عباس الى

معاوية ذات يوم وهو يأكل ، ثم بمث اليوم بفرغ من اكله فقال ( صلى الله عليه وآله )

( لا تشبع الله بطنه ) .

فكان معاوية يقول : لحقني دمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يأكل

في كل يوم مرات اكل كثيرة .

(٥) اي امتلاء البطن من دون الشبع امر ممكن ويجوز افتراقها . كما كانت

هذه الصفة موجودة في معاوية كان يأكل حتى يمثل بطنه ، وكان مع ذلك له شهوة

وميل الى الطعام . فالافتراق امر ممكن وقد وقع .

(٦) اي عن معاوية كلمته المشهورة : ( ما شبع ولكن حيت ) .

(٧) ( ما ) هنا موصولة معناها التكثير اي يأكل اكل كثيرة .

والشارح - في قول ( معاوية ) : بمث ذلك - دمرة الرسول صلى الله عليه وآله

على معاوية اي بعد ان دعا النبي صلى الله عليه وآله على معاوية كان يأكل ولا يشبع .



ما شيعت ولكن حيث (١) .

( ويحرم الأكل على مائدة يُشرب عليها شيء من المسكرات ) محرراً  
وغيره ( والفقاع ) لقول النبي صلى الله عليه وآله : ملعون من جلس  
على مائدة يُشرب عليها الخمر (٢) وفي خبر آخر طائفاً (٣) ، وبأن  
المسكرات يحكمه (٤) ، وفي بعض الأخبار تسببها (٥) محرراً ، وكذلك  
الفقاع (٦)

(١) من أعبأ يعني إعباء من باب الإفعال بمعنى لعب . يقال : أعبأ الرجل  
أي لعب .

(٢) ( الوسائل ) الطبعة القديمة المجلد ٣ كتاب الأطعمة ص ٢٦٢ الباب ٣٣  
الحديث ١ .

(٣) نفس المصدر الحديث ٢ .

(٤) أي بحكم الخمر .

(٥) أي سميت بأن المسكرات في بعض الأخبار محرراً .

هذا نص الحديث عن ( الإمام موسى بن جعفر ) عن أبيه عن آبائه  
عن ( الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء ) عليها السلام عليهم إجماع .  
قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا حبيبة أيها كل مسكر حرام  
وكل مسكر محرر .

( البحار ) الطبعة القديمة ( أمين الضرب ) المجلد ١٤ أبواب شرب الخمر ،  
باب الألبنة والمسكرات ص ٩١٢ عن دلائل الظهري :

(٦) يحتمل أن يراد من ( وكذا الفقاع ) : أن الفقاع بحكم الخمر في الحرمة  
والمعصية .

ويحتمل أن يراد : أن الفقاع "حبر" عن بعض الأخبار بأنه (خبرة استعصرها

لناس) .

( وباقى المحرمات ) (١) حتى غيبة المؤمن هل المائدة ونحوها ( يمكن الحساقها بها ) كما ذهب إليه العلامة لمشاركتها لها (٢) في معصية الله تعالى ، ولما في القيام عنها (٣) من النهي عن المنكر . فإنه يقتضي الاعراض عن فاعله وهو (٤) ضرب من النهي الواجب ، وحرّم ابن ادریس الأكل من طعام يُعصى الله به (٥) أو عليه (٦) ، ولا ريب أنه (٧) احوط . واما النهي (٨) بالقيام فانما يتم مع تجويزه (٩) للتأشير به واجتماع

- راجع (الكافي) للطبعة الحديثة ١٣٧٩ الجزء ٦ كتاب الاطعمة ص ٤٢٣ باب الفقاع الحديث ٩ .

(١) كالدية . ولعب القمار . وهتك المؤمن وتسبب قتله . وغصب ذلك من الامور الثابتة لها الحرمة .

فحكم هذه المحرمات كالحر في الحرمة والمعصية .

(٢) اي لمشاركة بقية المحرمات مع الحر في المعصية .

(٣) اي عن الحر وباقى المحرمات .

(٤) اي الاعراض والقيام عن شارب الحر وباقى المحرمات نوع من النهي عن المنكر الواجب عقلا وشرعا .

(٥) اي بسبب ذلك الاكل بأن كان محرماً ذاتاً كالخنزير او عرضاً كما اذا كان مغسوباً .

(٦) اي يُعصى الله هل ذلك الطعام كاجتماع الرجال والنساء في مجالس اللهو والانس كما في عصرنا الحاضر للمشوم الذي يجتمعون فيمويغخلطون كاليهائم والخبيرانات .

(٧) اي ما ذهب اليه ( ابن ادریس ) احوط للدين .

(٨) اي النهي عن المنكر الحاصل بسبب قيام الانسان عن المجلس المشتمل على الحرام والاعراض عنه .

(٩) اي مع احتمال التأخير بالقيام . فحينئذ يجب ، لكونه نهياً عن المنكر وما .

ج ٧ (كتاب الاطعمة والاشربة - يحرم الأكل على مائدة الشراب) - ٣٦٩ -

بأبي الشروط (١) ووجوبه حينئذ (٢) من هذه الحيثية (٣) حسن ، إلا  
ان اثبات الحكم (٤) مطلقاً مشكل اذ لا يتم وجوب الالكار مطلقاً (٥)  
فلا يحرم الأكل مطلقاً (٦) والحاق غير (٧) المنصوص به قياس .

= كان تها منه فهو واجب ،

(١) كعلم الأمر بالمعروف ، وعلم الناهي عن المنكر بالمتكر ، واصرار الماعل  
او التارك ، والامن من الضرر ، وتجاوز التأثير .

وقد تقدم في الجزء الثاني من طبعتنا الحديثة كتاب الجهاد من ص ٤٠٩ الى  
ص ٤٢٠ الاشارة الى باقي الشروط واصل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر :  
(٢) اي حين اجتماع الشرائط كما عرفتها آنفاً .

(٣) اي من حيث ان النهي عن المنكر يتحقق بالقيام . فاذا احتمل تأثيره  
في حصول الالكار وجب .

بخلاف ما اذا لم يحتمل تأثيره فانه غير واجب فيجوز الأكل .

هذا اي جواز الأكل عند عدم تأثير القيام بخصوص بياني المحرمات دون الخمر  
أما هي فلا يجوز الجلوس ، لان عدم الجواز منصوص :

(٤) وهي حرمة الجلوس في مجلس ، او على مائدة يعصى الله فيها ، أو عليها  
مطلقاً ، حتى ولو لم يترتب على القيام أثر :

(٥) اي حتى مع عدم وجود الشرائط ،

(٦) حتى في حالة عدم احتمال تأثير القيام في الردع ، بل ان الجلوس في هذه

الجمالة جائز :

(٧) وهو باقي المحرمات بالمنصوص وهي الخمر قياساً باطل .

ولا فرق بين وضع المحرم ، أو فعله (١) على المائدة في ابتدائها واستدامتها (٢) ، ففي (٣) عرض المحرم في الاثناء وجب القيام حينئذ (٤) كما انه لو كان ابتداء حرّم الجلوس عليها (٥) وابتداء الاكل منها (٦) والاكوى : أن كل واحد من الاكل منها والجلوس عليها (٧) محرم رأسه وإن انفك عن الآخر .

(١) أي فعل المحرم كالنظر إلى الأجنبية ، أو استباح الغشاء أو الغيبة ، أو هتك مؤمن ، أو تسبب الأسباب لقتله ، أو هتك حرمة الاسلام ، وغير ذلك من الامور المحرمة الثابتة .

(٢) أي في ابتداء المائدة ، أو استدامتها .

والمعنى : انه لا فرق في حرمة الجلوس على مائدة يمسح عليها الله - بين ان يوضع المحرم ، أو يفعل عليها ابتداء ، أو في النائها .

ففي كل حالة من الحالات يكون الجلوس والحضور على تلك المائدة حراماً .

(٣) لفاء تليجة ، تفريع على قول (الشارح) : ( ولا فرق بين وضع المحرم أو فعله ) إلى آخر ما ذكره .

مخلاصة الكلام انه إن عرض المحرم في اثناء الاكل بان لم يكن موجوداً في بداية الامر ، لكن وجد وعرض في اثنائه صار الجلوس والحضور على تلك المائدة حراماً كما وانه يصير حراماً في بداية الامر لو كان موجوداً ابتداء .

(٤) أي حين عرض المحرم في الاثناء .

(٥) أي على تلك المائدة التي كانت موجودة في الابتداء .

(٦) أي من تلك المائدة التي كان المحرم موجوداً عليها في الابتداء .

(٧) مرجع الضمير ( المائدة ) كما وانها المرجع في منها .

والمعنى : ان لكل واحد من الاكل والجلوس حرمة مستقلة ثابتة لا ربط

له بالآخر .

.....

= فلا أكل من هذه المائدة التي وضع عليها الحرام ، أو يفعل المحرم عليها  
حرمة مستقلة ،

وللجلوس أيضا حرمة مستقلة . فجميع بين الوصفين بأن أكل من هذه  
المائدة وجلس عليها عقابان .  
عقاب الأكل .  
وعقاب الجلوس .

بمختلف ما لو جلس ولم يأكل ، أو أكل ولم يجلس كما لو تمشى وأكل فإن له  
في هذه الصورة عقابا واحدا .

وهذا معنى قول (الشارح) رحمه الله :

( وإن انفك عن الآخر ) أي انفك الجلوس عن الأكل ، والأكل  
عن الجلوس كما علمت .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( انتهى الجزء السابع وبلية الجزء الثامن الشا الله تعالى ) اوله ( كتاب الاوث )  
تمت بعون الله تعالى - مقابلة للكتاب وتصحيحه . واستخراج احاديثه :  
والتعليق عليه حسب الحاجة والازوم في لبسة الجمعة ٣٣ شعبان المعظم ١٣٨٨  
في بهو مكتبة ( جامعة النجف الدينية ) للعامرة حتى ظهور ( الحجة البالغة )  
عجل الله تعالى لصاحبه الفرج :  
شكراً لك يا أسمى على نعمك وآلائك ، ونسألك التوفيق لانعام بقية اجزائه  
لك وني ذلك والقادر عليه .

عبدك

السيد محمد كلانتر

---

طبع هذا الجزء وبقية الاجزاء في :

مطبعة الراية في النجف الاشرف

---

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

فهرس الجزء السابع من

كتاب اللمعة الدمشقية

## كتاب الغضب

مساوىء الظلم في الكتاب والسنة	١١
تعريف الغضب	١٣
أسباب الغضب	١٩
الأيدي المتعاقبة	٢٥
الحرق لا يضمن	٢٧
الرقيق يضمن	٢٨
نحر الكافر المستتر بها محترم	٢٩
اجتماع السبب والمباشر	٣٠
رد المغصوب واجب	٣٦
ضابط المثل والقبيح	٣٧
اعتبار القيمة العليا من حين الغضب الى	٤٠
حين التلطف	
وقيل : من حين الغضب الى حين الرد	٤٠
وقيل : القيمة يوم التلطف لا غير	٤١

لو عاب المصوب فمن لوشه	٤٤
ضمان اجرة المصوب	٤٦
لو جنى المصوب على قعد المصوب	٤٧
لو مثل المصوب بالعبد	٤٩
لو غصب ما بقعه التفريق	٥٠
لو زادت لبة المصوب	٥١
لو غصب شاة فاطمها المالك	٥٤
لو مزج المصوب بشيره	٥٥
لو زوجه أو نقله	٥٨
اختلاف المالك والمصوب في القيمة	٥٨

## كتاب اللقطات

( الفصل الأول ) في لقطه الانسان	٦٦
اللقط : انسان ضائع	٦٦
لا بد من بلوغ الملقط وعقله	٦٩
لا بد من حرية الملقط	٧١
لا بد من اسلام الملقط	٧٢
قبل : لا بد من عدالة الملقط	٧٣
لراجع على الملقط حضارة اللقط	٧٥
لا ولاء للملقط	٧٧
يستحب الاشهاد على أخذ اللقط	٧٨



٧٩	اختلاف الملتقط والتقط في الانفاق
٨٠	تشاح الملتقطين
٨١	ادعاء النين بنوة التقيط
٨٣	( الفصل الثاني ) في لقطة الحيوان وتسمى: ضالة
٨٣	ترك الضالة لو وجدت في ماء وكلاء
٨٦	تؤخذ الضالة لو وجدت في فلاة
٨٩	تجس الضالة لو وجدت في العمران
٩٠	لا يشترط في الأخذ سوى الأخذ
٩٢	( الفصل الثالث ) في لقطة المال
٩٢	يحرم أخذ المال في الحرم
٩٣	يجب حفظ المال لصاحبه لو أخذ في الحرم
٩٥	الخلاف في ضمان ما أخذ من الحرم
٩٦	يجب تعريف طيور التحولا كاملا
١٠٣	كراهة الانقضاط
١٠٧	استصحاب الاشهاد على اللقطة
١٠٨	شرائط الملتقط
١١٦	لو دمع اللاقط اللقطة الى مدعيها ثم اقام غيره البينة
١١٩	ما يوجد في المفازة - او الخربة
١٢١	لو وُجد المال في جوف دابة
١٢٣	لو وُجد المال في جوف سمكة
١٢٤	لو وُجد المال في الصندوق المشترك

## كتاب إحياء الموات

تحديد الموات	١٣٣
من أحيأ أرضاً ملكها	١٣٥
لا يجوز إحياء العامر وتوابعه	١٣٦
كل أرض أسلم عليها أهلها فهي لهم	١٣٩
كل أرض ترك أهلها عمارتها فحييها أحق بها	١٣٩
واقعة ( غدير بجم )	١٤١
أرض للصلح التي بأيدي أهل الذمة لهم	١٤٩
واقعة ( بحير )	١٤٩
محصول الأراضي المفتوحة حنوة يصرف في	١٥٣
مصالح المسلمين العامة	
لا يجوز بيع الأراضي المفتوحة حنوة	١٥٤
شرائط الإحياء ستة	١٥٥
بعض الفقهاء زاد ثلاثة أخرى	١٦٠
تحديد الحرم	١٦٢
المعرف هو المرجع في الإحياء	١٦٥
المشتركات بين عامة الناس	١٧٠
المسجد من المشتركات	١٧٠
من سبق إلى مكان فهو أحق به	١٧٠
لو سبق اثنان أقرع بينهما	١٧٦

المدرسة والرباط من المشتركات	١٧٨
الطرق من المشتركات	١٨١
المياه المباحة من المشتركات	١٨٤
المعادن من المشتركات	١٨٧

## كتاب الصيد والذبح

( الفصل الأول ) في آلة الصيد وشرائطه	١٩٥
( الفصل الثاني ) في الذبائح وشرائطها	٢٠٧
بشرط في الذابيح الاسلام أو حكمه	٢٠٨
إذا لم يكن بالقاء عند النصب	٢١٠
بشرط في الذبيحة أمور سبعة	٢١٢
( الأول ) أن يكون الفري بالخليد	٢١٢
( الثاني ) استقبال القبلة	٢١٥
( الثالث ) التسمية	٢١٦
( الرابع ) اختصاص الأبل بالنحر	٢١٩
( الخامس ) قطع الاعضاء الأربعة	٢٢١
وهي : المريء ، والحلقوم ، والتودجان	٢٢١
( السادس ) الحركة بعد الذبح ، أو النحر	٢٢٣
أو خروج الدم المعتدل	
( السابع ) السابغ في الذبح	٢٢٧

مستعجات النحر	٢٢٩
مستعجات الذبح	٢٣٠
مكروهات الذبح	٢٣٠
الحيوان الذي تقع عليه الذكاة	٢٥٤
( الفصل الثالث ) في الواحق	
ذكاة السمك اخراجه من الماء حيا	٢٣٨
ذكاة الجراد أخذه حيا	٢٤٧
ذكاة الجنين ذكاة أمه	٢٤٨
الصيد يملك ما ثبت في آلة صيده	٢٥٥
صاحب الدار لا يملك الطير الذي عشش في داره	٢٥٧
الطائر المقصور لا يملك	٢٥٩

## كتاب الأطعمة والأشربة

ما يحل من حيوان البحر وما يهرم منه	٢٦٣
ما يحل من حيوان البر	٢٦٧
ما يكره من حيوان البر	٢٦٨
ما يهرم من حيوان البر	٢٦٩
الطيور المحرمة	٢٧٣
الضابط في الخل والمحرّم من الطيور	٢٧٨
الطيور المكروهة	٢٨١
الطيور المحلّة	٢٨٧

البيض تابع للطير في الحليّة والجريمة	٢٨٩
الجلال وأحكامه	٢٩٠
كيفية استبراء الجلال	٢٩٢
لو شرب الحلال لبن مختزبة	٢٩٣
لو وطأ الانسان الحيوان الحلال	٢٩٤
لو اشتبه الموطوء في مصدر قسم وانزع	٢٩٥
كيفية القرعة	٢٩٦
لو شرب الحلال خراً أو يولا	٢٩٨
المبته حرام اكلها واستعمالها	٣٠١
ما نحل من المبته	٣٠١
اختلاط الذكي بالمبت	٣٠٧
نحر من للديعة خسة عشر شيئاً	٣٠٩
الأشياء المكروهة في الذبيحة	٣١٢
ترجمة ( ابن السكيت )	٣١٢
تناول الأعيان النجسة حرام	٣١٦
ما ورد في ذم شارب الخمر	٣١٦
المصير القبيح بحرم اذا غلا	٣٢٠
الفقاع حرام	٣٢٢
نحر الطلوات والأهوال النجسة	٣٢٤
المتنجس حرام	٣٢٥
الطين حرام أكله الا طين قبر الحسين	٣٢٦
عليه السلام	
جواز تناول الطين الأرمي	٣٢٧

النَّسَمُ حرام	٣٢٨
الدم المسفوح حرام	٣٢٩
عدم إمكان تطهير المايع النجس الا الماء	٣٣٠
لبن الحيوان المحرم لحمه حرام	٣٣٥
كيفية استبراء اللحم المجهول ذكاته	٣٣٥
لا يجوز استعمال شعر الخنزير الا للمضطر	٣٣٩
لا يجوز الأكل من مال الغير الا من البيوت التي تضمنتها الآية الشريفة	٣٤١
لو القيت الخمر غلا حل شربها	٣٤٧
الربوات حلال شربها وان شتم منها	٣٤٨
ربح المسكر	
تناول المحرم جائز عند الاضطرار	٣٤٨
ترجمة ( شيخنا الطاهر بن ) قدس سره	٣٥٢
مقدار ما يجوز من تناول الحرام للمضطر	٣٥٤
لو وجد المضطر مالا لغيره	٣٥٥
مستحبات الأكل	٣٥٨
مكروهات الأكل	٣٦٣
يحرم الأكل على مائدة الشراب أو سائر المحرمات	٣٦٧